الوطن العربي سنة ٢٠٠٠

د. إبراهيم سعد الدين ـ د. محمد محمود الإمام ـ د. محمد أحمد الغنام
د. أسامة الخولي ـ د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن ـ وآخرون*

أولاً ـ أهم المعالم الحالية للمجتمع العربي

١ ـ الموارد البشرية

١ :١ ـ السكان

يقدر عدد سكان الوطن العربي حاليا بحوالي ١٧٠ مليون نسمة ويتراوح عدد السكان بين ٤٢ مليون نسمة في مصر ، ٢٠ ـ ٢١ مليون في كل من السودان والمغرب والجزائر ، ١٣ مليونا في العراق ، ٧ ـ ٩ ملايين في كل من السعودية وسوريا وتونس واليمن الشمالي ، ٣ ـ ٤ مليون في كل من الصومال ولبنان والأردن وليبيا ومليون إلى اثنين في كل من اليمن الجنوبي وموريتانيا والكويت ، وأقل من مليون في الإمارات وعمان والبحرين وقطر .

وتتسم الأقطار العربية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة ناجمة أساساً عن ارتفاع معدلات الإنجاب ، وترتفع نسبة نمو السكان إرتفاعا شديداً في الأقطار النفطية الصغيرة كنتيجة للهجرة من

---

* تمثل هذه الدراسة التقرير العام التلخيصي لأهم النقاط التي وردت في أربعة تقارير قام المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإعدادها للمكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومن قبل مجموعة من الخبراء خلال اجتماعات أشرف المعهد على تنظيمها ، كأساس للمناقشات التي جرت في ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ ، التي عقدت في طنجة خلال الفترة ٥ ـ ٨ أيار /مايو ١٩٨٠ .

وكان التقرير **الأول** « حول المحاور الأساسية للتنمية العربية حتى عام ٢٠٠٠ » ، الذي اشترك في إعداده السادة : د . **ابراهيم سعد الدين عبد الله** (مقرر) ، د . **سيد جاب الله** ، د . **خالد تحسين علي** ، د . **الحسين عطية** ، د . **جلال أمين** ، د . **جورج حورانية** ، د . **عصام الزعيم** ، **ود** . **حسن شمة** . وكان التقرير **الثاني** حول « مستقبل عملية التنمية العربية في إطار المتغيرات الدولية والاقليمية » ، الذي اشترك في إعداده ، السادة : **د** . **محمد محمود الإمام** (مقرر) **د** . **يوسف صايغ** ، د . **محمد الخوجا** ، د . **أسامة الجمالي** ، د . **محمود عبد الفضيل** ، **ود** . **نادر فرجاني** . والتقرير **الثالث** كان حول « التطورات المحتملة والتوجهات المنشودة خلال العقدين في مجال تنمية الموارد البشرية والتعليم » . ، اشترك في إعداده السادة : **د** . **محمد أحمد الغنام** (مقرر) ، **د** . **محمد أبو العز** ، **د** . **درام البصام** ، د . **محمد الرميحي** ، د . **نادر فرجاني** ، د . **محمد صادق** . والتقرير **الرابع** حول =

الخارج بقصد العمل . وتعاني الأقطار النفطية المستوردة للعمالة ، بدرجات متفاوتة ، من ظاهرة ازدواجية سكانية لها انعكاسات إجتماعية ـ إقتصادية سالبة . وربما تكون لها آثار مستقبلية ضارة .

وقد شهدت الأقطار العربية ، ككل ، حركات هجرة داخلية واسعة أدت إلى زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية على حساب الريف . إلا أن أغلبية السكان العرب (حوالي ٦٠٪ في عام ١٩٧٥) لا زالوا يعيشون في الريف . وكان مبعث الهجرة ، من الريف للحضر ، هو تردي مستوى التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي في الريف العربي . على أن الهجرة للمدينة لم تضمن تقدما حقيقيا في مستوى الحياة بالنسبة لجزء كبير من المهاجرين ، حيث يعاني العديد من المدن من التضخم وتكدس السكان وتدهور الخدمات العامة .

وتتسم الأقطار العربية بتوزيع عمري فتي تصل فيه نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) إلى قرابة ٤٥٪ وينعكس هذا على الانخفاض النسبي للقوة البشرية بالمقارنة بالدول المصنعة . ويؤدي هذا التركيب العمري إلى ضغط متطلبات خدمات التكوين والتنشئة في هذا العمر على موارد المجتمع . ويشذ عن هذا النمط العام للتركيب العمري البلاد النفطية ، وبدرجة أكبر تلك القليلة السكان أصلا حيث يلاحظ تضخم نسبي شديد في الذكور في سن العمل نتيجة للهجرة . وترتفع بالتالي نسبة القوة البشرية لمجمل السكان في هذه البلاد .

١ : ٢ ـ قوة العمل

ويقدر حجم قوة العمل في الوطن العربي بحوالي ٤٥ مليونا في عام ١٩٨٠ . أي أن نسبة السكان ، الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي ، تبلغ نحو ٢٦,٥٪ في مجمل الوطن العربي . ويعود ذلك إلى التركيب العمري الذي أشرنا إليه سابقاً وإلى ضعف مساهمة المرأة في أنشطة إقتصادية منظمة خارج نطاق الأسرة والمنزل .

ويعود قصور مساهمة المرأة ، في النشاط الاقتصادي ، إلى كثير من العقبات التي يعززها النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي بما في ذلك محدودية فرص التعليم والتدريب وعدم إتاحة فرص الالتحاق بالاعمال المناسبة .

وتشذ البلاد النفطية ، المستوردة للعمالة ، عن النمط العام لمعدلات المشاركة ، حيث ترتفع معدلات المشاركة بها نتيجة للارتفاع الشديد لنسبة المشاركة للوافدين . وعلى العكس من ذلك تنخفض

« آفاق التطورات والوسائل لتحقيق قدرة تكنولوجية لخدمة أهداف التنمية العربية خلال العقدين القادمين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ » والذي أشترك في إعداده السادة د. **أسامة الخولي** (مقرر) ، د. **إبراهيم حلمي عبد الرحمن** ، د. **جمال توفيق منسي** ، د. **عدنان شهاب الدين** ، د. **عبد العظيم أنيس** ، د. **كمال عسكر** .

وقد تم إعداد التلخيص بناء على المناقشات التي تمت في الكويت بين مقرري المجموعات وهم السادة : د. **محمد محمود الإمام** ، د. **إبراهيم سعد الدين عبد الله** ، د. **محمد أحمد الغنام** ، د. **أسامة الخولي** . بالإضافة إلى **الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن** الذي رأس الاجتماعات التي عقدت بين ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس في الكويت . وقام بمهمة التلخيص د. **إبراهيم سعد الدين عبد الله** .

إن الاراء والأفكار المعروضة في هذه الدراسة ، تمثل آراء الخبراء الذين ساهموا بإعداد التقرير ولا تمثل بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المعهد العربي للتخطيط في الكويت . وتنشر « **المستقبل العربي** » هذا التقرير العام التلخيصي لأول مرة بموافقة خاصة من المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

نسبة المشاركة للعناصر المحلية . وتلعب قوة العمل الوافدة دوراً أساسياً في القطاع الخاص . ويتركز نشاط الجزء الأكبر من العناصر المحلية في قطاع الادارة الحكومية ، بما لذلك من آثار سلبية على إمكان تطوير قدرات المواطنين .

ويتركز الجزء الأكبر من قوة العمل العربية في قطاع الزراعة والخدمات . ولم يتجاوز المشتغلون ، في الصناعة الاستخراجية والتحويلية ، نحو ١٠,٣٪ من مجموع المشتغلين ، وقد انخفض نصيب الزراعة من قوة العمل في كل الأقطار العربية خلال الستينات والسبعينات ، وتحول الجزء الأكبر للعمل في قطاع الانشاءات والخدمات ، وظلت نسبة الصناعة منخفضة كما سبقت الاشارة .

ويتسم التوزيع المهني للعمالة العربية بتركز في الحلقات الأدنى من سلم المهن والمهارات والنقص النسبي في الحلقات الأعلى ، التي تقتضي إعداداً نظرياً وعملياً متقدماً فكانت نسبة أصحاب المهن العلمية والفنية والمديرين لقوة العمل في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٪ في السودان ، ٥٪ في تونس والمغرب . ويشذ عن هذا النمط عدد محدود من الأقطار العربية الذي مكنته موارده المالية من استيراد العمالة الفنية والمهنية من الأقطار الأخرى أو الذي مكنه نظامه التعليمي من تحسين الهيكل المهني به . فتبلغ نسبة المهن العلمية والفنية والمديرين بقوة العمل حوالي ١١٪ في لبنان وليبيا، ١٥٪ في الكويت .

وتتصف كافة الأقطار العربية بالكثرة النسبية للعاملين في الوظائف الديوانية والمكتبية ، وزيادة نسبة العمال غير المهرة في أعمال الانتاج والتشغيل والنقل . ويعتبر نقص العمالة الماهرة أحد الاختناقات الهامة في جهود التنمية في كل الأقطار العربية . ولم يزل التدريب على المستويات القطرية والاقليمية عاجزاً عن سدّ الفجوة بين الاحتياجات والعرض .

إذا كانت هجرة اليد العاملة من الأقطار العربية المصدرة للعمالة إلى الأقطار العربية النفطية قد ساعدت على تعزيز جهود التنمية في الأقطار المستقبلة ، إلا أنها تركت آثاراً سلبية على هيكل العمالة في أقطار المنشأ وعلى التنمية فيها .

وتشكل هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي خسارة بالغة . فإلى جانب ما تضيعه على الأقطار العربية من موارد مالية ، فإنها تعوق حركة الأمة العربية في بناء قدرتها الذاتية . وتقدر الكفاءات العربية التي هاجرت إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٦ بحوالي ٢٤ ألف طبيب ، ١٧ ألف مهندس ، أي حوالي ٥٠٪ ، ٣٢٪ من الأطباء والمهندسين العرب على التوالي . وتعود هذه المشكلة إلى عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أن للتعليم دوراً في وجودها ، بمحاكاته للأنماط الغربية وترفعه عن الواقع المحلي وفشله في تكوين الشخصية المكافحة الملتزمة .

ورغم محدودية نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، فإن عدداً من الأقطار العربية ، كثيرة السكان ، يعاني من بطالة سافرة ، تعود إلى عدم توفر فرص العمل أو عدم توفر القوى العاملة المؤهلة للأعمال المتاحة . كذلك تعاني أغلب الأقطار العربية من بطالة مقنعة في قطاعات الزراعة والخدمات ـ خاصة الإدارة الحكومية والخدمات الهامشية ـ غير المنظمة في المدن . وبالرغم من هذه الظاهرة فإن عدداً من المواطنين في الأقطار العربية ، التي تعاني من ضائقة إقتصادية ، يعملون في أكثر من جهة لمواجهة متطلبات الحياة .

وتعبر هذه الأوضاع بشكل عام عن الاختلال بين حجم قوة العمل وفرص العمل المتوفرة . وهو ما

يعبر بدوره عن اختلال أكبر بين احتياجات التنمية من جانب وبين إعداد القوى البشرية للمجتمع لاكسابها القدرات التي تتمشى مع حاجات تطوير النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي .

ويتسم الأداء الاقتصادي ، في الأقطار العربية ، بانخفاض إنتاجية العمل . ففي منتصف السبعينات كانت إنتاجية العامل في مصر والسودان حوالي ١٥٪ ، ٧٪ على الترتيب ، من إنتاجية العامل في اليابان . وتنخفض الانتاجية بصفة خاصة في القطاع الزراعي .

ويرجع ضعف الانتاجية إلى عوامل كثيرة منها مؤهلات ومهارات القوة البشرية وطبيعة التقنية المستخدمة والقيم والعادات ، خاصة المتعلقة منها بسلوكيات العمل والاحساس بالانتماء والمشاركة ومدى كفاءة الادارة في النشاط الاقتصادي .

١ : ٣ ـ التعليم

أهتمت أغلبية الأقطار العربية بنشر التعليم . وقد بلغ حجم الانفاق على التعليم في مجموع الأقطار العربية نحو ٥٪ من مجموع ناتجها الاجمالي في منتصف السبعينات ، ونتج عن ذلك توسع كمي كبير . فقد ارتفع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي من حوالي ٧ ملايين تلميذ وتلميذة عام ١٩٦٠ إلى قرابة ٢٠ مليون في عام ١٩٨٠ ، وارتفع عدد المسجلين في الثانوي بأنواعه المختلفة من حوالي ١,٣ مليون إلى حوالي ٨ ملايين خلال نفس المدة . أما بالنسبة للتعليم العالي فقد ارتفع العدد من ١٦٣ ألف إلى ١,٣ مليون طالب وطالبة .

وقد نجم عن هذا التوسع ، إرتفاع نسب التسجيل الاجمالية من ٤٦٪ إلى أكثر من ٧٥٪ في المرحلة الأولى ومن ١١٪ إلى ٣٥٪ في المرحلة الثانية ومن ٢٪ إلى ٧٪ في التعليم العالي خلال نفس العقدين .

ويوضح استقراء تطور التعليم ، في الأقطار العربية ، أنه تركز أولا ، وقبل كل شيء ، على التعليم النظامي (المدرسي) أما التعليم غير النظامي فإنه يلعب دوراً هامشياً لا يكاد يذكر . وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في التعليم العرضي خلال أجهزة الإعلام ، خاصة بعد انتشار التليفزيون الذي تتزايد فاعليته في خلق وتعضيد قيم واتجاهات معينة .

وقد نشأ التعليم النظامي في الأصل لخدمة القطاع الحديث ، في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة لخدمة الادارة الحكومية . وقد تم لذلك توسع كبير في المرحلتين الثانوية والعالية بهدف تغطية الاحتياجات من القوى العاملة المؤهلة للاعمال المكتبية والحكومية . وقد جرى نقل نظام التعليم النظامي في مجموعة من نماذج خارجية دون تفاعل يذكر مع البيئة المحلية في الأقطار العربية .

وقد أعطيت الأولوية ، في النظم التعليمية ، لتعليم الصغار وبخاصة في المرحلة الابتدائية ، ولم يعتن عناية تذكر بتعليم الكبار خارج المدرسة . ومن ناحية أخرى فقد خضع توجيه التعليم لاعتبارات الطلب الاجتماعي والمواءمة السياسية بدلاً من أن يوجه لسد مطالب التنمية من الكوادر الفنية المؤهلة . وقد أدى هذا أولاً إلى توسع التعليم العام ، خاصة في المرحلة الثانوية ، على حساب التعليم الفني ، كما أدى ثانياً إلى التوسع الكمي على حساب الكيف التعليمي . ورغم ذلك التوسع فما زالت الأنظمة التعليمية العربية قاصرة عن إستيعاب الأعداد المؤهلة بالدرجة اللازمة خاصة في المرحلة الأولى ، مما ساهم في تفاقم مشكلة الأمية . ويلاحظ في هذا المجال انخفاض معدل التسجيل الصافي بمقدار كبير عن

معدل التسجيل الاجمالي . فبينما بلغ معدل التسجيل الاجمالي في المرحلة الابتدائية في عام ١٩٧٥ (٦٨٪) كان معدل التسجيل الصافي (٥٨٪) فقط. أي أنه من بين مجموع أطفال الأمة العربية، البالغ عددهم ٢٤ مليونا آنذاك ، بقي خارج المدرسة الابتدائية نحو ١٠ مليون تلميذ تقريبا . فإذا أضيف إلى هؤلاء المتسربين من المدارس الابتدائية (والتي تقدر نسبتهم ما بين ١٣ و ٣٣٪ من مجموع التلاميذ في ١٢ قطراً عربياً مختلفاً طبقا لدراسة جرت حديثا) إرتفع الرقم إلى نحو ١٣ مليون طفل وطفلة يغذون رصيد الأمية في الوطن العربي خلال سنة واحدة .

ورغم أن مؤتمر مراكش قرر ، في عام ١٩٧٠ ، أن يصل الاستيعاب إلى ١٠٠٪ ممن هم في سن التعليم الابتدائي في كل الأقطار العربية في عام ١٩٨٠ إلا أن هذا الهدف لم يتحقق في عدد من الأقطار خاصة ذات الحجم الكبير من السكان ، مع قلة في الثروة والدخل . وتشير الاحصاءات أن نسبة التسجيل الاجمالي في التعليم الابتدائي تراوحت في السودان واليمن الشمالي والصومال وموريتانيا بين ٢٣٪ و ٣٨٪ في منتصف السبعينات .

على أن أخطر ما يواجه النمو الكمي للتعليم الابتدائي في الأقطار العربية هو ارتفاع معدل الاهدار فيه ، كما يستدل عليه من نسب الرسوب والتسرب . وتبين دراسة حديثة ، أجريت في اثني عشر قطراً عربياً ، أن من بين كل ألف تلميذ وتلميذة يدخلون المدرسة الابتدائية يتخرج ما بين ١٠٤ تلميذ (كما هو الحال في المغرب) ٦٣٥ تلميذ (كما هو الحال في الأردن) دون سنوات رسوب .

وتتفاوت القدرة الاستيعابية للأنظمة التعليمية بين الأقطار العربية . فمصر التي يوجد فيها أقل قليلاً من ربع سكان الوطن العربي يوجد فيها ٢٥٪ من مجموع المسجلين في التعليم الابتدائي ، ٤٠٪ من مجموع المسجلين في التعليم الثانوي ، ٥٣٪ من مجموع المسجلين في التعليم العالي في الأقطار العربية .

ونتيجة لغلبة التعليم العام والاكاديمي على التعليم الفني في الأقطار العربية حدثت اختلالات هامة ، بين تركيبة المهارات التي أخرجتها الأنظمة التعليمية ، وحاجات النشاط الاقتصادي - الاجتماعي المختلفة ، مما أدى إلى بطالة الخريجين في بعض الاختصاصات مع وجود اختناقات في اختصاصات أخرى .

ولم يساهم التوسع التعليمي في الأقطار العربية في إحداث حراك إجتماعي كبير ، حيث لم يزل التعليم الثانوي والعالي يقدم للقلة ، ويستأثر بأكثر مخرجاته ذوو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المميزة . كما أن التعليم لم يزل متحيزاً للمدينة ضد الريف وللبنين ضد البنات .

ولعل أهم ما يعيب التعليم النظامي في الأقطار العربية ، هو تركيزه على الاستيعاب وعدم نجاحه في خلق الفضول العلمي والبحثي لدى خريجيه او إكسابهم القيم والمهارات اللازمة للعمل والانتاج . ويؤدي التعليم في كثير من الأحوال إلى فصل العناصر المتعلمة عن بيئتها وتحويلهم إلى أنماط إستهلاكية فوق مقدور مجتمعاتهم النامية .

وعلى الرغم من حاجة الأقطار العربية ، فرادى ومجتمعة ، إلى المهارات الفنية المتوسطة والعالية ، فإن أساليب التعليم اللانظامي وهي القادرة على تعويض أوجه النقص في هذا المجال لا تلعب إلا دوراً هامشياً . وحتى المراكز التدريبية القليلة القائمة لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية .

وتركز وسائل التعليم العرضي ، في الوطن العربي ، على الإعلام السلطوي الذي يهدف للحفاظ على الأوضاع القائمة ، وكسب الولاء السياسي ، وتندر المعالجة العلمية والتحليلية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي تعاني منها أوسع الجماهير ، أو التوعية بشأنها . ومن ناحية أخرى فإن القيم والاتجاهات التي تطرحها وسائل الإعلام هي ، إما قيم الطبقات الاجتماعية السائدة ، أو القيم السائدة في مجتمعات خارجية بلغت مرحلة عالية من التقدم المادي ، وتعكس هذه وتلك نفسها على الجماهير بتبني أنماط من السلوك لا تتفق مع ما هو ضروري ولازم في مرحلة التنمية .

١ : ٤ ـ الصحة

صحة الانسان العربي مطلوبة لذاتها وهي في نفس الوقت محدّد أساسي لانتاجية العمل في الأقطار العربية . فحيث يتدنى العمر المتوقع للحياة عن الحدّ الأعلى ، لسن العمل المعتاد (٦٠ سنة) ، يعني ذلك فقد جزء من العمر الانتاجي للانسان . وفي نهاية السبعينات كان توقع الحياة ، عند الولادة ، أقل مَن ستين سنة لكل الأقطار العربية ، عدا الكويت ولبنان . وقد بلغ نحو ٤٥ عاماً في الصومال والسودان واليمن الجنوبي والشمالي وسوريا وتونس والجزائر وليبيا والعراق ، ويؤدي تدني المستوى الصحي والغذائي ،أثناء الحياة ، إلى انخفاض إنتاجية العمل بشكل واضح . وقد قدر البنك الدولي أن خمسة أقطار عربية على الأقل قد قصر فيها الغذاء المتوفر للفرد الواحد عن الوفاء باحتياجاته اليومية في المتوسط وذلك في منتصف السبعينات . وهذه الأقطار هي الصومال والسودان واليمن الشمالي والجنوبي والاردن .

ويشير نفس المصدر إلى أن نسبة وفيات الأطفال ، في فئة العمر ١ ـ ٤ ، تصل في بعض الأقطار العربية إلى حوالي ثلاثين ضعف مثيلتها في الأقطار المصنعة (الصومال والسودان واليمن الشمالي والجنوبي والسعودية) بينما بلغت ١٥ ضعفاً في مصر والمغرب والأردن وسوريا وتونس والجزائر والعراق وليبيا ، وبلغت ستة أضعاف فقط في لبنان وضعفين في الكويت .

١ : ٥ ـ التنظيم الاجتماعي

يؤثر التنظيم الاجتماعي السائد في مدى كفاءة القوى البشرية . ويمكن القول بأن التنظيم الاجتماعي للأقطار العربية ، على تباين توجهاتها الاجتماعية والسياسية ، لم ينجح في حفز القوى البشرية العربية على تعبئة قواها من أجل التطور والتنمية . ويعود ذلك بصفة خاصة لغياب المشاركة الجماهيرية في تسيير شؤون المجتمع مع ما يترتب عليه من عزوف الجماهير عن أشكال النشاط العام المختلفة .

وترجع هذه الظاهرة ـ ضمن أسباب أخرى ـ إلى فقدان الجماهير العربية للثقة في العقائد السياسية والاجتماعية التي تتبناها الأنظمة العربية أو التي تبنتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، نظراً للفجوة الكبيرة بين العقائد المعلنة والواقع المعاش . كما تعود أيضاً إلى انعدام الحوار الديموقراطي واستبعاد السلطة للعناصر النشطة التي تجرؤ على معارضتها ولو في إطار المصلحة القومية .

وترتب على ضعف المشاركة تدني الإحساس بالإنتماء ، وانتشار الشعور بالاغتراب داخل المجتمع ، مما يؤدي إلى غياب الحافز الأهم لرفع الإنتاجية الاجتماعية الاقتصادية .

٢ - الناتج المحلي وهيكل الإنتاج

بلغ الناتج المحلي الاجمالي لعشرين قطراً عربياً (أقطار جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي) في عام ١٩٧٥ نحو ١٣٩ مليار دولار ، وذلك بالاسعار الجارية ، من بينها نحو ٩٨,٥ مليار دولار قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسبعة أقطار عربية هي الإمارات وقطر والكويت والسعودية والعراق وليبيا والجزائر ، وهو ما يمثل نحو ٧٠,٧٪ من إجمالي دخل الأقطار العربية العشرين بالمقارنة إلى سكانهم الذين يبلغون ٢٨,١٪ من السكان . بينما لا يزيد ناتج سبعة أقطار عربية أخرى ، هي : السودان والصومال وموريتانيا والمغرب ومصر واليمن الجنوبي واليمن الشمالي ، عن نحو ١٨٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية بينما يزيد سكانهم قليلاً عن ٨٥,٥٪ من مجموع السكان العرب .

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الأقطار العربية العشرين خلال السنوات من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٥ بمعدل ٧,٢٪ سنوياً وذلك بأسعار ثابتة . وإن اختلفت معدلات النمو بين قطر وآخر ، فبينما ارتفعت إلى ٢٤,٤٪ في الإمارات ، ٢٠,٥٪ في قطر ، ١٣,٢٪ في عمان ، ١٠,٥٪ في العراق ، ٩ ٪ في السعودية ، إنخفضت نسبة النمو الى ٢,٢٪ في موريتانيا ، ٣,٦٪ في اليمن الجنوبي ، ٥,٣٪ في الصومال ، ٤,٩٪ في المغرب ، ٥,٥٪ في مصر ، ٦,٣٪ في اليمن الشمالي ، ٦,٨٪ في السودان .

وتبين دراسة الهيكل الاقتصادي السائد في الأقطار العربية ، سيطرة القطاع الأولي (الزراعة والصيد والصناعة الاستخراجية) بالنسبة لمجموع الأقطار العربية . فباستثناء الجزائر ، يلعب القطاع الأولي دوراً طاغياً في اقتصاد الأقطار النفطية جميعها ، وخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية . كما يلعب القطاع الأولي دوراً هاماً وسائداً أيضاً في السودان واليمن الشمالي وموريتانيا والصومال ، إلا أن الزراعة هي المكون الرئيسي لهذا القطاع في هذه الأقطار باستثناء موريتانيا ، التي تعتمد على استخراج الحديد . فقد بلغ نصيب الصناعات الاستخراجية نحو ٤٨,٨٪ من جملة الناتج الاجمالي للأقطار العربية في عام ١٩٧٥ ، ووصلت هذه النسبة ٨١,٨٪ في قطر ، ٨١,٣٪ في الإمارات ، ٧٧,٧٪ في السعودية ، ٧٠٪ في الكويت ، ٦٤,١٪ في عمان ، ٥٧,٦٪ في العراق ، ٥٠,٣٪ في ليبيا .

ورغم أن نصيب الزراعة كان يمثل نحو ٨,٨٪ فقط من الناتج الإجمالي في مجموع الأقطار العربية في عام ١٩٧٥ ، فإن نصيب الزراعة كان يزيد عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كل من الصومال واليمن الشمالي ، وتراوح نصيب الزراعة بين ٢٠ - ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر وموريتانيا وسوريا والمغرب واليمن الجنوبي وتونس . وبينما يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الثاني بعد الصناعات الاستخراجية في موريتانيا ، فإن الزراعة هي القطاع الرئيسي في الأقطار الخمسة الأخرى .

أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي للأقطار العربية ، فلم يتجاوز في عام ١٩٧٥ ٨,١٪ . على أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي بين الأقطار العربية ، فبينما تنخفض إلى حوالي ٠,٣٪ في عمان ، ٠,٦٪ في الامارات ، ١,١٪ في قطر ، ٢,٣٪ في ليبيا ، نجد أنها بلغت ١٧٪ في سوريا ، ٢٠,٩٪ في مصر ، ٣٥,٨٪ في البحرين .

ورغم الأهمية الكبيرة لمساهمة الصناعات الاستخراجية ، في الناتج المحلي لمجموع الأقطار

العربية ، فإن مجموع المشتغلين فيها لم يتجاوزوا ٠,٨٪ من مجموع المشتغلين في الأقطار العربية العشرين . وعلى العكس من ذلك فإن الزراعة كانت وحدها تستخدم ٥٢,٥٪ من مجموع المشتغلين ، ويبلغ المشتغلون بالزراعة أكثر من ٧٠٪ من جملة المشتغلين في كل من العراق والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي . ووصلت نسبة المشتغلين بالزراعة حدّها الأدنى في الكويت حيث لم تتجاوز ٢,٥٪ .

أما المشتغلون بالصناعة التحويلية فقد بلغوا ٩,٥٪ من مجموع المشتغلين في الوطن العربي ، وترتفع مساهمة العاملين في هذا القطاع إلى ٢٠٪ في لبنان وتنخفض إلى ٠,٧٪ في الصومال .

وقد شهدت السبعينات، من هذا القرن، إرتفاعاً هاماً في معدل التنمية الزراعية في عدد من الأقطار العربية خاصة في الأردن وتونس وسوريا واليمن الشمالي ، إلا أن بعض الأقطار العربية الزراعية الهامة شهدت تدهوراً في معدل نمو الزراعة أو حتى معدل نمو سلبي، فقد انخفض معدل نمو الزراعة من ٤,٢٪ سنوياً خلال الستينات في المغرب إلى ٠,٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . وانخفض معدل النمو في الجزائر في نفس الفترة من ٠,٤٪ إلى ٠,٢٪ ، أما العراق وموريتانيا فقد سجلت معدلات نمو سلبية خلال السبعينات ، حيث تدهورت الزراعة في موريتانيا خلال السبعينات بمعدل يبلغ ٢,٣٪ سنوياً . أما في العراق فبلغ متوسط نسبة الانخفاض السنوي في الناتج الزراعي ١,٥٪ وبلغ معدل النمو الكلي للناتج الزراعي في مجموع الأقطار العربية ٣,٧٪ خلال فترة السبعينات مقابل ٣,٢٪ في الستينات من هذا القرن .

وقد بلغ معدل نمو الصناعة التحويلية في مجموع الأقطار العربية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ٨,٢٪ سنوياً وذلك بأسعار ثابتة وكانت أكبر معدلات النمو هي في الأقطار النفطية والأقطار ذات القاعدة الصناعية التحويلية الضيقة . فبلغ معدل النمو في عمان ٢٤٪ ، وفي الإمارات ٢٠,١٪ وفي الكويت ١٤,٩٪ وفي العراق والبحرين ١٠,٤٪ وفي ليبيا ١٠٪ ، وفي الجزائر ٧,٥٪ . كما ارتفعت معدلات النمو أيضاً في تونس ١١,٢٪ وفي الأردن ١٣,١٪ وفي الصومال ١٢,٨٪ وفي اليمن الشمالي ١٠,٩٪ .

٣ ـ بعض المشاكل التنموية الهامة

تبين متابعة تطور التنمية العربية خلال السبعينات ، أنه بالرغم من النجاحات في تحقيق معدل مرض للنمو بشكل عام ، ورغم زيادة معدل نمو الزراعة والصناعة التحويلية عن العقد السابق ، وبالرغم من التغير الذي حدث في هيكل الانتاج في عدد من الأقطار العربية فإن الوطن العربي قد عانى من عدد من المشكلات الهامة ، التي ركز عليها في الدراسات والتي نقدم هنا خلاصة لها . وكانت أهم هذه المشاكل هي :

٣:١ ـ تزايد حجم الفجوة الغذائية وزيادة اعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في استهلاك الغذاء

رغم محاولات التنمية الزراعية زاد اعتماد الوطن العربي خاصة في السبعينات على العالم الخارجي في مدّه باحتياجاته من الغذاء ، خاصة القمح الذي يبلغ استيراد الأقطار العربية منه خلال العقد الماضي ٤٠ ـ ٥٠٪ من استهلاكها ، وانتقلت كل الأقطار العربية تقريباً إلى وضع العجز ، بعد أن كان عدد منها من دول الفائض في نهاية الستينات..

وتنمو الفجوة الغذائية باستمرار ، نتيجة لنمو معدل الاستهلاك السنوي للغذاء ، بنحو ٥٪

سنوياً ، بينما لا يتجاوز المعدل السنوي لزيادة الانتاج ٢٪ سنوياً . وتؤثر هذه المشكلة على كل من الأمن العربي وقدرة الأقطار العربية على مواصلة النمو مستقبلاً . فإن احتكار عدد قليل من الدول المتقدمة تصدير الحبوب ، خاصة القمح ، وإمكان استخدام هذا التصدير ، كسلاح سياسي ، ينقل قضية تزايد الفجوة الغذائية من قضية إقتصادية إلى قضية سياسية . ويؤدي تزايد العجز إلى الاضرار بجهود التنمية ، نظراً للعبء الثقيل الذي تلعبه هذه الفجوة على موازين مدفوعات الأقطار العربية خاصة وأن عهد الغذاء الرخيص قد انتهى إلى غير رجعة . ومن ناحية ثانية فإن الاعتماد على الغذاء ، من الخارج ، يحدّ من قدرة الأقطار العربية على خفض تكاليف منتجاتها الصناعية بما يسمح لها بمنافسة البلاد المتقدمة المصدرة للغذاء إليها .

ويعود قصور الانتاج الزراعي عن الوفاء باحتياجات الوطن العربي من الغذاء ، إلى أسباب متعددة تتعلق بقصور الموارد ، وبالسياسات الانمائية التي اتبعت في العقدين الماضيين ، وإلى قصور العمل العربي المشترك ، وإلى الآثار السلبية للارتفاع السريع في عوائد النفط خلال السبعينات ، ويبرز قصور الموارد في ضيق مساحة الأراضي الزراعية ، بالنسبة للعدد الكلي من السكان ، وفي أن الجانب الأكبر من هذه الأراضي يعتمد على الأمطار وأن نحو ثلث الأراضي الزراعية يبور سنوياً . كما أن مستلزمات الإنتاج الحديثة ، كالأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة والآلات الزراعية ، لا تستخدم إلا استخداماً محدوداً .

وقد فشلت خطط التنمية في العقدين الماضيين ، في تحقيق ارتفاع هام في إنتاج المواد الغذائية نتيجة للأولوية المنخفضة التي أعطيت لتنمية القطاع الزراعي ، ولأن أغلب هذه الخطط قد ركز على مشروعات توسع أفقي ضخمة وذات بريق ، رغم طول الفترة اللازمة لنضوجها ، وأهملت العديد من مشروعات التوسع الأصغر التي يمكن أن تعطي عائداً أسرع . وفي إطار محاولات التوسع الرأسي إعتمد بصفة خاصة على الأجهزة البيروقراطية وأهملت تماماً محاولة تحقيق تغيير إجتماعي وثقافي في الريف . واعتصرت الزراعة ، في العديد من الأقطار العربية ، لصالح النمو الحضري والتضخم في الجهاز الإداري والخدمي غير المنتج . وأهملت التنمية الريفية بما أدى إلى خروج العناصر المنتجة من الريف . وأدت خطط التنمية الطموحة ، التي لا تستند إلى موارد مادية حقيقية ، إلى وهم انتعاش اقتصادي أدى إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك .

وكثف من هذه العوامل الزيادة السريعة في عوائد النفط في عدد من الأقطار العربية ، التي زادت من حدة الهجرة من الريف سواء داخل الأقطار النفطية ذاتها ، أو من الأقطار العربية غير النفطية إلى الأقطار النفطية ، وأفضت بعدد من العاملين في الريف إلى ترك العمل المنتج في الزراعة . كما أثرت زيادة عوائد النفط أيضاً في أنماط الاستهلاك في كل من الاقطار النفطية وغير النفطية .

إن التفاوت الشديد ، في توزيع الموارد اللازمة للنهضة الزراعية بين الأقطار العربية ، يؤدي إلى تزايد أهمية العمل العربي المشترك من هذا المجال . ورغم محاولات للتعاون الزراعي ، بواسطة مجلس الوحدة الاقتصادية والصندوق العربي للإنماء ، فقد ظلت هذه إجتهادات فردية منعزلة لا ترتبط ببرنامج عام للتنمية العربية .

٣ : ٢ ـ أنماط واستراتيجيات التصنيع في الوطن العربي

لم تبدأ محاولات جادة للتصنيع في الوطن العربي إلا بعد حصول أقطاره على الاستقلال

السياسي . واختلفت سياسات التصنيع في الوطن العربي نتيجة لاختلاف أقطاره من حيث الموارد المادية والمالية والبشرية واختلاف حجم السوق . كما اختلفت أيضاً نتيجة لاختلافات هامة في التوجهات السياسية لعدد من الأقطار العربية .

وقد شهدت حقبة السبعينات تسريعاً في معدلات التصنيع خاصة في الأقطار النفطية . وبلغ معدل نمو الصناعات التحويلية ، في مجمل المنطقة العربية ، نحو ٨,٢٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ مع تباين شديد بين الأقطار المختلفة . ورغم أن معدل النمو الصناعي في الوطن العربي ، خاصة في السنوات الخمس الأخيرة ، هو مرضٍ بشكل عام ، فإن نمط التصنيع المتبع يتصف بنواح سلبية نجملها فيما يلي :

أ ـ إن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم يزل في حدود ٨٪ من هذا الناتج في عام ١٩٧٥ . بينما لم يزل نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي ٤٨,٨٪ في العام نفسه. ولم يتعد المشتغلون في الصناعة التحويلية ٩,٥ ٪، من مجموع المشتغلين في كافة الأنشطة العربية . وباستثناء الصناعات الهيدروكربونية ، فإن الصناعات التحويلية العربية غير قادرة على التصدير ولم يتعد نصيب الصناعات التحويلية ، عدا النفط والغاز ، ٢,٥٪من إجمالي صادرات الأقطار العربية في عام ١٩٧٥ . ورغم محاولات توسيع الصناعات التحويلية ذات المنشأ المعدني ، فإن نمو القطاع الاستخراجي لم يسمح بتغيير يذكر في هيكل الصناعة العربية .

ب ـ لم تزل الصناعات الاستهلاكية ، وخاصة الصناعات الغذائية والمنسوجات ، تلعب الدور الأساسي في الصناعات التحويلية العربية . تتلوها في الأهمية الصناعات الوسيطة المعتمدة على النفط ، أما الصناعات الرأسمالية فتلعب دوراً ضئيلاً .

ج ـ إن الصناعات التحويلية العربية لم تزل هامشية ، تتضمن مرحلة واحدة على الأكثر ، أو مرحلتين من مراحل التحويل ، سواء استناداً إلى أصل معدني محلي ، أو لمنتجات زراعية محلية ، أو كانت عملية التحويل تتم في نهاية الحلقة لإنتاج سلع استهلاكية معمرة إستناداً إلى قطع وأجزاء مصنوعة بالخارج . وتندر بصفة عامة الحالات التي تم فيها بناء سلسلة صناعية متكاملة سواء في قطر عربي أو بين الأقطار العربية .

د ـ إن التوجهات الحالية لأغلب الأقطار العربية ، فيما يتعلق بالتصنيع ، هي توجهات قطرية ضيقة . فهي إما تبني صناعات للوفاء باحتياجات السوق القطري المحدود ، أو للتصدير للسوق الدولي . ولا تبذل محاولة تذكر لاقامة سلسلة صناعية عربية متكاملة بالاستناد إلى الموارد العربية المتوفرة .

هـ ـ ورغم صغر حجم الصناعة التحويلية العربية ، وزيادة اعتماد الأقطار العربية على العالم الخارجي للوفاء باحتياجاتها من العديد من السلع ، فإن عديداً من الصناعات العربية تعمل بأقل من طاقتها ، وترتفع نسبة الطاقة العاطلة فيها . ويعود جزء هام من أسباب هذه الظاهرة إلى محدودية السوق المحلية ، التي تعمل الصناعات في كل قطر على تلبية احتياجاتها ، وارتفاع التكاليف وعدم القدرة على المنافسة في الخارج .

و ـ تشابه العديد من الصناعات العربية ، التي هي تحت الانشاء ، واحتمال قيام منافسة ضارية ، على الأسواق بين المشروعات العربية الهادفة للتصدير بعد استكمالها ، وعدم نجاح محاولات

التنسيق العربي حتى الآن .

ز ـ إرتفاع التكاليف الصناعية نتيجة لانخفاض الكفاية الانتاجية ولنقص القدرات الادارية والفنية والعمالة الماهرة . وقد كثف من هذه الظاهرة ،وزادها حدة،الآثار التضخمية الناتجة عن التدفق السريع لعائدات النفط إلى عدد من الأقطار العربية المحدودة السكان ، وتوجه جزء من هذه العوائد للمضاربة .

ح ـ إن العديد من المشروعات العربية ، قد بنيت دون التثبت من جدواها الاقتصادية وقدرتها على توليد الدخل المناسب .

ط ـ إن استراتيجيات التصنيع رغم اختلافها قد شابها عدد من الشوائب المشتركة والتي تتلخص في الفهم الجزئي لعملية التصنيع وعدم دراسة آثاره على القطاعات الاقتصادية الأخرى . واختيار عدد من المشروعات المتفرقة دون تحديد واضح ومسبق لأولويات الصناعات المختلفة ، والتشابك بين الأنشطة الصناعية المتعددة . وضعف الاهتمام بحصر الموارد أو التعرف على الطاقة الاستيعابية للأسواق . وعدم الاهتمام بدراسة نفقات برامج التصنيع المباشرة وغير المباشرة ، وضعف الدراسات الخاصة بالتوطن الصناعي وعدم تحديد معايير واضحة للرشادة الاقتصادية والاجتماعية في هذا الشأن ، وعدم الربط بين برامج التصنيع والطاقة ، والاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي بالنسبة للأقطار غير النفطية ، وإهدار الموارد نتيجة لانشاء صناعات حربية مستقلة وغير مندمجة في قطاع الانتاج المدني .

٣ : ٣ ـ الاختناقات في البنى الأساسية

كانت الاختناقات في البنى الأساسية من أهم عوائق التنمية في المرحلة الماضية ورغم الأولوية التي أعطيت للاستثمارات ، في هذا المجال في عدد من الأقطار العربية ، لم تزل أغلب الأقطار العربية تشكو من نقص في البنى الأساسية بها . وتعاني الأقطار الأقل نمواً ، بصفة خاصة ، من التخلف الشديد في هذا القطاع . كما تعاني بعض أقطار المواجهة العربية من التدهور الذي أصاب البنى الأساسية بها نتيجة للتركيز على الانفاق العسكري لعدد من السنوات .

إن الأزمة الحقيقية هي تلك التي تواجهها الأقطار العربية الأقل نمواً ، حيث تعاني نقصاً شاملاً في كافة القطاعات ، كما أن اتساع مساحتها وتناثر تجمعاتها السكانية وغياب التوازن في التنمية بين الأقاليم يعني أن جهداً حقيقياً لتطوير البنى الأساسية في هذه البلاد سيتطلب مساعدات عربية ضخمة ، كما سيتطلب تحديداً دقيقاً للأولويات ، يأخذ في الاعتبار الفوائد الاجتماعية والمنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها في الأجل القصير والطويل والبدائل المختلفة لاستثمار الموارد المخصصة لتطوير البنى الأساسية في إطار مخطط عام ، يعكس أولويات البنى الاساسية في إقتصاد كل من هذه الأقطار كجزء من مخطط عام للتنمية .

إن نفس الظواهر تتواجد بدرجة أقل حدّة في عدد من الأقطار العربية الأخرى التي تدهورت بناها الأساسية ، نتيجة لمحدودية الصيانة والتجديد ونتيجة للتوسع الحضري الشديد وتكدس السكان في المدن .

كما تعاني الأقطار العربية من محدودية الترابط بين أجزاء الوطن العربي ، وعدم توفر طرق نقل

واتصال ذات تكاليف منخفضة يمكن أن تعظم من الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية وتزيد الترابط والتكامل فيما بينها .

٣ : ٤ ـ محدودية تراكم الخبرات التكنولوجية

إهتمت الأقطار العربية عموماً ـ ومع اختلاف ظروفها التاريخية وتفاوت عناصر الانتاج وتباين النظم السياسية ـ باقتناء المعدات والمنشآت والمصانع لتقديم السلع والخدمات . وجرى هذا على نطاق ظل يتزايد حتى بلغت التعاقدات الجارية في المنطقة أكثر من مائة بليون دولار في العام الواحد . وقد جرى هذا ـ بحكم الضرورة ـ في المراحل الأولى من غير دراسة كافية بالخيارات المتاحة ، ولا دراسة كافية لمعايير الاختيار المناسب لنا ، فتركت غالبية المهام المتعلقة بالاعمال الاستشارية والتنفيذية ، بل والتشغيل والادارة والتسويق في بعض الحالات ، إلى الخبرات التكنولوجية الغريبة عن المنطقة . ولقد كانت الشروط التعاقدية ـ نظراً لنقص درايتنا في السابق أو انعدامها بهذه المعاملات ـ تعسفية ومجحفة بشكل عام ، وجرى تشغيل القدر الأكبر من هذه المنشآت بكفاءة منخفضة كثيراً عن التوقعات وفي أنساق إدارية قليلة السيطرة عليها ، بطيئة الحركة . وكثيراً ما تدهورت أحوال المعدات وانخفضت إنتاجيتها بسرعة . كما أن أمر تطويع هذه المعدات والمنشآت ومنتجاتها قد ترك لكي يقوم به المورد الخارجي ، وهو ما لا يهتم به كثيراً أو يقدر عليه أحياناً .

أما تملك التكنولوجيا ذاتها ، كدراية ومعارف وقدرة على تطبيقها في وحدات الانتاج والخدمات لتحقيق المردود المطلوب ، فلم يلق في غالبية الأحوال ـ وتحت وطأة الرغبة في الاسراع بالتنمية كما كانت متصورة ـ باهتمام يذكر . ومع أن اهتماماً طيباً قد أبدي ، في نفس الوقت ، بانشاء مراكز البحث العلمي ، إلا أنها ظلت لصيقة بالمعاهد الاكاديمية ، منعزلة عن قواعد الانتاج غير قادرة على تقديم نتائج بحوثها العلمية على شكل أساليب اداء تكنولوجية قابلة للتطبيق والاستغلال الاقتصادي في وحدات الانتاج . وهكذا بقيت المعاملات والمحادثات التكنولوجية تائهة بين رجال الأعمال والاقتصاد والانتاج والمنشغلين بالتطبيق العملي ، من ناحية ، وبين المعاهد الاكاديمية ومراكز البحث العلمي العاجزة عن تحويل جهودها إلى ممارسات عملية من جهة أخرى . ولم تتبلور في المنطقة العربية خطط تكنولوجية واضحة المعالم تكون جزءاً متكاملاً من خطط التنمية الشاملة بقطاعاتها المعروفة .

ولقد أدى هذا الوضع إلى عدم تراكم خبرات تكنولوجية في المنطقة ، وإلى استمرار الاعتماد على أسلوب استيراد نتاج التكنولوجيا بشكل يتكرر ، وإن تحققت على مر السنين ، في بعض الأقطار العربية ، قدرة على الاسهام الجزئي في بعض مراحل الدراسات الأولية والتشييد وتوفير بعض الخدمات والمرافق للمنشآت التكنولوجية . ويمكننا أن نشخص هذه المرحلة بأن الأقطار العربية ، شأنها في هذا شأن دول أخـرى كثيرة في العالم الثالث ، قد أتت بمنتجات تكنولوجية على هيئات معدات ومنشآت وسلع وخدمات من الخارج ولم تدخل بعد مرحلة نقل التكنولوجيا ذاتها ، باعتبارها المعارف التقنية اللازمة لانتاج هذه المنتجات ، وتوطينها في المنطقة ، فهي قد اكتفت باجتلابها ، في صورتها المجسدة ، ولم تكتسب قدرة تكنولوجية ذاتية .

٤ ـ التطورات الدولية وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي

لا تتم التنمية العربية في فراغ ، بل إن الوطن العربي ، مثله في ذلك مثل سائر الأمم النامية ،

يتأثر ويؤثر في حركة الأحداث الدولية ، والتي تكوّن في النهاية الإطار العالمي الذي يعكس ذاته على التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كافة أقطار العالم وخاصة الدول النامية . وقد حاولت الدراسات المقدمة أن تبين أهم التغيرات الدولية التي تمت في العقد الماضي والتي كـان لها تأثير هام على الوطن العربي وأبرزت في هذا الاطار .

٤ : ١ ـ حدوث عدد هام من التطورات السياسية على الاطار العالمي والاقليمي خلال السبعينات كان من أهمها :

أ ـ نجاح سياسة الانفراج الدولي بين مجموعة الدول الاشتراكية الاوروبية ومجموعة الدول الرأسمالية وما ترتب على ذلك من زوال الحرب الباردة وتزايد العلاقات الاقتصادية بين المعسكرين ، وتناقص فرص التناقضات فيما بينهما . وأدى هذا إلى توسع في كتلة عدم الانحياز وإلى تركيز البلاد غير المنحازة وغيرها من الدول النامية على القضايا الاقتصادية المتعلقة بتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية لصالحها ، وإنشاء نظام إقتصادي دولي جديد .

وقد لوحظ أن النجاحات التي حققت في سياسة الانفراج الدولي ، في بداية السبعينات ، قد تعرضت في نهاية العقد إلى بعض العقبات . وبرز مزيد من التوتر في العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم .

ب ـ وقد ترتب على الانفراج الدولي بين المعسكرين والخـلاف داخل المعسكر الاشتراكي على الأخص بين الصين والاتحاد السوفييتي ، إلى انحسار في الموجات العقائدية التقدمية . وزاد هذا الانحسار بشكل خاص في الشرق الأوسط نتيجة لتفاعل آثار هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ ولتزايد الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لحلّ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وقبول كافة الأقطار العربية لفكرة الحل السلمي على أساس من قرارات هيئة الأمم المتحدة .

ج ـ وبالرغم من تزايد أعداد الدول غير المنحازة ، وبسبب هذا التوسع ، في بعض الأحيان ، شهدت حركة عدم الانحياز إنقسامات داخلية . وتزايد في داخلها إطراد ارتباط بعض الدول بهذا المعسكر أو ذاك مع الاستمرار في إطار عدم الانحياز الذي أصبح ثوباً فضفاضاً أكثر فأكثر .

د ـ على أن هذه الانقسامات السياسية ، لم تؤثر على وحدة أغلب دول العالم الثالث بالنسبة للقضايا الاقتصادية ، وخاصة المتعلقة بإعادة تقسيم العمل الدولي وإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد . ورغم بروز بعض الخلافات في المصالح بين المجموعات المختلفة من دول العالم الثالث فلا يزال ما يجمع بينها أكثر مما يفرق . ويلعب صراعها المشترك في المجال الاقتصادي دوراً هاماً في الاطار الدولي .

هـ ـ ومن أهم التطورات الدولية ، خلال السبعينات ، تطور العلاقات بين الصين والمعسكر الرأسمالي بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة . ويؤثر نمو هذه العلاقات على موقف الصين من العديد من القضايا الدولية . وخاصة تلك المتعلقة بالتكتلات الدولية وبالصراع ضدّ السيطرة الغربية .

و ـ وشهدت السبعينات ظاهرتين متناقضتين في الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فبينما زاد تلاحم التكتلات الاقتصادية الاقليمية بين الدول المتقدمة ، تقهقرت التكتلات الاقليمية في دول العالم الثالث بما في ذلك المنطقة العربية . وأثيرت شكوك حول هدف الوحدة نفسه لدى العديد من الفئات والجماعات .

ز ـ وكانت منطقة الشرق الاوسط ذاتها من أشدّ المناطق تغيراً خلال السبعينات . فقد أدت حرب ١٩٧٣ ، في بداية العقد، إلى زوال أسطورة التفوق الدائم لاسرائيل . وفتحت المجال لتحرير الأرض العربية التي اغتصبت في عام ١٩٦٧ ولاعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . وأدت الثورة الايرانية ، في نهاية العقد ، إلى ردود أفعال واسعة في مجمل المنطقة العربية .

وازدادت حدّة التوتر ، بشكل خاص ، بعد الأزمة الأفغانية ودخول القوات السوفييتية لافغانستان ، وما ترتب عليها من تصعيد الصراع بين القوى الدولية في منطقة الخليج العربي وفي الشرق الأوسط بصفة عامة . خاصة بعد أن سجل الاتحاد السوفييتي عدداً من المكاسب في القرن الافريقي مما ترتب عليه إحساس متزايد لدى بعض الأنظمة العربية بمخاطر « الشيوعية » .

ح ـ وقد استطاعت مجموعة دول الأوبك خلال السبعينات أن تسيطر على تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وأن ترفع السعر بما يقارب أسعار البدائل الأخرى . كما حررت أغلب الدول مواردها النفطية من السيطرة الاجنبية . وترتب على ذلك ، العديد من الانعكاسات السيئة في المجال الاقتصادي أو السياسي . فقد أدى هذا التطور ، من ناحية ، إلى تشديد صراع دول العالم الثالث من أجل استكمال تحرير مواردها وإعادة تقسيم العمل الدولي ، وأدى ، من ناحية أخرى ، إلى إعادة العديد من دول العالم المتقدم للنظر في أساليب العلاقات بينها وبين الدول النامية .

ولعل من أهم نتائج هذا التطور بدء عدد من الدول الأوروبية لاعادة النظر في علاقاتها مع الأقطار العربية واقترابها أكثر فأكثر من الموقف العربي بشأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وابتعادها أكثر فأكثر عن الموقف الاسرائيلي بهذا الشأن .

ط ـ وقد برزت في السبعينات ، كذلك ، إمكانية استخدام بعض المتغيرات الاقتصادية كأدوات في الصراع السياسي . وبرزت بصفة خاصة إمكانيات استخدام النفط خلال وبعد حرب ١٩٧٣ . كما استخدم القمح وتجميد الأرصدة المالية والتبادل التكنولوجي كأسلحة في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبين الولايات المتحدة وإيران .

٤ : ٢ ـ التطورات الاقتصادية والتكنولوجية

وإلى جانب التطورات السياسية الهامة ، المشار إليها سابقاً ، فقد برزت عدة مشاكل إقتصادية دولية ذات تأثير هام على إمكانيات النمو في دول العالم الثالث بما فيها الأقطار العربية ، نجملها بما يلي :

أ ـ زيادة إدراك محدودية الموارد العالمية بالنسبة للتزايد السريع في استهلاكها وإهدارها ، خاصة بواسطة الدول الصناعية المتقدمة . وقد أدى هذا ، في خلال العقد السابق ، إلى الاهتمام بالدراسات المستقبلية التي اهتمت بقضايا ذات طبيعة عالمية وخاصة تلك المتعلقة بمحدودية الموارد . وقد مالت الدراسات المستقبلية في بداية العقد إلى التركيز على أن محدودية الموارد سوف تضع حدوداً للنمو لا يمكن تعديها . ونصحت ، بناء على ذلك ، بضرورة الحد من سرعة النمو الاقتصادي . إلا أن الدراسات التالية أبرزت أنه بالرغم من محدودية الموارد فإنها لن تشكل في المدى القريب أي عائق لنمو الدول النامية ، وأن المشاكل الرئيسية في هذا المجال ترتبط بالكيفية التي تجري بها إدارة الموارد حالياً ، وما ينتج عن التنظيم الاقتصادي ـ الإجتماعي السائد الآن من اتجاهات للهدر والأسراف في

استخدام الموارد بواسطة الدول الصناعية المتقدمة .

ب ـ وتحتل الطاقة مكاناً بارزاً ضمن المشاكل التي تترتب على قابلية الموارد للنفاد . وتعتبر مشكلة الطاقة من أشد المشكلات تعقيداً . وهي تزداد حدّة . وستنعكس حدتها بقسوة على التنمية في كل ربوع العالم إلى أن تستغل مصادر جديدة للطاقة غير النفط . ويفترض ذلك ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحدّ من الاسراف في استهلاك الطاقة وخاصة من النفط . وعلى الأخص بواسطة الدول الصناعية المتقدمة . وبالرغم من توفر النفط في عدد من الأقطار العربية ، فإن أقطاراً عربية أخرى تعاني من عدم وجود مصادر مناسبة للطاقة .

وبصرف النظر عن مدى توفر مصادر الطاقة فإن الأقطار العربية ، سواء منها النفطية أو غير النفطية ، مطالبة بترشيد استخداماتها من الطاقة والاقتصاد في إستهلاكها ، والبحث عن مصادر بديلة للنفط خاصة وأن الفحم لا يتوفر في المنطقة العربية .

وبالرغم من انخفاض متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة ، في الوطن العربي ، مقارناً بالمستوى السائد في الدول الصناعية ، فقد لوحظ إسراف بعض الدول في الاستخدامات الاستهلاكية وخاصة نتيجة لتوفر الطاقة الرخيصة المدعمة السعر أحياناً .

ج ـ وإلى جانب الطاقة ، تزايد إحساس العالم بخطورة المواد الأولية خاصة المعدنية ، والتي اتجهت أسعارها للارتفاع الحاد نتيجة لمحدودية احتياطياتها بالنسبة لمعدلات إستهلاكها الحالية . ويزيد الأمر خطورة بالنسبة للدول النامية ، أن الاحتياطات الأساسية للمواد المعدنية تتركز في الدول المتقدمة حالياً ، وهي التي تساهم بأكبر قدر في الانتاج والاستهلاك في نفس الوقت ، وأن حجم ما يتداول في التجارة الدولية محدود بإنتاج الدول النامية من هذه الموارد .

د ـ وبرزت كذلك مشكلة الغذاء العالمي ، وتفاقمت نتيجة لتتابع ظروف مناخية غير ملائمة في عدد من البلاد لعدد من السنوات . ونتيجة أيضاً للسياسات الزراعية في عدد من أهم الدول إنتاجاً للحبوب ، وأخيراً كنتيجة للزيادة السريعة في عدد سكان العالم . وقد أدى تفاقم المشكله إلى الدعوة لمؤتمر الغذاء العالمي وتزايد الاهتمام بمشاكل الجوع والفقر .

وقد توجهت عدة آراء في البداية إلى أن هناك إمكانيات محدودة لانتاج الغذاء في العالم وأن إستمرار تزايد السكان بالمعدلات الحالية يهدد بتزايد المجاعات والفقر ، خاصة في الدول النامية . إلا أن الاتجاهات الحديثة تركز على أن المشكلة ، هي في الاساس ، محصلة لسوء توزيع الدخل داخل الدول وفيما بينها .

وتعكس مشكلة الغذاء العالمي نفسها على المنطقة خلال ارتفاع أسعار مواد الغذاء المستخدمة والتهديد باستخدام سلاح الغذاء كسلاح سياسي للحدّ من بعض توجهاتها لمعالجة قضاياها الاساسية .

هـ ـ وقد أدى العديد من التطورات ، خلال السبعينات ، إلى اختلال النظام النقدي العالمي . حيث انهار نظام (بريتون وودز) وتزايدت المخاطر الناجمة عن تغيير أسعار الصرف ، مع تعويم سعر العملة وتدهور الدولار ، وهو عملة الاحتياطات الرئيسية . وبرزت ظاهرة التضخم المستمر والمدار من قبل الدول الصناعية حتى أصبح التضخم من مسلّمات الاقتصاد العالمي وليس مجرد ظاهرة دورية .

وانعكس تأثير كل من تقلبات أسعار الصرف والتضخم على المنطقة بشدة خلال تأثيره على الفوائض النقدية للدول النفطية من جهة ، ولتأثيره على زيادة عجز موازين المدفوعات في الدول ذات العجز من جهة أخرى .

وقد أدى تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣ إلى زيادة كبيرة في عوائد الدول النفطية مما أدى إلى تراكم فوائضه على الحساب الجاري لهذه الدول رغم التزايد السريع في حجم استيرادها سواء لأغراض الاستثمار أو للتوسع السريع في الاستهلاك . وقد وجّه جزء هام ، من هذه الاموال ، إلى توظيفات نقدية مما عرّض قيمتها الإسمية الثابتة إلى التدهور نتيجة للتضخم المستمر في أسعار الواردات ، كما تعرضت هذه الأرصدة ، كذلك ، للتآكل نتيجة لانخفاض أسعار عدد من العملات الدولية خاصة الدولار .

ومن ناحية أخرى فإن التضخم المستمر ، مصحوباً مؤخراً بالاتجاه الصعودي لأسعار الفائدة ، أدى إلى تفاقم عجز ميزان مدفوعات الدول غير النفطية .

و ـ وقد تزايد الخلل في هيكل التجارة الدولية نتيجة لاستمرار نسب التبادل في غير صالح الدول النامية . وتزايدت أعباء المديونية للدول النامية ، (ومنها أقطار عربية) بسبب استمرار الخلل ومحدودية نتائج جهود التنمية ولجوء الدول الصناعية إلى وضع العوائق في وجه صادرات الدول النامية . وقد عزز ذلك وصول أسعار الفائدة إلى ابعاد لم يسبق لها مثيل ، ولجوء الدول النامية إلى تأجيل سداد الأصول بإعادة الاقتراض بشروط أكثر تشدداً لخدمة الدين القائم ، وإصرار الدول الصناعية على عدم الوفاء بالتزاماتها نحو الدول النامية برفع معونتها إلى ١٪ من الدخل ، وسعيها إلى تحريض دول العجز لمطالبة الدول النفطية بمزيد من المعونات وتحمل تمويل الديون المشكوك فيها .

ز ـ وقد برز بشكل حاد التأثير العكسي على الدول النامية للتطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة ، وقصور دول العالم الثالث عن استيعاب التكنولوجية اللازمة لقطاعاتها الحديثة . وتزداد المشكلة تفاقماً ، حيث يلوح ، في الأفق الآن ، عدد من التكنولوجيات الجديدة التي تختلف إختلافاً كبيراً عن الممارسات المألوفة ويحتمل أن تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في مجالات العمل التكنولوجي وأن تكون لها آثار بعيدة المدى في المجتمعات النامية . ومن أمثلة هذه التطورات المنظورة ، بل والتي أصبح بعضها واقعاً إنتاجياً ، الالكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا البيولوجية في الصناعة ، والهندسة الوراثية ، والطاقة النووية الاندماجية . ولا تمتلك الدول النامية بما فيها الأقطار العربية الانعزال عن هذه التطورات ، فنتائجها تدخل إليها لا محالة والقضية الرئيسية هي كيفية ترشيد التعامل مع هذه التطورات الجديدة وحسن الإعداد لاستقبالها .

ح ـ وقد صاحب التطور التكنولوجي في البلاد المتقدمة حركة لاعادة توزيع الانتاج عالمياً ، وانتقال مجموعة من الصناعات من الشمال الصناعي إلى الجنوب النامي . ويلاحظ في هذا الشأن أن القدر الأكبر من هذه الصناعات صناعات ملّوثة وأنها حلقات أولية في سلسلة تكامل صناعي مرتبطة بالحلقات التالية الواقعة في البلاد المتقدمة . ويفرض هذا أشكالاً من العلاقات الجديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة تصوغها ، إلى حدّ كبير ، الدول المتقدمة ذاتها ويصعب السيطرة عليها بواسطة الدول الأقل نمواً .

ط ـ وفي هذا الاطار يشتد دور الشركات (دولية النشاط) التي تلعب دوراً متزايداً يوماً بعد يوم ، نتيجة لسيطرتها على التكنولوجيا الحالية والقادمة ، ودورهما في إعادة توطين الصناعات وربطها بالحلقات الأرفع والأكثر تخصصاً . ويزيد من أهمية دور هذه الشركات أنها هي التي تخصص القدر الأكبر من الانفاق الجاري على المستوى العالمي لتوفير مصادر جديدة للطاقة وتكنولوجيات أكثر تطوراً . وتسعى الشركات (دولية النشاط) ما وسعها إلى تطويع الأنظمة السياسية والاجتماعية للدول النامية وإخضاعها لشروطها . وقد أدت محاولات تسريع التنمية وخاصة في القطاعات الحديثة ، دون توفر العناصر البشرية المؤهلة ، إلى وقوع المنطقة فريسة لممارسات الشركات (دولية النشاط) . وظهرت بجلاء حدة الفجوة التكنولوجية ، ومدى الأعباء التي تتحملها من أجل الحصول عليها .

ي ـ وقد تزايد اتجاه الأنظمة الصناعية المتقدمة إلى تطوير سلع الاستهلاك الترفي ومحاولة تعميم نمط الاستهلاك السائد في الدول الصناعية المتقدمة على النطاق العالمي بما يؤدي إلى تشويه سلم التفضيلات في الدول النامية وزيادة حدة العجز في موازين مدفوعاتها . وقد وقعت المنطقة العربية ، ربما بدرجة أكثر من غيرها ، فريسة النزعة الاستهلاكية التي غذتها الوفرة المالية لدى بعض أقطارها ، وانتشار هذه النزعة عن طريق الهجرة العمالية من دول العجز إلى دول الفائض ، كانعكاس للتفاوت الشديد في الدخول .

ثانياً ـ الوطن العربي خلال العقدين القادمين : بعض التوقعات

١ ـ الموارد البشرية

١ ـ ١ : السكان

رغم الانخفاض البسيط في معدلات نمو السكان ، في عدد من الاقطار العربية ، فإن الأقطار العربية ستستمر متمتعة بمعدل مرتفع للنمو حتى نهاية القرن . وتختلف التقديرات لعدد السكان في الدراسات المختلفة . وتشير إسقاطات السكان التي أعدتها هيئة الامم المتحدة ، إلى أن السكان في الأقطار العربية سيبلغون نحو ٣٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ . وسوف تشمل سرعة النمو كل الأقطار العربية مع اختلافات في المعدل . ويصعب بصفة خاصة تحديد الحجم المحتمل للسكان في الأقطار النفطية حيث سيتوقف معدل نموها على معدل الهجرة التي ترتبط بالسياسات السكانية التي ستطبقها هذه الأقطار في العقدين القادمين . وإذا استمرت الاتجاهات التاريخية الحالية فتشير الدراسات إلى احتمال تفاقم المشاكل الناجمة عن تدني نسبة المواطنين في السكان وقوة العمل وتعدد المكونات السكانية في المجتمع .

وتشير الدراسات إلى أن نسبة السكان في المناطق الريفية ستستمر في الانخفاض لتصل إلى ٤٠ ٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٠ نظراً لاستمرار تيار الهجرة من الريف للحضر . وما لم يتم تخطيط الهجرة الواسعة من الريف فإن الاحتمالات تشير إلى استمرار التدهور الاجتماعي ـ الاقتصادي في الريف وتفاقم ظاهرة التزاحم والتكدس في المدن وظاهرة ترييف المدن العربية الكبيرة .

ويحتمل أن تنخفض ، عند نهاية القرن ، نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً إلى ٤٠ ٪ من السكان . إلا أن العدد المطلق سيرتفع خلال الفترة بنحو ٧٠ ٪ ليصل إلى ١٢٠ مليون طفل مما يتطلب جهوداً ضخمة لاعدادهم وتأهيلهم . ويحتمل ألا تتغير نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي تغييراً

يذكر خلال العقدين القادمين . فرغم احتمال حدوث زيادة في نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ورغم أن انخفاض نسبة السكان أقل من ١٥ سنة تؤدي أيضاً إلى تأثير إيجابي في نسب المشاركة إلا أن احتمال إرتفاع نسبة القيد في كل من التعليم الثانوي والعالي يمكن أن يلغي بعض الآثار الناجمة عن العاملين السابقين . وبصفة عامة يحتمل أن تصل نسبة المشاركة إلى أكثر قليلاً من ٣٠ ٪ ، أي أن حجم قوة العمل العربية سوف ترتفع إلى ما يزيد على ٩٠ مليون عامل . ويشكل هذا تحدياً ضخماً لجهود التنمية خلال العقدين القادمين لتوفير فرص العمل المجزي والمنتج لكل هؤلاء .

١ ـ ٢ : قوة العمل

يعتمد التطور المحتمل للهيكل القطاعي لقوة العمل ، في الوطن العربي ، على توجهات التنمية في العقدين القادمين . وتبين الدراسات المستقبلية المعتمدة على احتمالات استمرار الاتجاهات الحالية للتنمية ، والتي تعبر عنها الخطط التي هي رهن التنفيذ فعلا أو التي تعد للسنوات حتى ١٩٨٥ ، أن القطاع الأولي سيظل هو المستخدم الأساسي لقوة العمل ، رغم انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع ، ورغم النمو المحتمل للقطاع لصناعي بمعدل يتراوح بين ٨,٦٪ و ٩,٦٪ سنوياً فستبقى قوة العمل الصناعية في حدود ١٠٪ من مجموع المشتغلين . أي أن الانخفاض في نسبة العمالة في القطاع الأولي ستكون لصالح العاملين في الخدمات خاصة في مجالات الخدمات الهامشية في المدن والادارة الحكومية .

وبافتراض استمرار الاتجاهات الحالية للتعليم ، فمن المحتمل أن تتفاقم مشكلة عدم توفر العمالة الفنية والماهرة واستمرار السلم المهني والمهاري العربي متنقلاً بنسب كبيرة من الوظائف الديوانية والمكتبية والعمالة غير الماهرة .

وفي حال استمرار الأقطار العربية النفطية ، في اجتذاب القوى العاملة الماهرة من الأقطار العربية الأقل دخلاً ، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حدة الاختلال بين الهيكل المهني والمهاري في الأقطار المرسلة للعمالة والحاجات التنموية لهذه الأقطار . وعلى ضوء البيانات المتاحة ، حول النمو الزراعي والصناعي ، يتبين أن الفجوة في إنتاجية العمل بين الأقطار العربية والبلاد المتقدمة سوف تميل إلى التفاقم .

١ ـ ٣ : التعليم

رغم أن كيف التعليم النظامي وملاءمته للعمل والحياة سيكون أحد القضايا الرئيسية ، التي ستشغل بال المخططين خلال العقدين القادمين ، فإن التوسع الكمي في التعليم سيظل يفرض نفسه في ذات الوقت . وتبرز الدراسات الخاصة بالتعليم أنه بفرض أن الدول ستسعى لتبلغ نسبة استيعاب التلاميذ في سن التعليم الالزامي ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٠ فإن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في الوطن العربي سيرتفع عند نهاية القرن إلى ٤٥ مليون تلميذ وتلميذة مقارناً بـ ٢٠ مليون تلميذ وتلميذة عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة تبلغ ١٢٥ ٪ ، كما أن استمرار التعليم الثانوي بالنمو ، بالمعدلات التي تم نموه بها في العقدين الماضيين ، سيرفع عدد طلابه إلى ٢٣ مليون تلميذ وتلميذة (يمثلون ٥٦,٥٪ من مجموع الشباب في سن ١٢ ـ ١٧ سنة عند نهاية القرن ، وسوف يقفز المسجلون في التعليم العالي إلى ٤,٢٥ مليون تلميذ وتلميذة (بنسبة ١٢,٢٪ من مجموع الشباب في ١٨ ـ ٢٣ سنة) .

وسوف يتطلب ذلك مضاعفة ميزانيات التعليم وزيادة نسبة المنفق على التعليم من الناتج المحلي . وستفرض هذه الزيادة العددية أهمية مضاعفة فرص العمل لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة . وبدون تغيير أساسي في بنية التعليم سيزداد ، كما سبق الاشارة ، الاختلال بين هيكلي الطلب والعرض في مجال العمل في

الأقطار العربية . وسوف يؤدي النمو الكمي للتعليم بالضرورة إلى نفاذه إلى قطاعات سكانية أقل حظاً من الناحيتين الاقتصادية والثقافية في الريف والحضر . مما يتطلب أيضاً صيغاً جديدة ومحتوى جديداً للتعليم ، وإلا زادت - بحدة - نسبة الاهدار عن النسب المرتفعة الحالية .

وحتى مع احتمال بلوغ نسبة الاستيعاب الكامل ، لمن هم في سن التعليم الابتدائي في نهاية هذا القرن ، فان أعداداً لا يستهان بها من الأطفال ، في سن الالزام ، لن يتاح لهم خلال العقدين القادمين الحصول على الحد الأدنى اللازم من التعليم نتيجة للتسرب من النظام المدرسي والرسوب ، مما سيعني إضافة كمية إلى عدد الأميين في الوطن العربي حتى وإن انخفضت نسبة الأمية .

٢ - الانتاج الزراعي والصناعي

٢ - ١ : نمو الزراعة وتزايد الفجوة الغذائية

تقدر الدراسات الخاصة بالنمو الزراعي وبمستقبل الغذاء في الوطن العربي أن تنفيذ الخطط المقترحة حالياً ، للتنمية الزراعية ، سوف تؤدي إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو ٩ مليون هكتار لتصل إلى ٥٩,٢ مليون هكتار عام ٢٠٠٠ ، وأن المساحة المحصولية ستبلغ عندئذ ٩٢٪ من مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بـ ٧٠٪ في عام ١٩٧٥ . كما أن الانتاجية للهكتار من الحبوب سوف ترتفع من ١,١ طن في منتصف السبعينات إلى ١,٤ طن في نهاية القرن . وبالرغم من ذلك فإن العجز في الحبوب سوف يرتفع من ١٠,٣ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى نحو ٢٩,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ . أي أن الأقطار العربية ستستورد ٥٥٪ من استهلاكها من القمح في نهاية القرن . وسوف يزداد أيضاً العجز في مجموعة اللحوم البيضاء والحمراء ومنتجات الالبان والبيض والزيوت النباتية والشحوم الحيوانية . ويقدر أن يرتفع العبء المالي لقيمة الفجوة الغذائية من ٣,٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٧ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠ . وحتى بافتراض توافر الموارد المالية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية اللازمة للأقطار العربية ، فقد لا تستطيع ، رغم ذلك ، سدّ حاجاتها من الغذاء ، لأن الفجوة من الحبوب ، خاصة القمح ، مثلاً ، يقدر أن تصل إلى نحو ٤٠٪ من جملة حجم التجارة الدولية في القمح آنذاك . وسوف يؤدي ذلك إما إلى عجز الأقطار العربية عن الوفاء بحاجتها من القمح واضطرارها للحدّ من استهلاكها منه ومن غيره من المواد الغذائية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، أو أن تندفع للحصول على احتياجاتها برفع الثمن مع ما يترتب على ذلك من زيادة ضخمة في العبء المالي مع ما له من تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وتكاليف الانتاج . وكما سبق الاشارة ، فإن الأمن العربي سيكون معرضاً لتهديد خطير نتيجة لاحتكار تصدير الحبوب بواسطة عدد محدود من الدول .

٢ - ٢ : نمو الصناعة

تقدر الدراسات الخاصة بالتنمية الصناعية ، حتى نهاية هذا القرن ، أن الأقطار العربية تستطيع ، إذا نفذت خططها الصناعية الحالية ، وبفرض توفر التمويل اللازم للتصنيع في كل الأقطار العربية ، بما في ذلك تلك التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، أن تنمي صناعاتها التحويلية بمعدل حقيقي يتراوح بين ٨,٦٪ ، ٩,٦٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى نهاية القرن . وسوف يؤدي هذا إلى ارتفاع ما يخص الفرد من ناتج الصناعة التحويلية ليصل إلى ما بين ٤٠١ دولار ، ٤١٦ دولار بأسعار ١٩٧٥ في عام ٢٠٠٠ .

وسوف يؤدي التطور إلى تغيير في الهيكل الصناعي لصالح الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية . إلا أن ناتج الصناعات الرأسمالية سيبقى في حدود ١٥,٥٪ فقط من ناتج الصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٠ . ورغم النمو الكمي فستبقى الصناعة العربية تعاني من نفس النواقص التي تلاحظ حالياً ، خاصة توجهها القطري وانعدام التنسيق بينها ومحدودية التكامل الأفقي والرأسي بين الصناعات سواء في القطر الواحد أو بين الأقطار العربية ، كما سيستمر ويزداد الاعتماد على سوق الدول الصناعية المتقدمة .

إن استمرار التوجه القطري للتصنيع ، وزيادة الاتجاه للتصدير ومحدودية العلاقات العربية المتبادلة وزيادة الارتباط والاعتماد على الشركات (دولية النشاط) ، وانعدام التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية العربية ، سوف يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأقطار العربية واندماجها كل على حدة في السوق الدولي في ظروف تتصف بمحدودية قدرتها على المساومة وعلى معالجة بعض النواقص الأساسية باستيعاب التكنولوجيا وتطويعها وبناء قدرات تكنولوجية عربية ، والتي تتعلق بتطوير الاسواق وخلق شبكات للخدمة والصيانة وغيرها من المهام التي ستصبح ضرورية مع زيادة تصدير المنتجات الصناعية للخارج .

وسوف يؤدي استمرار التوجه القطري كذلك إلى إهدار القدرات العربية ، حيث يستمر نمط التوطن الصناعي غير مرتبط بالمزايا النسبية للأقطار العربية المختلفة بل يعتمد أساساً على قدراتها المالية . وسيترتب على ذلك نمو الصناعات التحويلية بسرعة أكبر في الأقطار الأكثر دخلاً والمصدرة للنفط مما يؤدي إلى زيادة حدة الفروق بين الأقطار العربية الأكثر والأقل دخلاً مع الاتجاه إلى رفع التكاليف الصناعية نتيجة لاستمرار تدفق العمالة العربية وغير العربية ، إلى الأقطار النفطية واستمرار الاتجاهات التضخمية بها .

٢ ـ ٣ : النفط والطاقة

رغم الجهود التي تبذل لتوفير بدائل للنفط ، ورغم تركيز جهود التنقيب والكشف عن مصادر نفطية جديدة خارج المنطقة العربية ، مع ما قد يؤدي إليه ذلك من الحدّ من وزنها النسبي في سوق التجارة الدولية للنفط ، فسيستمر للأقطار العربية دور حاسم في إمداد العالم بحاجته من الطاقة حتى نهاية القرن الحالي . ومن المتوقع أن تحافظ الأقطار النفطية العربية على معدلات إنتاجها الحالية من النفط حتى نهاية القرن. كما أنه من المرجح أنها ستتمكن مع الدول الأخرى المصدرة للنفط من الاحتفاظ بنسب التبادل للنفط أو حتى تحسينها خلال الفترة القادمة . وهناك احتمالات لخفض معدلات تصدير النفط نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي ، كما أن هناك احتمال زيادة التصدير من النفط المكرر على حساب النفط الخام ، وزيادة المصدر من الغاز أيضاً . وسوف يؤدي ذلك جميعه إلى استمرار تراكم فائض على الحساب الجاري لعدد من الأقطار العربية النفطية على الأقل في النصف الأول من الثمانينات .

٣ ـ الفوائض النقدية والتضخم

تختلف تقديرات الفوائض النقدية ، التي يحتمل تراكمها لدى الأقطار العربية النفطية خلال العقدين القادمين ، باختلاف الفروض حول كمية الانتاج ومعدلات التضخم ومعدلات زيادة الواردات إليها . وبغض النظر عن اختلاف التقديرات فإنه من المنتظر أن تتزايد الأموال العربية الموظفة في أصول

قصيرة الأجل . وسوف يؤدي استمرار التضخم في البلاد الصناعية وعدم السعي الجدي للحدّ منه ، إلى تعرض هذه الأرصدة للتآكل وللخسارة الناتجة من تزايد معدلات الاستيراد .

وينتظر أن تستمر أسعار الفائدة الاسمية أعلى من معدلات التضخم السائدة ، مما يعني إستمرار أسعار فائدة أعلى من تلك التي سادت خلال السبعينات . وسوف تتفاقم بسبب التضخم وارتفاع أسعار الفائدة مديونية الدول النامية التي قد تصل إلى حدود يصعب معها إستمرار الاقتراض من السوق المالية الدولية ، وسوف يستمر لذلك ، تحريض الدول الصناعية على تحميل الدول النفطية مسؤولية تمويل الدول غير القادرة على الاقتراض من السوق الدولي ، وتقديم العون لها واستخدام هذه القضية كأداة لمحاولة تفتيت جبهة دول العالم الثالث .

٤ ـ التبعية التكنولوجية

يتوقع أن تستمر المنطقة ، شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم الثالث إلى حدّ كبير ، على نقل التكنولوجيا بشكل أو بآخر من العالم المتقدم بالنظر لأن الابتكار التكنولوجي والتطوير لم يزل حكراً على المؤسسات الضخمة التي تجمع عدداً كبيراً من التخصصات والتي يزداد إنفاقها على التطور التكنولوجي في الميادين المختلفة . وسيزداد الانفاق على نقل التكنولوجيا خصوصاً مع ظهور التكنولوجيات القادمة التي تختلف كثيراً عن الممارسات الجارية . وسوف يؤدي استمرار الممارسات الراهنة في المنطقة إلى زيادة التبعية التكنولوجية كنتيجة لازدياد حجم التعاقدات التكنولوجية لاستيراد المعدات والمنشآت وتدهور شروط التعامل مع مورديها . كما سيتعاظم الفاقد الناجم عن تدهور المعدات مع زيادة المستورد منها دون تحسين القدرة على حسن تشغيله وصيانته وتطويره .

وسيؤدي هذا بدوره إلى زيادة حدّة مشكلة هجرة الكفاءات إلى خارج المنطقة نتيجة لشعورها بالاحباط والاغتراب في بيئة لا تهيىء فرص الاستغلال المناسب لقدراتهم المهنية في مجالات عمل تكنولوجية تشارك مشاركة فعالة في جهود التنمية وبحيث يعود عليهم عملهم بالتقدير المادي والاعتراف الأدبي والرضا الذاتي .

ثالثاً ـ الأهداف والطموحات

لايقصد بالأهداف والطموحات هنا ما ينبغي أن يكون ، بل ما يمكن تحقيقه والوصول إليه واقعياً على ضوء الموارد المتاحة ، مع بذل أقصى الجهد من أجل تعبئة كل الموارد العربية وترشيد استخدامها . فالطموحات الواردة هنا ليست مجرد توقعات مبنية على افتراض استمرارالسياسات القائمة دون تعديل ، ولا هي مجرد رغبات لا تستند إلى قوى كامنة متوفرة يمكر استخدامها ، بل هي تعبير عن ممكنات ينبغي السعي لتحويلها إلى قدرات فعلية خلال التعبئة الكاملة للموارد وترشيد استخدامها . وقبل الحديث عن أهداف وطموحات في هذا المجال أو ذاك من مجالات العمل التنموي ينبغي الاشارة إلى عدد من الغايات الرئيسية التي يجب أن تستهدفها الجهود العربية لتحقيق تنمية شاملة .

إن الغاية الأولى للتنمية ، هي الانسان العربي ذاته في كل جزء من الأرض العربية . ولا تستهدف الوفاء بحاجاته الأساسية والرفع المستمر لمستوى معيشته فحسب ، بل إنها تسعى وبصفة رئيسية

إلى تفجير كامل طاقاته وتطوير شخصيته وإطلاق قدراته الابداعية . ولن يتحقق ذلك إلا في إطار يشارك فيه الانسان العربي في عملية التنمية مشاركة ديمقراطية ليكون هو محدد أهدافها وأداتها في الوقت نفسه مما يؤدي إلى زوال غربة الفرد العربي في وطنه واستعادة ثقته بوطنه وقدرات أمته .

ومن ناحية ثانية ، فإن التنمية العربية يجب أن تركز على المحافظة على الذاتية الحضارية للوطن العربي ، وتطوير هذه الذاتية ليشعر كل فرد في المجتمع أنه ينتمي إلى كيان حضـاري ذي جذور عميقة في الماضي وذي امتداد إلى مستقبل رحب . وليست الذاتية الحضارية مجرد تمسك بالتراث ، ولكنها تتضمن احترامه والاحتفاظ بالعناصر الايجابية منه ، والسعي لتطويره بما يناسب الاوضاع المتغيرة وبما يسمح بالجمع بين الأصالة والتقدم دون تحطيم الشخصية الذاتية للمجتمع ، بل بالعكس تطويرها وتعميقها . كما أن التنمية العربية لا يجب أن تركز فقط على رفع معدلات نمو بعض المتغيرات الاقتصادية في هذا القطر أو ذاك ، بل انها تهدف بصورة أساسية إلى بناء إقتصاد عربي متكامل ومستقل ينهي التبعية للبلاد الصناعية المتقدمة ليستبدلها بالاعتماد والتعاون المتبادل مع كل المناطق الاقتصادية الأخرى في إطار إعادة تقسيم العمل الدولي وإنشاء نظام اقتصادي جديد يزيد فيه التعاون المشترك بين دول العالم النامية .

في ضوء هذه الغايات تحدد الاهداف ، التي تطمح الشعوب العربية إلى تحقيقها إذا ما عبأت مواردها ورشدت استخدامها في إطار استراتيجية موحدة تغطي كافة نواحي العمل التنموي لمجموع الأقطار العربية . إن بعضاً من هذه الأهداف ، قد يتطلب لتحقيقه مدة أطول من العقدين الباقيين من هذا القرن . ولكن المسألة الاساسية هي البدء في السير في الاتجاهات المشار إليها ، والسعي التدريجي لتحقيق الأهداف ، في ضوء الموارد والقدرات المتاحة .

وفيما يلي تلخيص لأهم أهداف العمل في المجالات المختلفة للعمل التنموي :

١ ـ الموارد البشرية

لا يقتصر الهدف ، في مجال الموارد البشرية ، على تطوير القدرات والمهارات العربية وتوفيرها بالكم والكيف المطلوبين لتحقيق خطط التنمية الطموحة في المجالات المختلفة للخدمات والانتاج ـ وهي أهداف ضرورية على أية حال ـ بل انه يتعدى ذلك ليشمل خلق الظروف الملائمة لاطلاق طاقات القوى البشرية الموجودة بالفعل وحسن تنظيمها للحدّ من الهدر في الطاقات البشرية الكامنة وتحقيق أفضل استغلال لهذه الطاقات . ويرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بنوعية التنظيم الاجتماعي القائم ، ومدى توفر قيادات يمكن أن تحوز ثقة العاملين حقاً ، على أساس من عقيدة يتبنونها عن اقتناع ، ومدى الحرية المتاحة للقوى البشرية في تنظيم نفسها والتعبير عن آرائها واتجاهاتها ومصالحها ، ومدى ما تتمتع به من مشاركة فعالة في تحديد مصير مجتمعاتها القطرية ومصير الوطن العربي في مجموعه .

إن تنظيماً اجتماعياً كفوءاً ، يحقق الشروط السابقة ، هو القادر وحده على أن يتصدى لتحقيق المهام التنموية الأساسية ، بما في ذلك القضاء على الأمية ، والأمراض المتوطنة ورفع الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية وتحويل القوى البشرية العربية إلى كلّ متفاعل وفعال.

وفي إطار مثل هذا التنظيم ، يتم السعي إلى تحقيق التوازن بين الطلب على المهارات المختلفة والعرض منها . وتطوير القدرات الابداعية على الدراسة والنقد والبحث والتطوير . وإعادة النظر في

التعليم من حيث سياسته وبنائه ومحتواه وأهدافه ، ويتم توفير سياسات تدريبية متكاملة مع سياسات ومؤسسات التعليم ، تسعى إلى التطوير المستمر للقدرات ، وخلق المهارات الجديدة التي تزداد حاجة المجتمع إليها مع ازدياد سرعة التطور العلمي والتكنولوجي . وذلك في إطار تخطيط استراتيجي لتنمية الموارد البشرية في الأقطار العربية وتخطيط وتنظيم للهجرة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد العربية في مجموعها .

٢ ـ الانتاج الزراعي

الهدف الأساسي ، في ميدان الزراعة والغذاء ، هو إحداث قفزة نوعية في التنمية الزراعية تمكن من الحدّ من الفجوة الغذائية الحالية كخطوة أولى للحدّ التدريجي من الاعتماد على الخارج في الغذاء . وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء من إنتاج الوطن العربي خاصة بالنسبة للحبوب . وذلك بالاضافة إلى تحقيق تنمية ريفية شاملة تطور الريف العربي وتحدّ من الفرق بين الريف والحضر بحيث يتمكن الريف من الاحتفاظ بقواه الانتاجية وعناصره الأكثر تقدماً والقادرة على المشاركة الايجابية في تطويره .

وتبرز الدراسات ، التي تمت حتى الآن لامكانات الوطن العربي في مجال الزراعة والغذاء ، أنه بالرغم من الفجوات في المعلومات الدقيقة ، عن الموارد الزراعية العربية في كل قطر عربي ، فإن هناك امكانيات حقيقية للتوسع الأفقي في المساحة المحصولية المروية وفي مساحة الأراضي المطرية فضلاً عن الامكانيات الواسعة في مجال التوسع الرأسي ، التي يمكن أن تحدث ،لو تحققت ثورة ثقافية في الريف ، وطبقت الأساليب التي استحدثتها العلوم الزراعية لزيادة الكفاءة الانتاجية .

٣ ـ الانتاج الصناعي

إنّ القضية الرئيسية في مجال الصناعة ليست زيادة معدلات النمو ، بل إعادة توجيه النشاط الصناعي تدريجياً ليحقق بناء صناعة عربية مستقلة ومتكاملة تحقق التشابك الاقتصادي بين الأقطار العربية وتتجه بصفة أساسية للوفاء باحتياجات السوق العربي في مجموعه وتستكمل فيه حلقات السلسلة الصناعية . مع توجيه نشاط الصناعة بصفة خاصة للوفاء باحتياجات الأغلبية العظمى من السكان . وتوطين الصناعات العربية على أساس من نوع الموارد الحالية والاحتمالية الموجودة في كل قطر عربي مع مراعاة الأفضلية النسبية للمراكز الصناعية المختلفة مع ضرورة أن يكون بكل قطر عربي حدّ أدنى من تنوع المنتجات والنشاط الصناعي ، مع العناية بالصناعات التقليدية والسعي لتصنيع الريف للحدّ من التزاحم الحضري .

إن الشرط الأساسي ، لتحقيق هذا الهدف ، هو تغير التوجهات السياسية السائدة في عدد من الأقطار العربية والتي تفترض إمكان التنمية القطرية إما استناداً إلى تكامل قطري محدود أو عن طريق الاندماج الكلي في السوق الدولية،والاقتناع بأن مثل هذه النماذج سوى تؤدي ، أو هي أدت بالفعل في عدد من الأقطار العربية ، إلى أزمة تنموية وأن هذه الأزمة يستحيل حلّها إلا في إطار عربي شامل .

٤ ـ البنى الأساسية

إلى جانب التطوير المتناسق للبنى الأساسية في كل قطر عربي لخدمة تنمية الخدمات والانتاج

به ، ولتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في الريف والمناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن ، وتحقيق الارتباط بين أجزاء القطر وخلق السوق الموحدة فيه ، فمن الضروري أيضاً العمل على تطوير البنية الأساسية اللازمة لبناء سوق عربية موحدة في الوطن العربي ولتحقيق الحركة الطليقة والاتصال السهل بين أقطاره .

٥ ـ النفط والطاقة

تتضمن الأهداف المتوخاة في ميدان النفط والطاقة المحافظة على النفط العربي كمصدر للدخل والطاقة لأطول مدة ممكنة خلال سياسات للانتاج والاستهلاك تحدّ من الاسراف وتربط بين الاحتياجات التنموية العربية وسياسة استخراج النفط . وتشجيع الاتجاه للاحلال التدريجي لبدائل أخرى محل النفط العربي كمصدر للطاقة في البلاد الصناعية المتقدمة . مع الحرص في نفس الوقت على بذل مزيد من الجهود لاكتشاف احتياطات نفطية (هيدروكربونية) جديدة في الأقطار العربية . هذا إلى جانب البدء من الآن للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ، بتطوير بدائل أخرى للطاقة في المنطقة العربية .

٦ ـ الأرصدة المالية العربية

الهدفان الأساسيان في مجال الأرصدة المالية العربية هما توجيهها أولاً للتوظيف في المنطقة العربية في إطار خطة شاملة للتنمية القومية ومع الحرص على توفير الضمانات اللازمة لهذه الأموال . وثانياً المحافظة على هذه الأموال من التآكل كنتيجة لتقلبات سعر الصرف أو التضخم . ويشمل هذا إمكان توظيف هذه الأموال في تنمية دول العالم الثالث ، في إطار نظام للضمانات الدولية واستثمارها في مجالات مادية في الدول الصناعية بما يحافظ على القيمة الحقيقية للأرصدة ويمنع تدهورها .

٧ ـ التطور التكنولوجي

الهدف الأساسي في المجال التكنولوجي هو السعي المستمر لبناء قدرة ذاتية تكنولوجية يمكن أن تؤدي بكفاءة المهمتين الاساسيتين في التنمية التكنولوجية وهما أولاً : نقل التكنولوجيا (أي المعارف الفنية) من الخارج وتوطنها في المنطقة واستغلالها في قواعد الانتاج والتعامل في سوق التكنولوجيا الدولية عن دراسة وعلى قدم المساواة . وثانياً : تطوير الابداع التكنولوجي المحلي سواء في الاسهام في تكنولوجيات المستقبل بالقدر الذي يسمح بتفهم ومتابعة ما يجري وتقييمه تقييماً سليماً وربما تقديم الجديد فيه أو في تطوير تكنولوجيات « بسيطة » تشتد الحاجة إليها في بعض أقطار المنطقة في مراحل معينة من التنمية ولا يوجد في التكنولوجيات أو المعدات المتاحة حالياً في العالم ما يناسب هذه الاحتياجات الخاصة لا اقتصادياً ولا اجتماعياً . وبالاختصار ترشيد الابداع التكنولوجي العربي ليحقق للمنطقة قدراً من التخصص في سوق التكنولوجيا العالمية .

وتتمثل القدرة التكنولوجية المستهدفة ، في أشخاص ملمين بالمعارف التكنولوجية يعملون في مؤسسات تكنولوجية بتركيز ، ولفترات زمنية غير قصيرة ،للالمام بكل وسيلة ممكنة بأكبر قدر من المعلومات والمعارف التكنولوجية من خلال الدراسة والبحث والتقييم واختيار المكونات وزيارة المنشآت ومعامل البحوث في الخارج ، وفي نشاط ملازم لجهود التعاقد على شراء المعدات والمنشآت لتكون خبراتهم دعماً لجهود الاختيار والتفاوض وترشيداً لها وضماناً للحصول على أفضل الشروط .ويهتم هؤلاء الأفراد أيضاً بمتابعة أعمال التقييم والاختيار والتركيب والتشغيل لاكتساب مزيد من الخبرة

المباشرة بالتكنولوجيا ، جنباً إلى جنب مع اكتساب المسؤولية عن التشغيل للمهارات اللازمة لذلك . وبحيث يصبحون قادرين بعد هذا على تطبيق المعارف التكنولوجية الآتية من الخارج أو المبتكرة داخلياً واستغلالها في تصميم المعدات والمشاريع وتنفيذها وتشغيل وإدارة الأنساق الانتاجية أو الخدمية بكفاءة لتحقيق مردود إجتماعي إقتصادي يفوق ما ينفق على إعداد هؤلاء الأفراد . ويتم لذلك إنشاء المؤسسات التكنولوجية التي سيعملون فيها وتحقيق الترابط الديناميكي بينها وبين المراكز العلمية والمواقع الانتاجية .

ويكون من المهام الأولى لهذه القدرة الذاتية ، إلى جانب تعديل أسلوب نقل التكنولوجيا ، رفع كفاءة وحدات الانتاج الموجودة فعلاً ووقف تدهورها وتطوير منتجاتها و زيادة إنتاجيتها .

وتجدر الملاحظة ، أن أي قطر من الأقطار العربية على حدة ، أعجز من أن يحقق الأهداف المشار إليها سابقاً ، وعلى العكس من ذلك فإن الأقطار العربية في مجموعها تمتلك الامكانات الفعلية لتحقيق هذه الأهداف شرط التعبئة المشتركة للموارد المادية والبشرية والمالية ، وترشيد استخدام هذه الموارد .

رابعاً ـ التوجهات

المقصود بالتوجهات هنا الخطوات الواجب اتخاذها في كل مجال من مجالات العمل التنموي السابق الاشارة إليها وصولاً إلى الأهداف والطموحات المحددة . ويجدر الاشارة إلى أن هذه الخطوات تكون في مجموعها كلا مترابطا وهي تفقد فعاليتها ما لم يتم التنسيق بينها في إطار استراتيجية موحدة للنمو تشمل كافة نواحي العمل التنموي لمجموع الأقطار العربية . ويمكن تلخيص أهم التوجهات في المجالات المختلفة للعمل التنموي العربي فيما يلي :

١ ـ الموارد البشرية

مع افتراض خلق الظروف الملائمة لاطلاق طاقات القوى البشرية العربية ، والتي أشرنا إليها سابقاً ، فسيحتاج الأمر إلى عدد من الخطوات والسياسات لتحقيق التعبئة الكاملة للموارد البشرية وحسن استخدامها وتتضمن هذه :

أ ـ العمل على تحسين توزيع السكان بين الأقطار العربية وداخل هذه الأقطار على أساس عملية تنمية ذات أبعاد قومية وقطرية وإقليمية تتوخى تغيير الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي لمناطق طرد السكان وإنشاء أنشطة إنتاجية في المناطق المحرومة بما يؤدي لتخفيف الضغوط على المدن العربية التي أصبحت متكدسة بالسكان . وبما ينظم الهجرة بين الأقطار العربية عى أساس أولويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتأثير على التنمية العربية في مجموعها .

ب ـ تصميم التنمية على المستويين القطري والقومي بحيث تساعد على خلق فرص للعمل المنتج المحقق للذات والمجزي لقوة العمل المنتظر توفرها خلال العقدين القادمين . ويتضمن ذلك إعطاء عناية خاصة بتطوير القطاع الانتاجي التقليدي نظراً لقدرته العالية على استيعاب الأيدي العاملة . مع العمل على رفع وتطوير فنون الانتاج في هذا القطاع . واستخدام أساليب التعليم اللانظامي والعرضي في زيادة معارف ومهارات العناصر العاملة في هذا القطاع .

ج ـ العمل على دمج المرأة العربية في كافة المناشط الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، ضمن عملية تنمية شاملة ، تتوخى إزالة العقبات التقليدية التي تحدّ من مساهمة المرأة في الأنشطة الانتاجية المنظمة والفعاليات العامة في المجتمع .

د ـ تنظيم حملة مكثفة للقضاء على الأمية في الوطن العربي ، وذلك بمحو أمية الكبار وبالاسراع بسدّ منابع الأمية باستيعاب كل الملزمين في الوطن العربي وتأهيلهم . ويحتاج العلاج الحاسم لهذه المشكلة نشاطاً جماهيرياً واسعاً في إطار تنظيمات سياسية فعالة . وذلك بجانب الدور الذي يمكن أن نقوم به أساليب التعليم غير النظامي والعرضي المختلفة في تعليم الكبار .

هـ ـ السعي لتحسين فرص التعليم أمام الفئات المقهورة في المجتمعات العربية والتي لا تملك في الواقع فرصاً حقيقية متساوية في التعليم . ويمكن في هذا الصدد الأخذ بمبدأ الحصص الاجتماعية في تخصيص الاماكن بالنظام التعليمي . كما يمكن لأساليب التعليم العرضي ، إذا أحسن استخدامها ، أن تلعب دوراً أساسياً هاماً في زرع قيم تنموية هامة لدى الجماهير خاصة الفقيرة وتحرير عقولها من الاتكالية ودفعها إلى الفعل .

و ـ إعطاء فرص متساوية للإناث في التعليم في كافة مراحله وأشكاله .

ز ـ إعادة النظر في النظام التعليمي في مجموعه وفي محتواه وطرقه بحيث يؤكد النظام التعليمي القيم والاتجاهات التالية :

* تأكيد الذاتية الحضارية العربية المستقلة ذات الجذور التاريخية ، والقابلة للتطور والتقدم في الوقت نفسه ، وتأكيد الالتزام الوطني والقومي .

* تحرير العقل العربي من القيود التي تكبله ، وتنمية قدرات الملاحظة والتجريب والبحث وإطلاق طاقات الابداع والخلق . والحدّ من الاعتماد على أساليب التلقين والحفظ في أنواع التعليم المختلفة .

* إرساء قيم تنموية وإنسانية هامة ، مثل الاسلوب العلمي في التفكير ومواجهة الحياة واحترام العمل اليدوي والذهني واعتباره أساساً للتقييم ، وغرس روح الفريق والمساواة بين البشر .

ح ـ تدعيم التعليم الفني والمهني للوفاء باحتياجات برامج الانماء من الكوادر الفنية والوسيطة . والربط بين مناهج وطرق التدريب فيه وبين الواقع الانتاجي السائد ومتطلبات التنمية .

ط ـ نشر مؤسسات التدريب وإعادة التدريب للكبار لملاحقة التطورات المستمرة في تكنولوجيات الانتاج والخدمات وإعادة تأهيل العناصر التي يقلّ الطلب على مهاراتها .

ي ـ معالجة ظاهرة الاهدار في التعليم النظامي ، وخاصة عن طريق الربط بين التعليم والعمل والانتاج والخدمة الجماهيرية ، وإكساب المتعلمين لمهارات حقيقية تعدهم لزيادة فعاليتهم في بيئتهم .

ك ـ دراسة أسباب تدني الكفاءة الانتاجية المختلفة ، وتضمين خطط التنمية مركبات تستهدف رفعها خاصة في القطاعات التقليدية التي تستخدم السواد الأعظم من قوة العمل في الأقطار العربية والاهتمام بتطوير نظم المعلومات والادارة في القطاعات الحديثة من الاقتصاديات العربية .

ل ـ تحقيق التعاون والتكامل العربي في :

* مساعدة الأقطار العربية الأقل قدرة على استيعاب كل الأطفال الملزمين .

* التخطيط على مستوى قومي للقوى العاملة ، بما يكفل الاستفادة الأفضل من الموارد البشرية المتوفرة في الوطن العربي وذلك على أساس من المعلومات التي يسعى إلى توسيع قاعدتها وتبادلها بين الأقطار العربية .

* جهود التدريب اللازمة لتأهيل الكوادر الفنية الماهرة ونصف الماهرة للانشطة الانمائية العربية .

* تنظيم الهجرة بين الأقطار العربية .

٢ ـ التنمية الزراعية

إن تحقيق قفزة نوعية في التنمية الزراعية يتطلب العمل في ثلاثة اتجاهات في الوقت نفسه ، تحقيق مشاركة فعالة للفلاح في جهود التنمية عن طريق إحداث ثورة ثقافية وديموقراطية في الريف ، وإعطاء أولوية لبرامج التنمية الزراعية في خطط الأقطار التي يوجد بها قاعدة زراعية مناسبة ووضع السياسات الكفيلة بتعبئة الموارد اللازمة للتنمية الزراعية بها ، والقيام بجهد قومي في إطار استراتيجية موحدة للتنمية الزراعية يساعد الجهود القطرية ويقوم بتنفيذ المشروعات الزراعية العربية المشتركة .

وتتضمن السياسات الكفيلة بتعبئة الموارد اللازمة للتنمية الزراعية على أساس قطري :

أ ـ توفير الشروط اللازمة لاتمام ثورة زراعية ، ترفع إنتاجية الأرض المزروعة فعلاً بما يتضمنه ذلك من توفير مستلزمات الانتاج والآلات وترشيد استخدام الموارد النادرة خاصة المياه .

ب ـ توفير الحوافز للفلاح لزيادة إنتاجه عن طريق أنظمة سعرية تعكس الندرة الحقيقية للموارد .

ج ـ العمل على صيانة الموارد الزراعية القائمة ، والمحافظة عليها من التدهور خاصة خلال أنظمة للصرف ومنع الملوحة ، وبالمحافظة على أراضي الرعي والاراضي شبه الجرداء .

د ـ توسيع الرقعة الزراعية المروية وتكثيف الزراعة والحدّ من نظام التبوير .

هـ ـ الربط بين سياسة التنمية الزراعية وسياسة التصنيع والاهتمام بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية وأدواتها وتصنيع المنتجات الزراعية .

و ـ توفير الائتمان الزراعي وتوفير الشروط المناسبة لتسويق المنتجات بشروط مجزية وبأسعار مستقرة .

ز ـ توفير البنية الأساسية اللازمة لتطوير الزراعة والريف .

ح ـ تطوير قاعدة تكنولوجية مناسبة لدراسة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لها والتي تتمشى مع الظروف المناخية والطبيعية والاجتماعية السائدة .

أما بالنسبة للعمل القومي : فيتطلب الأمر رسم استراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي

العربي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحدد في إطارها السياسات اللازمة لتسهيل العمل العربي المشترك في مجال الزراعة ، وتحدد كيفية تحقيق جهد قومي لمساندة الجهود القطرية خاصة عن طريق المساندة في إجراء البحوث والمسوح والدراسات الفنية والاقتصادية ـ الاجتماعية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة للتخطيط الزراعي وتدريب العمالة الماهرة والفنيين اللازمين للزراعة ولتدريب العناصر القادرة على دراسة وتقييم المشروعات والمساعدةالفعلية في تقييم هذه المشروعات.

ويتم في إطار ذلك الجهد القومي تقديم المساندة المالية للأقطار ذات القدرات الادخارية المحدودة ، كما يتم التخطيط للقيام بمشروعات عربية مشتركة في مجال الزراعة بما في ذلك مشروعات البنية الأساسيةاللازمة لها ، وتوفير الاستثمار اللازم لوضع هذه المشروعات موضع التنفيذ .

ويدرس في هذا الاطار أيضاً ، إمكان إنشاء مؤسسةعربية تكون مسؤولة عن الجهود التنموية والاستثمارية في الزراعة وإنشاء صندوق أو بنك خاص للتنمية الزراعية يكون مسؤولاً عن تقديم القروض اللازمة لمساندة جهود التوسع الرأسي للأقطار المستفيدة بضمان بنوكها المركزية وبعد دراسة جدوى المشاريع .

٣ ـ التنمية الصناعية

إن بناء صناعة عربية مستقلة ومتكاملة سيعني ، ضمن أشياء أخرى ، أن عملية التصنيع تنبعث ويتم دعمها والمحافظة عليها بواسطةالقوى الاقتصادية العربية وأن السوق العربية تلعب دوراً أساسياً بالنسبة لتصريف المنتجات الصناعية ، وأن الوطن العربي يشمل في أرجائه قاعدة عريضة من الصناعات المترابطة والمتكاملة أفقياً ورأسياً على نطاق الوطن العربي في مجموعه بما في ذلك صناعة السلع الرأسمالية ذات الأهميةالاستراتيجية ، وأن الوطن العربي سيكون قادراً على اختيار (التكنيك) الانتاجي الأكثر تناسباً مع موارده وعلى تطوير هذا (التكنيك) إستناداً إلى قدراته البحثية والتكنولوجية ويتطلب ذلك :

أ ـ إعادة النظر في توزيع الدخول داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية بما يسمح بتوسيع السوق القطري والقومي وإشباع حاجات الأغلبية العظمى من السكان .

ب ـ التعبئة الكاملة للموارد الكامنة في العديد من الأقطار العربية ، بما فيها أشدها فقراً ، مع إعادة توجيه فوائض الأموال العربية بصفة أساسية للاستثمار في الوطن العربي .

ج ـ أن يتم بناء الأساس الصناعي حول عدد من المحاور الاستراتيجية التي ينظر إليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة أفقياً ورأسياً موزعة بين الأقطار العربية المختلفة وفي داخلها . ويحظى بالأولوية في الوطن العربي محور الصناعات المعدنية بدءاً من الاستخراج إلى الصناعات الهندسية الأساسية خاصة صناعة الآلات والمعدات ، ومحور الصناعات النفطية والبتروكيماوية والكيماوية بدءاً من تسييل الغاز وتكرير النفط وامتداداً إلى المنتجات الوسيطة والسلع الاستهلاكية ، التي تقوم على المنتجات الكيماوية ، ومحور صناعة مواد البناء ومحور الصناعات الغذائية والزراعية والصناعات الاستهلاكية المستندة إلى المواد الأولية من الزراعة .

د ـ إعطاء عناية خاصة لتطور الطاقة في الأقطار العربية سواء لمواجهة أخطار العجز أو للإعداد لمرحلة ما بعد النفط والغاز .

هـ ـ رفع الكفاية الانتاجية للعاملين بالحد من الاهدار الحالي لقوى العمل النادرة ، وتحفيز العاملين على رفع كفايتهم الانتاجية ، وتطوير نظام التعليم والتدريب ليصبح قادراً على مدّ الصناعة بحاجتها من المهارات المطلوبة والقيام بجهد قومي لدراسة الاحتياجات من القوى العاملة ولاعادة النظر في نظم التعليم والتدريب وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتوفير إحتياجات الأقطار العربية من العمالة الماهرة سواء في حقول الانتاج أو الادارة أو التسويق أو تطوير المنتجات ودراسة التكاليف وتطوير العمليات الانتاجية وتنميطها وزيادة كفاءتها وغيرها من المهارات الضرورية .

و ـ السعي للاستعادة التدريجية للترابط بين الانتاج المادي وتطوير فنون الانتاج والبحث العلمي في إطار المجتمع العربي عن طريق إعداد كوادر عربية مدربة تدريباً مكثفاً على التخطيط لتنمية تكنولوجية عربية وإقامة قواعد راسخة لها . والتنسيق بين الأقطار العربية للاتفاق فيما بينها على إقامة عدد من المراكز العلمية التي تكون مهمتها قيادة الزحف التكنولوجي في الوطن العربي .

ز ـ بلورة سياسة تهدف إلى حماية الصناعات الحرفية وتطويرها ودعم قدرتها المالية والتسويقية والادارية .

ح ـ خلق المؤسسات اللازمة والقادرة على التخطيط على المستوى القومي ، والتنسيق بين التوجه القومي والخطط والسياسات القطرية ، والقادرة على دعم ومساندة الجهود القطرية بما في ذلك : وضع خطة قومية للتنمية في ترابط مع الخطط القطرية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، ووضع ميزانية موحدة للعمل العربي المشترك ، وإنشاء صندوق لدعم التبادل التجاري العربي ، وإنشاء مصرف عربي للتسليف الصناعي المتوسط والطويل الأجل ، خاصة للوحدات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة .

ط ـ إعطاء أولوية متقدمة لعمليات المسح والتنقيب لاكتشاف مصادر جديدة للمعادن الرئيسية ، خاصة تلك التي تلزم لانجاح خطة التنمية الصناعية ، مع اختيار القطاعات القادرة على توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد ما لا يتوفر محلياً .

ي ـ المساهمة في مشاريع الكشف عن المعادن في الدول النامية والمشاركة في استغلال هذه الموارد على أسس متكافئة تضمن للطرفين عائداً إقتصادياً مجزياً .

٤ ـ البنية الأساسية

يتطلب تنميةهذا القطاع وضع مخطط هيكلي ذي منظور طويل الأجل لتنمية قطاع البنية الأساسية في الوطن العربي ، والربط بين الخطط الاقليمية والقطرية ، ودعم دور الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد المشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية ، وزيادة رأسماله ليصبح قادراً على تمويل الجهود اللازمة في هذا الشأن .

٥ ـ في مجال الطاقة

يتضمن تحقيق الأهداف المشار إليها سابقاً في ميدان الطاقة :

أ ـ العمل على ترشيد الاستهلاك وخفض الانتاج وإعداد البيانات اللازمة لتركيب موازين للطاقة واعتمادها كمدخل للتخطيط الاقتصادي .

ب ـ وضع خطة قومية لإنتاج النفط وتقنين تصديره بما يطيل عمره ، ويوجهه نحو تأمين مصدر للطاقة في غيبة بديل إقتصادي له ، ونحو الاستخدام كخام صناعي يرفع من حجم القيمة المضافة المستمدة منه ، والاعلان عن مقننات التصدير على نحو ما تقوم به الدول الصناعية ذاتها .

ج ـ النظر في السعر وفقاً للاعتبارات الاقتصادية ، بما في ذلك سعر البديل وتأمين نسب تبادل النفط من التدهور ، مع مراعاة أن القضية تتوقف في النهاية على القوى التفاوضية التي تتأثر بالمواقف من عدد من المتغيرات الأخرى بما يوجب الاستمرار في دعم جبهة الأقطار المصدرة للنفط .

د ـ إستخدام القوى التفاوضية باتجاه الحصول على دعم عمليات الكشف عن مصادر نفطية جديدة في المنطقة ، وتطوير مصادر طاقة بديلة تلائم ظروف المنطقة ، خاصة وأنها فقيرة في الفحم .

٦ ـ الأرصدة المالية والنقدية

يتطلب المحافظة عليها وحسن تثميرها :

أ ـ ضرورة وضع خطة لتوظيف فوائض الحساب الجاري ، مرتبطة بخطة الطاقة وبخطة قومية شاملة للتنمية ، تعمل على تخفيض أحجام الفوائض بما يتناسب مع استخداماتها المرشدة .

ب ـ لتأمين استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المالية لأغراض التنمية يلزم :

* دعم موارد المؤسسات التمويلية

* إقامة المزيد من المؤسسات القومية ودعم القائم منها

* تقوية أجهزة التعرف على المشاريع والبرامج

* توفير السبل الكافية لتصحيح الخلل في موازين المدفوعات مع اتباع برامج تعطي وزناً أكبر لمتطلبات التنمية السريعة والمستمرة

* تطوير الأسواق المالية العربية

* توفير المزيد من الضمانات .

ج ـ دعم متطلبات التنمية العربية باستخدام العلاقة مع المؤسسات الصناعية الخارجية في توفير متطلبات تطويع التكنولوجيا للاحتياجات المحلية ، وبالعمل على دعم التبادل التجاري العربي حتى لا يتزايد الارتباط بالأسواق الدولية .

د ـ الاسهام في دفع عجلة التنمية في الدول النامية الأخرى ، وتشجيع الاستثمار المباشر ، مع العمل على إنشاء ودعم أنظمة دولية لحماية هذه الاستثمارات . وإذا أخذ بالتعاون الثلاثي ، أي بإشراك طرف صناعي ، فإن هذا يجب أن يتم بما يحافظ على مصلحة الطرفين العربي والمستضيف ، ويساعد على تطوير القدرات العربية لكي تتحول من مجرد ممول إلى شريك منتج .

هـ ـ العمل على تقليص الفوائض المستخدمة في استثمارات نقدية والمطالبة بفرص أكبر في الاستثمار في الدول الصناعية بما يحافظ على القيم الاسمية للأرصدة ويعزز المسيرة التنموية للوطن العربي .

و ـ العمل على إنشاء ودعم أنظمة دولية لضمان الأرصدة والاستثمارات في الدول الصناعية تحت مظلة دولية ، تفادياً للمخاطر وعملاً على استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

ز ـ بذل الجهود اللازمة لاقامة نظام إقتصادي مالي سليم يجنب العالم المخاطر المتزايدة في أسواق الصرف ، ويساعد على إيجاد حلول كفؤة لمشاكل التضخم وتعويم أسعار الفائدة ولتقسيم دولي عادل للعمل .

٧ ـ التعامل مع الشركات الدولية

لتحقيق شروط أفضل في التعامل مع الشركات الدولية يتطلب الأمر :

أ ـ تعزيز القوى التفاوضية مع الشركات الدولية للحصول على حزم أفضل من التقنيات المتكاملة وتطوير القدرات المحلية على استيعابها .

ب ـ قيام مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية بانشاء دائرة تتخصص في قضايا الشركات الدولية ، وتعمل على خلق إطارات للتعامل معها ، وتعظيم الاستفادة من المركز الذي أنشأته الأمم المتحدة في هذا المجال .

جـ ـ وضع لائحة السلوك المرضي ، وتعزيز التوجه الوطني من أجل ضمان حسن تطبيقها .

د ـ النظر في نظم وبرامج التعليم والبعثات والتدريب بما يزيل التبعية الفكرية للأنماط التي تروجها تلك الشركات .

هـ ـ تطوير أواصر التعاون مع الدول النامية لتبادل المعلومات والمعرفةالفنية خارج إطار الشركات (دوليـــة النشاط) .

٨ ـ التطوير التكنولوجي

يقترح في المجال التكنولوجي إتباع خطوط السير الآتية ، في العقدين القادمين ، لتحقيق ديناميكية تكنولوجية وإرساء قواعد تكنولوجية في بعض القطاعات كبداية لجهد متراكم وراسخ لامتلاك ناصية المعارف التكنولوجية والقدرةعلى استغلالها :

أ ـ إختيار عدد محدود من القطاعات وزيادة الانفاق في البحث والتطوير التكنولوجي فيها زيادة كبيرة ، بحيث يتجاوز الكتلة الحرجة اللازمة لضمان استمرارية النشاط التكنولوجي في هذا القطاع . وهذه الانتقائية التي لا بدّ وأن تعكس الخصائص المميزة والمزايا النسبية للمنطقة العربية يفرضها حجم الانفاق الهائل في الخارج على التطور التكنولوجي والذي يستحيل معه تحقيق تقدم راسخ على كل الجبهات . ويشمل الانفاق الضروري في هذا المجال ما هو لازم لاستكمال المؤسسات والربط بينها وتحقيق فاعليتها وديناميكيتها خلال تكليفها بتنفيذ برامج تكنولوجية محددة ضمن برامج التنمية الشاملة .

ب ـ مواصلة تقديم الدعم للقطاعات المنتقاة لفترات زمنية طويلة ، لأن إحداث تطورات تكنولوجية ذات قيمة إقتصادية يحتاج إلى وقت غير قصير .

ج ـ التركيز في التعاملات التكنولوجية الجارية بدرجة أكبر على اقتناء المعارف والمعلومات

واكتساب المهارات وليس على شراء المعدات والمنشآت والمصانع . فعائد الانفاق في الأولى يفوق بمراحل الانفاق في الثانية . ويقترح زيادة نسب الانفاق المخصصة للحصول على المعارف إلى عدة أضعاف ما يجري عليه العمل الآن.

وفي إطار هذا التوجه العام يتم التعاون في الاطار العربي لتحقيق :

* تنشيط جهود التدريب وتبادل الأفراد في برامجه على أوسع نطاق داخل المنطقة ، ويمكن للمنظمات الدولية والاقليمية أن تلعب دوراً مفيداً في تمويل هذه المناشط وتدعيمها في مجالات معينة لمقابلة حاجة حقيقية راهنة وتنفيذها في إحدى المؤسسات العربية القائمة . ويندرج تحت هذا ـ على سبيل المثال ـ عقد الاجتماعات المتخصصة لأعداد محدودة من الخبراء لمناقشة مشاكل معينة نواجهها بالفعل وتوفير فرص مواصلة البحث والدراسة للتكنولوجيين العرب عن طريق منح زمالة* في المؤسسات التكنولوجية المتميزة بالذات ، واستكمالاً لما هو متاح في المؤسسات العلمية الأكاديمية وتنمية مهارات إدارة المؤسسات التكنولوجية التي ما زلنا نفتقدها .

* توفير المعلومات على نطاق واسع ومن كل مصادرها المتاحة في الخارج وتنظيم جمع المعلومات داخل المنطقة والاهتمام بشكل خاص بالمعلومات الاقتصادية عن التكنولوجيا**

* معاونة الدول على القيام بأعمال التخطيط التكنولوجي كجزء عضوي ومتكامل مع التخطيط القومي .

* إستكمال بناء النسق التكنولوجي واستكمال مؤسسات الخدمات التكنولوجية مثل أجهزة المعلومات والمواصفات والمعايرة والاختبار . ويندرج تحت هذا إستحداث صور أخرى للمؤسسات التكنولوجية ، مثل البيت الاستشاري الهندسي والمعهد التكنولوجي ، الذي يجري دعمه لعدة سنوات حتى يصبح قادراً على التمويل الذاتي من خلال التعاقدات البحثية ، وتنمية قدرات مثل هذه المؤسسات والعاملين فيها على تخطيط البحوث وتسويقها وتمويلها وإدارتها .

* تدعيم المراكز المتميزة القائمة حالياً في المنطقة والمختصة بقطاعات تكنولوجية معينة وتوفير خدماتها للمنطقة وربطها بنظيراتها في الخارج .

* تشجيع حركة تبادل التكنولوجيين باعتبار أن هذا هو من أنجح الطرق لنقل التكنولوجيا وهو يحدّ من الاستعانة بالخبراء الأجانب .

* الاهتمام بتوثيق روابط المنطقة مع الدول الآخذة بالتصنيع في المناطق الأخرى ، وتحليل خبراتها والاستفادة من نجاحاتها واخفاقاتها والعمل على تحقيق شروط أفضل لنقل التكنولوجيا ، وعلى الاسراع بالتنمية التكنولوجية من خلال التعامل المباشر معها .

* توفير مصادر التمويل وتنويعها واستغلال منابع جديدة له ، ولسوف تظل الميزانية العامة والمعونات الفنية والقروض مصدراً هاماً لتمويل التنمية التكنولوجية . إلا أن القطاع الخاص قد بدأ

---

* Fellowships.

** Economic Intelligence.

يلعب دوراً يستحق الاهتمام والتدعيم من خلال الاسهام التطوعي ، أو تخصيص نسبة من الاستثمارات أو الانفاق الجاري أو الدخل ، أو الضرائب التلقائية على المدخلات والمخرجات أو من خلال العقود البحثية ، ولا شك أن قيام الصندوق العربي للتنمية العلمية ـ التكنولوجية سيكون نموذجاً لمؤسسات أخرى أكثر تخصصاً توفر مصادر جديدة ، هناك حاجة ماسة لهـا للتطور التكنولوجي ، وربما نظرت صناديق الاستثمار القائمة في تعديل أسلوب عملها ولوائحها لكي تمول الحصول على المعارف إلى جانب تمويل الاستحواذ على المعدات والمنشآت .

خاتمة

نركز هنا على بعض المعاني العامة ، التي جـاءت متفرقة في أثناء العرض والتي تعتبر شروطاً أولية ومسبقة لا يحدث بدونها التطور المطلوب ونستعيد هذه المعاني هنا لأهمية التركيز عليها .

١ ـ إن النظر والتفكير في شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كان يقوم به أهل الخبرة والتخصص في مختلف المناشط التي تندرج تحتها مثل هذه الشؤون إلا أن نقل الفكر والرأي إلى حيز التنفيذ الفعلي يحتاج أولا إلى قرار ممن يملكون الحق في إصداره في الأطر والمؤسسات التنفيذية العامة والخاصة ، كما يحتاج أيضا إلى اقتناع وحماس العاملين الذين يناط بهم وضع المخطط موضع التنفيذ الفعلي . ودون تفاعل هذه العناصر الثلاثة فإن جهداً قومياً يغير من الاتجاهات الرئيسية الحالية لا يحتمل له أن يولد ، أو إن وجد ، أن يستمر . وكثيراً ما تهتز الصلات وتضعف بين هذه العناصر الثلاثة في الوطن العربي . فالسلطات السياسية رغم تبنيها لقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، هدفاً تسعى إلى تحقيقه ، وتحدياً تعمل على مجابهته ،إلا أنها في كثير من الأحيان ما تغلب الرأي بشأن الأمن والاستقرار السياسي على الهدف التنموي، وتهتم بالآثار العاجلة والقصيرة المدى عن النتائج الأطول أمداً . وتعنى بالفرعيات دون الكليات ، مما يدفع أهل الرأي والاختصاص إلى الشعور بأن آراءهم لم تمنح القدر الكافي من العناية ، بينما يشعر السياسيون أن آراء الفنيين لا تقدر بالدرجة الكافية ضرورات السياسة والممارسة العامة للسلطة ، ومن جهة ثانية فإن هذه المناقشات ، إن وجدت بين الطرفين ، فإنها تتم في بعد كامل عن جماهير العاملين وفوق رؤوسهم ودون تشاور معهم ، رغم أنهم سيكونون في النهاية هم الأداة الرئيسية للتنفيذ .

إن علاج هذه الحالة من الانفصال المزدوج بين الفئات الثلاث الرئيسية في العمل التنموي تتم خلال إتاحة الفرصة الواسعة للنقاش الحرّ والمفتوح بين الاختصاصيين من جانب ، وبـين الاختصاصيين والسياسيين من جانب آخر ، وبين هؤلاء وبين التنظيمات التي تضم العاملين في ميادين التنمية المختلفة والجماهير بصفة عامة من الجانب الثالث . ولعله من المفيد هنا أن يلاحظ أن الرأي الفني الصحيح لا يتكون إلا في إطار فرص واسعة للنقاش وتبادل الحجج والأسانيد ، وأن هذا التبادل الحرّ سيؤدي هو نفسه إلى إثراء المعرفة العامة ويمهد الطريق أمام حوارات أوسع أفقاً مع المنفذين الفعليين ، والتقدم إلى أصحاب القرار بمقترحات نضجت بالنقاش والنقد واستكملت معالمها بالرأي والرأي المضاد ، وعرفت ردود الافعال الممكنة لها خلال المناقشة الواسعة مع الجماهير . إن مثل هذا التواصل خلال الحوار هو ضروري على المستوى القومي كما هو ضروري على المستوى القطري أو الاقليمي أو حتى على مستوى المشروع .

٢ ـ إن التنمية تتضمن عمليات تغيير في السلوك والأنماط وفي العديد من العادات والتقاليد وحتى القيم . وفي هذا الاطار فإن فرض التنمية ومعدلاتها من أعلى قد تكون لها ردود فعل سلبية ومعرقلة قد تصل في بعض الأحيان إلى حدود الاضطرابات السياسية أو غيرها .

ومن المهم هنا إدراك أهمية قضية الذاتية الحضارية للأمم والشعوب وتأثيرها على سلوك الأفراد . إن كل فرد يشعر بالحاجة للانتماء إلى كيان حضاري له جذوره التي تعود إلى الماضي وتمتد إلى المستقبل . وأنه بهذا الانتماء يشارك بنصيب ، قلّ أو كثر ، في الحضارة القائمة بصور شتى تتفاوت ما بين الاشتراك في الثقافة والعادات والتقاليد وأنواع السلوك الأخرى إلى المشاركة في تكوين الرأي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ ما يخصه كفرد وفقاً لموضعه في المجتمع في إطار ما أهل له من خبرة وما عهد إليه به من مسؤولية .

إن فقد الفرد أو الجماعة لهذا الشعور بالانتماء يؤدي بهم إلى الميل إلى الانعزالية واللامبالاة ، وتغليب الصالح الخاص على العام . أو على الأقل يفقدون عنصراً هاما من عناصر الوجود الفكري والذاتي مما يعرضهم للانحراف نحو اعتناق أهداف وأساليب لا تتفق مع متطلبات تطوير التنظيم الاجتماعي ولا تسعى إلى تقويمه وتقدمه .

إنه مما يساعد على المحافظة على الذاتية الحضارية للافراد والجماعات ، أن يكون التغير الاقتصادي والاجتماعي المستهدف جامعاً بين الأصالة ، وبين التطور والتحديث في صورة تسمح بالتقدم ولا تحطم الشخصية الذاتية للمجتمع . وأن لا يعني التطوير الكفر بالماضي كله والاندفاع كلية إلى التعلق بالقشور الحضارية المختلفة دون الجوهر . على أن المجتمعات التي تخلفت في الماضي ، والتي تريد أن تبلغ شأواً في التنمية ، لن تستطيع ذلك بمجرد التمسك بالماضي وبالتراث القديم . إن الموقف السليم هو الاحتفاظ بالعناصر الايجابية من التراث واحترامه مع تطويرها بما يناسب الأوضاع المتغيرة .

إن تحقيق ذلك يتطلب أيضاً توافر فرص المناقشة الحرة وإبداء الآراء والنقد البناء في مرحلتي التفكير والتنفيذ والعمل ، والقبول بالاختلاف في الآراء وبحق الاعتراض والمعارضة والتساؤل دون أن ينظر إلى ذلك باعتباره تدخلاً ممن لا يملكون اختصاصاً .

٣ ـ لقد شملت الدراسات التي قدمت الكثير من الآراء والمقترحات والتوصيات التي يقصد بها دفع عجلة التغيير في مختلف النواحي الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها ، بناء على الأهداف التي تشكل ما نعتقد أنه الطموحات العربية المشروعة في ضوء الموارد والتحديات المتوقعة .

على أن هذه المقترحات جميعا لن تؤدي إلى تحقيق التقدم المنشود ، ما لم تكن جزءاً من نسق ونظام كلي مترابط يحقق الشروط الثلاثة الآتية على الأقل :

أ ـ وجود الترابط والتضافر الكمي والنوعي بين المكونات بحيث تقوم بينها الاتصالات والتبادل بالنوع والكم المطلوبين لتكون نسقاً يحقق الديناميكية والابداع الانتاجي . أما إذا ظلّ كل عنصر منفصلا عن العناصر الأخرى ، كأن يكون مسؤولاً أمام سلطة مركزية بعيدة ومنعزلة أو غير مسؤول حقيقة أمام أحد ، فإن النسق يفقد كفاءته وحيويته .

ب ـأن يشتمل النظام أو النسق الكلي على نسق للحوافز يدفع الوحدات إلى الاجتهاد والتفوق ويثيب المجتهدين ويحرم المقصرين ويلزم بالانضباط ويرفض التهاون فيرتبط المجهود بالجزاء والعمل بالأجر ،والدخل بالمسؤولية ، دون أن ينقص هذا التنظيم من رعاية الضعفاء وجمع الفروض أو الضرائب من الأقوياء .

ج ـألا نترك جهود التنمية مبعثرة فيما بين الاتجاهات المختلفة والمؤسسات المتعددة فتحدث هنا وهناك بغير تنسيق أو وفقاً للظروف أو نتيجة لعوامل جزئية أو تاريخية . إن تفادي ذلك يتطلب تخطيطاً شاملاً ودقيقاً .

وبالنظر لقلة الموارد ـ مهما زادت ـ بالنسبة لحجم المطالب ، فإن التركيز في بعض القطاعات أو المجالات الرائدة القادرة على أن تكون رأس حربة نحو التقدم تجذب وراءها القطاعات الأخرى ، قد يساعد على النجاح وتحقيق التنمية المطلوبة .

٤ ـويبدو أن المجالات المرشحة لهذا الدور الريادي في التنمية العربية هي : مجالا تنمية الموارد البشرية واكتساب القدرة التكنولوجية . إن إعطاء دفعة للتقدم في هذين المجالين كفيل بإحداث تقدم في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وبدون تقدم فيهما ترتفع تكاليف الانتاج وتكاليف حلّ المشكلات التي تواجه المجتمع العربي وتتعثر . وخلالهما فقط إحداث تطور هام في الزراعة والصناعة وتنظيم البنية الأساسية وتوفير الخدمات للانسان العربي .

وكما سبق الاشارة أكثر من مرة ، فإن النجاح في هذه المجالات لا يتم إلا في ظروف تنظيم إجتماعي يسمح بالتفاعل الحرّ والمشاركة الايجابية والاتصال المستمر بين المسؤولين عن اتخاذ القرارات والاخصائيين والجماهير الشعبية الواسعة والعريضة ، ويحسّ كل فرد فيه بالانتماء والتوحد مع الأهداف المجتمعية □

الطاقة العربية :
الآفاق حتى سنة ٢٠٠٠*

د. نهاد بارودي

خبير الطاقة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت .

تم في سنة ١٩٧٨ إستكمال أول تقرير عن موضوع إسقاطات العرض والطلب في مجال الطاقة في الأقطار العربية وجرى تقديمه إلى مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي إنعقد في أبـو ظبي في آذار / مارس ١٩٧٩ . وقد شمل التقرير الشرق الأوسط العربي (١٢ بلداً) كما شمل الفترة المنتهية بسنة ١٩٩٠ (١) .

وقد كشفت مناقشات مؤتمر الطاقة العربي الأول ، فضلاً عن الأحداث المهمة التي شهدتها الساحة النفطية في سنة ١٩٧٩، عن الحاجة إلى إعادة النظر في الإسقاطات التي كانت قد وضعت قبل ذلك بسنة ، وإلى توسيع نطاق تلك الإسقاطات كيما تشمل الوطن العربي كله (٢١ بلداً) وتمتد إلى سنة ٢٠٠٠ . وقد تم إنجاز عملية المراجعة والتوسيع هذه في أيار / مايو ١٩٨٠ وكانت حصيلتها وثيقة تقع في ٤٠٠ صفحة بعنوان « الطاقة العربية : آفاق حتى سنة ٢٠٠٠ » وتعرض هذه المقالة المرتكزات والنتائج الرئيسية في هذه الدراسة .

لقد وضعت إسقاطات الطاقة في الوطن العربي في هذه الدراسة ضمن إطار نموذج لميزان إقليمي للطاقة معروض في التذييل الملحق بهذه المقالة (انظر صفحتي ٥٩ و٦٠) . وتعد موازين الطاقة بمثابة إطار متسق لعرض الإمدادات المحلية والواردات والصادرات وعمليات تحويل وإستهلاك الطاقة ، حسب نوع الوقود (أنواع الوقود السائل ، النفط الخام ، المنتجات النفطية ، الغاز الطبيعي ، الكهرباء ، الموارد غير التقليدية)، ويعبر عن ذلك كله بوحدة مشتركة تعرف هنا بأنها مليون طن متري

---

* يمثل هذا البحث خلاصة واستنتاجات الدراسة المفصلة التي قام بها قسم الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) ، في بيروت ، على مدى ثلاث سنوات ، والتي انتهى من إعدادها بشكلها الأخير مؤخراً ، وتنشر هذه النتائج لأول مرة في « المستقبل العربي » بموافقة خاصة من الاكوا .

(١) « الاسقاطات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للطلب والعرض في مجال الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا » ـ برنامج الطاقة ، شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ـ مؤتمر الطاقة العربي الأول (ابو ظبي ، ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩) .

من معادل النفط (Mtoe) [٢] . إلا أن الأمر لا يقتصر على عرض نتائج الإسقاطات بملايين الأطنان المترية من معادل النفط ، ولكنها تعرض أيضاً بملايين البراميل يومياً من معادل النفط وكذلك بوحدات الطاقة (EJ- Exajoules) ولتسهيل الإحالة إليها (أنظر الصفحات٤٩ ـ ٥١) [٣] .

أما الإسقاطات المتعلقة بأنواع الوقود الصلب والغاز الطبيعي والطاقة الأولية (المائية والنووية والشمسية والكتلة الحيوية والحرارية الجوفية والرياح) وكذلك الكهرباء التقليدية والحرارية ، فقد تم إجراؤها على أساس البرامج والتوقعات المتعلقة بكل من الأقطار العربية الاحدة والعشرين في كل من تلك الميادين . في حين أن إسقاطات النفط (النفط الخام والمنتجات النفطية) قد قامت بالدرجة الأولى على أساس سياسة عربية (إفتراضية) واضحة المعالم وطويلة المدى فيما يتعلق بإنتاج الخام وتكريره على السواء .

ولسوف يكون التركيز هنا على هذه السياسة العربية المشتركة والمفترضة من ناحية ، وعلى النتائج الكمية التي تتوصل إليها الدراسة من ناحية أخرى .

أ ـ السياسة النفطية

١ ـ سياسة عربية طويلة المدى لإنتاج النفط الخام

إن التحليل الذي أجري في هذه الدراسة للوضع العالمي في مجالي النفط والطاقة منذ سنة ١٩٧٤ ، قد سلط الأضواء على النقاط التالية :

أ ـ إن معظم إسقاطات النفط والطاقة المنشورة منذ الزيادات التي طرأت على أسعار النفط في سنتي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ قد تجاهلت وجهة نظر المنتجين . وهذا يرجع إلى أن تلك الدراسات إنما أنشئت في الأساس في العالم الغربي فعكست ، من ثم ، آراء وتحيزات المستهلكين . كما يرجع أيضاً إلى أنه لم تتوافر بعد وجهة نظر مشتركة وواضحة المعالم للمنتجين .

ب ـ إن سوق النفط المشدودة التي سادت في سنة ١٩٧٩ نتيجة للثورة الإيرانية ، خلقت مناخاً من التشكك حول أسعار النفط والإمدادات المتاحة منه ـ وهو مناخ يمكن أن يستمر في المستقبل .

ج ـ إن ثمة حاجة واضحة للتعاون على الصعيد الدولي لضمان ألا يزيد الطلب على النفط في المستقبل عن الإمدادات المتاحة فعلاً .

إن هذه النقاط كلها توضح ضرورة رسم استراتيجية واضحة المعالم للإنتاج في المدى الطويل على صعيد المنتجين . فأولاً ، لن يكون من السهل على أية عملية « إسقاط غربي » جادة أن تتجاهل وجود وجهة نظر أفصح عنها المنتجون بصورة واضحة ومشتركة ، وهذا من شأنه أن يضفي على عملية الإسقاط هذه ، مزيداً من الموضوعية بحيث تزيد فائدتها في رسم آفاق الطاقة في المستقبل ؛ ثانياً ، إن

---

(٢) يعرّف المليون طن متري من معادل النفط بأنه ١٠ تريليون كيلو كالوري ($Mtoe = 10^{13}$ Kcal)

(٣) للتحويل التقريبي إقسم الأرقام الواردة بملايين الأطنان المترية من معادل النفط على ٥٠ ، تحصل على ملايين البراميل من معادل النفط يومياً ، واقسم على ٢٤ تحصل على وحدات الطاقة (EJ)

وجود إستراتيجية للمنتجين من شأنه أن يوضح بجلاء المدى الذي ذهبت إليه السياسات الإنتاجية المحافظة على الموارد والمتبعة في بلدان التصدير الرئيسية ومن ثم يزيل التشكك الذي يسود حالياً فيما يتعلق بإمدادات النفط في المستقبل ؛ ثالثاً ، إن هذه الاستراتيجية ستوفر الأساس الذي ينطلق منه عمل متناسق طال الإحتياج إليه بين المنتجين والمستهلكين بحيث يتسنى للمستهلكين أن يضعوا تعديلات طويلة المدى على إقتصاداتهم ، تضمن ألا يفوق الطلب على النفط في المستقبل ، الإمدادات المتوفرة منه .

ويؤدي الوطن العربي في الحاضر والمستقبل دوراً أساسياً على الساحة النفطية الدولية . فالبلدان العربية تقدم حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الصادرات العالمية من النفط الخام ، وهي تلبي حوالي ثلثي صافي إحتياجات الإستيراد من النفط الخام لمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي . ومن هنا فإن وجود سياسة عربية محددة وواضحة المعالم لإنتاج النفط الخام في المدى الطويل ، من شأنه أن يشكل عاملاً فائق الأهمية في إزالة الشكوك المتعلقة بمستقبل الإمدادات العالمية المتوفرة من النفط الخام وهو ما سيساعد البلدان المستوردة للنفط في جهودها لمواءمة إقتصاداتها على أساس دائم ، مع وضع النفط والطاقة في المستقبل .

ويلزم أن تقوم أية سياسة سليمة لإنتاج النفط الخام في الوطن العربي على أساس مصالح المنطقة في المدى البعيد وعلى كيفية رؤية هذه المصالح من حيث التوفيق بين أهداف المحافظة على الموارد وبين الإحتياجات المالية الراهنة للتنمية . إن الشغل الشاغل لهذه المنطقة النامية ، إذ تواجه طلباً متنامياً بسرعة على مواردها النفطية القابلة للنضوب ، هو وجوب إستمرار تلك الموارد طالما كانت المنطقة بحاجة إليها . وبتعبير أوضح لا بد من أن يستمر النفط ليوفر الوقود والمواد الخام والنقد الأجنبي المطلوب لمباشرة تنمية سريعة متوازنة ولتنويع الإقتصادات العربية وذلك طالما لا يتيسر الإستعاضة عن النفط ببدائل تتوافر (هي والتكنولوجيات الملائمة لها) بأسعار منافسة وبكميات كافية . وفي ضوء الحالة الراهنة التي بلغها تطوير مصادر بديلة للطاقة وللتوقعات المتعلقة بهذه المصادر على نحو ما هي عليه اليوم ، ثمة إدراك واسع النطاق بأن هذه المصادر لن يكون لها دورمهم في ميزان الطاقة للعالم الصناعي قبل نهاية القرن . وفيما يتعلق بالزمن الذي ستتاح فيه التكنولوجيات الجديدة للوطن العربي ، بحيث تستقر فوق أرضه على نطاق واسع وكافٍ وبحيث تسهم بصورة ملموسة في ميزان الطاقة العربي ، فإن المستقبل يبدو في هذا الصدد محفوفاً بمزيد من الشكوك كما أن الإنتظار يبدو أنه سيطول أكثر وأكثر . وعندما يحين ذلك الوقت فلسوف تتشكل قاعدة موارد الطاقة الجديدة البديلة عن النفط في الوطن العربي من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية والقوة النووية وطاقة الرياح وطاقة تحويل الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الجوفية ، فضلاً عن الموارد الغنية من الغاز الطبيعي ، غير المصاحب ، المقدر وجودها في عدد من البلدان العربية . إلا أن النفط سيظل مع ذلك يستخدم كمادة خام لأغراض خارجة عن مجال الطاقة .

في ضوء ما سبق ، لا بد أن يكون ضمن الشواغل الأساسية لسياسة عربية طويلة المدى في إنتاج النفط ، قضية المحافظة على الموارد . ومن المفترض هنا أن يكون الحد الأدنى الذي يتعين على الوطن العربي ككل أن يحتفظ به لفترة طويلة في المستقبل هو إحتياطيات إجمالية تبلغ نسبتها إلى الإنتاج ٢٠ إلى واحد . إن هذا الحد المنخفض الذي تمثله نسبة ٢٠ إلى واحد بوصفه متوسطاً عربياً سوف يخفي بالطبع تباينات صاعدة (وبوجه خاص) تباينات هابطة في نسب الإحتياطي إلى الإنتاج لكل بلد على حدة ، على أساس مساهمة كل بلد في مجموع الإنتاج . بل إن هناك بعض البلدان التي تقل النسبة فيها

عن ٢٠ إلى واحد في المتوسط سوف تدنو من « الحد التقني » الذي يستحيل بعده عليها أن تواصل الإنتاج دون أن تنخفض كمية الخام الذي يمكنها إستخراجه في نهاية الأمر (٤) . ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج كانت في سنة ١٩٧٩ مثلاً ، أقل من ٢٠ إلى واحد لكل من الجزائر والبحرين ومصر والمغرب ودبي والشارقة .

وقد بات الشرط الرئيسي لوضع سياسة إنتاجية سليمة هو إجراء تقدير دقيق للموارد العربية النفطية القابلة للإستخراج . ويشمل هذا مستوى الإحتياطيات المؤكدة وإجمالي الإضافات التي تطرأ عليها في المستقبل ، فيما يتعلق بكل عام من الأعوام . ويلزم أن يتم هذا التقدير بواسطة هيئة مستقلة ، يفضَّل أن تكون منظمة عربية مشتركة ، تنشأ خصيصاً لهذا الغرض . وهذا يرجع إلى أن تقدير الإحتياطيات المؤكدة ، الذي أجري حتى الآن بصورة عامة في العالم الغربي ، قد لا يكون استكمل جميع شروط الموضوعية في كل الأحوال وقد لا يكون أيضاً موثقاً بما فيه الكفاية ، مما نتج عنه أن التقديرات المنشورة عن الإحتياطيات العربية المؤكدة تتباين بصورة واسعة من مصدر إلى مصدر ، أو أنها تتعرض لمراجعات أساسية من سنة إلى أخرى (٥) .

إن الهيئة العربية ، التي سيعهد إليها بهذه المهمة ، لا بد وأن يتسنى لها بالطبع الحصول على جميع المعلومات الوطنية ذات الصلة لكي تقوم بمهمتها بصورة فعالة . كما أنها ستضع تقديراتها على أساس دوري ، بمعنى أن تقديرات مستوى الإحتياطيات المؤكدة ومجموع الإضافات التي تطرأ في المستقبل على هذه الإحتياطيات ، ستظل مطروحة دائماً للفحص المستمر وللتحديث المتواصل في ضوء ما يصير إكتسابه من معلومات جديدة . كما سيجري نشر النتائج على أساس منتظم ، في كانون الأول / ديسمبر كل سنتين مثلاً ، كما يفضل أن يعم هذا النشر الوطن العربي بأكمله .

وفي سبيل العرض الإيضاحي ، وحتى يتسنى تسليط الضوء على بعض المشاكل التي تنطوي عليها هذه المهمة ، فقد تم تكليف اخصائي مستقل بمساعدة مؤلف هذه الدراسة في تقدير مستوى الإحتياطيات المؤكدة ومجموع الإضافات المستقبلية إليها . ورغم أن المهمة كانت محدودة بضيق الوقت وقيود الميزانية ، فإنها ترسم على أية حال ملامح الصورة العامة لما يمكن أن يكون عليه تقدير مستقل يتم على الصعيد العربي .

وعلى أساس هذه النتائج ، يجري تطبيق نموذج إفتراضي لسياسة عربية في إنتاج النفط الخام يتم بمقتضاها زيادة الناتج العربي بمقدار ٢ في المائة سنوياً ، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، وبمقدار واحد في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ، ومن ثم يستمر الحفاظ على المستوى نفسه (الذي يتم بلوغه في سنة ٢٠٠٠) خلال فترة تبدأ من نهاية القرن وحتى العام الذي تبلغ فيه نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج عشرين إلى واحد ، وبعدها ستتحدد نسبة الإنتاج بأنها ٥ في المائة (واحد على عشرين) من الاحتياطي . إن تطبيق هذا النموذج سنة بعد سنة وحتى عام ٢٠٢٥ ، إنما يشير إلى أن نسبة الإنتاج

---

(٤) المتوسط العالمي لهذا الحد « التقني » لنسبة الاحتياطي إلى الإنتاج يقدّر بعشرة إلى واحد .

(٥) مثلاً : اختلفت تقديرات « Oil and Cas Jaurnal » للاحتياطيات العربية المؤكدة في بداية سنة ١٩٧٨ عن تقديرات « World oil » بحوالي ٤٥ بليون برميل . كذلك فقد قامت « Oil andGas Jaurnal » في بداية سنة ١٩٧٤ بمراجعة تقديراتها للاحتياطيات العربية المؤكدة التي كانت قد نشرتها منذ سنة قبل هذا التاريخ ، فخفضتها بمقدار ٤٥ بليون برميل (وصل انتاج النفط الخام العربي في سنة ١٩٧٣ إلى ٦,٨ بليون برميل) .

إلى الإحتياطي ستبلغ حد العشرين إلى واحد في عام ٢٠٠٩ . وعلى هذا الأساس فإن إسقاط الإنتاج العربي من النفط الخام يجري على الشكل التالي :

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
بملايين البراميل / يومياً	٢٠,٩	٢٣,١	٢٥,٥	٢٦,٨	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٦,٨
بملايين الأطنان المترية من معادل النفط	١٠٦١,٤	١١٧٢,٥	١٢٩٥	١٣٦١	١٤٣١	١٤٣١	١٣٦١

وقد يفيد مقارنة الناتج المسقط بالطاقة الإنتاجية المستمرة (Sustainable Productive Capacity) والمتوقعة في الوطن العربي . ومن المقدّر ، على أساس النتائج التي توصّل إليها فرانسيسكو بارا [٦] أن تزيد الطاقة الإنتاجية المستمرة في الوطن العربي من النفط الخام بمقدار ٠,٣ ـ ٠,٤ مليون برميل /يومياً في السنة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ وبمقدار ٠,٢ ـ ٠,٣ مليون برميل/يومياً في السنة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ . وعلى هذا ستكون مقارنة الإنتاج في المستقبل مع الطاقة الإنتاجية على الوجه التالي (بملايين البراميل / يومياً) :

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الطاقة العربية الإنتاجية المستمرة	٢٥,٦	٢٧,٤	٢٩,٢	٣٠,٥	٣١,٧
الإنتاج العربي	٢٠,٩	٢٣,١	٢٥,٥	٢٦,٨	٢٨,٢
الطاقة المستمرة الزائدة	٤,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٥

وثمة **ملاحظة أخيرة** تتصل بتوزيع مجموع الناتج العربي فيما بين البلدان المنتجة . ولقد ظل هذا القسم يتناول الوطن العربي ككل ، كما أن سياسة الإنتاج طويلة الأمد ، التي سبق طرحها أعلاه ، أسفرت عن وصف موجز لإنتاج النفط العربي الخام في المستقبل بصورة إجمالية . ولا يمكن في الواقع التوصل إلى إتفاق حول ناتج إجمالي مستهدف دون أن يتوفر فهم على نطاق واسع لمساهمات كل بلد في ذلك الناتج . وتستلزم سياسة الإنتاج العربية ، بغية تنفيذها بطريقة فعالة ومتواصلة ، تأمين المصالح الوطنية ، فعلى سبيل المثال قد تحتاج بلدان تتميز بكثافة سكانها وببرامجها الإنمائية الطموحة وتعاني ضروباً من العجز المالي ، إلى أن تصل بإنتاجها لما يقرب من طاقته القصوى ، في حين أن بلداناً أخرى قد تتبع سياسات إنتاجية محافظة على الموارد . وعليه فلا بد من توزيع الناتج المستهدف فيما بين البلدان مع إيلاء الإعتبار المناسب لأهدافها ومطامحها الوطنية .

ولقد فشلت منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) حتى الآن في الأخذ ببرنامج إنتاجي متناسق وظلت تترك أمر اتخاذ القرارات في هذا المجال لأعضائها كل على حدة . وهذا سبب آخر يفرض على العرب أن يحرزوا نجاحاً في هذه المحاولة . كذلك فإن الوطن العربي يمثل كياناً أكثر تجانساً عن سائر أفراد مجموعة البلدان المكونة للأو بيك . وأخيراً فمن المحتمل أن تبدي المملكة العربية السعودية مزيداً من الإستعداد لأن تلعب دور المنتج المتميز بالمرونة لتكميل دور الآخرين (Swing Producer)

---

(٦) الطاقة الإنتاجية العالمية من الهيدروكربونات « World Producing Capacity of Hydro Cartsons » ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي العاشر للنفط (بوخارست ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٩) في مناقشة مائدة مستديرة حول « العرض والطلب العالميان في مجالي النفط والغاز » .

وذلك في ضوء عدد من الدوافع والمطامح المشتركة : جغرافيةً كانت أو انسانية أو سياسية أو إقتصادية ، وهو دور من شأنه أن يضمن المرونة الداخلية التي يتطلبها نجاح تنفيذ برنامج إنتاجي عربي في هذا المجال .

٢ ـ سياسة عربية طويلة المدى في مجال التكرير

تفترض هذه الدراسة ، في مجال تعرضها للسياسة العامة ، أن ناتج التكرير العربي في المستقبل سوف يشمل العناصر التالية :

(أ) كمية المنتجات المكررة اللازمة لتلبية الطلب العربي ، بما في ذلك وقود السفن والطائرات في النقل الدولي (البنكر) .

(ب) نسبة مئوية إضافية من الكمية (أ) أعلاه ، نتيجة للفائض الذي سيحدث في منتجات معينة (في نواتج التقطير الثقيلة مثلاً) ومن المحقق أن تحدث هذه النسبة لدى تلبية الطلب على المنتجات الأخرى ، وكذلك نتيجة إنخفاض الصادرات من نواتج النفط في حالات قليلة ؛

(ج) كمية معينة من لقيم التكرير المعد للتصدير الذي تم إنتاجه من الخام الثقيل الحامضي في مصافي التكرير العربية المتخصصة ؛

(د) كمية معينة من المنتجات التي جرى تكريرها لقاء عمولة في بعض مراكز الإستهلاك غير العربية .

وفيما يلي تبرير للإفتراض المطروح أعلاه :

١ ـ منذ عام ١٩٧٤ أعلن في الوطن العربي عن خطط كثيرة لبناء مصافي تكرير « للتصدير » أي معامل كبيرة تنتج نواتج تقطير النفط الموجهة أساساً للتصدير . ولو كانت جميع هذه المعامل قد تم تنفيذها لكانت طاقة التكرير الأولية العربية قد وصلت إلى ما يزيد على ١٠ ملايين برميل / يومياً في سنة ١٩٨٥ . إلا أن الحاصل أنه تم التخلي عن عدد من هذه المشاريع أو تأخيرها ، ومن هنا يشير تحليل البرامج الحالية إلى أن الحد الأقصى الذي سيضاف إلى الطاقة العربية خلال الثمانينات هو ٥ ملايين برميل / يومياً حيث يقف حجم هذه الطاقة عند حوالي ٣,٣ مليون برميل/يومياً في منتصف الثمانينات (أي حوالي ٤ في المائة من الطاقة العالمية)

وقد ناقشت دراسة حديثة صادرة عن اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) [٧] اقتصاديات معامل التكرير المصدّرة وأوضحت أن مثل هذه المشاريع تنجم عنها نتائج عكسية تتمثل في تحويل النفط الخام الرخيص في نقله (في ناقلات كبيرة « غير نظيفة ») إلى منتجات تتكلف غالياً في نقلها (في ناقلات صغيرة « نظيفة ») . وذلك بصرف النظر عن إمكانية إستمرار الطاقة الزائدة الراهنة لناقلات النفط الخام ، الأمر الذي يتيح إستئجارها بأسعار شحن منخفضة للغاية ، إذا ما توقفت الزيادة في كمية الخام المطلوب نقله ، نتيجة زيادة التكرير أو بسبب إتباع نهج المحافظة على الخام في سياسات الإنتاج في البلدان الرئيسية المصدّرة . وفضلاً عن ذلك فقد عمل الفائض الكبير

---

(٧) « دراسة عن اقتصاديات تكرير النفط في منطقة اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا » ، برنامج الطاقة ، شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (نيسان / أبريل ١٩٨٠)

الموجود حالياً في طاقة التكرير في جميع المناطق خارج الولايات المتحدة واليابان على تضييق مجالات التكرير، وأفضى إلى صعوبات في تسويق منتجات بعينها حتى بأسعار مخفضة ، ومن المحتمل أن يستمر هذا الإتجاه في المستقبل . كذلك قد يكون في وسع بلد مصدر للنفط ، بعد أن يبني مصفاة تكرير للتصدير ، أن يتغلب على هذه المشاكل (وأن يحقق ربحاً من المصفاة) إما بامداد المصفاة بخام مخفض الثمن أو باستخدام « نفوذه » لإلزام الشركات النفطية بشراء منتجات التكرير بأسعار غير إقتصادية كشرط لضمان حصولها على كمية معينة من النفط الخام بالأسعار الرسمية . إلا أن ربحية التكرير المصدّر لن تكون في الحالتين سوى نتيجة دعم يقدم مباشرة في الحالة الأولى ولكنه يتخذ شكلاً مستتراً في الحالة الثانية ما دام من الممكن إستخدام هذا « النفوذ » في أغراض مجدية أكثر من الناحية الإقتصادية . وأخيراً فإن مصافي التكرير المصدِّرة ، إذا ما جرى تقييمها بالنسبة للمشاريع الإنمائية البديلة، تقوم على استخدام كثيف لرأس المال وتتطلب فترة طويلة لتكوين الأصول الإنتاجية كما ان إنشاءها يتطلب إنفاقاً كبيراً بالنقد الأجنبي ، وهي تشكل عبئاً على صناعة التشييد وعلى الجهاز الحكومي (وهما عادة ما يعانيان من الإجهاد في ظل الإقتصادات سريعة التنمية بسبب طاقتهما الإستيعابية المحدودة) . كذلك فإن هذه المصافي لا يتولد عنها سوى قيمة مضافة صغيرة تنطوي بدورها على نسبة كبيرة جداً من الإهتلاك (وهي نسبة ليست جزءاً من الدخل الوطني) ، كما أنها لا تكاد تضيف شيئاً إلى صافي الأرباح من النقد الأجنبي التي كان يمكن الحصول عليها بتصدير النفط الخام ، وهي تتطلب كذلك نسبة كبيرة من العاملين المهرة والمتخصصين ، في حين أنه لا يربطها إلا القليل من الصلات المفيدة مع بقية قطاعات الإقتصاد اما خلال مرحلة الإنشاء أو عندما توضع المصفاة قيد التشغيل .

وتصل دراسة (الاكوا) إلى نتيجة تقول إنه « من المفيد أن يتم بناء مصافي التكرير على نطاق يكفي على الأقل لمسايرة النمو المتوقع في أوجه الطلب الإقليمي على منتجات التكرير » .

٢ ـ وبعبارات أوضح فإن المصافي لا بد وأن تصمَّم لكي تلبي ، في الأساس ، الإحتياجات العربية إلى منتجاتها ولكنها لا بد أن تولّد أيضاً فائضاً لسببين : الأول ، أنه ليس من المتوقع أن يتمشى خليط المواد الناتجة بصورة مطابقة مع خليط المواد المستهلكة . ومن هنا سوف يستلزم الأمر توافر فوائض منتظمة من منتجات معينة لضمان معروض كافٍ من كل منتج على حدة . وسيلزم تصدير هذه الفوائض وإن كان من المتوقع أنها ستضمحل تدريجياً بصورة نسبية، مع نشوء مصافٍ جديدةً أكثر تقدماً ومع إعادة تشكيل بعض المصافي الموجودة ، وكل هذا من شأنه أن يجعل خليط المواد الناتجة أقرب إلى مسايرة نمط الإستهلاك العربي . ثانياً فإن أنماط الطلب على المنتجات ليست متماثلة في جميع مناطق العالم ، الأمر الذي يتطلب متاجرة دولية في منتجات معينة لكي يتوازن العرض والطلب في كل مكان . وهذا يجعل من المفيد الحفاظ على طاقة فائض محدودة في موقع مركزي (كالخليج مثلاً) يكون بامكانه أن يزود مناطق الإستهلاك الرئيسية البعيدة عنه (أوروبا واليابان مثلاً) ببعض المنتجات .

٣ ـ من ناحية أخرى تنبأت ورقة قدمت إلى المؤتمر العالمي العاشر للنفط في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ [٨] من خلال الاسقاطات التي أجرتها ، بأن النمو في الطلب على للنفط في المستقبل بمناطق الإستهلاك الرئيسية سيكون أكثر ما يكون لصالح منتجات أخف وأقل حمضية ، وذلك في مرحلة تكون زيادات المعروض فيها أغلب ما تكون في مجال أنواع النفط الخام الحمضية الأثقل وبخاصة في بلدان

---

(٨) « تطورات في اقتصاديات تكرير النفط » اعداد P.H.Frankel و W.L.Newton (ورقة خاصة رقم ٦)

الأوبيك [٩] . والإستجابة لهذه التغيرات المتوقعة في أنماط الطلب على المنتج ومواصفاته النوعية ، تفترض عرض كميات كافية من أنواع النفط الخام المناسبة ، مع إنجاز المطلوب من تحديث عمليات التكرير وطاقة التحويل . ومن بين طرق حل المشكلة ، هناك إمكانية الإفادة من التطورات الحاصلة في مجال التكرير في البلدان المنتجة لتحويل النفط الخام الثقيل (منخفض الكثافة) ، والنفط الخام الحامضي (ذى نسبة الكبريت العالية) إلى نفط خام « معاد تركيبه » بحيث يصبح أخف (ذا كثافة أعلى) وأقل حموضة (ذا نسبة كبريت أقل) ليكون صالحاً للتصدير ، مع الاستفادة من توافر غاز الإشعال المصاحب لإجراء عملية التكسير الهيدروجيني كثيفة الإستخدام للطاقة .

إن عمليات التحويل هذه سوف تنطوي على ميزات واضحة في حال إجرائها في البلدان العربية المنتجة للنفط . فكلفة التحويل ، في المحل الأول ، تبدو حسب تقدير هذه الورقة ، أقل بكثير من الفرق الراهن في القيمة بين مدخلات ومخرجات الخامات المشابهة . ولسوف يفيد المنتج من عملية « التحسين » هذه التي ستكون مفيدة بالذات للوطن العربي حيث من المتوقع أن يتزايد نصيب خامات النفط الثقيل ضمن خليط الخام الناتج ، وحيث لا تزال هناك كميات كبيرة يجري إحراقها من الغاز المصاحب (في حين يمكن إستخدامه كمادة لقم في عملية التحويل وكوقود أيضاً) ثانياً : إن هذا الضرب من النشاط سيساعد على إدماج طاقة التكرير النامية في الأقطار العربية ضمن نظام التكرير العالمي ، في وقت تتوافر فيه طاقة فائضة في أنحاء العالم . ثالثاً : سيخفف هذا الوضع مشكلة تسويق المنتجات تامة الصنع عن كاهل المنتج . رابعاً : سيظل بالإمكان نقل الخام المعاد تركيبه في ناقلات كبيرة . خامساً : إن الناتج الخام يمكن « تفصيله » حسب إحتياجات التسويق لدى المصافي ، أو تنويعه بين موسم وآخر في مناطق الإستهلاك .

على أن الإمداد بالنفط الخام المعاد تركيبه لا يمثل تطوراً جديداً ، فقد حدث ذلك في الماضي وإن كان قد تم بصورة أساسية ضمن القنوات المتكاملة لشركات النفط الدولية الكبرى أو تم في ظل ترتيبات تعاقدية طويلة الأمد بين الموردين وبين أصحاب المصافي كل على حدة . وهو ليس ملائماً للعمليات قصيرة الأمد وإن كان يمكن أن يشكّل أساساً لعلاقات طويلة الأمد تنشأ بين المنتج وبين مصافي التكرير في البلد المستهلك حيث يحظى المنتج بنصيب من الخام المحسّن ، في حين تزوّد المعامل بإمداد مستمر من النفط الخام المناسب .

٤ ـ أخيراً فقد لجأ المنتجون العرب مؤخراً إلى الإفادة من فائض طاقة التكرير المتوافر لدى بعض المصافي الأوروبية لتقطير كمية معينة من الخام نظير أجر ، ثم بيع المنتجات تامة الصنع في الأسواق المجاورة . وتتضح مزايا هذه العملية من حيث الوفورات الكبيرة الناجمة عن نقل النفط الخام إلى مناطق الإستهلاك بدلاً من نقل المنتجات المكررة في مناطق هؤلاء المنتجين . كذلك فإن المصافي القريبة من الأسواق عادة ما تسفر عن تشكيلة من المواد الناتجة تتماشى مع نمط الإستهلاك أكثر من نظيرها الناتج عن مصافي بلد الإنتاج ، وهو ما يساعد كثيراً على تسويق المنتجات المتنوعة . من هنا فإن هذا الضرب من النشاط يبدو في كل الأحوال أساساً لأرباح لا يستهان بها ، شريطة أن يستمر توافر طاقة تكرر الفائض قرب أسواق الإستهلاك ، ومن المرجح أن تستمر الحالة على هذا النحو في جميع مناطق العالم خارج كل من الولايات المتحدة واليابان .

---

(٩) في حالة المملكة العربية السعودية ، قدرت الورقة سالفة الذكر أن نصيب النفط السعودي الخفيف من مجموع الناتج الخام سينخفض من ٧٢ في المائة سنة ١٩٧٧ الى ٥٠ في المائة في سنة ١٩٨٥ .

ب ـ نتائج كمية

١ ـ موازين الطاقة العربية لسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠

نتائج الإسقاطات معروضة على الصفحات ٤٩ ـ ٥١ على شكل كشوف لموازين الطاقة ، حيث استخدمت الرموز التالية :

SF : انواع الوقود الصلب ؛
CP : النفط الخام؛
PP : المنتجات النفطية؛
NG : الغاز الطبيعي؛
PE : الكهرباء الاولية؛
EL : الكهرباء؛
PEP : إنتاج الطاقة الأولية؛
NXP : صافي صادرات الطاقة؛
BNX : وقود البنكر؛
TER : مجموع الاحتياجات من الطاقة الأولية؛
ELG : توليد الكهرباء؛
REF : المصافي؛
GFC : إجمالي الاستهلاك النهائي .

كذلك فقد حاولت الدراسة إجراء تصنيف جغرافي توضيحي لموازين الطاقة في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، و٢٠٠٠ ، وأوردت نتائج مؤقتة للأقطار أو مجموعة الأقطار الآتية :

الجزائر ؛ الجماهير العربية الليبية ؛ مصر ؛

بلدان عربية أفريقية أخرى (تونس ؛ جيبوتي ، السودان ؛ الصومال ؛ المغرب ؛ موريتانيا) ،

الامارات العربية المتحدة ؛ العراق ؛ الكويت ؛ المملكة العربية السعودية ؛

أقطار عربية أخرى بشبه الجزيرة العربية (البحرين ؛ عمان ؛ قطر ؛ اليمن ؛ اليمن الديمقراطية) ؛

بلدان الشرق الأوسط العربية الأخرى (الأردن ؛ الجمهورية العربية السورية ؛ لبنان) .

الموازين المسقطة للطاقة في الوطن العربي
للسنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ و٢٠٠٠
(بملايين الأطنان المترية من معادل النفط (Mtoe))

١٩٨٥	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الأولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الأولية (PEP)	٢,٤	١١٧٢,٥	١٠٠,١	١٥١,٤	٧,٢		١٤٣٣,٦
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	١,٢	٩١١,٣	١٨٣,٣	ـ ٦٣,٦		-	١١٥٧,٠ـ
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	ـ ٢٨,٧				٢٨,٧ـ
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	٣,٦	٢٦١,٢	١١١,٩	٨٧,٨	٧,٢	-	٢٤٧,٩
توليد الكهرباء (ELG)	٠,٦ـ	٢,٠ـ	٢٢,٩ـ	٢١,٩ـ	٧,٢ـ	١٥,١	٣٩,٥ـ
المصافي (REF)		٢٥٩,٢ـ	٢٤٩,٧	٥,٧ـ		٠,٥ـ	١٥,٧ـ
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٣,٠	-	١١٤,٩	٦٠,٢		١٤,٦	١٩٢,٧

١٩٩٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الأولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الأولية (PEP)	٣	١٢٩٥	١٠٧	٢٣٩	١٦		١٦٦٠
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	١	٨٩٣-	٢٥٧-	١١٣-		-	١٢٦٢-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	٣٣-				٣٣-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الأولية (TER)	٤	٤٠٢	١٨٣-	١٢٦	١٦	-	٣٦٥
توليد الكهرباء (ELG)	١-	٣-	٣٢-	٣٨-	١٦-	٢٦	٦٤-
المصافي (REF)		٣٩٩-	٣٨٤	١٢-		١-	٢٨-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٣	-	١٦٩	٧٦		٢٥	٢٧٣

٢٠٠٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الأولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الأولية (PEP)	٤	١٤٣١	١٣٨	٣٨٢	٣٢		١٩٨٧
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	١	٧٠٢-	٤٣٢-	١٤٧-		-	١٢٨٠-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	٤٠-				٤٠-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الأولية (TER)	٥	٧٢٩	٣٣٤-	٢٣٥	٣٢	-	٦٦٧
توليد الكهرباء (ELG)	١-	٤-	٤٥-	٩٢-	٣٢-	٥٦	١١٨-
المصافي (REF)		٧٢٥-	٦٩٤	٢٨-		٢-	٦١-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٤	-	٣١٥	١١٥		٥٤	٤٨٨

الموازين المسقطة للطاقة في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ و٢٠٠٠
(بملايين البراميل من معادل النفط يومياً ((Mboe/d)))

١٩٨٥	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الأولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الأولية (PEP)	٠,٠٥	٢٣,٧٨	٢,٠٣	٣,٠٧	٠,١٥		٢٩,٠٨
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	٠,٠٢	١٨,٤٨	٣,٧٢-	١,٢٩		-	٢٣,٤٧-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	٠,٥٨-				٠,٥٨-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الأولية (TER)	٠,٠٧	٥,٣٠	٢,٢٧-	١,٧٨	٠,١٥	-	٥,٠٣
توليد الكهرباء (ELG)	٠,٠١-	٠,٠٤-	٠,٤٧-	٠,٤٤-	٠,١٥-	٠,٣١	٠,٨٠-
المصافي (REF)		٥,٢٦-	٥,٠٧	٠,١٢-		٠,٠١-	٠,٣٢-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,٠٦	-	٢,٣٣	١,٢٢		٠,٣٠	٣,٩١

١٩٩٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	٠,١	٢٦,٣	٢,٢	٤,٨	٠,٣		٣٣,٧
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	-	١٨,١-	٥,٢-	٢,٣-		-	٢٥,٦-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	٠,٧-				٠,٧-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الأولية (TER)	٠,١	٨,٢	٣,٧-	٢,٥	٠,٣	-	٧,٤
توليد الكهرباء (ELG)	-	٠,١-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٥	١,٣-
المصافي (REF)		٨,١-	٧,٨	٠,٣-		-	٠,٦-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,١	-	٣,٤	١,٥		٠,٥	٥,٥

٢٠٠٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	٠,١	٢٩,٠	٢,٨	٧,٨	٠,٦		٤٠,٣
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	-	١٤,٢-	٨,٨-	٣,٠-		-	٢٦,٠-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	٠,٨-				٠,٨-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	٠,١	١٤,٨	٦,٨-	٤,٨	٠,٦	-	١٣,٥
توليد الكهرباء (ELG)	-	٠,١-	٠,٩-	١,٩-	٠,٦-	١,١	٢,٤-
المصافي (REF)		١٤,٧-	١٤,١	٠,٦-		-	١,٢-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,١	-	٦,٤	٢,٣		١,١	٩,٩

الموازين المسقطة للطاقة في الوطن العربي للسنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ و٢٠٠٠
(بالوحدات الحرارية EJ)

١٩٨٥	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	٠,١٠	٤٩,٠٩	٤,١٩	٦,٣٤	٠,٣٠		٦٠,٠٢
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	٠,٠٥	٣٨,١٥-	٧,٦٧-	٢,٦٦-		-	٤٨,٤٣-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	١,٢٠-				١,٢٠-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	٠,١٥	١٠,٩٤	٤,٦٨-	٣,٦٨	٠,٣٠	-	١٠,٣٩
توليد الكهرباء (ELG)	٠,٠٣-	٠,٠٩-	٠,٩٦-	٠,٩٢-	٠,٣٠-	٠,٦٤	١,٦٦-
المصافي (REF)		١٠,٨٥-	١٠,٤٥	٠,٢٤-		٠,٠٢-	٠,٦٦-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,١٢	-	٤,٨١	٢,٥٢		٠,٦٢	٨,٠٧

١٩٩٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	٠,١	٥٤,٢	٤,٥	١٠,٠	٠,٧		٦٩,٥
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	-	٣٧,٤-	١٠,٨-	٤,٧-		-	٥٢,٩-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	١,٤-				١,٤-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	٠,١	١٦,٨	٧,٧-	٥,٣	٠,٧	-	١٥,٢
توليد الكهرباء (ELG)	-	٠,١-	١,٣-	١,٦-	٠,٧-	١,١	٢,٦-
المصافي (REF)		١٦,٧-	١٦,١	٠,٥-		-	١,١-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,١	-	٧,١	٣,٢		١,١	١١,٥

٢٠٠٠	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	٠,٢	٥٩,٩	٥,٨	١٦,٠	١,٣		٨٣,٢
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP-)	-	٢٩,٤-	١٨,١-	٦,٢-		-	٥٣,٧-
ناقص وقود البنكر (BNK-)	-	-	١,٧-				١,٧-
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	٠,٢	٣٠,٥	١٤,٠-	٩,٨	١,٣	-	٢٧,٨
توليد الكهرباء (ELG)	٠,١-	٠,١-	١,٩-	٣,٨-	١,٣-	٢,٣	٤,٩-
المصافي (REF)		٣٠,٤-	٢٩,١	١,٢-		٠,١-	٢,٦-
إجمالي الاستهلاك النهائي (GFC)	٠,١	-	١٣,٢	٤,٨		٢,٢	٢٠,٣

٢ ـ تحليل النتائج

تشير الإسقاطات إلى أن مجموع الإحتياجات من الطاقة الأولية (TER) للوطن العربي سوف يزداد بين سنة ١٩٧٧ و سنة ٢٠٠٠ بنسبة تبلغ ، في المتوسط ، ٨,٧ في المائة سنوياً ، وذلك في مقابل ١٠,٤ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ ، فإذا أخذنا في الإعتبار معدل النمو في الناتج الإجمالي العربي (GDP) خلال هاتين الفترتين (٧ في المائة) فسوف تبلغ مرونة مجموع الإحتياجات من الطاقة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٢٤ في المتوسط خلال فترة الإسقاط ، وذلك في مقابل ١,٤٤ في المتوسط خلال فترة الإسقاط ، وذلك في مقابل ١,٤٤ في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ . وإذا أمعنا النظر في تطور المرونة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ لوجدنا أن هبوطاً قد حدث في هذا المجال حيث انخفض المتوسط إلى ١,٠١ في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ بعد أن كان ١,٣٣ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ ، ثم ما يلبث هذا المتوسط أن يرتفع ليبلغ ١,٥٥ في ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ وأخيراً يعتريه هبوط تدريجي في الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ حيث يبلغ المتوسط ١,٠٥ . ويعكس الانخفاض في المرونة خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ زيادة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي نتيجة ارتفاع عائدات النفط منذ ١٩٧٣ ، وهو النشاط الذي تبدى على وجه الخصوص في القطاعات قليلة الإستخدام للطاقة (التشييد والخدمات والقطاع الحكومي .. الخ) [١٠] . أما مشاريع التصنيع الثقيل ، الجارية فعلاً أو المخطط لإقامتها في البلدان العربية النفطية الرئيسية ، فتتماشى مع مستوى المرونة الأعلى المقدر استمراره حتى سنة ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بالفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ ، فإنها ستشهد نسبة هبوط تدريجية يمكن مقارنتها ، على أساس المتوسط ، بالمرونة التي سادت في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ .

وفيما يتعلق بتوزيع الوقود الأولي ضمن مجموع الاحتياجات العربية من الطاقة ، فإن النفط (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي) سوف يمثل ٦٠ في المائة من الإجمالي في الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ في مقابل ٧٠ في المائة للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ و٨٦ في المائة في سنة ١٩٦٠ . ويرجع هذا الهبوط بصورة نسبية إلى ما تشير إليه الإسقاطات من نمو ملموس في استخدام الغاز الطبيعي في الوطن العربي .

ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الغاز الطبيعي (فيما عدا إعادة الحقن) ضمن مجموع الإحتياجات من الطاقة ، من ٢٣ في المائة في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ إلى ٣٥ في المائة للفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ ، حيث من المنتظر أن يتم إستخدام الغاز المصاحب للنفط على نطاق متسع كمصدر للطاقة وكمادة خام وذلك بعد أن كان هذا الغاز يتم إحراقه أو إطلاقه في الهواء . وفضلاً عن استخدام الغاز لتزويد شركات النفط بالطاقة المطلوبة لعملياتها ، ومنشآتها ، فسوف يتزايد استخدام الغاز كوقود في توليد الكهرباء ، وتحلية المياه وتكرير النفط الخام ، وإنتاج الألومنيوم والإسمنت والصلب والزجاج وغيرها من المنتجات الصناعية . وسوف يستخدم أيضاً كلقيم للتغذية في صناعة البتروكيماويات المتوسعة على الصعيد العربي وفي تحويل النفط الخام الثقيل الحامضي إلى خام حلو خفيف معاد تركيبه. (ص٤٨) سيصير تحويله في نهاية المطاف إلى وقود سائل صالح للتصدير مثل الغاز الطبيعي المسال والميثانول . إلا أن الغاز المصاحب قد لا يتسنى إنتاجه بكميات كافية في بلدان عربية معينة كيما يلبي الطلب المتزايد عليه ، وذلك لأن الناتج في هذا الصدد يعتمد على كمية النفط الخام المستخرج . وهذه الكمية خاضعة بدورها لعوامل إقتصادية وغير إقتصادية ، وطنية ودولية .

---

(١٠) زادت القيمة العربية المضافة في تلك القطاعات بنسبة ٦٩ في المائة في سنة ١٩٧٧ .

وبما أن إقامة صناعة نامية تنهض على أساس استخدام الغاز الطبيعي كوقود وكمادة خام ، تفترض مسبقاً توافر موارد للإمداد منتظمة وثابتة ، فمن المحتم أن يتم تطوير الموارد الغنية التي يملكها الوطن العربي من الغاز غير المصاحب ، بمعدل سريع بغية ضمان استمرار وكفاءة إمداداته ، في المستقبل . وهذا هو أحد الإفتراضات التي تنطلق منها هذه الدراسة .

ويتمثل ميزان مجموع الإحتياجات العربية من الطاقة، في المستقبل، في الكهرباء الأولية وفي أنماط الوقود الصلب . فمن المتوقع أن ينخفض نصيب الكهرباء الأولية ، من خمسة في المائة خلال العقدين الماضيين ، إلى ٣ في المائة في سنة ١٩٨٥ ، وذلك قبل أن يشرع في التزايد بصورة تدريجية ليصل من جديد إلى ٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . ولسوف يكون السبب الرئيسي لهذه الزيادات بعد سنة ١٩٨٥ هو التطور السريع في الطاقة النووية (يقارب ٢٢ في المائة سنوياً بين سنتي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠) . ومن هنا تدل الإسقاطات على أن نصيب الطاقة النووية في مجموع الكهرباء الأولية المتولدة سيرتفع من ١٨ في المائة سنة ١٩٨٥ إلى ٦٥ في المائة عند نهاية القرن ، في حين سينخفض نصيب الطاقة المائية من ٨١ في المائة إلى ٣٤ في المائة على التوالي . أما الكهرباء الشمسية (وبدرجة أقل جداً المصادر الأولية الأخرى) فلن تسهم إلا بأقل من ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . فإذا أتينا في النهاية إلى أنواع الوقود الصلب فإن الإسقاطات تدل على أن إسهامها في مجموع الإحتياجات العربية من الطاقة سيكون واحداً في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ ، في مقابل ٢ في المائة في العقدين الأخيرين .

وتشير الإسقاطات إلى أن قطاع تحويل الطاقة (توليد الكهرباء وتكرير النفط الخام) سيكون مسؤولاً عن نصيب متزايد من مجموع الإحتياجات من الطاقة حيث يرتفع تدريجياً من نسبة ٢١ في المائة التي بلغها مؤخراً إلى ٢٢ في المائة سنة ١٩٨٥ ، ثم ٢٧ في المائة عند نهاية القرن . وهذا يرجع إلى : (أ) توقع زيادة في توليد الكهرباء العربية بأسرع من مجموع الإحتياجات العربية من الطاقة وذلك بين سنتي ١٩٧٨ و ٢٠٠٠ (١٠,٩ في المائة سنوياً مقابل ٩,١ في المائة) مما ينطوي على فاقد في مرونة الطاقة (أو الحرارة المتبددة) بالنسبة لمجموع الإحتياجات من الطاقة ، وذلك على صعيد إنتاج الطاقة يزيد على واحد برغم ما هو مقدر من تحسن يطرأ على متوسط نسبة الكفاءة لمحطات الكهرباء الحرارية العربية التقليدية من ٢٦ في المائة في سنة ١٩٧٨ إلى ٣٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ ، (ب) توقع أن تمثل الطاقة المستخدمة والمهدرة في المصافي العربية نسبة متزايدة من ناتج عملية التكرير (٨,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٠ في مقابل ٦ في المائة في الفترة الأخيرة) نتيجة لزيادة تطور نظام التكرير العربي ، وبرغم أن معدل نمو ناتج التكرير (٨,٨ في المائة) سيظل أقل قليلاً من مجموع الإحتياجات من الطاقة .

إن مجموع الإحتياجات العربية من الطاقة ، بعد إستبعاد أوجه الفاقد الناتجة عن عمليات تمويل الطاقة ، سوف تتوزع على قطاعات الإستهلاك النهائية ، على شكل منتجات نفطية (٦٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ مقابل ٧٦ في المائة في سنة ١٩٧٨) أو غاز طبيعي (٢٤ في المائة مقابل ١٦ في المائة) ، والكهرباء (١١ في المائة مقابل ٧ في المائة) وأنواع وقود سائلة (واحد في المائة) .

وتدل الإسقاطات على أن إجمالي التوليد العربي للكهرباء من القوى الأولية (المائية والنووية والشمسية والغازية العضوية والحرارية الجوفية والرياح) ومن المحطات التقليدية للقوى الحرارية سيبلغ ١٧٦ تيراوات/ساعة في سنة ١٩٨٥ و ٣٠٠ تيراوات / ساعة في سنة ١٩٩٠ و ٦٥٠ تيراوات / ساعة في سنة ٢٠٠٠ ، وذلك في مقابل ٦٧ تيراوات / ساعة في سنة ١٩٧٨ . ومن الجدير بالملاحظة أن هذه التنبؤات ، التي جرى وضعها على أساس برامج وتوقعات كل بلد على حدة في ميدان

الكهرباء ، تنطوي بالنسبة للفترة ١٩٧٨ـ٢٠٠٠ على نفس متوسط المرونة المتعلق بالإمداد العربي من القوى الكهربائية والمتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي الذي كان سائداً طيلة الفترة١٩٦٠ـ١٩٧٧ (١,٦). وبرغم انه من المتوقع أن تسهم الكهرباء الأولية مساهمات كبيرة في الناتج العربي من القوى الكهربائية في المستقبل ، إلا أن نصيبها في إجمالي التوليد سوف ينخفض من٢٢ في المائة في١٩٧٨ إلى ١٣في المائة في١٩٨٥،وذلك قبل أن يعود تدريجياً إلى الإرتفاع (كنتيجة،في الأساس ، للتطور السريع في القوى النووية بعد ١٩٨٥) ليصل إلى ١٩ في المائة في نهاية القرن . وفيما يتعلق بالتوليد العربي للكهرباء ، بالنسبة للفرد، فسوف يزداد من ٤٣٨ كيلو وات / ساعة في ١٩٧٨ إلى ١,٤١ جيجاوات / ساعة في سنة ١٩٩٠ و٢,٣٣ جيجاوات / ساعة في سنة ٢٠٠٠ . وفي نهاية القرن من المتوقع أن يرتفع الإستهلاك العربي من القوى الكهربائية للفرد بنسبة ١٤٠ في المائة من المستوى المسقط في بقية أنحاء العالم النامي (مقابل ٢٠ في المائة سنة ١٩٧٩) ، ولكنه مع ذلك سيظل يمثل ٢٠ في المائة فقط من المستوى المتوقع لمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (مقابل ٧ في المائة في سنة ١٩٧٨) .

ولسوف يرتفع إنتاج الطاقة الأولية في الوطن العربي بنسبة ٣,٠ في المائة سنوياً في المتوسط بين سنتي ١٩٧٨ و ٢٠٠٠ ، في مقابل ٩,٥ في المائة بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٨ . ويمكن تقسيم الأداء خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ إلى معدلات النمو التالية : ١٢,٢ في المائة للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ، و ٢,٢ في المائة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ ، و٤,٦ في المائة للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ ، و ٣,٠ في المائة للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ و ١,٨ في المائة للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن ينخفض نصيب النفط الخام في المجموع من ٩٥ في المائة في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ إلى ٨٢ في المائة في ١٩٨٥ و ٧٨ في المائة في ١٩٩٠ ، ثم إلى ٧٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . ومن الجدير بالملاحظة أن الزيادات السعرية التي طرأت في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ إستهلت عهداً جديداً من النمو البطيء في الإنتاج العربي من النفط الخام ، وهو معدل من شأنه أن يستمر في المستقبل بموجب السياسة العربية المشتركة في هذا المجال والمطروحة في سياق هذه الدراسة (انظر ص ٤٤) : وتشير الإسقاطات إلى أن ناتج النفط العربي الخام سيزيد بمتوسط يبلغ ١,٥ في المائة سنوياً بين سنة ١٩٧٣ وسنة ٢٠٠٠ وهو ما سيمثل تناقضاً حاداً مع معدل النمو الذي ساد في فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ والذي كان يبلغ ١٢ في المائة .

كذلك فإن الناتج العربي في المستقبل من أنواع الوقود الأولي ، بخلاف النفط الخام ، سوف يشمل بصورة أساسية الغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي ، التي يتوقع أن تشهد توسعاً ملحوظاً (١١,٢ و ١١,٣ في المائة على التوالي بين سنتي ١٩٧٨ و ٢٠٠٠) . كما أن مساهمتها في إجمالي الإنتاج الإولي سوف ترتفع ، طبقاً للإسقاطات ، فيما يتعلق بالغاز الطبيعي من نسبة تقل عن ٤ في المائة في سنة ١٩٧٨ إلى ما يزيد على ١٩ في المائة عند نهاية القرن . وفيما يتعلق بسوائل الغاز الطبيعي ستزيد من واحد في المائة إلى ٧ في المائة على التوالي . وفيما يتعلق ببقية الناتج العربي الأولي ، فلسوف يتكون في معظمه من كهرباء أولية في حين لن تسهم أنواع الوقود الصلب إلا بنسب لا تذكر .

ولسوف يُمثل صافي صادرات الطاقة من الوطن العربي نصيباً هابطاً من مجموع الانتاج من الطاقة الأولية ، حيث يتوقع أن يبلغ نسبة الثلثين في سنة ٢٠٠٠ ، في مقابل ٧٨ في المائة سنة ١٩٩٠ و ٨٣ في المائة سنة ١٩٨٥ و ٩١ في المائة للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ و ٩٥ في المائة للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ . أما نصيب النفط الخام (بعد إستبعاد الخام المعاد تركيبه ـ أنظر ص٤٨)الذي بلغ ٩٤ في المائة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ فلسوف يشهد نقصاً كبيراً خلال الفترة المسقطة بحيث لا تزيد مساهمته عن

٥٣ في المائة من المجموع عند نهاية القرن . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المنتجات النفطية (شاملة منتجات التكرير بما في ذلك زيوت البنكر والخام المعاد تركيبه وسوائل الغاز الطبيعي) يتوقع أن تمثل نسبة متزايدة من صافي الصادرات حيث سيرتفع نصيبها من ٥ في المائة للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ إلى ٣٦ في المائة سنة ٢٠٠٠ . وبهذا تدل القيم المطلقة على أن صافي صادرات الخام سوف ينخفض من ١٩,٠ مليون برميل يومياً في ١٩٧٧ إلى ١٨,٥ مليون برميل يومياً في ١٩٨٥ ، وإلى ١٨,١ مليون برميل يومياً في ١٩٩٠ ، ثم ١٤,٢ مليون برميل يومياً عند نهاية القرن ، في حين أن الصادرات النفطية في مجموعها الخام والمنتجات) سوف تزيد من ١٩,٩ مليون برميل يومياً من معادل النفط في سنة ١٩٧٧ إلى ٢٢,٨ مليون برميل من معادل النفط في سنة ١٩٨٥ ، وإلى حوالي ٢٤ مليون برميل يومياً من معادل النفط خلال التسعينات . وأخيراً فإن ميزان صافي الصادرات العربية من الطاقة (١١ في المائة في سنة ٢٠٠٠ مقابل أقل من ٢ ، في المائة سنة ١٩٧٨) سوف يتكوّن من شحنات من الغاز الطبيعي المسال والميثانول وكذلك صادرات الغاز عبر الانابيب حيث من المتوقع أن ترتفع من ٣ مليون برميل يومياً من معادل النفط في ١٩٧٨ إلى ١,٣ مليون برميل يومياً ، و٢,٣ مليون برميل يومياً و٣ ملايين برميل يومياً من معادل الدفط في السنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ على التوالي .

وفيما يتعلق بمساهمة البلدان منفردة في مجموع صادرات الطاقة العربية ، لا بد من إفراد كل من المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر حسب هذا الترتيب ، إذ أنه من المتوقع أن يرتفع مجموع نصيبها تدريجياً من الإجمالي من ٦٣ في المائة في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ إلى ٧٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . ولسوف تكون المملكة العربية السعودية مسؤولة عن ٤١ في المائة من صافي صادرات الطاقة العربية في سنة ١٩٨٥ (٤٣ في المائة من صافي صادرات النفط) وعن ٤٣ في المائة في سنة ١٩٩٠ (٤٧ في المائة من صافي صادرات النفط) وعن ٤٥ في المائة عند نهاية القرن (٥٠ في المائة من صافي صادرات النفط) . وتنبىء الإسقاطات بأن الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية ستبلغ ٩,٨ مليون برميل يومياً من معادل النفط في سنة ١٩٨٥ (٨,٦ مليون برميل يومياً من الخام) و١١,١ مليون برميل من معادل النفط في سنة ١٩٩٠ (٩,٣ مليون برميل يومياً من الخام) و١١,٧ مليون برميل يومياً من معادل النفط في سنة ٢٠٠٠ (٧ ملايين برميل يومياً من الخام) . أما العراق فسوف يسهم بنسبة ١٦ في المائة من صافي صادرات الطاقة العربية في سنة ١٩٨٥ (١٧ في المائة من صافي الصادرات النفطية) حيث ترتفع هذه النسبة تدريجياً إلى ١٧ في المائة سنة ٢٠٠٠ (١٩ في المائة من صافي الصادرات النفطية) . وستبلغ صادرات النفط العراقي (ومعظمها نفط خام) ٣,٩ مليون برميل يومياً من معادل النفط سنة ١٩٨٥ و٤,٢ مليون برميل يومياً من معادل النفط سنة ١٩٩٠ و٤,٦ مليون برميل يومياً من معادل النفط في نهاية القرن . وأخيراً ستأتي مساهمة الجزائر في صادرات الطاقة العربية في المستقبل ، بصورة أساسية ، على شكل غاز يتم نقله في أنابيب أو ينقل بحراً على شكل غاز طبيعي مسال (٩٠ في المائة من صافي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٥ و٨٦ في المائة سنة ١٩٩٠ و٧٦ في المائة سنة ٢٠٠٠) ، في حين أن مجموع صادرات الجزائر من النفط والغاز لن يزيد على ١٣ في المائة من مجموع الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ .

٣ ـ المستقبل العالمي

إستندت الإسقاطات التي سبق عرضها بصورة رئيسية إلى افتراض أن ناتج النفط الخام في الوطن العربي سوف يتحدد وفق سياسة إنتاج عربية طويلة الأمد تنطلق إلى حد كبير من رؤيتها لوضع

الاحتياطي الخام الخاص بها في الحاضر والمستقبل أكثر من انطلاقها من تحليل سوق النفط العالمية : ولما كانت الأقطار العربية توفر نسبة كبيرة من النفط المستهلك في العالم ، ولما كانت الطاقة لها تأثيرها المهم على النمو الإقتصادي العالمي ، فمن المستصوب فحص الطرف الآخر من المعادلة بدراسة الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل بصورة عامة وعلى النفط بوجه خاص . أما قضية ما إذا كانت الصادرات العربية من الطاقة والنفط على نحو ما صورتها إسقاطات هذه الدراسة ستكفي لتلبية الاحتياجات العالمية ، فإن الأمر يتوقف في هذا المجال إلى حد كبير على فعالية السياسات التي تتبعها حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتوسع في إنتاجها من الطاقة وفي خفض إحتياجاتها منها ، بالنسبة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي أو على مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

ولما كانت هذه الدراسة تتعلق بالوطن العربي ، فإن إجراء إستقصاء كامل عن مستقبل النمو الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعن تدابير السياسة العامة التي قد يجري اتخاذها من قبل الحكومات لتنشيط إنتاج الطاقة وللحث على الاقتصاد في استخدامها ـ كل ذلك ـ يتجاوز نطاق الاسقاطات الراهنة . ومع ذلك ، تبقى حلقة الوصل بين الوطن العربي وبين العالم الخارجي حلقة ذات أهمية قصوى ، بحيث لا يكتمل الجهد المطلوب إلا بتأصيل هذه الرابطة وهو أمر يمكن تحقيقه بصورة مثالية عن طريق إنشاء «مجلس عالمي للطاقة» ، وإن كان أفضل تناول للمشكلة يمكن أن يتم ، في غياب مثل هذا المجلس ، عن طريق مواصلة الحوار بين المستهلكين والمنتجين .

وفي سبيل تهيئة قاعدة لهذا الحوار ، بذلت محاولة في هذه الدراسة لادماج إسقاطات الوطن العربي،التي سبق عرضها، ضمن صورة توضيحية بحتة لمستقبل الطاقة الأولية في العالم ومستقبل العرض والطلب في مجال النفط . إلا أن مثل هذا الحوار يحتاج ، لكي يستكمل مغزاه وأهميته ، إلى أن يستعاض عن الأرقام الواردة في هذه الصورة التوضيحية والمتعلقة بالبلدان غير العربية ، بتنبؤات رسمية صادرة عن الأطراف المعنية .

والأفق الزمني المختار لهذه المحاولة هو سنة ١٩٩٠ ، ذلك لأن النظر إلى سنة أقرب من ذلك بوصفها السنة المستهدفة كأن تكون مثلاً سنة ١٩٨٥ ، من شأنه أن يتعارض مع القصد الأساسي لهذه المحاولة الرامية إلى تبين ماهية الاجراءات وتدابير السياسة العامة المطلوب إتباعها في مرحلة جدّ مبكرة من الثمانينـات ، وذلك بغية التأثير على المستقبل . كما أن هذه المرحلة من شأنها أن تتخلف عنها مراحل زمنية طويلة فيما يتعلق بجانب العرض وجانب الطلب . أما النظر إلى أفق زمني أبعد من سنة ١٩٩٠ ، كأن يكون سنة ٢٠٠٠ مثلاً ، فلن يكون ، من ناحية أخرى ، مفيداً فيما يتعلق بتخطيط السياسة العامة ، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من مجموعة من العوامل غير المؤكدة . وفضلاً عن هذا فإن الأمر سيحتاج ولا شك إلى أن تؤخذ في الاعتبار محصلة الأجراءات وتدابير السياسة العامة المتخذة في عقد الثمانينـات ، وذلك على صعيد تلك التنبؤات طويلة الأجل .

إن الوضع سنة ١٩٩٠ سيتأثر أبلغ التأثير بما يكون قد حدث خلال جميع السنوات التي تكون قد انقضت من الآن وحتى سنة ١٩٩٠ بسبب طول المدى الزمني المطروح ، كما أن ما يحدث خلال الفترة المتوسطة (الثمانينـات) إنما يؤثر فيه ، من ناحية ، انعكاسات الوضع الاقتصادي على السوق ، ومن هذه الانعكاسات مثلاً نمو الناتج المحلي الإجمالي والسعر النسبي للطاقة ، كما أنه سوف يتأثر من ناحية ثانية بالسياسة الحكومية . ومن هنا يتعين على الافتراضات الأساسية التي تنطلق منها هذه الدراسة أن تتعامل مع هذين الجانبين معاً .

وعليه ، فإن هذه المحاولة تقوم على :

- إفتراض يتعلق بالنمو الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الثمانينـات ، ومتوسط معدل النمو المعتمد في هذا السياق هو ٣ في المائة سنوياً وهو هدف معتدل شريطة ألا تكون مشكلة الطاقة هي القيد الرئيسي على النمو .

- إفتراضين بديلين يتعلقان بمدى « النشاط الذي ستتابع به حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سياساتها في مجال الطاقة خلال الثمانينـات حيث يتراوح البديلان بين معتدل أو مقيد ، وبين فعّال أو نشيط .

- إفتراضين بديلين يتعلقان بتطور سعر النفط بالقيم الفعليه خلال الثمانينات ، أو لهما يفترض ثبات السعر عند المستوى السائد اليوم ، وثانيهما يفترض إرتفاعاً طفيفاً في السعر بمتوسط يبلغ ٢ في المائة سنوياً .

أما الصورة الكمية المعروضة في الجدول الموجز المنشور في صفحة(٥٨)والمحسوبة بملايين البراميل من معادل النفط يومياً فهي قائمة ، بالنسبة للوطن العربي ، على أساس النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة على نحو ما ورد في ص(٥٠و٥١) في حين أنها تقوم، بالنسبة للعالم الخارجي ، على أساس تحليل إنتقائي لعدد كبير من الإسقاطات الموجودة عن العرض والطلب في مجال الطاقة والنفط ، مع الأخذ في الاعتبار الافتراضات الأساسية المطروحة أعلاه .

ولا بد من التأكيد على أن الأرقام التوضيحية الواردة في صفحة (٥٨) ليست بحال من الأحوال تنبؤات بما سوف يحدث ،ولا هي حتى تنبؤات مشروطة بما سيحدث في ظل الفروض الأساسية ما دامت تفضي في غالب الأمر إلى اختلالات في العرض والطلب العالميين في مجال الطاقة أو النفط أو كليهما ، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث في دنيا الواقع . كذلك فإن الأرقام تحتل من حيث المبدأ ، مجموع الكميات التي سيرغب كل بلد في إنتاجها واستهلاكها في سنة ١٩٩٠ شريطة توافر القدرة التي يكون هذا البلد أو ذاك قد حصّلها والسياسات التي يكون قد نفذها خلال السنوات المتوسطة ، وذلك استناداً إلى الافتراضات الاساسية الواسعة المتعلقة بالنمو وبالسياسة العامة وبالسعر على نحو ما اعتمدته المحاولة الراهنة .

جـ - خاتمة

النتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من فحص الجدول التوضيحي الوارد في صفحة (٥٨) هي أنه على أساس السياسة النفطية العربية الجماعية المقترحة في القسم (ب) ، فإن الوضع العالمي للعرض والطلب في سنة ١٩٩٠ لا يبدو منذراً بالخطر فيما يتعلق بالطاقة الأولية على نحو ما سيكون منذراً بالنسبة للنفط . بل أن هناك في واقع الأمر ثلاث حالات من بين أربع يظهر معها توازن بل وفائض في مجموع الطاقة . لكن النظرة تتغير بصورة ملحوظة فيما يتعلق بالنفط حيث تظهر ثلاث حالات ضمن أربع حالات وجود عجز عالمي . إن هذا الاختلاف بين وضع الطاقة ووضع النفط يشير إلى أن المواد المتاحة في المستقبل من خليط الوقود لن تساير النمط المفضل من خليط الوقود . وتزيد الهوة وضوحاً بالنسبة للنفط حيث يطرأ عجز يتراوح بين ٣ في المائة و١١ في المائة على الطلب العالمي ، على نحو ما يظهر في الحالات الثلاث الأولى . وفي هذا الصدد يحسن أن نتذكر الأثر الكبير الذي نجم عن وجود

صورة توضيحية للعرض والطلب [١] العالميين في مجال الطاقة الأولية والنفط ، لعام ١٩٩٠

(بملايين البراميل من معادل النفط / يومياً (Mboe/d))

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٠ـ١٩٩٠ : ٣ في المائة سنويا

العرض والطلب في مجال الطاقة في الوطن العربي ، ١٩٩٠ : من صفحة (٥٠)

السياسات الحكومية في الطاقة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٨٠ـ١٩٩٠	مقيدة				نشيطة			
السعر الفعلي للنفط ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	ثابت		يرتفع ٢ في المئة سنوياً		ثابت		يرتفع ٢ في المئة سنوياً	
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مجموع الطاقة	نفط	مجموع الطاقة	نفط	مجموع الطاقة	نفط	مجموع الطاقة	نفط
عرض	٧٠	١٦	٧٤	١٩	٧٤	١٧	٧٧	٢٠
طلب	١٠٨	٥٢	١٠٦	٥٠	١٠٥	٤٩	١٠٣	٤٧
فائض (+) أو عجز (-)	ـ٣٨	ـ٣٦	ـ٣٢	ـ٣١	ـ٣١	ـ٣٢	ـ٢٦	ـ٢٧
الوطن العربي								
عرض	٣٣	٢٨	٣٣	٢٨	٣٣	٢٨	٣٣	٢٨
طلب	٨	٥	٨	٥	٨	٥	٨	٥
فائض (+) أو عجز (-)	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣
بلدان الأوبيك غير العربية [٢]								
عرض	١٤	١١	١٤	١١	١٤	١١	١٤	١١
طلب	٩	٧	٩	٧	٩	٧	٩	٧
فائض (+) أو عجز (-)	٥	٤	٥	٤	٥	٤	٥	٤
بقية العالم عدا الاقتصادات المخططة مركزياً								
عرض	٢٠	٩	٢٢	١١	٢٠	٩	٢٢	١١
طلب	١٩	٨	٢٠	٩	١٩	٨	٢٠	٩
فائض (+) أو عجز (-)	١	١	٢	٢	١	١	٢	٢
الاقتصادات المخططة مركزياً [٣]								
فائض (+) أو عجز (-)	-	-	-	-	-	-	-	-
العالم								
فائض (+) أو عجز (-)	ـ٧	ـ٨	-	ـ٢	-	ـ٤	٦	٢
بند تذكيري								
منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبيك)								
عرض	٤٥	٣٨	٤٥	٣٨	٤٥	٣٨	٤٥	٣٨
طلب	١٤	١٠	١٤	١٠	١٤	١٠	١٤	١٠
فائض (+) أو عجز (-)	٣١	٢٨	٣١	٢٨	٣١	٢٨	٣١	٢٨

(١) الطلب يشمل زيوت البنكر .

(٢) اكوادور ، اندونيسيا ، إيران ، غابون ، فنزويلا ، نيجيريا .

(٣) الاقتصادات المخططة مركزياً في آسيا (الصين ، كوريا الديمقراطية ، فيتنام ، منغوليا) وفي أوروبا (الاتحاد السوفياتي ، البانيا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، رومانيا ، هنغاريا) .

نقص بنسبة ٣ في المائة في الكميات المتوفرة من المعروض من النفط (مليونا برميل / يومياً) ، على أسعار النفط وأسواقه سنة ١٩٧٩ .

وعلى هذا الأساس يبدو أن حالة سياسة رفع السعر الناشطة هي الوحيدة من بين الحالات الأربع التي يصح في ظلها الافتراض القائل بأن العالم لن يواجه نقصاً في النفط والطاقة في سنة ١٩٩٠ □

تذييل نموذج الإسقاط

إسقاطات العرض والطلب في الوطن العربي تم إجراؤها في هذه الدراسة في إطار نموذج إقليمي لميزان الطاقة وذلك بالشكل المندمج المطروح أدناه . أما المتغيرات الثمانية والثلاثون التي تظهر في النموذج فقد ورد تعريفها في ص (٥٩ ـ ٦٠)

متغيرات النموذج

فيما يلي تعريف للمتغيرات الثمانية والثلاثين لنموذج ميزان الطاقة :

PSF : إنتاج أنواع الوقود الصلب؛
XSF : صافي صادرات انواع الوقود الصلب؛
TSF : مجموع الاحتياجات المحلية من أنواع الوقود الصلب ؛
ESF : أنواع الوقود الصلب المحروقة في محطات الكهرباء الحرارية؛
CSF : الاستهلاك الاجمالي من أنواع الوقود الصلب؛
PCP : إنتاج النفط الخام؛

نموذج ميزان الطاقة

	انواع الوقود الصلب (SF)	النفط الخام (CP)	المنتجات النفطية (PP)	الغاز الطبيعي (NG)	الكهرباء الاولية (PE)	الكهرباء (EL)	المجموع
انتاج الطاقة الاولية (PEP)	PSF	PCP	PGL	PNG	PPE		P
ناقص صافي صادرات الطاقة (NXP–)	– XSF	– XCP	– XPP	– XNG		–XEL	– X
ناقص وقود البنكر (BNK–)	—	—	– BNK				– B
مجموع الاحتياجات من الطاقة الاولية (TER)	TSF	TCP	TPP	TNG	TPE	TEL	TER
توليد الكهربا (ELG)	– ESF	– ECP	– EPP	– ENG	– EPE	ELG	– W
المصافي (REF)		– RCP	REF	– RNG		-REL	– R
اجمال الاستهلاك النهائي (GFC)	CSF	—	CPP	CNG		CEL	GFC

ملاحظات :

(١) الاسقاطات تغطي الفترة لغاية سنة ٢٠٠٠ مع سنوات المقارنة التالية : ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .

(٢) الاحجام المسقطة للمتغيرات الثمانية والثلاثين في النموذج معبر عنها بملايين الاطنان من معادل النفط برقم معنوي بعد العلامة العشرية في حالة تقديرات ١٩٥٨ في حين أن الرقم مقرّب إلى أقرب عدد صحيح في حالة تقديرات سنتي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ .

(٣) الشرطة (ـ) تشير إلى عدم وجود كميات أو إلى أرقام دون ٠,٠٥ مليون طن من معادل النفط في سنة ١٩٨٥ ودون ٠,٥ مليون طن من معادل النفط في سنتي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ .

(٤) المساحة البيضاء معناها عدم انطباق البند المطروح .

XCP : صافي صادرات النفط الخام؛
TCP : مجموع الاحتياجات المحلية من النفط الخام؛
ECP : النفط الخام المستخدم مباشرة كوقود في محطات الكهرباء الحرارية؛
RCP : النفط الخام الداخل إلى المصافي؛
PGL : إنتاج سوائل الغاز الطبيعي؛
XPP : صافي صادرات منتجات التكرير وسوائل الغاز الطبيعي؛
BNK : المنتجات النفطية المستخدمة في العمليات الدولية لتزويد السفن بالوقود؛
TPP : مجموع الاحتياجات المحلية من منتجات النفط؛
EPP : المنتجات النفطية المستخدمة كوقود في محطات الكهرباء الحرارية؛
REF : ناتج التكرير؛
CPP : إجمالي إستهلاك منتجات النفط؛
PNG : إنتاج الغاز الطبيعي؛
XNG : صافي صادرات الغاز الطبيعي؛
TNG : مجموع الاحتياجات من الغاز الطبيعي؛
ENG : الغاز الطبيعي المستخدم كوقود في محطات الكهرباء الحرارية؛
RNG : الغاز الطبيعي المستخدم خصيصاً للمصافي؛
CNG : إجمالي الاستهلاك النهائي من الغاز الطبيعي؛
PPE : إنتاج الكهرباء الأولية؛
TPE : مجموع الاحتياجات المحلية من الكهرباء الأولية؛
EPE : معادل المدخلات من الوقود في الكهرباء الأولية؛
XEL : صافي صادرات الكهرباء؛
TEL : صافي التجارة في الكهرباء؛
ELG : إجمالي توليد الكهرباء؛
REL : الكهرباء المستخدمة خصيصاً للمصافي؛
CEL : إجمالي الاستهلاك النهائي من الكهرباء؛
P : الانتاج الكلي من الطاقة الأولية؛
X : الصافي الكلي من صادرات الطاقة؛
B : وقود البنكر الدولي؛
TER: مجموع الاحتياجات المحلية من الطاقة؛
W : الحرارة المتبددة (أو فاقد الطاقة) في توليد الكهرباء؛
R : الطاقة المستخدمة خصيصاً للمصافي والفاقد منها؛
GFC : إجمالي الاستهلاك النهائي .

نحو استراتيجية لتلبية الاحتياجات الأساسية للطفل العربي *

د . أحمد عبد العزيز شلبي
معهد التخطيط القومي بالقاهرة .

مقدمة

كثيراً ما ينظر المخططون وواضعو السياسة الاقتصادية إلى الأطفال كعبء إضافي على موارد المجتمع المحددة ، من حيث ما يحتاجون من خدمات صحية وتعليمية وثقافية وغيرها . ويصبح هذا العبء ملموسا بدرجة واضحة في الدول المتخلفة ، التي تتميز بارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الأطفال إلى مجموع السكان . ومن ناحية أخرى فإن الأطفال يمثلون نواة أهم مورد من موارد المجتمع وهو قواه البشرية ، التي تقوم على أكتافها كل مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

غيرأن النظرة المتعمقة تكشف على الفور قصور النظرة الاقتصادية للطفولة، سواء كعبء أو كمورد تحت التكوين . ويتضح هذا إذا سلمنا بأن الانسان هو هدف كل تنمية كما أنه وسيلتها الأساسية . وبالتالي فليس لنا خيار ـ أو لا يجب أن يكون ـ في بذل الجهد لإشباع الاحتياجات المادية وغير المادية للانسان ، سواء في مرحلة الطفولة أو الشباب أو الكهولة . ولكن الاختيار وارد وضروري عند تحديد أولويات الحاجات والوسائل المثلى لإشباعها . والواقع أن إشباع الاحتياجات الأساسية للأطفال والكبار على السواء يمكن أن ينظر إليه كأحد نتائج عملية التنمية وكمحرك أساسي لهذه التنمية في الوقت ذاته .

عادة ما تعرف مرحلة الطفولة بالفترة الممتدة منذ ابتداء تكوين الجنين حتى سن الرابعة عشرة .

---

* المقال مبني على الوثيقة الرئيسية المقدمة لمؤتمر الطفل العربي الذي انعقد في تونس في الفترة من ٨ ـ ١٠ نيسان / إبريل ١٩٨٠. وكانت هذه الوثيقة ثمرة مشروع تعاونت فيه الجامعة العربية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) تحت إشراف الدكتور / اسماعيل صبري عبد الله الذي أعد وثيقة أولية بعنوان «عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي» كانت بمثابة إطار عمل لأربع دراسات ميدانية عن أحوال الطفولة في مصر والعراق والسعودية وتونس قام بها على التوالي محمد عبد المنعم هاشم، كريم محمد حمزه، د. عبد الله صالح البنيان، د. السيد علي شتا، وقاسم عزاق. ثم قام المشرف على الدراسة بإعداد الوثيقة النهائية التي اشتملت على الإطار النظري للمشكلة والنتائج المستخلصة من الدراسات القطرية، وقد اشترك الكاتب في إعداد الجزء الأخير.

وتتميز هذه المرحلة ، كإحدى مراحل النمو البشري ، بخواص معينة تجعل من المناسب إفراد استراتيجية خاصة لتنمية الطفولة في إطار استراتيجية أشمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . **فأولا** : تعتبر مرحلة الطفولة مرحلة حاكمة بالنسبة لمسار نمو الانسان من الناحية الجسمانية والنفسية والعقلية . وقد أثبتت الأبحاث ، بشكل متزايد ، الأهمية الكبرى للفترة التي تمتد منذ ما قبل الولادة إلى سن ثلاث أو أربع سنوات . فمثلا تتحدد حالة ووزن الجسم بنسبة تصل إلى ٦٠٪ خلال فترة تكوين الجنين والسنوات الأربع الأولى التالية للولادة . وعلى الجانب العقلي يؤدي النقص الحاد في البروتين والسعرات الحرارية المترتب على سوء التغذية إلى تخلف في نمو المخ . وقد جاء في تقرير الفريق الاستشاري للبروتينات والسعرات الحرارية التابع للأمم المتحدة أن « البالغين يتكيفون مع عدم كفاية السعرات الحرارية بانخفاض وزن الجسم وتضاؤل العمل الارادي ، **أما الأطفال فيتكيفون معه بتخلف معدلات النمو ، وكذلك بتناقص النشاط** » [١]

وإلى جانب الأهمية الحاسمة لأحوال الطفولة في تحديد الصحة البدنية والعقلية والنفسية للأجيال المتعاقبة تتميز مرحلة الطفولة بعدم قدرة الأطفال على التأثير في البيئة المادية والحضارية المحيطة بهم عندما تعرضهم هذه البيئة لأقسى الأخطار على حياتهم ومستقبلهم .

وفي التقرير الحالي ، **نتعرض لأهم النتائج التي استخلصت من دراسات ميدانية عن أحوال الطفولة في أربعة أقطار عربية هي : مصر والعراق وتونس والمملكة العربية السعودية** ، ففي الجزء الأول ، نتعرض للحالة الصحية والثقافية للطفل العربي . وفي الجزء الثاني ، نعرض درجة ونوعية الوعي الاجتماعي بمشكلات الطفولة . وفي الجزء الثالث ، نجري تقييماً للخدمات الأساسية التي تقدم للأطفال في الأقطار موضع الدراسة . أما الجزء الرابع والأخير ، فيحتوي على عناصر إستراتيجية جديدة للخدمات الأساسية للطفولة .

أولا : حالة الطفل العربي :

١ ـ ما يقرب من نصف المجتمع في سن الطفولة

تتميز الأقطار العربية جميعا بارتفاع نسبة الأطفال إلى مجموع السكان ، ويبلغ متوسط هذه النسبة في عام ١٩٧٥ (٤٤,٥٨ ٪) بالمقارنة بالمعدلات التالية : العالم ٣٦٪ ، الدول المتقدمة ٢٥٪ ، والدول النامية ٤٠٪[٢] .

٢ ـ التفاوت الشديد في مستوى المعيشة

من البديهي أن الطفل يحتاج لحد أدنى من الامكانيات المعيشية المادية لكي ينمو نمواً سليماً . ونقصد بذلك توفر المسكن الملائم ، مياه الشرب النقية ، الكهرباء، الصرف الصحي ، إلى جانب خلو البيئة من الظروف التي تؤدي إلى انتشار الأمراض المستوطنة أو الوبائية . وتتأكد أهمية البيئة المادية للطفل عندما نعلم أن معظم وفيات الأطفال العرب قبل سن المدرسة ترجع لأمراض الجهاز الهضمي والأمراض المعدية والطفيليات ، ومن المعروف أن الإصابة بهذه الأمراض وتفاقم نتائجها ، يرتبط ،

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي ، » **قضايا عربية** ، السنة ٦ (آب (أغسطس) ١٩٧٩) ، العدد ٤ ، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٤ ، نقلاً عن : **PAG Bulletin**, V.3 (1974), no.1.

(٢) Majda Cordell Mcltale, John Mcltale and Guy F. Streatfield, **Children in the World** Washington, D.C: Population Reference Bureau, 1979).

بقوة ، بمستوى النظافة العامة ومدى تلوث البيئة . وكما هو الحال في معظم دول العالم الثالث ، تتميز الأقطار موضع الدراسة بالتفاوت الشديد في مستوى المعيشة والتكوين الثقافي ومستوى الخدمات الاجتماعية المتوفرة . وذلك فيما بين الريف والحضر ، وكذلك بين الطبقات الفقيرة والغنية . بالإضافة إلى مشكلة التخلف المعتاد في المناطق الريفية ، يعيش جزء غير قليل من السكان في مناطق معزولة تكاد لا تصل إليها الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة . ورغم أن البيئة الحضرية توفر قدرا أكبر من الخدمات ، من حيث توفر المياه النقية والكهرباء ... الخ ، إلا أن هذا يخفي الظروف المعيشية السيئة التي يعيش فيها قطاع كبير من سكان الحضر نتيجة للهجرة غير المخططة من الريف وانخفاض مستوى الدخل وتلوث البيئة . ولا شك أن مشكلة الانخفاض النسبي أو المطلق لمستوى الدخل في الريف أو للأسر الفقيرة عموما في الريف والحضر والبادية يؤثر تأثيراً مباشراً على رفاهية الطفل ، سواء من حيث مستوى التغذية أو الرعاية الطبية أو الثقافية ... الخ .

٣ ـ أميّة الوالدين

ينشأ عدد كبير من الأطفال العرب في كنف والدين أميينّ ، وفي معظم الأحوال تجهل أمهاتهم القراءة والكتابة . **والأميّة** فاصل يكاد يكون كاملا بين دنيا المعرفة وحياة الجهل . ولا تملك الأسرة من شأن الطفولة إلا ما بقي من تقاليد متوارثة بخيرها وشرها . ولا يقدم لها المجتمع بالوسائل السمعية والبصرية المتاحة ما يعوض ولو جزئيا عن فقدان التعليم . ويفاقم من هذه الأوضاع أن الأميّة تقترن عادة بالفقر ، مما يجعل الأسرة عاجزة عن أن تقدم للطفل حتى تلك الاحتياجات الأساسية التي تعيها . وأكثر ما يقلق بهذا الصدد هو أنه ، وإن تراجعت نسبة الأميين إلى مجموع السكان ، فإن هذا التراجع بطيىء ويتم بمعدلات أقل من معدلات زيادة السكان . ومع قصور النظام المدرسي عن استيعاب كل الأطفال في سن التعليم الابتدائي ، فإن **عدد الأميينّ على مستوى الوطن العربي يتزايد من عام إلى عام** .

٤ ـ إرتفاع معدل الوفيات بين الأطفال

تتميز معدلات وفيات الأطفال بارتفاعها بالمقارنة بنفس المعدلات في الدول المتقدمة. بل إنها أكثر ارتفاعاً في كثير من الأقطار العربية عن معدلات وفيات الأطفال في دول العالم الثالث ، حيث يبلغ متوسط وفيات الرضع (أقل من سنة) في البلاد العربية ١٢٦,٤ في الألف بالمقارنة بالمعدلات التالية : العالم ٩٩ في الألف ، الدول المتقدمة ٢٢ في الألف ، ودول العالم الثالث ١١٣ في الألف [٣] . ويرجع إرتفاع معدلات وفيات الأطفال لسوء تغذية الأم والطفل وعدم توفر الرعاية الطبية اللازمة لهما في أثناء الحمل والولادة والرضاعة . وهذه الأمور واضحة في حالات الفقر المطلق والنسبي . ولكن عدم المعرفة الكافية بأصول رعاية الطفل والأم منذ رحلة الحمل ، والضعف البالغ للطفل أمام المؤثرات الخارجية السلبية ، وأثر ذلك كله على مستقبله ، يمكن أن تؤدي إلى نفس النتائج رغم ارتفاع دخل الأسرة : بسبب سوء التغذية (الافراط ، عدم التوازن ، عدم الصلاحية ، قصور الرعاية الطبية وعدم انتظامها ، التركيز على الطب العلاجي ... الخ) . ولا بد أن نضيف أنه حتى أولئك الأطفال الذين ينجون من الموت في الطفولة المبكرة يتعرضون لسوء التغذية أو الأمراض المرتبطة بها ويعانون في مراحل حياتهم التالية من

---

(٣) Ibid.

نتائج نقص النمو الجسدي والعقلي والأمراض التي تعرضوا لها في طفولتهم .

٥ ـ كبر حجم الأسرة

تتميز الأسرة بمدلولها الحديث (أي الوالدان والأولاد) في البلاد موضع الدراسة ، بكبر حجمها بالمقارنة بالمتوسطات في البلاد المتقدمة . فمثلا متوسط حجم الأسرة المعيشية في مصر ٥,٢ فرد وفي العراق ٦,٧ فرد في المناطق الحضرية و٦,٩ فرد في المناطق الريفية . ولا شك أن كبر حجم الأسرة له تأثير سلبي في درجة الرعاية المتوفرة لكل طفل في الأسرة وذلك بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأسرة . أما في حالة فقر الأسرة فإن زيادة عدد الأطفال تؤدي إلى حرمان الأطفال من الاحتياجات الأساسية لحياتهم .

٦ ـ التربية الأسرية المحافظة والمتسلطة

تشير الدراسات القطرية إلى شيوع أنماط التربية المتسلطة المحافظة خصوصا في الأسر ذات المستوى الثقافي المنخفض . حيث يتساوى ، تقريباً ، مفهوم التربية مع مفهوم الأدب ، بالمعنى السلبي ، فالمطلوب من الطفل أن يكون مطيعا لوالديه طاعة مطلقة وألّا يعارضهما أو يناقشهما ولا شك أن هذا النمط من التربية يقتل في الطفل ملكات التفكير والتصرف المستقل .

٧ ـ عمالة الأطفال

رغم أن القوانين في معظم الأقطار العربية تحرم تشغيل الصغار تحت سن معينة (١٢أو ١٥ سنة) وتضع بعض القيود لحماية العاملين تحت سن معينة فإن الواقع الاقتصادي يجعل من بعض هذه القوانين مجرد حبر على ورق . فمثلا في **مصر** يقدر إسهام الأطفال في الأعمال المختلفة في الريف بنسبة ١٤٪ ويبلغ معدل عمل هؤلاء الأطفال ١٥٩ يوم في السنة وتقدر ساعات عمل الطفل اليومية بسبع ساعات ونصف الساعة [٤] . وفي **العراق** يقدر أن نصف الأطفال في السن ٧ ـ ١٥ سنة في الريف يعملون في الزراعة .

٨ ـ الأسر المهاجرة

أدى النمو الاقتصادي السريع في الأقطار العربية النفطية إلى تسارع وزيادة حركة الهجرة المؤقتة للعمالة العربية إلى هذه الأقطار . وسواء انتقلت أسرة العامل بكاملها أو أحد أفرادها إلى البلد المضيف ، فإن هذه الهجرة تؤثر ولا شك على أطفال هذه الأسر . ورغم أهمية هذه الظاهرة (مثلا تبلغ نسبة الأجانب في القوة العاملة في السعودية ٤٧٪) فإنها لم تخضع للدراسة خصوصا من حيث تأثيرها على الطفل والعائلة . وأهم مظهر سلبي لهجرة العمالة بالنسبة للأطفال هو انفصال الوالدين وبقاء الطفل مع أحدهما ، أو هجرة الوالدين وترك الطفل في رعاية جده أو خاله أو عمه . ثم يلي ذلك تربية الأطفال في بيئة يسودها نمط استهلاك واسع وترفي لا يمكن أن تحافظ الأسرة عليه حين تعود إلى بلدها الأصلي . وأخيرا هناك افتراق الأخوة : البعض يهاجر مع الوالدين والبعض يبقى في مسقط رأسه .

هذا ، ومن الملحوظ أن تلك السمات العامة لأحوال الطفل العربي لم تتغير جذريا مع الارتفاع

---

(٤) جاء هذا التقرير التطري نقلاً عن : المركز القومي للبحوث الجنائية والإجتماعية ، مصر ، **دراسة احتياجات الطفولة بجمهورية مصر العربية : الدراسة المسيحية** (القاهرة : المركز ، ١٩٧٤) .

الجذري في الدخول في « أقطار اليسر » كما تسمى أحيانا الأقطار الغنية بالنفط . وبالتالي فإن القائمة الأساسية لمشكلات الطفولة في الوطن العربي تظل هي القائمة المشتركة بين أقطار اليسر وأقطار العسر على حد سواء .

ثانياً : درجة ونوعية الوعي الاجتماعي بمشكلات الطفولة

١ ـ أكدت الدراسات الميدانية أن أغلبية قطاعات المجتمع العربي تعاني من نقص شديد في الوعي بمراحل نمو الطفل واحتياجاته منذ واقعة الحمل ذاتها حتى ما قبل المدرسة . يشارك في ذلك دون تفاوت ملحوظ الأغنياء والفقراء والمتعلمون والأميّون . فالأمر يقوم على نتف من معلومات متوارثة وقليل من التأثر بما تعكسه وسائل الاعلام الأمريكية والأوروبية (لا سيما الاعلانات) وبعض من القراءات الفردية وغير المنتظمة تقدم عليها الأمهات القادرات على القراءة بلغة أجنبية . وعلى هذا فنحن بصدد ظاهرة مجتمعية مرتبطة بتفشي الأميّة وإهمال القراءة وعدم الأخذ بالسبل العلمية والعقلانية في معالجة أمورنا . فكيف تحسن الأسرة رعايتها للطفل مع افتقاد المعلومات الأساسية عن الانجاب والحمل والوضع وأحوال الطفل واحتياجاته . والنظام المدرسي لا يقدم هذه المعلومات في أية مرحلة من مراحل الدراسة . والكتب المبسطة بشأنها تكاد لا توجد . واذا كانت تلك حال المتعلمين ، فإن الاذاعة والتليفزيون، بطبيعة الحال ، لا يقدمان أية برامج فاعلة ومنتظمة بشأن الطفل يستفيد منها الأميّون ، حتى خلال عام الطفل العالمي . ومع الملايين الكثيرة التي تنفق في عدد من الأقطار محل الدراسة من أجل تنظيم الأسرة ، لم يوجه أي جهد منظم لنشر الوعي العام بحقائق الإنجاب والطفولة مع أن العلم بها هو من أكبر الحوافز على الحرص على تباعد الولادات مثلا .

٢ ـ لقد تميزت مجهودات التنمية العربية في الفترة الماضية بتبني مفهوم غربي لم يفرق بين التنمية والتغربن (٥) * وبالتالي فإن **مفاهيم وأساليب الخدمات الأساسية للطفولة في الوطن العربي مقتبسة أساساً من المجتمعات الغربية رغم الاختلاف الواضح في الظروف بين مجتمعات صناعية متقدمة من ناحية ، ومجتمعات تتسم بالسمات المعروفة للتخلف ، بغض النظر عن مستوى الدخل، من ناحية أخرى**. وتشارك كل من أقطار العسر وأقطار اليسر في هذه التبعية الفكرية والثقافية ، فرغم أن الظاهرة قد تبدو أكثر وضوحا في أقطار اليسر في الوقت الحاضر بسبب انتشار أدوات الاستهلاك المستوردة وما تحمله من أنماط للحياة والقيم ، فإنها بدأت قبل ذلك في أقطار أخرى من أقطار العسر (مصر مثلا) . وقد أدى هذا التغربن لتعرض الأطفال لصدمة التناقض بين القيم الأسرية التقليدية والقيم الغربية الحديثة التي تشجعها وسائل الإعلام من الناحية الموضوعية ـ حتى وإن رددت في بعض برامجها عكس ذلك ـ وتجسدها أدوات الاستهلاك المستوردة .

٣ ـ أدت عملية التحضر ** والتحديث ، بما في ذلك دخول المرأة بشكل متزايد في سوق العمل ، وتغلغل أجهزة الدولة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية للسكان ، إلى انكماش نسبي في دور الأسرة في تربية الأطفال . ومع ذلك فإننا نلاحظ **إهمالا مجتمعيا واضحا لاحتياجات الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية** (سن ٢ إلى ٦ سنوات) . ففي هذه المرحلة كانت العائلة الممتدة تحاول تلبية

---

(٥) هذا الاشتقاق مأخوذ من : عبد الله ، « عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي » .

* Westernization

** Urbanization.

احتياجات الطفل على قدر الامكانيات المتاحة لها ، وفي حين تفككت عرى الأسرة الكبيرة ، لم ينجح المجتمع في بناء مؤسسات جديدة قادرة على أن تقدم الخدمات اللازمة للطفل في إطار مجتمعي . ويتجلى هذا النقص في مجال إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ، وفي توفير أماكن صالحة للعب الأطفال ، وفي توفير اللعب المناسبة لمراحل الطفولة المختلفة. وسنعود إلى هذه النقطة في مكان لاحق .

٤ ـ يمكن القول بأن القائمين على شؤون الطفولة في الوطن العربي تبنوا في الأغلب ما يمكن أن يطلق عليه مفهوم الخدمة الاجتماعية Social Work بالنسبة لاحتياجات الطفولة . وفي ظل هذا المفهوم ـ الذي طبق أيضا على الخدمات للمسنين والأسر المحتاجة والمعوقين ... الخ ـ يعتبر النظام الاقتصادي والاجتماعي ، القائم على المشروع الحر والحافز الفردي قادرا على تلبية احتياجات أعضائه دون تدخل الدولة . والاستثناء على هذه القاعدة هو وجود بعض الحالات التي تسببت فيها ظروف خاصة مثل الشيخوخة والمعوقات العقلية أو الجسدية أو حالات خاصة من « جيوب الفقر » التي ما زالت حقيقة واقعة في أغنى المجتمعات . ومن أجل رعاية هذه الفئات المحددة ، والمحدودة عددا ، تقدم الدولة والهيئات الخاصة المعونة والمساندة . ومع تقدم تلك المجتمعات كان طبيعيا أن تنتقل من مجرد المعونة النقدية ، التي تبذلها الدولة أو الهيئات الأهلية أو يحسن بها الأفراد ، إلى مرحلة تنظيم العائد من هذه المعونة بالدراسة الاجتماعية للأوضاع الداعية إليها ومساعدة المستفيدين منها على التخلص تماما من حاجتهم إليها بالاعتماد على أنفسهم أو على الأقل تدنية إعتمادهم على المعونات . وهكذا نشأ مفهوم الخدمة الاجتماعية أو العمل الاجتماعي . ووفقا لقوانين تطور تلك المجتمعات تحول هذا العمل من تطوع محض إلى مهنة يعد لها في معاهد خاصة . وكل هذا طيب ما دامت المشكلة فعلا في تلك الحدود . أما في بلدان العالم الثالث حيث الغالبية العظمى من المواطنين في حاجة إلى المعونة فإن أبعاد القضية تشمل المجتمع كله ويكمن حلها الأساسي في التنمية الشاملة التي تندرج تحتها برامج الخدمة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع التعليم والصحة والثقافة ... الخ .

ثالثا : المجتمع والطفل : الخدمات الأساسية للطفولة

لقد أدت ظروف الثورة والاستقلال في معظم الأقطار العربية إلى طفرات حقيقية في نظم التعليم والصحة والخدمات المجتمعية الأخرى . ولكن هذا التقدم لم يسر في خط بياني مستقيم ـ ولم يكن لنا لنتوقع ذلك ! ـ فبعد مرحلة التقدم السريع تأتي مرحلة التقدم البطيء أو الركود في بعض الأحوال . فمثلا رغم الزيادة الكبيرة في التعليم الابتدائي في جميع الأقطار موضع الدراسة فإن أيا منها لم تستطع تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية، بالاضافة إلى ذلك فإن جميع هذه الأقطار تعاني من مشكلة تسرب نسبة لا يستهان بها من أطفال المدارس الابتدائية قبل أن ينهوا هذه المرحلة الدراسية . ويؤدي هذا الى تزايد أعداد الأميّين سنويا بالرغم من أية جهود مبذولة لمحو أميّة الكبار .

كذلك فإننا نلاحظ أنه بالرغم من كثرة تردد الحديث عن الأصالة وعن القيم الاسلامية والعربية فإن فلسفة وأساليب رعاية الطفولة (والتنمية الاجتماعية بصفة عامة) في الأقطار العربية مقتبسة أساسا من المجتمعات الغربية ـ وتؤدي هذه التبعية الفكرية في مجال رعاية الطفولة إلى نتائج سلبية خطيرة سنناقشها فيما بعد .

فيما يلي نستعرض حالة الخدمات الأساسية المقدمة للطفل في الأقطار الأربعة موضع الدراسة ومدى إشباعها لاحتياجاته :

١ ـ الرعاية الصحية للأم والطفل

أنشأت الأقطار الأربعة موضع الدراسة مراكز لرعاية الأمومة والطفولة بهدف تحقيق الاشراف الطبي على الحوامل أثناء الحمل والولادة وعلى الأطفال في سنوات ما قبل المدرسة . وعادة ما يرتبط بالخدمات الصحية الأساسية التي تقدمها هذه المراكز ، بعض الخدمات الاجتماعية مثل التوعية الغذائية وتنظيم الأسرة . وفيما عدا خدمات تطعيم الأطفال ضد بعض الأمراض مثل الجدري وشلل الأطفال والدفتريا ... الخ ، فإن الطابع الأساسي لنشاط هذه المراكز طابع علاجي . وقد يكون هذا راجعا لسببين ، أولهما : أن التدريب المهني للأطباء ، والقيم التي تحكم سلوكهم تركز على العلاج . وثانيهما : أن درجة الوعي الصحي لدى الآباء والأمهات لا تسمح بتوفر طلب فعّال على الخدمات الطبية الوقائية .

وقد وجد أنه في جميع الأقطار موضع الدراسة شهدت السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في تطعيم الأطفال ضد الأمراض الرئيسية ، وهي الجدري والدفتريا وشلل الأطفال والدرن . كذلك تتم بعض التطعيمات الأخرى بدرجة أقل (مثل الحصبة والتيفود والباراتيفود) . ولم تتوفر لدينا احصاءات دقيقة عن درجة تغطية الأطفال بالتطعيمات المختلفة ، إلا أن الدراسات أشارت إلى أن التطعيم لم يشمل نسبة كبيرة من الأطفال في المناطق الريفية والمنعزلة . فمثلا في دراسة العينة في السعودية اتضح أن التطعيم الكامل غطى ٥٥٪ من الأطفال في الحضر و٤٣٪ في الريف .

ولا تسمح طبيعة البيانات المتوفرة ـ نظرا لنقصها وعدم قابليتها للمقارنة في معظم الأحوال ـ باجراء تقييم لفاعلية أو كفاءة المؤسسات الصحية القائمة على رعاية الأمومة والطفولة ، رغم أنه يمكن القول بأنها قد ساهمت في الانخفاض الملموس في وفيات الرضع ووفيات الأمهات أثناء الولادة في الفترة الماضية . ويمكن أن نستنتج أيضا أن خدمات هذه المؤسسات لا يمكن أن تكون كافية لاحتياجات السكان ، وذلك في إطار نظام الرعاية الصحية المعمول به ، والذي يرتكز على الخدمات العلاجية التي يقوم بها أطباء بالدرجة الأولى ، وذلك نظرا لما تعانيه الأقطار موضع الدراسة من نقص في عدد الأطباء .

ومن الواضح أنه بالاضافة إلى النقص في عدد الأطباء هناك نقص كبير في الكوادر الطبية المساعدة Paramedics مثل القابلات والممرضات والزائرات الصحيات ، وهذه الكوادر المساعدة هي الركيزة الأساسية في أية استراتيجية صحية تهدف إلى ممارسة الطب الوقائي والعلاجي على نطاق واسع وشامل لجميع المناطق بما فيها تلك المعزولة نسبيا . كذلك يتضح من الدراسات القطرية أن الخدمات الصحية للأمومة والطفولة في الريف على مستوى أدنى بكثير من مثيلتها في الحضر .

وقد أوضحت بعض الدراسات القطرية الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال ، ففي **مصر** كانت الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، في عمر أقل من سنة ، أمراض الجهاز الهضمي (٤٥٪) والأمراض المعدية والطفيليات (٢٩,٥٪) . أما بالنسبة للأطفال في سن (١ ـ ٥ سنوات) فإن أمراض الجهاز الهضمي أيضا تسببت في ٤٦٪ من الوفيات بينما أدت الأمراض المعدية والطفيليات إلى ٤٢٪ من الوفيات . ومن الواضح أن انتشار هذه الأمراض وتفاقمها له علاقة وثيقة بحالات سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية السليمة والسريعة .

٢ ـ تغذية الأطفال

يعتبر سوء التغذية من الأسباب الرئيسية لأمراض الأطفال وتأخر نموهم ، ويرجع سوء تغذية الأطفال لعاملين رئيسيين ، أولهما : عدم قدرة الأسرة على توفير الغذاء المناسب نظرا لظروف الفقر .

وثانيهما : عدم توفر الوعي الكافي عن عناصر وأساليب التغذية المناسبة .

وعموما هناك نقص كبير في البيانات عن أنماط التغذية للأطفال في البلاد العربية وقد توفرت لنا نتائج دراستين شاملتين عن تغذية الأطفال،الأولى : دراسة مسحية عن التغذية وآثارها على صحة ونمو الأطفال في مجموعة القرى حول مدينة عمان بالاردن ـ أجريت عام ١٩٧٤ (٣٠٠٠ طفل)، والثانية : دراسة مسحية شاملة أجراها معهد التغذية في مصر عام ١٩٧٨ على عينة ممثلة من الأطفال في الريف والحضر (٩٩٠٠ طفل منهم ٤١٠٢ في السن من ٦ ـ ٣٥ شهرا) . وقد أوضحت هاتان الدراستان ، بالإضافة إلى البيانات المتوفرة عن الأقطار الأخرى ، أن الأمهات في الريف وفي الأسر الحضرية الفقيرة تسود بينهن الأنماط التقليدية في التغذية، من حيث الاعتماد على لبن الأم في تغذية الرضيع ولمدة طويلة نسبيا .

وعندما تكون الحالة الصحية للأم جيدة فإن لبنها خير غذاء للطفل في الشهور الستة الأولى . ويؤكد هذا ما كشفت عنه بعض الدراسات من أن تطبيق المقاييس المعترف بها علمياً للنمو الجسماني للأطفال لا يكشف فروقا جوهرية بين الأطفال في الأقطار العربية والأطفال في البلاد المتقدمة أثناء الشهور الستة الأولى من النمو ، ولكن التخلف في درجة النمو للأطفال العرب تبدأ بعد هذه السن حيث يحتاج الطفل لغذاء تكميلي لا يتوفر في لبن الأم . وتتفاقم المشكلة بعد الفطام حيث لا تتوفر لكثير من الأطفال الأغذية الملائمة لنموهم .

٣ ـ الخدمات الاجتماعية وتنظيم الأسرة

هناك عدد كبير من المؤسسات التي تتخصص في تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للأسرة ومن أهم هذه الخدمات تلك التي تتعلق بتوفير المساعدات المادية للأسر الفقيرة أو التي تواجه ظروفا طارئة تجعلها عاجزة عن رعاية أطفالها ، كحالة وفاة رب العائلة أو تعرضه لفقد مورد رزقه (مؤسسات الضمان الاجتماعي) ، والخدمات التي تتعلق بزيادة فرص الاستقرار الأسري ودعم العلاقة الزوجية وأخيراً تلك التي تتعلق بتنظيم الأسرة .

في جميع الأقطار موضع الدراسة تختص وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير الضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة ، ولم تتوفر لدينا بيانات كافية عن مدى تغطية نظم الضمان الاجتماعي أو فعاليتها.

ومن المؤسسات الاجتماعية الحديثة نسبيا في الأقطار العربية ما يسمى عادة مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التي قد تكون قائمة بذاتها أو توجد في إطار التنمية الاجتماعية في الريف والحضر . وتهدف هذه المكاتب إلى تقديم النصح والمشورة للأسر التي تقابلها صعوبات تهدد استمرار الحياة الأسرية وقد تحيل المحاكم إلى هذه المكاتب بعض الأسر المهددة بالطلاق لبحث إمكانية حل المشاكل التي تواجه الأسرة وتجنب الطلاق . كما أن الأسر قد تبادر بطلب المساعدة من هذه المكاتب . وفي غيبة بيانات كافية عن نشاط هذه المكاتب أو فاعليتها نكتفي بملحوظتين . أولاهما : ان معظم الأسر التي تحتاج خدمات هذه المكاتب قد لا يتوفر لديها الوعي بأهميتها أو الثقة في كفاءتها وبالتالي يكون الطلب التلقائي على خدمات هذه المكاتب محدودا . وثانيتهما : هو أننا نشك في جدوى طرق النصح المباشر التي عادة ما تلجأ لها مثل هذه المكاتب .

٤ ـ التربية والتعليم

إن لمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية أهمية كبرى من حيث دورها في التأهيل الاجتماعي

للطفل * ، وكذلك من حيث كمية ومعدل التعلم ** ، ويضاعف من خطر هذه المرحلة أنه نتيجة لدخول المرأة إلى ميدان العمل وتفكك الأسرة الممتدة فإن دور الأسرة في هذه المرحلة قد تقلص بالفعل ، دون أن يوفر المجتمع المؤسسات البديلة (رياض الأطفال والحضانات) التي يمكن أن تقدم للطفل ما يحتاجه في تلك المرحلة . ورغم نقص الاحصائيات عن رياض الأطفال والحضانات في الأقطار موضع الدراسة ، يمكن القول بشكل عام بأنها لا تستوعب إلاّ نسبة ضئيلة جدا من الأطفال في سن ما قبل السادسة .

أما التعليم الابتدائي والذي يعتبر حجر الزاوية في النظام التعليمي وفي جميع الجهود المبذولة للقضاء على مشكلة الأميّة في الأقطار العربية فهو إلزامي في مصر والعراق وتونس ولكنه ليس إلزاميا في السعودية . وهناك بعض التضارب بين المصادر المختلفة للبيانات بخصوص نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي وإن كانت جميع المصادر تتفق على أن النسبة ما زالت بعيدة عن ١٠٠٪ ، وكذلك على أن هناك فرقا واضحا بين نسب الاستيعاب للذكور والإناث وبين نسب الاستيعاب في الريف والحضر .

أما الظاهرة الخطيرة الثانية في التعليم الابتدائي إلى جانب قصوره عن استيعاب جميع الأطفال في سن ٦ ـ ١٢ سنة فهي ظاهرة التسرب ، أي ترك بعض التلاميذ للمدرسة الابتدائية قبل إكمال مرحلة الدراسة الابتدائية،وقد قدرت دراسة **لليونسكو** عن ١٣ قطراً عربياً أن نسبة الذين يتخرجون من المدرسة الابتدائية من بين مجموع الملتحقين بها في السنة الأولى لا يزيد عن ٣٥,٥٪ (٦) . بينما تقدر دراسة قام بها الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر عام ١٩٧٣ أن نسبة التسرب خلال سنوات التعليم الابتدائي تبلغ ٣٦,٢٪ وأن معظم التسرب يحدث في أثناء السنة الخامسة والسادسة من هذه المرحلة . أما عن الأسباب التي ترد في الدراسات التي تحاول تفسير ظاهرة التسرب فأهمها عمل الأطفال ، العجز الاقتصادي والثقافي للأسرة ، قصور التعليم ، قصور التغذية في المدارس ومعارضة تعليم الإناث بعد سن معينة .

ومن التجارب الجديرة بالذكر، في مجال محاولة العلاج الجزئي لظاهرة قصور الاستيعاب تسمح **السعودية** للأطفال بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية حتى ١٠ سنوات . بينما أنشأت **العراق** مدارس خاصة سميت بمدارس اليافعين وهي تقبل الأطفال في سن ١٠ ـ ١٥ سنة ومدة الدراسة بها ٤ سنوات .

٥ ـ التعليم غير الرسمي والترفيه

لا بد من التسليم بأن التوجه الأساسي للإذاعة والتليفزيون لا يرتكز على احتياجات الأطفال . ومع ذلك فإن الاذاعة ، وبصفة خاصة التليفزيون، تلعب دورا أساسيا في التعليم غير الرسمي والترفيه للأطفال . ورغم أن هناك برامج مخصصة للأطفال في الاذاعة والتليفزيون فلايجب أن ننسى أن الأطفال عادة ما يسمعون أو يشاهدون البرامج الأخرى غير المخصصة لهم ـ وربما بدرجة أكبر من متابعتهم لبرامج الأطفال .

من الناحية الكمية نجد أن برامج الأطفال في الاذاعة تتراوح في نسبتها إلى مجموع الإرسال ما

---

* Learning

** Socialization

(٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ، **تقدم التعليم في الدول العربية في ضوء قرارات مؤتمر مراكش** (باريس : المنظمة ، ١٩٧٠) .

بين ٠,٨٦٪ في مصر ، ٠,٩٪ في العراق إلى ١٠٪ في تونس. أما بالنسبة لبرامج الأطفال بالتليفزيون فقد بلغت ساعات الإرسال في الاسبوع ٧ ساعات في مصر ، ٣,٥ ساعة في العراق ، ٧ ساعات في تونس ، و١٤ ساعة في السعودية . ويمكن القول بأن تصميم برامج الأطفال وتقييم تأثيرها لم يتعرض للبحث العلمي المنهجي بصورة متكاملة في أي من الأقطار موضع الدراسة . غير أن المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين في العراق يقوم بجهود رائدة في هذا السبيل .

ولم تتوفر لدينا بيانات عن كتب الأطفال إلا بالنسبة لمصر حيث بلغ عدد كتب الأطفال التي صدرت خلال ١٥ سنة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) ١٦٢٥ كتاب منها ٥٨٪ قصص ، ٦,١٪ كتب علمية والباقي في فروع متنوعة من المعرفة . أما بخصوص مجلات الأطفال فتصدر في العراق مجلتان وفي تونس مجلة واحدة وفي السعودية مجلتان ،غير أنه لا توجد لدينا بيانات كافية عن طبيعة دورية هذه المطبوعات أو توزيعها،وقد صدرت في مصر عدة مجلات للأطفال كان أطولها عمراً وأوسعها انتشارا مجلة « ميكي » وفي اسمها ما يغني عن أي قول عن التغربن .

أما بالنسبة للعب الأطفال فمعظمها مستوردة وليست في متناول قطاعات كبيرة من الأطفال نظرا لارتفاع أسعارها . علاوة على ذلك يبدي كثير من المتخصصين اعتراضهم على كثير من هذه اللعب من حيث ملاءمتها للطفل العربي سواء من حيث خلفيته الثقافية والاجتماعية أو من حيث القيم والمهارات التي يصبو المجتمع لتنميتها عند الأطفال . غير أنه لا يفوتنا في هذا المجال ذكر تجربة رائدة في التصميم والتصنيع المحلي للعب الأطفال بأسعار في متناول غالبيتهم ألا وهو المركز التجريبي للعب الأطفال الذي أنشىء في مصر عام ١٩٦٥ بمساعدة اليونسيف وقد أتم المركز تصميم ١٢٠٠ لعبة مختلفة وفي عام ١٩٧٧ بلغ حجم مبيعاته ٥١٥٩ جنيه بالاضافة إلى ارتباطات قيمتها ٢٨٦١ جنيه ورغم تواضع هذه الأرقام إلا أن لها دلالة طيبة بالنسبة لمشروع تجريبي .

رابعاً : نحو استراتيجية جديدة للخدمات الأساسية للطفولة

١ ـ ضرورة ابتكار أنماط جديدة لتقديم الخدمات الأساسية للطفولة

ليس من المغالاة في شيء أن نقول إن بقاء نمط الخدمات الأساسية للطفولة في الأقطار العربية على ما هو عليه ، من حيث تبني أهداف وأساليب منقولة عن الغرب ، يعني أن معظم الأقطار العربية ستظل تعاني لأجل غير قصير من العجز عن إشباع الاحتياجات الأساسية للطفولة ويصدق هذا بنوع خاص على الفئات الأكثر حرمانا والمواقع الأكثر عزلة . ونبني هذا القول على ما يلي :

* إفتقاد الأموال اللازمة لتنفيذ برامج خدمات الطفولة التي تعتمد على التخصص الشديد لفئات متعددة من المهنيين الذين تلقوا تدريبا طويلا ومكلفاً ، وعلى توافر المعدات والتجهيزات الحديثة التي يصر عليها هؤلاء المهنيون. وحتى في حالة توافر الأموال فإن عملية تأهيل وتدريب الأعداد الكافية من هؤلاء المهنيين ومن بين مواطني القطر تستغرق آماداً طويلة .

* إغتراب * الفئات العليا من المهنيين (مثل الأطباء والاحصائيين الاجتماعيين ... الخ) ـ

---

* Alienation

بحكم نشأتهم أحيانا وبحكم تطلعاتهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية غالبا ـ عن البيئة الريفية والبدوية ، بل وعن البيئة الحضرية الفقيرة .

* إنخفاض الكفاءة الاقتصادية لمجموعة الأساليب المنقولة في الصحة والتعليم وغيرها كمجموعة على سبيل القطع وفي كثير منها مأخوذا على حدة . فجانب التكلفة مرتفع نتيجة لارتفاع الاستثمار الثابت من مبان متعددة ومعدات مستوردة وكذلك الاستثمار البشري ، أي تكلفة تأهيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا . في جانب العائد نشهد الشكوى العامة من تدني مستوى التعليم وقصور الخدمات الصحية والفاعلية المحدودة للخدمات الاجتماعية وتنظيم الأسرة كما نلمس في حالات كثيرة ضعف إقبال المواطنين على الاستفادة من الخدمات المتاحة نظريا ، وكذلك عجز بعضهم عن الحصول عليها فعلا . وهذه الظاهرة الأخيرة كانت محلا لبعض الدراسات الهامة التي أدت إلى التمييز بين إتاحة الخدمة بمعنى توفيرها* وبين التوصل للحصول عليها فعلا** .

* في حال ارتباط هذه البرامج « المستوردة » للخدمات بمعونات خارجية فإن الاعتماد على هذه المعونات يقلل من الحوافز القومية لتعبئة الامكانات والطاقات الذاتية للمجتمع . كما أنه يفتح للأجانب باب التدخل في تشكيل سلوك وقيم النشء.

فالضرورة تحتم إبتكار أنماط جديدة للخدمات الأساسية للطفولة تستند إلى تقدير واقعي للاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتعتمد في الدرجة الأولى على إمكاناته الذاتية .

٢ ـ **التكامل بين مكونات « حزمة الخدمات الأساسية للطفولة »** والقصد هنا هو تقديم مجموعة الخدمات الأساسية بشكل يعظم إمكانيات التكامل في استخدام الموارد المادية والبشرية ، لا سيما وأن طبيعة هذه الخدمات تدعو إلى مثل هذا التكامل موضوعيا ، فمثلا ، من الطبيعي أن تقدم خدمات تنظيم الأسرة مع الخدمات الصحية للأمومة والطفولة ومع الارشادات الغذائية للأمهات . ومن الطبيعي كذلك أن تقدم الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية للتلاميذ الصغار مع الخدمات التعليمية في داخل مدارسهم . إلى جانب ذلك فإن الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأفراد والموارد المادية تبرز فكرة تقديم الخدمات الأساسية بشكل متكامل . فمثلاً يمكن استخدام ملاعب المدرسة المحلية في ممارسة النشاط الرياضي لجميع أطفال المجتمع المحلي بدلا من بناء ملاعب جديدة . ويمكن إستخدام مباني وملاعب المدارس في فترات الاجازة لصالح التلاميذ والمجتمع ككل .

٣ ـ من الناحية المؤسسية يفضل أن **يكون مركز الخدمة في داخل المؤسسات التي تتمتع بدرجة عالية من « الشرعية الشعبية » والقبول من المجتمع** ، وبالتالي في تلك المؤسسات التي يتردد عليها أفراد المجتمع بمحض اختيارهم (مثل المدرسة أو المستشفى أو المسجد) ، ولا شك أن هذا أدعى إلى الفاعلية والكفاءة من بناء هياكل مؤسسية جديدة تفتقر إلى الشرعية الشعبية أو القبول .

٤ ـ **يجب التخلي عن فرضية أن القيم السائدة في المجتمعات « المتخلفة » أو الفقيرة هي بالضرورة قيم بالية وعقبات في سبيل التطور** ، فهذه الفرضية لا تتسق إلا مع فرضية أخرى سبق أن استبعدناها وهي أن التنمية تعني التغربن . والمسلك المجدي والضروري في الوقت ذاته هو الدراسة

---

* Availability
** Accessibility

التحليلية العميقة للقيم وأنماط السلوك السائدة بغية الحفاظ على كل ما يمكن أن يكون مفيدا للتنمية وكل ما هو قابل للتطور ولا يتنافى مع المعرفة العلمية الحديثة والعمل على تأكيده وتطويره ليكون سنداً للتنمية ودافعاً إليها . وهذا المنهج العام في التنمية ينصب أولا وقبل كل شيء على قضايا الطفولة التي هي من صميم الحياة الخاصة للأسرة وهي المجال الذي تلعب فيه القيم وأنماط السلوك دورا لا تقيده الأوضاع والنظم السائدة في مجالات العمل الانتاجي مثلاً .

٥-لا بد من تشجيع المبادرات المحلية وتدعيمها، ورغم أن التخطيط المركزي لخدمات الطفولة على المستوى القومي ضرورة لتحقيق تحسين حال الأطفال بشكل محسوس وعلى مستوى واسع ، إلا أن المبادرات المحلية وإن بدأت بامكانيات محدودة وعلى نطاق تجريبي بحيث تكون قابلة للتعديل على ضوء التجربة الفعلية .. مثل هذه المبادرات - إلى جانب فاعليتها في مساعدة الأطفال المحليين - تدخل عنصرا ديناميكيا في المجتمع المحلي عن طريق تعبئة الكوادر والموارد المادية والقدرات التنظيمية التي يمكن أن تسهم في عملية التنمية الشاملة .

٦ - **عمالة الأطفال** رغم القوانين التي تحظر عمل الأطفال في سن معينة وتضع قيودا على عمل الأطفال في أعمار أخرى فواقع الأمر أن عددا كبيرا من الأطفال يعملون كضرورة إقتصادية واجتماعية . وواقع الأمر أن المفاهيم الرسمية في الأقطار العربية في هذا السبيل مبنية على تصورات مستمدة من مجتمعات أوروبية حيث يفترض أن الفرد لا يدخل سوق العمل إلا في سن ١٨ سنة . ولكننا نعتقد أن الفصل المطلق بين التعليم والعمل ليس مطلوباً ولا واقعيا في مجتمعنا . **ولهذا فنحن لا ننادي بالغاء عمل الأطفال وإنما نريد فقط أن ننفي عنه صفة الاستغلال أو الخطورة على الصحة البدنية والنفسية للطفل . بدلا من ذلك يجب توجيه عمالة الأطفال نحو تنمية مهاراتهم والربط المنظم بين هذا التدريب العملي وبين التعليم النظري .**

٧ - **يجب أن يسهم التعليم في إنهاء الانفصام بين العمل الذهني واليدوي** . نسبة كبيرة من الأطفال يدخلون سوق العمل في سن ١٥ سنة (أو قبلها) . وبالتالي يجب أن يرتبط التعليم بالبيئة وبعملية الانتاج بحيث لا ينعزل تماماً عن نوعية الأعمال التي يمكن أن يستمر فيها الطفل ... لذلك يجب تشجيع إشتراك التلاميذ في وقاية المحاصيل في الريف مثلا،وفي مختلف الأعمال اليدوية الأخرى . وإلى جانب الفائدة المباشرة من مثل هذه الأعمال ، فإن هذا المنهج قد يساعد على تقليل التسرب من المدرسة الابتدائية .

٨ - **أولويات ضرورية** نكتفي هنا بذكر فئتين يجب أن توجه لهما عناية خاصة . الفئة الأولى هي فقراء الريف والمدينة وسكان المناطق المعزولة الذين يعيشون في بيئة غير مؤاتية للنمو السليم للأطفال . إن النسبة من بين أطفال هذه الفئات التي تصبح جزءا من إحصاءات المعوقين مروعة حقا . مثال ذلك انتشار العمى وشلل الأطفال بين سكان المناطق المحرومة . **وإنه لمن حسن التدبير أن نحاول اتخاذ الاجراءات التي تؤدي إلى تدنية عدد المعوقين بدلا من إنفاق مبالغ باهظة عن تأهيلهم بعد إصابتهم** .كذلك يجب إعطاء أهمية خاصة للأطفال في سن ما قبل المدرسة عموماً . ويمكن أن تقسم هذه المرحلة إلى قسمين : صفر - ٣ ، ٣ - ٦ . في المرحلة الأولى لا بد من تقديم الخدمات للطفل عن طريق الأم والأسرة . في المرحلة الثانية يفتقر الطفل العربي إلى كثير من الاحتياجات الأساسية التي كان يتم تلبية بعضها عن طريق العائلة الممتدة . وتتضمن هذه الاحتياجات مجالاً للحركة واللعب المفيد ،

لعب الأطفال المناسبة ، الحضانات والمنتزهات ، نوادي الأطفال ...الخ . أثناء هاتين المرحلتين يتعلم الطفل الكلام وكثيراً من المهارات الحركية والذهنية وكذلك تتحدد معظم ملامح شخصيته التي ستبقى معه بقية حياته . وتقديم الخدمات المناسبة للطفل في مرحلة ما قبل المدرسة عملية لها مردود إجتماعي واضح . فمثلا منتزهات الأطفال في المدن هي بمثابة رئة لتنفس هذه المدن ، والتوسع في رياض الأطفال يزيد من كفاءة العملية التعليمية في المراحل التالية ... الخ .

وختاما ، فإن هذه الدراسة ، على ما بذل فيها من جهد وما أتيح لها من إمكانات ، لا يمكن أن تغطي كل شيء يتصل بالطفل العربي ولا أن تنتهي إلى وضع استراتيجية كاملة ومفصلة لتوفير الخدمات الأساسية له . وفي تقديرنا أنها تكون قد أوفت بالغرض منها إذا ما أسهمت في زيادة الوعي الاجتماعي بخطورة القضية وضرورة التصدي لها بحلول جذرية ومخططة □

الصحافة في أقطار المغرب الثلاثة
بين ماضٍ إستعماري وحاضر عربي

د . نازلي معوض أحمد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية . جامعة القاهرة .

عندما قررت البدء في كتابة هذا البحث وتقديمه للنشر ، كان في ذهني أن أقوم بدراسة الصورة الشاملة لوسائل الاتصال أو بالأحرى لأجهزة الإعلام ودورها وأثرها في مناحي الحياة العامة في أقطار المغرب العربي الثلاثة منذ استقلالها ، وأقصد بها الجزائر وتونس والمملكة المغربية . ولذا كان يتعيّن عليّ تقديم دراسات جزئية تكاد تتساوى فيما بينها ، تقريباً ، من حيث الأهمية وعمق النظرة ، لكل من الاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية والسينما والصحافة ، وذلك بالنسبة لكل قطر من الأقطار الثلاثة المذكورة ، على حدة .

إلا أن فكرة الدراسة الشاملة لأجهزة الإعلام في أقطار المغرب العربي اصطدمت واقعياً بعقبة رئيسية ، ذلك أن مثل تلك الدراسة الشاملة المذكورة ، إنما تستلزم القيام ببرنامج كامل للبحث الإعلامي والسياسي المزدوج في طبيعته الفنية . وحجر الأساس ، في مثل هذا البرنامج ، هو توافر العديد من الكتابات المتخصصة الدقيقة التي قدمت من قبل والتي تسمح للدارس بتبيّن حقائق ملموسة تتعلق بدور وبمضمون وبمكونات البرامج الخاصة لكل جهاز إعلامي على حدة ، في الأقطار الثلاثة وأيضا تساعد في التعرف على الآثار الواقعية والمحتملة لتلك الأجهزة بالنسبة لمختلف فئات ونوعيات الجماهير في تلك الأقطار الثلاثة محل البحث .

ولكن يمكن للمرء ، بداية ، أن يتلمس بضعة وقائع بسيطة ، وأن يضع بعض الافتراضات العملية القابلة للدحض أو للإثبات ، فيما يتعلق بوسائل الاتصال الجماهيري « غير المكتوبة » ، والتي تتضاعف بصددها صعوبات التحليل العلمي المنظم[١] .

الملاحظة الأولى : إن مختلف تنظيمات الأجهزة الوطنية القائمة في الأقطار الثلاثة والمختصة بالاذاعة المسموعة وبالاذاعة المرئية ، قد نقلت النموذج الخاص بهذا المجال الإعلامي لدى الدولة الاستعمارية السابقة (فرنسا) ، بحذافيره وبأدق التفاصيل الاجرائية والفنية ، فهي أجهزة قومية تتبع مباشرة الحكومات الرسمية القائمة في كل من تلك الأقطار ، وهكذا يمكن للمرء أن يقول إنه فيما يتعلق بالإعلام

(١) **Introduction à L'Afrique du nord contemporaine** ([Paris] : Centre national de la recherche, 1975), pp. 319- 321.

السياسي ، فإن الاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية تعتبران ، واقعياً ، بمثابة متحدث رسمي أمين باسم الاتجاه السياسي المعينّ والمسيطر على مقاليد الحكم في الدولة ، وتتماثلان في هذا الصدد مع الصحافة الحكومية .

الملاحظة الثانية : إن كافة أنواع أجهزة الإعلام في أقطار المغرب العربي تقدم إلى الجمهور بلغتين أساساً هما العربية والفرنسية (ومما يذكر في هذا الشأن إن الصحف الايطالية في تونس والصحف الاسبانية في شمال المملكة المغربية قد أصبحتا ذات أهمية هامشية ثانوية ولا يعتد بها كقوة إتصالية مؤثرة جماهيرياً) . هذا الازدواج اللغوي في أجهزة الإعلام في أقطار المغرب ، إنما هو نتاج لعملية إستعمارية شاملة تعرضت لها هذه المنطقة من الوطن العربي . وسيطرت تماماً على المجتمعات المغربية الثلاثة ، وتغلغلت بقوة في كافة جوانب الحياة فيها ، إقتصادياً وعسكرياً وسياسيا وثقافياً وفكرياً . وحتى الوقت الحاضر ، وبعد مرور نحو ربع قرن على استقلال أقطار المغرب العربي من القبضة الفرنسية ، فإن الصيغتين العربية والفرنسية تسودان ، على نحو توازني تقريباً ، دوائر الاعلام في الأقطار الثلاثة ، سواء كانت تليفزيون أو راديو أو سينما أو صحافة . ومن الطبيعي أن فئات الجمهور التي تنهل من أجهزة الإعلام الناطقة والمكتوبة باللغة الفرنسية ، تختلف اختلافاً بيّناً عن الفئات الجماهيرية التي تتجه أساساً إلى أجهزة الإعلام المقدمة باللغة العربية . ومن جهة أخرى فإن الأبحاث المرتكزة على تحليل المضمون ، تبينّ لنا بوضوح أن تلك الأجهزة ، بازدواجها اللغوي والتي تتعامل مع نوعيات جماهيرية مختلفة فيما بينها من حيث التكوين الفكري والأساس الثقافي ، إنما لا تحمل مضموناً موضوعياً واحداً ، حتى وإن كانت تتماثل ، فيما بينها ، من حيث الاتجاه السياسي أو الفكري الذي تقدمه للناس .

الملاحظة الثالثة : وبناء على ما سبق ، فإن هذه الازدواجية اللغوية التي تعمّ أجهزة الاعلام في أقطار المغرب العربي ، تمثل مؤشراً حقيقياً لوجود تصنيف إجتماعي معينّ في تلك المجتمعات ، فـ (الفرانكوفونيون) ، أو ذوو الثقافة واللسان الفرنسيين ، تتجسد فيهم الفئة الاجتماعية « العصرية » ، بينما نجد أن (الأرابوفونيون) أو ذوو الثقافة واللسان العربيين ، يمثلون الفئة « التقليدية » . هذا وتجدر الاشارة إلى ظاهرة ضعف الصلة وقلة الاندماج أو الانصهار الاجتماعي فيما بين الفئتين المذكورتين ، حتى داخل المجتمع الواحد .

الملاحظة الرابعة : تتعلق ببنية أو هيكل التبعية الاعلامية التي تعاني منها حتى يومنا هذا ، المجتمعات المستعمَرة قديماً والتي غدت الآن أقطاراً حديثة الاستقلال نسبياً ، وذلك تجاه الدول المتقدمة الغنية حالياً والتي كانت قوى إستعمارية في الماضي . وتبدو تلك التبعية الاعلامية كأوضح ما تكون على الصعيد الفني أو التكنولوجي . لا شك في أن أقطار المغرب الثلاثة ـ باستثناء مناطق محدودة نائية عن العمران والحضارة الحديثة ـ تملك كافة صور الهياكل التحتية Infrastructure اللازمة للانتفاع بأجهزة الاعلام واستخداماتها المتنوعة وذلك مثل شبكات متطورة للكهرباء ومحطات إرسال قوية تتعدى الحدود الاقليمية لكل من الأقطار الثلاثة ، وقاعات للعرض السينمائي ، بل وسيارات ضخمة تنقل السينما إلى أعماق الريف . وبالنسبة للمناطق التي لم تدخلها الكهرباء ، توجد أجهزة الترانزستورز ذات الأثر الخطير على سكان البداوة والصحراء .

ولكن بالرغم من تلك المظاهر الايجابية في الحقل الاعلامي لدى أقطار المغرب فإن إنتاج الأفلام السينمائية وبرامج التليفزيون ، بل وبعض برامج الاذاعة ، إنما تتطلب مستويات متقدمة من التكنولوجيا ، ودرجة فنية عالية للعاملين فيها ، سواء كانوا من الفنيين أو من المنفذين أو من المؤدين . هذا العنصر الفني

غير متوافر بصفة عامة لدى أقطار المغرب الثلاثة مما يعني أن الطاقة الانتاجية القائمة فعلاً لا تكفي إطلاقاً لتنفيذ البرامج المخططة نظرياً . وهنا تسنح الفرص للمنتجين الأجانب الذين يسارعون بتقديم البرامج والأعمال الفنية الجاهزة ، إبتداءً من المجالات التثقيفية الجادة إلى أغراض التسلية وقضاء الوقت ، وذلك كله بتكاليف تقل كثيراً عن نفقات الانتاج المحلي لمثل تلك البرامج والأعمال داخل البلاد . وهكذا يتدرب الذوق العام في المجتمعات الثلاثة على التقبل ثم الترحيب ثم الإدمان لكل ما هو غربي ، ويصل الأمر أحياناً كثيرة ، إلى أن يستمع الفلاح التونسي أو الجزائري أو المغربي ، إلى شرح واف لوسائل الري الحديثة بواسطة خبراء من أوروبا أو من أمريكا طبقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية التي لا تطبق واقعياً إلا في مساحات محدودة للغاية في البلاد .

إن الأثر الخطير الناتج عن الاعتماد على برامج وأعمال فنية مستوردة جاهزة يبدو في حقيقة أنه من خلالها تنتشر نظم للقيم والسلوكيات والمفاهيم والفكر تصلح صلاً للثقافة الغربية وتبعد موضوعياً وجوهرياً عن « الحقيقة المغربية الكلية » هذا بالنسبة لفئات الجماهير « الفرانكوفونية » . وعلى الجانب الآخر من التصنيف الاجتماعي أو الجماهير « الارابوفونية » ، نجد أيضاً ما يسمى بـ « المألوف » أو حفلات الموسيقى البدوية والبربرية القديمة ، والأفلام التقليدية المصرية والهندية في معظمها ، وكلها وسائل اتصالية لا تساهم ، بدورها ، بأثر حقيقي فعال في الانماء الفني أو الاعلامي أو الثقافي ، لدى تلك الجماهير .

هذا النموذج المذكور ، يوضح لنا أبعاد الازدواجية التناقضية أو ظاهرة التوازي دون التلاقي في أوسع معانيها ، والتي تسيطر على الحياة الثقافية في كل مستوياتها ، في الأقطار المغربية الثلاثة .

الملاحظة الخامسة : والتي تدور كذلك في نطاق هيكل التبعية الاعلامية المغربية ، على الصعيد الدولي ، تتعلق بدور وأساليب التشغيل الخاصة بوكالات الأنباء القائمة في الأقطار المغربية الثلاثة . ذلك أن وكالات الأنباء التابعة للدول الكبرى ، خاصة غير الاشتراكية منها ، إنما تعمل على أسس تجارية محضة ، والبعض منها يتمتع بوضع شبه احتكاري على المستوى العالمي . وبالنسبة لوكالات الأنباء الثلاث لأقطار المغرب العربي ، فإن هناك استحالة مادية لتطوير شبكة من المراسلين الوطنيين الذين يقومون بجمع الأنباء من مواطنها الأصلية وعبر العالم كله . ولذلك تأتي إليها الأنباء العالمية بواسطة بضع وكالات عالمية مسيطرة ، على رأسها **اليونايتدبرس** و **الاسوشيتدبرس** و **رويتر** ، وبدرجة أقل وكالة **تاس** السوفييتية ووكالة الانباء الفرنسية . ويقتصر دور الوكالات الوطنية في أقطار المغرب على نقل أو توصيل تلك الأخبار إلى أجهزة الإعلام المحلية ، كل في بلده . ومن جهة أخرى فإن تلك الوكالات تقوم بنقل أخبار الاحداث الداخلية في بلادها إلى وكالات الأنباء العالمية سابقة الذكر . هذا مع ملاحظة أن الامكانيات المالية الضخمة لوكالات الأنباء العالمية تتيح لكل منها أن تتحمل الانفاق على مجموعة من المراسلين التابعين لها في كل عاصمة من العواصم الثلاث للأقطار المغربية ، على حين لا تستطيع أقطار المغرب أن تتحمل نفقات سوى نفر قليل من مراسليها في عواصم عالمية معدودة .

ولا أدل على ظاهرة التبعية الإعلامية الشديدة في أقطار المغرب ، من الصبغة الاوروبية الصارخة التي تسيطر على عملية توصيل وتقديم الاخبار في سائر صحف الأقطار المغربية الثلاثة . وهذا الاعتبار الموضوعي والمادي يفسر ضخامة المكان الذي تحتله أخبار أوروبا والمشكلات الاوروبية في تلك الصحف المغربية ، مما يعكس اهتمامات الفئات المتعلمة تعليماً أوروبياً غالبا والتي تنتمي إلى طبقة إجتماعية معينة تعنى أساساً بكل ما يحدث خلف الشواطىء الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

○ ولكن ما هو دور وأثر أجهزة الإعلام في تطوير وتنمية وتغيير أسس الهياكل الاجتماعية في كل من مجتمعات أقطار المغرب الثلاثة ؟

لا شك أن هناك دراسات حاولت إقامة علاقة شبه مباشرة فيما بين ظاهرة التعرض للمؤثرات الإعلامية ، وظواهر التمدن والرقيّ الاجتماعي . إلا أن تلك الدراسات استدركت في نتائجها ، بأن أجهزة الإعلام لا تستطيع بمفردها إحداث ظواهر التغير الاجتماعي المختلفة ، بل لابد وأن تصاحب وتلازم المؤثرات الإعلامية ، مجموعة عوامل أخرى ذات أثر حاسم على الأبنية الاجتماعية وذلك مثل آثار التعليم والتقدم التكنولوجي وتوافر هياكل الانتاج ... إلخ . وهنا لا بد أن نذكر الدراسات والاسهامات التحليلية لكل من دانييل ليرنر وجابرييل الموند وجيمس كولمن ولوسيان باي وسيدني ڤربا ... الخ[٢] .

وهدف هذا البحث لا يدخل في نطاق موضوعات معالجة المسألة الشائكة المعهودة في مجال الدراسات الإعلامية ، ألا وهي طبيعة وحدود التفاعل والتأثير المتبادل ما بين أجهزة الإعلام والبنيان الاجتماعي القائم للمجتمع الذي تخاطبه تلك الأجهزة . وإنما تستهدف هذه الدراسة الموجزة تقديم الصورة الحالية للإعلام في الأقطار المغربية الثلاثة . ولما كانت مصادر المعلومات الحقيقية الكاملة غير متوفرة بالنسبة للاذاعة المسموعة والمرئية والسينما ، فلقد اقتصرت في بحثي هذا على دراسة أجهزة الصحافة المكتوبة ، أي الصحف اليومية ، والأسبوعية والنصف شهرية والشهرية السياسية ، ذات الانتشار الواسع والتي تغطي ، في تداولها ، معظم أقاليم الأقطار الثلاثة .

إلا أنه قبل التعرض للأوضاع الحالية لصحافة الأقطار المغربية عامة ، يلزم لنا إلقاء نظرة سريعة على الأصول والجذور التاريخية لتلك الصحافة المتميزة .

أولاً : التطور التاريخي للصحافة في أقطار المغرب[٣]

لقد ولدت الصحافة الحديثة في تونس والمملكة المغربية في فترة زمنية سابقة على العصر الاستعماري الفرنسي في كل من القطرين العربيين . هذا وإن كانت نشأة الصحافة في تونس ومراكش قد قامت أساساً على أيدٍ أجنبية من الأوروبيين الذين نزحوا إلى شواطىء الشمال الافريقي والذين امتلكوا رؤوس الأموال اللازمة والأجهزة الفنية الضرورية لبدء حركة صحفية بالمعنى الصحيح . وقام هؤلاء الأوروبيون بإصدار أول صحف حديثة في منطقة المغرب العربي .

ففي تونس قامت عناصر إيطالية بإصدار وإدارة أول صحيفتين في تاريخ البلاد عامي ١٨٣٨ و ١٨٥٩. وفي مراكش، قامت عناصر إسبانية منذ أول أيار / مايو سنة ١٨٢٠ باصدار «الليبرالي الافريقي» باللغة الاسبانية طبعاً . وفي سنة ١٩٠٥ قام الفرنسيون باصدار أول جريدة كتبت فيها أقلام عربية وسميت جريدة « السعادة » .

أما في عصر الاستعمار ، فقد وضعت تشريعات ظالمة في المجال الصحفي ، وآية ذلك أن الصحف الناطقة بلسان المستعمر الفرنسي لم تتعرض لأية قيود أو إجراءات أدارية خاصة ، بينما كانت الصحافة الاسلامية المعبرة عن الأهالي الوطنيين في البلاد ، هدفاً للتعقيدات الإدارية والرقابة والمصادرة التعسفية من

---

(٢) Daniel Lerner and Lucille P. Pevsner, **The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East** (Glencoe, Ill.: Free Press, [1958]).

Everett M. Rogers, **Modernization Among Peasants** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969).

(٣) Christiane Souriau, «La presse maghrébine: situation actuelle et développement,» **Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques,** vol. XI (Juin 1974), no. 2, pp. 379- 409.

جانب السلطات الاستعمارية ، فضلاً عن المصاعب المالية التي اعترضت مسارها وتطورها . هذا وقد اقتصر النجاح الكمي والتسهيلات المالية على الصحف المكتوبة باللغة العربية والموالية للإدارة الاستعمارية .

ولإثبات هذه الحقيقة التاريخية ، يكفي أن نذكر النموذج الجزائري في ميدان نشأة الصحافة في البلاد فلقد عرفت الجزائر أول صحيفة في تاريخها يوم ١٤ حزيران / يونيو سنة ١٨٣٠ ، وهو نفس تاريخ بداية الاستعمار الفرنسي في البلاد . وكانت تلك الصحيفة تصدر باللغة الفرنسية ، وموجهة أساساً إلى القوات الفرنسية التي رست على السواحل الجزائرية في نفس ذلك اليوم . ثم أنشئت نظم الرقابة على الصحف منذ عام ١٨٤٦ وألغيت عام ١٨٤٨ وصاحب الغاءها ظهور حركة صحفية نشطة اختنقت فيما بعد بقوانين عام ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٨٥٠ والتي وضعت قائمة طويلة للجرائم والمخالفات الصحفية . ثم صدر قانون عام ١٨٥٩ الذي خضعت بموجبه الصحافة العربية لأحكام القوانين السارية حينئذ على الصحافة الأجنبية . وفي عام ١٩١٥ ، ألغيت ، بجرة قلم ، الصحافة الاسلامية أو العربية في جميع أنحاء البلاد الجزائرية . إلا أن فترة ما بين الحربين ، وخاصة بعد ظهور الحركة الوطنية للجبهة الشعبية ، قد تميزت بانتشار نسبي لمبادىء حرية الصحافة وتطبيقها عملياً في الجزائر .

فعلى الجانب الفرنسي وجدت صحافة تتميز بتنوع اتجاهاتها الفكرية والسياسية ، وفي الجانب الجزائري وجدت صحافة تتميز بغلبة الاتجاه الشيوعي أو الاتجاه الثوري المتطرف عامة في التعبير الاعلامي عامة ، متجسداً في العديد من الصحف المنتشرة في تلك السنوات الفاصلة ما بين الحربين العالميتين . كذلك وجدت صحافة ذات نزعة إسلامية واضحة ، مثال ذلك أن صحيفة « المنتقد » ، والتي حلت محلها صحيفة « الشهاب » تحت سيطرة جماعة العلماء ، قد عرفت انتشاراً ونجاحاً في كل أنحاء المغرب الاسلامي منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٩ .

ولكن الاجراءات الادارية الاستثنائية عام ١٩٤٠ أدت إلى إيقاف الصحافة الاسلامية . ثم عاد عباس فرحات ونجح في أن يصدر صحيفته « المساواة » والتي انتشرت على نطاق واسع حتى صودرت في عام ١٩٤٥ .

ومنذ بداية أعوام الخمسينات ، فرضت الادارة الاستعمارية الفرنسية في أنحاء البلاد الجزائرية ، إجراءات الرقابة الصارمة على الصحف الصادرة عموماً . وفي أعوام الكفاح المسلح من أجل الاستقلال (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) فرض الحظر التام على صدور أية صحيفة تساند الثوار الوطنيين ، حتى ولو كانت فرنسية المصدر واللسان . وهنا قامت جبهة التحرير الوطني الجزائرية باصدار جريدتها « المجاهد » ، إبتداءً من شهر حزيران / يونيو سنة ١٩٥٦ ، إنطلاقاً من العاصمة التونسية .

أما في مراكش ، ففي عام ١٩٢٠ أي بعد مرور ثماني سنوات على فرض الحماية الفرنسية على البلاد ، تكونت مجموعة « إخوان ماس الصحفية » . ومنذ ذلك التاريخ ، شهدت مراكش حركة صحفية نشطة بقيادة انطوان وبيير ماس وهما من العناصر الفرنسية التي استوطنت البلاد . وفي ظل حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في الثلاثينات صودرت جميع الصحف العربية في مراكش إبتداءً من عام ١٩٣٧

واستمر الحال الصحفي في مراكش على ما هو عليه من اضطراب عام ، فحتى عام الاستقلال المراكشي ١٩٥٥ ، ظلت الصحف الوطنية ، سواء الصادرة باللغة العربية أو الفرنسية ، تتعرض للالغاء وللايقاف وللمصادرة من جانب السلطات الفرنسية في البلاد .

وبالنسبة لأوضاع الصحافة في تونس ، أثناء سنوات الحماية الفرنسية الاستعمارية على البلاد(٤) ، صدرت لائحة في يوم ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٨٨٤ ، فرضت عددا من القيود المالية والاجرائية على الصحف الايطالية الموجودة في البلاد ، وذلك تحقيقاً لمصلحة الصحافة الفرنسية وعملية غزوها للمجتمع التونسي ، بطبيعة الحال .

وفي الفترة ما بين عامي ١٨٨٧ ، وهو تاريخ قرار المقيم العام الفرنسي ماسيكولت بالغاء لائحة ١٨٨٤ سالفة الذكر ، و ١٩٠٤ وهو تاريخ صدور لائحة خاصة بتسهيل القيام باجراءات الحظر والايقاف للصحف الاسلامية في تونس ، ظلت أجهزة الاعلام التي تستخدم اللغة العربية في التعبير عن مضامينها ، في أضيق الحدود وأقل انتشار جماهيري نظراً لظروف القهر الاستعماري القائم في البلاد . وفي عام ١٩١١ اختنقت الصحافة الاسلامية تماماً بعد صدور لائحة يوم ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، التي قررت إيقافها إلى أجل غير مسمى . واستمر الحال الصحفي على ما هو عليه من جمود حتى يوم ٣ حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، حين اعترفت فرنسا لتونس باستقلالها ، مما أتاح للصحافة التونسية العربية أن تعود للحياة وأن تنشط من جديد .

نخلص مما سبق أن التاريخ الصحفي الحديث لأقطار المغرب العربي الثلاثة ، قد تميّز أساساً بواقع معيّن وهو أن جميع الصحف الأولى ، التي ظهرت فيها ، إنما كانت راجعة في نشأتها وتطورها لجهود عناصر أجنبية أوروبية . وفي ظل العهود الاستعمارية ، تغلبت بطبيعة الحال الصحافة الفرنسية حتى بالنسبة للصحافة الايطالية والاسبانية .

إنه تاريخ تتجسد فيه عمليات الحظر والايقاف والالغاء والمصادرة ، ثم إعادة نفس الصحف إلى الحياة بأسماء جديدة مختلفة .

ثم جاء الاستقلال بوضعية وظروف جديدة مميزة ، كان لا بد لها من تعديل الموقف الصحفي العام في البلاد ، لا سيما بالنسبة للصحافة المتقاربة سياسياً مع نظم الحكم القائمة في كل من الأقطار الثلاثة .

وهكذا نشأت في تونس ، التي أعلن استقلالها يوم ٢٠ آذار / مارس ١٩٥٦ ، الوكالة الوطنية للصحافة وأطلق عليها اسم « وكالة تونس أفريقيا » أو : « Tunis Afrique Press » . وكان الغرض الرئيسي من إنشائها هو تحقيق هدف الفصل ما بين الصحافة الوطنية المحلية في البلاد ، ووكالة الأنباء الفرنسية .

هذا وقد بقيت في تونس ، من بين الصحف الفرنسية العديدة التي كانت موجودة في ظل الحماية الفرنسية الممتدة نحو ٦ عقود من الزمان ، بقيت فقط صحيفة **لابريس ولوبتي ماتان** وأوقفت صحيفة Dépêche Tunisienne عام ١٩٦١ ، هذا وجدير بالذكر أنه في يوم ٩ شباط / فبراير ١٩٥٦ ، صدرت لائحة تلغي القيود المالية المتشددة على الصحف وتخفف من إجراءات التصريح المسبق لصدور أية صحيفة جديدة .

ولقد قام حزب الدستور الجديد بإصدار جريدتين هما جريدة **العمل** باللغة العربية ، والتي ظهرت لأول مرة يوم ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٥ ، وجريدة **لاكسيون** باللغة الفرنسية ، والتي ظهرت لأول مرة يوم

---

(٤) Mohamed Dabbab, **Index des revues et journaux Tunisiens de langue Franç- aise de 1907 à L'indépendance (1956),** Cahiers de CERES, sérié: documentation et bibliographie, No.1 (Tunis: Universite de Tunis, Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1973).

٢٥ نيسان / ابريل ١٩٥٥، ثم حدثت حركة إيقاف شاملة لكل الصحف في البلاد حتى صحيفة **لاكسيون** التي حلّت أسرة تحريرها في أيلول / سبتمبر ١٩٥٨ لأنها عاتبت الحكومة لتدخلها في بعض الشؤون القضائية . وبعد أن أحبطت مؤامرة لقلب نظام حكم بورقيبة عام ١٩٦٣ ، حدثت حركة مصادرة عامة لجميع الصحف التي لم تؤيد أو التي عارضت الخط السياسي البورقيبي وذلك مثل صحيفتي **الطليعة** و **منبر التقدم** .

ولنا أن نتساءل : هل أدت وضعية الاستقلال في أقطار المغرب العربي إلى تطبيق مبادىء حرية الصحافة ؟ وللاجابة على هذا التساؤل يمكن النظر إلى قائمة الصحف المراكشية الصادرة بعد الاستقلال في أنحاء البلاد .

أما في الجزائر المستقلة (التي أعلن استقلالها رسمياً يوم ٣ تموز / يوليو ١٩٦٢) فإن تأميم الصحافة فيها بدأ عام ١٩٦٣ حيث اختفت أو أممت الصحف الفرنسية القديمة ، وقام حزب جبهة التحرير الوطني باصدار جريدة **الشعب** باللغة العربية عام ١٩٦٢ وكذلك جريدة **المجاهد** باللغتين العربية والفرنسية .

هذا وقد تغيّر اسم جريدة (وهران الجمهورية) إلى جريدة **الجمهورية** منذ آذار/ مارس ١٩٦٣، وإن ظلت تصدر باللغة الفرنسية ، بينما أصبحت صحيفة La Dépêche de Constantine تسمى « **النصر** » وتصدر باللغتين العربية والفرنسية أيضاً . هذا وقد أنشئت الجريدة الاسبوعية **الثورة الافريقية** في شباط / فبراير ١٩٦٣ . ومنذ نيسان / أبريل ١٩٦٤ توقفت عن الصدور الطبعة الفرنسية من صحيفة **المجاهد** حيث قام حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري بإحلال جريدة **الشباب** محلها، باللغتين الفرنسية والعربية كذلك.

وجدير بالذكر أنه لم يصدر حتى الآن ـ على قدر علمنا بطبيعة الحال ـ قانون عام للصحافة الجزائرية في كلياتها الشاملة ، اللهم إلا لائحة للصحافة أعلنت عام ١٩٦٨ كما نصت المادة ١٩ من الدستور الجزائري الصادر يوم ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ ، على مبدأ حرية الصحافة في عبارة عامة دون تفاصيل تطبيقية محددة .

ومن جهة أخرى ، أدت أحداث حزيران / يونيو ١٩٦٥ (سقوط نظام حكم أحمد بن بيللا وتولي هواري بومدين السلطة في البلاد) إلى اختفاء جريدتي (**الجيريبوبليكان**) و (**وليبوبل**) اللتين كانتا تصدران باللغة الفرنسية ، وأصبحت جريدة **المجاهد** الأسبوعية الصادرة باللغة الفرنسية ، منذ أحداث حزيران / يونيو المذكورة ، تمثل الاندماج ما بين الجريدتين سالفتي الذكر . ولم يعد في البلاد من صحف رسمية معلنة سوى صحف **موالية** تماماً للنظام الحاكم في الجزائر . ونذكر في هذا الصدد عبارة قالها حسين زهوان مدير لجنة الصحافة في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، للصحفيين الجزائريين عام ١٩٦٥[٥] :

« نحن نواجه دائماً صحافة أجنبية متفوقة فنياً ومهنياً على صحافتنا الوطنية ، بلا نقاش ، هذه الصحافة الاجنبية تجد لها صدى بين العديد من الجزائريين بسبب قوة العادة أو بسبب أنها أسهل في القراءة لمن تعلم أساساً باللغة الفرنسية . إذن هل يمكن أن يسمح باسم مبادىء « حرية الصحافة » النظرية بمنافسة، غير متساوية منذ البداية ؟ » .

أما فيما يتعلق بالمملكة المغربية فإن الاستقلال (الذي أعلن رسمياً يوم ٣ آذار / مارس ١٩٥٦) قد صاحبته موجة شديدة من حركات إعادة رؤوس أموال الفرنسيين الذين كانوا مقيمين في مراكش ، إلى بلدهم الأم ، وكذلك تلاحقت موجات رحيل العناصر الفرنسية بأسرها من أراضي المملكة إلى فرنسا ، مما نتج عنه

---

(٥) **Le Monde,** 28 Mars 1965.

انكماش واضح في عملية تداول الصحف الفرنسية وانتشارها في أنحاء البلاد . هذا وإن كانت قد استمرت في الوجود صحيفتان يوميتان كانتا تصدران أيضاً في نطاق مجموعة « إخوان ماس الصحفية » وهما « **لوبتي ماروكان** » أو « المراكشي الصغير » و « **الشعلة المراكشية** » .

وجدير بالاشارة أنه حتى يوم ١٥ / ١١ / ١٩٥٥ ، وهو تاريخ عودة السلطان محمد الخامس من منفاه إلى بلاده ، كانت الصحف المغربية منعدمة واقعياً . إلا أنه في ذلك اليوم المذكور صدر قانون ينهي تماماً إجراءات التقييد والتحكم في الحركة الصحفية بالبلاد ، مما أحدث تطوراً مشهوداً بالنسبة للصحافة الوطنية في البلاد .

ولنا أن نتساءل في هذا الموضع من البحث : هل أدت وضعية الاستقلال في المملكة المغربية وصدور القانون المذكور يوم عودة العاهل المراكشي إلى بلاده ، على سبيل الابتهاج بهذا الحدث التاريخي ، هل أدى هذا إلى تطبيق مبادىء حرية الصحافة عملياً ؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن النظر إلى قائمة الصحف المراكشية الصادرة هناك بعد الاستقلال . حيث نجد أن سنوات العقد الأول للاستقلال ، قد حفلت بعدد كبير نسبياً من صحف المعارضة ، على الرغم من وجود تشريع صحفي عقابي متمثلاً في لوائح الصحافة في المملكة المغربية ، والتي صدرت يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨ وأقامت نظاماً صارماً للتصريحات الاجبارية السابقة على إصدار أية صحف ، ثم لائحة يوم ٢٨ أيار / مايو ١٩٦٠ التي خوّلت لوزارة الداخلية صلاحيات خاصة لمصادرة أو إيقاف أو إلغاء أية صحيفة تحاول النيل من « الأسس الدستورية أو السياسية أو الدينية للمملكة » أو تحاول المساس بـ « شخص الملك أو أسرته » .

وبناء على ما جاء في نصوص تلك اللائحة المذكورة ، جرى العديد من عمليات الاستيلاء والمصادرة ، ضد كثير من الصحف ، والغريب أن مجموعة اخوان ماس الصحفية ما زالت في كل ما يصدر عنها من صحف ، تتمتع بحصانة نسبية من تلك الاجراءات العقابية والرقابية على الرغم من مظاهر المعارضة المتكررة التي تبديها أجهزة البرلمان والصحافة الوطنية في الدولة المغربية ، ضد المجموعة الصحفية الفرنسية المذكورة .

إلا أنه ، لا بد من تسجيل حقيقة موضوعية معينة ، وهي أن المملكة المغربية تمثل الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي سمحت بصدور صحف شيوعية صريحة ومعلنة في اتجاهها العقائدي ، واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٦٦ على وجه التقريب . ومثال ذلك صحيفة **الكفاح الوطني** التي كان يصدرها الحزب الشيوعي المراكشي والذي كان نشاطه محظوراً تماماً منذ ٩ شباط / فبراير ١٩٦٠ .

وخلاصة القول فإنه بصفة عامة ، ومنذ أواسط أعوام الستينات ، أصبحت غالبية الصحف الصادرة من المملكة المغربية ، وبصرف النظر عن اتجاهاتها الفكرية ، عرضة لعمليات رقابية وعقابية متلاحقة . ومن قبيل ذلك مصادرة العديد من نسخ الصحف المغربية أمثال صحف **لوبنيون والعلم** اللتين يصدرهما حزب الاستقلال ، وكذلك صحيفة **اخبار مراكش** التي سميت فيما بعد بـ **اخبار المغرب** وكانت تتسم بالموالاة الواضحة لنقابة إتحاد عمال مراكش .

ثانياً : الوضع الحالي للصحافة في أقطار المغرب العربي

في هذا الجزء من البحث نتناول الأوضاع الصحفية القائمة في الوقت الحاضر في كل من الأقطار المغربية الثلاثة ، على حدة ، من حيث الصحف الموجودة فيها ولها انتشارها الجماهيري الذي يعتد به ، وكذلك تنظيمات وكالات الأنباء وذلك قبل التطرق إلى إجراء محاولة لاستخلاص نتائج موضوعية أوسع شمولاً وأعمق سياسياً . إنطلاقاً من تلك المؤسسات والأبنية الصحفية القائمة هناك .

وفي البداية لا بد لنا من التسليم بحقيقة معينة تتعلق بالصورة الصحفية العامة لتلك الأقطار العربية الثلاثة : وهو أن التعرف الدقيق على الحجم الفعلي لتداول مختلف الصحف المغربية والأجنبية في المجتمعات المغربية الثلاثة ، يكاد يستحيل عملياً[٦] . كذلك من العسير تحديد أعداد النسخ الصحفية المباعة أو غير المباعة فعلاً . وحتى فيما يتعلق بأعداد النسخ الصادرة عن الصحيفة المعنية ، فإنه لا يوجد مؤشر واقعي مفيد في هذا الصدد حيث تمتنع جميع الصحف المغربية ، عن إعلان أعداد نسخها المطروحة للتداول . والأرقام التي قد يقدمها القليل من تلك الصحف ، غالباً ما تكون مبالغاً فيها إلى حد بعيد .

ولا أدل على صحة وجود هذه الصعوبة المذكورة ، من أن أرقام السحب الخاصة بجريدة واحدة ، تختلف باختلاف مصدر تلك الأرقام . ومن خلال بحثنا هذا سوف يتضح هذا التباين في أرقام السحب والتداول بالنسبة لسائر الصحف الصادرة في الأقطار المغربية الثلاثة . وذلك بناء على ما جاء في ٣ مصادر للبحث اختلفت فيما بينها في التحديد الرقمي لحجم السحب الصحفي المذكور . هذا وإن ظلت الأرقام الأعلى تأتي دائماً من قبل وزارات الإعلام لدى الأقطار الثلاثة .

(أ) الصحافة في الجزائر[٧]

إن جميع الصحف الجزائرية المعترف بوجودها رسمياً ، هي كما ذكرنا في موضع سابق من البحث ، صحف موالية للنظام الحاكم في البلاد ، وتخضع في نشاطها الفني والاداري لأجهزة القطاع العام في إطار من التأميم الكلي ، وبعضها يصدر باللغة العربية والبعض الآخر يصدر باللغة الفرنسية .

أولاً : الصحف اليومية في الجزائر هي ما يلي :

١ ـ صحيفة **المجاهد** ، وتصدر باللغة الفرنسية في العاصمة الجزائرية إبتداء من تموز/ يوليو ١٩٦٥ ، وتتباين الأرقام الواردة لدى مختلف المصادر ، فيما يتعلق بحجم السحب أو الأعداد المطبوعة منها يومياً ما بين ٣٠ و ٧٠ ألف و ٩٠ ألف و ١٥٠ ألف نسخة ، كما يتراوح رقم المبيعات منها ما بين ٥٥ ألف و ٨٠ ألف و ١٢٠ ألف نسخة .

٢ ـ صحيفة **الشعب** وتصدر باللغة العربية في العاصمة الجزائرية إبتداء من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ ، وتتباين الأرقام الواردة لدى مختلف المصادر ، فيما يتعلق بحجم السحب أو الأعداد المطبوعة منها يومياً ، ما بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف نسخة ، كما يتراوح رقم المبيعات منها ما بين ٤ آلاف و ١٥ ألف نسخة يومياً .

٣ ـ جريدة **النصر** وتصدر باللغة العربية في مدينة قسنطينة إبتداء من أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ . وهذه الجريدة تتميز بأنها ظلت تكتب باللغة الفرنسية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ثم صدرت باللغتين العربية والفرنسية لمدة سنتين أخريين حتى اقتصر الأمر في النهاية على صدورها باللغة العربية وحدها ابتداء من عام ١٩٧٢ . هذا وتتباين الأرقام الواردة لدى مختلف المصادر ، فيما يتعلق بحجم السحب أو الأعداد المطبوعة منها يوسياً ، ما بين ١٠ آلاف و ٢٥ ألف نسخة ، كما يتراوح رقم المبيعات منها ما بين ٥ و ٢٥ ألف نسخة يومياً .

---

(٦) Bruno Etienne, «Vocabulaire Politique de Légitimité en Algérie,» in **Annuaire de L'Afrique du nord** ([Paris] : Centre national de la recherche, 1971), pp. 80- 87.

(٧) «La presse en Algérie,» **Maghreb,** No. 14, 1966.

٤ ـ جريدة **الجمهورية** وتصدر باللغة الفرنسية في مدينة وهران إبتداء من آذار / مارس ١٩٦٣ ، وتتباين الأرقام الواردة لدى مختلف المصادر ، فيما يتعلق بحجم السحب أو الأعداد المطبوعة منها يومياً ما بين ١٢ ألف و ٣٠ ألف نسخة ، كما يتراوح رقم المبيعات منها ما بين ٨ آلاف و ٢٨ ألف نسخة يومياً .

ثانياً : الصحف الاسبوعية في الجزائر ونذكر منها ما يلي :

١ ـ **ريفولسيون أفريكان** Révolution Africaine ، وتصدر في العاصمة الجزائرية باللغة الفرنسية ، إبتداء من شباط / فبراير ١٩٦٣ ، وتتباين الأرقام الواردة لدى مختلف المصادر فيما يتعلق بحجم السحب أو الأعداد المطبوعة منها يومياً ، ما بين ١٨ ألف و ٢٥ ألف نسخة ، كما يتراوح رقم المبيعات منها ما بين ١٢ ألف إلى ١٥ ألف نسخة أسبوعياً .

٢ ـ **الشباب** وتصدر في العاصمة باللغة العربية منذ عام ١٩٧٠ ، ولا يعرف بشأنها أية أرقام للسحب أو للبيع .

٣ ـ **المجاهد** وتصدر في العاصمة منذ عام ١٩٥٧ باللغة العربية ، وتتراوح تقديرات حجم السحب منها ما بين ٢٠ ألف إلى ٣٥ ألف نسخة اسبوعياً .

٤ ـ **الجيري أكتواليتي** Algérie Actualité ، وتصدر في العاصمة الجزائرية باللغة الفرنسية منذ عام ١٩٥٥ ، وتقدّر بعض المصادر حجم السحب فيها بـ ٤٥ ألف نسخة يباع منها نحو ٢٢ ألف نسخة في المتوسط ، أسبوعياً .

ثالثاً : الصحف النصف شهرية في الجزائر ونذكر منها ما يلي :

١ ـ **ريفولسيون إي ترافاي** Révolution et Travail ، وتصدر في العاصمة الجزائرية منذ آذار / مارس ١٩٦٣ باللغة الفرنسية ، وتتباين تقديرات حجم السحب منها ، ما بين الفين و ٥ آلاف نسخة ، وهي تعتبر لسان حال منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

رابعاً : الصحف الشهرية في الجزائر ونذكر منها :

١ ـ « **الجيش** » « EL Djeich » وتصدر في العاصمة منذ تموز / يوليو ١٩٦٣ باللغة الفرنسية ، وتتراوح تقديرات حجم السحب منها ما بين ١٥ ألف إلى ٢٥ ألف نسخة شهرياً .

٢ ـ « **الجيش** » وتصدر في العاصمة باللغة العربية منذ عام ١٩٦٨ ، ولا يعرف على وجه التحديد أو التقريب أرقام سحبها أو مبيعاتها . وجدير بالملاحظة بشأن تلك الجريدتين الشهريتين أنه على الرغم من صدورهما بنفس الغلاف ، إلا أن مضمون كل منهما لا يتشابه مع الآخر إلا جزئياً ، ومن المحتمل أن هذا الاختلاف الموضوعي بين الجريدتين الشهريتين اللتين تحملان نفس الاسم « الجيش » وتصدران من الناحية الرسمية ، عن أجهزة القوات المسلحة الجزائرية ، إنما يرجع إلى اعتبار معيّن وهو مراعاة اختلاف المستوى الثقافي والنوعيات الاجتماعية لقراء كل من الجريدتين .

هذه القائمة السابقة للصحف الجزائرية ، لا تمثل الصحف الرئيسية هناك . إذ يوجد في أنحاء البلاد الجزائرية عدد كبير من المجلات التي لا يصدر معظمها بانتظام والتي تهتم أساساً بنواح متعددة من الحياة الاجتماعية للفرد العادي ، مثل مسألة شغل أوقات الفراغ وشؤون وأخبار الرياضة البدنية ، ومثال ذلك مجلة **الهدف** ، كما يهتم البعض الآخر ، من تلك المجلات الموجودة في الجزائر ، بمسائل متخصصة فنية

كالمشكلات الاقتصادية وذلك مثل مجلة **الأخبار الاقتصادية** .

ومنذ عام ١٩٦٧ والصحافة الجزائرية تتجه إلى مضاعفة نشاطها الفني والكمي عامة ، وزيادة أحجام السحب والمبيعات فيها . إلا أن تلك الصحافة الوطنية رغم جهودها الجادة في هذا المضمار ، تلاقي حرباً تنافسية ضارية ، تشمل في واقع الأمر كافة أقطار المغرب العربي الثلاثة ، وتشنها الصحف الفرنسية الآتية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى البلاد الجزائرية ، بطبيعة الحال .

ومن قبيل الأدلة على تلك الحرب الضروس والخفية في الحقل الاعلامي المغربي عامة ، أنه منذ عام ١٩٦٢ ، لم يتداول في أنحاء الجزائر ، جريدة مغربية واحدة على عكس وجود بعض الصحف التونسية في المدن الجزائرية الكبرى مثل صحيفتي « **لاكسيون** » و« **العمل** » . كذلك توجد في الجزائر صحف لبنانية وأمريكية وانكليزية وإيطالية وألمانية ، ومعظمها يوجّه أساساً إلى موجات السياح ورجال الأعمال الأجانب . وذلك بخلاف الحال بالنسبة للصحف الفرنسية ، التي تجد انتشاراً واسعاً وتلاقي رواجاً وإقبالاً شديدين من جانب شرائح عريضة من المجتمع الجزائري . ونذكر هنا أنه في أواخر فترة الكفاح المسلح من أجل التحرير ، وفي أوائل عهد الاستقلال الجزائري (من الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣) ، تم حظر ومصادرة العديد من الصحف الفرنسية التي كانت منتشرة على أوسع نطاق في البلاد ، وذلك مثل « **L'Aurore** » ، و« **Le Parisien Libéré** » و« **Humanité Nouvelle** » ، ونشير إلى أنه طوال عهد حكم بن بيللا للجزائر ، استمرت في التداول كل من الجريدة الفرنسية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي وهي **L'Humanité** ، وكذلك الجريدة الفرنسية اليسارية المتطرفة **Libération** . وكانت تلك الظاهرة المذكورة تعكس الخط الثوري المتطرف للنظام الجزائري الحاكم في أول عهد الاستقلال في البلاد

وفيما يلي جدول يوضح تطور الوضع العام للصحافة الفرنسية في الجزائر في منتصف أعوام الستينات ، ومنتصف اعوام السبعينات[٨] .

الصحف	متوسط رقم المبيعات في ١٩٦٥	متوسط رقم المبيعات في ١٩٧٥
- الصحف اليومية		
فرانس سوار	١٧٠٠٠	-
لوموند	٩٠٠٠	٧٨٢٠
لوفيغارو	٣٦٠٠ / ٤٢٠٠	٢٣٥٤
كومبا	٣٥٠	-
- الصحف الاسبوعية		
باري ماتش	١٢٥٠٠ / ١٣٠٠٠	-
فرانس ديمانش	١٠٥٠٠	-
جوردي فرانس	٥٥٠٠	محظورة
إكسبرس	٣٥٠٠	-
نوفيل اوبزرفاتور	٢٠٠٠	-

(٨) معظم هذه الارقام الواردة في الجدول ، مستمدة من ادارات الصحف المذكورة او من *Ibid.*

وأخيراً ، ونحن بصدد الحديث عن جزئيات الصورة العامة للصحافة الجزائرية ، نذكر أن حكومة الجزائر المؤقتة ، قبل إعلان الاستقلال الرسمي للبلاد ، عملت ، سعياً منها إلى التخلص من ربقة الاستعمار الفرنسي الثقافية أساساً ، على إنشاء وكالة جزائرية للأنباء سميت L'Algérie Presse Service . وذلك في العاصمة التونسية إبتداء من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ، وانتقلت هذه الوكالة الجزائرية إلى مقرها في العاصمة الجزائرية بعد إيقاف إطلاق النار بين الثوار الجزائريين والقوات الفرنسية في آذار / مارس ١٩٦٢ .

وابتداءً من عام ١٩٦٤ أصبح لهذه الوكالة ، الاختصاص الاحتكاري في عملية تلقي الأنباء العالمية ، ثم إعادة توزيعها ونشرها في الصحف المحلية الجزائرية ، وتتعامل في هذا الشأن مع الوكالة الأمريكية يونايتدبرس ووكالة تاس السوفييتية ورويتر ووكالة الأنباء الفرنسية .

وواقع الأمر أن توزيع الأنباء العالمية من خلال شبكات وقنوات تلك الوكالات العالمية الاخطبوطية التي تسيطر تماماً على الميادين الدولية لنقل ونشر الأنباء ، إنما هو تغلغل إعلامي خطير الأثر بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، حيث تعجز وكالات الأنباء القائمة فيها ، على الصعيد الوطني ، عن مقاومة تلك الوكالات العالمية الضخمة المسيطرة ، لأسباب عدة على رأسها تواضع ومحدودية الامكانيات المالية لوكالات الأنباء التابعة للدول النامية .

(ب) الصحافة في تونس[٩]

يوجد في القطر التونسي نوعان من الصحافة ، ولو على المستوى النظري : صحافة موالية للحكم القائم ، وصحافة أخرى تطلق على نفسها صفة الاستقلال والحيدة السياسية والمذهبية ... هذا وإن كانت التفرقة الواقعية بين النوعين غاية في الدقة والحساسية . وفيما يلي قائمة بأهم الصحف التونسية القائمة في البلاد .

أولاً : الصحف اليومية ، ونذكر منها ما يلي :

١ ـ **العمل** ، وهي الجريدة الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في القطر ، وتصدر منذ عام ١٩٥٥ باللغة العربية ، في العاصمة التونسية ، وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ، ما بين ٢٠ ألف نسخة و ١٠ آلاف نسخة .

٢ ـ **لاكسيون** L'Action ، وهي أيضاً الجريدة الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في القطر ، وتصدر منذ ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ باللغة الفرنسية في العاصمة التونسية ، وترى بعض المصادر أن رقم السحب منها يدور حول ١٥ ألف نسخة يومياً .

٣ ـ **لابريس** La Presse . وهي جريدة تدعي الاستقلال وتصدر باللغة الفرنسية وأممت منذ عام ١٩٦٨ ، ومقرها العاصمة التونسية ، وتتراوح تقديرات السحب فيها ما بين ١٢ ألف نسخة و ٣٥ ألف نسخة يومياً .

٤ ـ **الصباح** وهي جريدة مستقلة تصدر في العاصمة التونسية باللغة العربية منذ شباط / فبراير ١٩٥١ . وتدور تقديرات السحب فيها حول رقم ٢٣ ألف نسخة يومياً .

---

(٩) «La presse en Tunisie,» **Maghreb,** No. 15, 1966.

ثانياً : الصحف النصف شهرية :

١ ـ **الشعب** وتصدر باللغة العربية في العاصمة التونسية وهي الجريدة الناطقة باسم الاتحاد العام للعمال التونسيين ، ويقدر حجم السحب فيها بحوالي ٣ آلاف نسخة تقريباً .

٢ ـ **القنال** وتصدر في مدينة بنزرت باللغتين العربية والفرنسية ولا يعرف على وجه التحديد أو التقريب أرقام سحبها أو مبيعاتها .

بالاضافة إلى ما سبق ذكره من الصحف التونسية ، توجد في البلاد صحف أخرى نوعية متخصصة مثل الصحيفة الاسبوعية **الرياضة** و **اضواء المدينة** وتهتم أساساً بالنواحي الأدبية والأخبار الثقافية . هذا بالاضافة إلى عدد كبير آخر من المجلات الشهرية أو التي لا تصدر بانتظام ، وكلها تصدر باللغة العربية ، مما يختلف عن الصورة الصحفية العامة للجزائر ، مثلاً .

أما فيما يتعلق بالصحف الأجنبية ، فإن اعتبارات تنشيط السياحة في تونس تحتم استيراد الصحف الايطالية والانكليزية والامريكية والبلجيكية والالمانية والسويسرية ... الخ . ولكن الصحافة الفرنسية ما زالت لها المكانة الأولى في مضمار الصحف الأجنبية في تونس .

وفيما يلي جدول يوضح تطور الوضع العام للصحافة الفرنسية في تونس في منتصف أعوام الستينات ثم في منتصف أعوام السبعينات(١٠) :

الصحف	متوسط رقم المبيعات في ١٩٦٥	متوسط رقم المبيعات في ١٩٧٥
ـ الصحف اليومية		
فرانس ـ سوار	٤٨٥٠	ـ
لوموند	٢٥٠٠	٣٠٠٢
لوفيغارو	١٠٨٠	٤٠٤
لورور	١١٠	محظورة منذ حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣
باريسيان ليبريه	٥٠	ـ
لومانيتيه	٣٣	ـ
كومبا	١٥	ـ
ـ الصحف الأسبوعية		
باري ماتش	٣٦٥٠	ـ
جوردي فرانس	٢٢٠٠	٢٧٥٠
اكسبريس	١٦٠٠	ـ

وأخيراً ، فيما يتعلق بوكالة الأنباء الوطنية الموجودة في تونس حالياً ، نجد أن **وكالة تونس أفريقيا** قد أنشئت غداة الاستقلال ولكنها لم تؤمم رسمياً ، وإن كانت الدولة التونسية تسيطر على النسبة الكبرى من

(١٠) غالبية الارقام الواردة في الجدول ، مستمدة من ادارات الصحف المذكورة ، او من : Ibid.

رأسمالها وأجهزة الإدارة فيها مما يتيح لها الرقابة على الأنباء الواردة عن طريق الوكالة . إلا أنه على عكس الحال في الجزائر ، فإن **وكالة تونس أفريقيا** لا تمتلك إحتكار عملية توزيع الأنباء العالمية على مختلف الصحف المحلية داخل البلاد ، ذلك أن الوكالات الأجنبية وخاصة وكالة رويتر البريطانية ، في إمكانها أن تقوم ببيع برقياتها مباشرة إلى الصحف التونسية .

(ج) الصحافة في المملكة المغربية

إن النظام الحاكم في المملكة المغربية قد سمح بقيام أحزاب معارضة في البلاد مثل حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية . وبناء على ذلك فإن حزب الاستقلال له صحيفته الناطقة بلسانه ، بينما يفتقد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، منذ الحظر المفروض على جريدتيه **ليبراسيون** و **المحرر** منذ يوم ١٧/١١/١٩٦٤ ، إلى أداة إعلامية ودعائية خاصة به سواء كانت يومية أو أسبوعية[١١] .

ونظراً إلى أن الغالبية العظمى من الصحف الصادرة في المملكة المغربية من قبيل الصحف اليومية ، فإن القائمة التالية لأهم الصحف الموجودة في تلك الدولة ، تستند إلى معيار معين للتمييز بين مختلف الصحف المغربية ، ألا وهو معيار الانتماء السياسي لكل صحيفة على حدة .

أولاً : الصحف الحكومية :

١ ـ **الأنباء** صحيفة يومية تصدر باللغة العربية في مدينة الرباط منذ عام ١٩٦٤ وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ما بين ٥ آلاف نسخة و ٨ آلاف نسخة .

٢ ـ **لوماتان** « Le Matin » صحيفة يومية تصدر باللغة الفرنسية في الرباط منذ عام ١٩٧١ ، وهي حلت محل صحيفة **لو بيتي ماروكان** Le Petit Marocain التي كانت تصدرها مجموعة ماس الصحفية ـ وتتراوح تقديرات حجم السحب من تلك الصحيفة ، حديثاً ، ما بين ٣٥ ألف و ٥٠ ألف نسخة .

٣ ـ **ماروك سوار** « Maroc-Soir » ، صحيفة يومية تصدر باللغة الفرنسية منذ عام ١٩٧١ ـ وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ما بين ١٥ ألف و ٥٠ ألف نسخة يومياً .

ثانياً : الصحف الناطقة بلسان حزب الاستقلال .

١ ـ **العلم** وهي صحيفة حزب الاستقلال الرسمية ، وهي تصدر يومياً باللغة العربية في مدينة الرباط ، وذلك منذ عام ١٩٤٧ ، وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ما بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف نسخة .

٢ ـ **لوبنيون** "L'Opinion" ، صحيفة يومية تصدر باللغة الفرنسية إبتداء من آذار / مارس ١٩٦٥ في مدينة الرباط ، وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ما بين ١٠ آلاف و ٣٠ ألف نسخة .

٣ ـ صحيفة ناطقة بلسان « الاتحاد المغربي للعمل » وهي صحيفة « Maghreb Informations » التي تصدر باللغة الفرنسية في مدينة الدار البيضاء منذ عام ١٩٧١ ، وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها ما بين ٨ آلاف و ١٥ ألف نسخة يومياً .

٤ ـ صحيفة موالية لحزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وهي صحيفة **الاتحاد الوطني** ،

---

(١١) هذا باستثناء الجريدة الاسبوعية **الاتحاد الوطني** ، التي بدأت في الصدور منذ شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، والتي تعبر عن جناح الدار البيضاء من اجنحة حزب « الاتحاد الوطني للقوى الشعبية » .

وهي أسبوعية ، تصدر باللغة العربية منذ يوم ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٧٣ ، في مدينة الدار البيضاء ، وتتراوح تقديرات حجم السحب فيها من ٥ آلاف إلى ٨ آلاف نسخة يومياً .

وإلى هذه القائمة الصحفية السابقة ، يمكن إضافة عدد من الصحف الأسبوعية وغيرها لا يصدر بانتظام وذلك مثل جريدة **البيان** ، وجريدة **الشعب** ، وجريدة **الفلاح** وجريدة **الكرة** وجريدة **الكواليس** ، وكلها صحف تصدر باللغة العربية وحدها .

وفي الميدان الاقتصادي توجد صحيفتان تصدران باللغة الفرنسية ، إحداهما شهرية تسمى **الحياة الصناعية والزراعية** وتصدر في الدار البيضاء ، و **الحياة الاقتصادية** وتصدر أيضاً في الدار البيضاء ، أسبوعياً .

ومما يذكر أن الغالبية العظمى من المجلات الصادرة في المملكة المغربية ، من الدوريات الشهرية .

وبالاضافة إلى ما سبق ذكره من الصحف الوطنية والصادرة محلياً داخل المملكة المغربية ، فإن الصحافة الاجنبية المستوردة موجودة أيضاً ومتمثلة في الصحافة الفرنسية والالمانية والانكليزية والايطالية والسويسرية والامريكية ، التي تنتشر في البلاد استجابة لطلب الجاليات الاجنبية والسياح . هذا والصحف الفرنسية بالذات تجد رواجاً كبيراً بين المواطنين المغاربة ممن لا يقرأون إلا باللغة الفرنسية أو ممن تلقوا تعليماً لغوياً مزدوجاً .

وفيما يلي جدول يوضح تطور الوضع العام للصحف الفرنسية في المملكة المغربية ، وذلك بالنسبة لفترتي منتصف الستينات ومنتصف السبعينات[١٢] .

الصحف	متوسط رقم المبيعات في ١٩٦٥	متوسط رقم المبيعات في ١٩٧٥
- الصحف اليومية		
فرانس سوار	٥٣١٠	-
لوموند	٤٢٥٥	٤١٩٥
لوفيغارو	٣١٧٠	٩١٧
لورور	٦٨٨	٦٠٠
كومبا	٨٣	-
باريسيان ليبريه	٧٤	-
- الصحف الاسبوعية		
باري ماتش	١٢٧٧٠	-
جوردي فرانس	٧٨٠٠	٦٢٥٠
أكسبريس	٢٢٠٥	-
لو نوفل اوبزرفاتور	١٠٧٠	-

(١٢) غالبية الارقام الواردة في الجدول ، مستمدة من ادارات الصحف المذكورة ، او من :
«La presse au Maroc,» **Maghreb,** No. 17, 1966.

ولقد انشئت **وكالة المغرب العربي** للأنباء يوم ٣١ أيار / مايو ١٩٥٩ . ومن الأمور المسلّم بها ، أن استقلالية تلك الوكالة المغربية للأنباء ، قائمة على المستوى النظري فقط . فالواقع أن هذه الوكالة تعتنق موقفاً موالياً تماماً للنظام الحاكم في البلاد . ومما يضاعف من أهمية هذا الإتجاه المذكور للوكالة ، أن لديها صلاحيات احتكار كافة عمليات توزيع الأنباء التي تأتي بها البرقيات العالمية ، على الصحف الداخلية في البلاد . وتتماثل وكالة أنباء المغرب العربي في هذا الدور التوزيعي المذكور للأنباء العالمية ، بالنسبة للصحافة المحلية ، مع وكالة أنباء الجزائر .

استخلاصات :

إن الأهمية النسبية المستمرة للصحف الفرنسية وللصحف الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية ، بالنسبة لشرائح عريضة من مجتمعات أقطار المغرب العربي الثلاثة ، لهي شاهد قوي على المصاعب الواقعية الشديدة التي تعترض سبيل سياسات التعريب في تلك الأقطار المذكورة وبصفة أخص في القطر الجزائري .

هذه الأهمية المؤثرة التي تتمتع بها الكلمة المكتوبة باللغة الفرنسية ، إنما تعتبر رواسب نفسية خطيرة ناجمة أساساً من آثار ومخلفات الغزو الثقافي التاريخي الذي نجحت في تحقيقه عملياً في حياة المواطنين المغاربة ، القوة الاستعمارية الفرنسية ، إلى أبعد حد ، تجاه تلك المنطقة الهامة الحيوية من أفريقيا وأيضاً من الوطن العربي .

إن مفهوم **الصحافة المستوردة** ، كمنتج فكري جاهز ذي أثر نفسي وتربوي عميق وراسخ في الضمير الجماعي للشعب المعين ، إنما يسيطر على الواقع الاعلامي في الأقطار المغربية الثلاثة بصفة عامة ، وعلى الواقع الصحفي اليومي على وجه الخصوص ، وتتساوى في هذا الواقع المذكور كل من الجزائر وتونس والمملكة المغربية بدرجة كبيرة فيما بينها .

إن الصحف الفرنسية الصادرة في فرنسا ذاتها ما زالت تمثل عنصر جذب إعلامي شديد في تلك الأقطار العربية الثلاثة ، فهي تجذب إليها في المقام الأول أولئك الذين يقرأون فقط باللغة الفرنسية ، ونجد في هذا المجال أن تلك الظاهرة المذكورة للجذب الصحفي الفرنسي إنما تتزايد في أهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري عنها بالنسبة للمجتمع في المملكة المغربية أو في تونس ، نظراً لارتفاع نسبة القراء باللغة العربية في القطرين الأخيرين عنها في الجزائر .

والحقيقة الثانية ، التي تبدو لنا من العرض السابق للصحافة عامة في أقطار المغرب العربي ، أن الصحف الفرنسية ذات الجاذبية الشعبية العالية هي صحف الأخبار والحوادث والمنوعات الخفيفة والطرائف والفضائح الاجتماعية ، وعلى رأس قائمة تلك الصحف المذكورة نجد صحيفة **فرانس سوار** بالذات التي تتركز معظم اهتماماتها على الفضائح والنوادر والجرائم ، وكلها تعتبر من الموضوعات التي تبعد عن دائرة اهتمامات الصحف الوطنية المغربية خاصة تلك التي تصدر باللغة العربية أساساً .

والحقيقة الثالثة ، التي ترجع في واقع الأمر إلى الحقيقة الثانية سالفة الذكر ، تنعكس في ظاهرة ضعف أحجام السحب أو عدد النسخ المطبوعة بالنسبة للصحف الوطنية في أقطار المغرب العربي . ويضاعف من تلك المشكلة ، أنه على الرغم من توافر أجهزة ومعدات الطباعة الصحفية على أحدث طراز في تلك الأقطار محل البحث ، إلا أنها تعاني في نفس الوقت من نقص واضح في العناصر الفنية البشرية في مجال الصحافة بفروعها الكثيرة المختلفة . هذا بالاضافة إلى محدودية انتشار تلك

الصحف في الأسواق المحلية ، نظراً لعدم فعالية شبكات التوزيع الصحفية داخل البلاد بصفة عامة .

ومن جهة أخرى فإن الصحيفة الوطنية ، سواء في الجزائر أو في تونس أو في المغرب ، إنما تخاطب أقلية ضئيلة هي الفئة المتعلمة تعليماً يسمح لها بقراءة الصحف ، مما يشكل تميّزاً إجتماعياً نسبياً في حد ذاته بالنسبة لمجتمعات الأقطار الثلاثة التي ما زالت تعاني من مشكلة الأمية ، شأنها في ذلك شأن غالبية بلاد العالم الثالث . وأكثر من ذلك إن الصحيفة الوطنية تخاطب أساساً سكان المدن وتكاد لا تمس شؤون الريف والأقاليم النائية من البلاد . وفي أحيان كثيرة ، تخاطب الصحيفة على وجه التحديد قدامى المكافحين أو كوادر الحزب (يصدق هذا على صحيفتي **العمل** و**لاكسيون** في تونس) أو كوادر المدن الكبرى (يصدق هذا على صحيفتي **الثورة والعمل** في الجزائر) .

أما فيما يتعلق بصحافة المعارضة ، فمن الطبيعي ألا تتجاوز أنشطتها حدوداً معينة ومحددة بدقة شديدة . ونذكر هنا جريدة **العلم** الناطقة بلسان حزب الاستقلال في المملكة المغربية ، والتي تقدم ذاتها بمفاهيم فكرية تلقي ظلالاً كثيرة على دورها كقوة معارضة للنظام القائم ، فهي تدعي أنها ذات اتجاهات ملكية ، ومضادة للشيوعية ومناصرة للتكافؤ الاجتماعي بين مختلف المواطنين ، كذلك فإن الصحافة التونسية التي تطلق على نفسها صفة الاستقلال تتبع في الواقع الخط البورقيبي الفكري والسياسي كما هو دون أدنى محاولة للتعديل أو للتغيير أو للمعارضة .

وحقيقة الأمر أن هذه التفرقة ما بين صحافة حكومية وصحافة مستقلة أو معارضة ، إنما تساير تماماً الخصائص المعينة للبنيان الاقتصادي القائم في البلد المعين أكثر مما تعكس مفاهيم ومبادىء حرية الصحافة . فإذا كان القطر الجزائري لا يعرف أية معارضة سياسية رسمية فذلك لأن الدولة هناك تسيطر على كافة أدوات الإعلام وأجهزته ، التي هي جميعها مؤسسات عامة (وكالات الانباء ، المطابع ... إلخ .) . كذلك فإن الوضع الصحفي العام في المملكة المغربية يتمشى مع الهيكل الرأسمالي السائد في النظام الاقتصادي العام للبلاد ، حيث ما زالت المؤسسة الخاصة تمثل القاعدة العامة الموجودة في جميع مستويات الاقتصاد القومي للدولة . أما بالنسبة للصحافة التونسية ، فيمكن تفسير موالاتها الكاملة للنظام الحاكم القائم في البلاد ، بأنها تعتمد أساساً في تمويل عملياتها على المعونات الحكومية .

ولكن الشيء المؤكد ، هو أنه ما من حكومة من حكومات الأقطار الثلاثة توافق على قيام معارضة صحفية تعكس خروجاً أيديولوجياً ملموساً عن الخط الفكري العام الذي تعتنقه تلك الحكومة في سياساتها وبرامجها . وتصدق هذه الحقيقة المذكورة على صحافة المعارضة في القطر المغربي والتي وجدت أصلاً لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية تتعلق كلها بالتركيب الخاص للمجتمع في القطر المذكور .

○ تلك كانت دراسة موجزة لعموميات الصحافة في الأقطار المغربية الثلاثة في خطوط عريضة ، قدمتها مع إدراك حقيقة الثغرات الموجودة فيها نظراً لنقص مصادر المعلومات التي يعتد بها في ذلك الشأن . وهنا نجد فرضية أساسية وهي أن الاقبال على أجهزة الاعلام عامة وعلى الصحافة المكتوبة على وجه الخصوص ، في اتساع مطرد وانتشار مستمر ، مما يرجع بصفة رئيسية إلى الجهود المبذولة لمحو الأمية ولنشر التعليم خاصة في الجزائر وتونس .

إلا أن التساؤل الشائك الذي لم يجد إجابة شافية عليه حتى الآن ، إلا بصورة هامشية ، يكمن

في تقييم أثر أجهزة الإعلام الجماهيرية على تطور المجتمعات المغربية الثلاثة . لا شك أن الأمية المتفشية وأحياناً إرتفاع تكلفة الانتفاع بأجهزة الإعلام ، إنما تعرقل واقعياً إنتشار الصحافة المكتوبة ، وإن كانت بعض الدراسات تحاول إثبات أن النسخة الواحدة من الصحيفة يقرأها ٣ أفراد على الأقل ، وكثيراً ما تقرأ الصحف بصوت عال في المقاهي باطراف الريف في الأقطار الثلاثة حتى يسمع ما جاء بها من أخبار وتعليقات ، كل من لا يستطيع القراءة .

ومن جهة أخرى ، قد يكون من الخطأ أن نقيم علاقة رباط مباشر ما بين قراءة الصحف مثلاً وآثارها على تطور المجتمع ، فالأبحاث الميدانية المقارنة قد أوضحت أن أجهزة الإعلام وعلى رأسها الصحافة لا تحدث مظاهر التأثير القوي في المجتمع إلا إذا كانت تلك الأجهزة تمس مسّاً مباشراً مصالح المواطنين من القراء . ويضاف إلى ذلك أنه توجد في أقطار المغرب الثلاثة تقاليد إتصالية خاصة بها وتتمثل في شبكات إعلام شفويةلها أهميتها الكبيرة في حياة الناس هناك . فإذا كان الإعلام المقدم للناس يمس مباشرة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، سواء في المجتمعات الحضرية أو الريفية ، فإنه يكون بالغ الأثر بالنسبة لهؤلاء .

كذلك فإنه في المجال السياسي الدولي والإقليمي، يعتمد المواطنون في الريف على ما يسمعونه من الإذاعة وحدها تقريبا ، للتعرف على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد المجاورة والبعيدة .

وأخيراً ، إن تأثير أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة على الجماهير التي تخاطبها تلك الأجهزة ، إنما يتوقف أساساً على العديد من العوامل : مدى كفاءة وموضوعية ودقة القائمين بتقديم الخدمة الاعلامية ، ثم المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمواطن ، المتلقي للرسالة الاتصالية ، أو للمجموعة أو للفئة أو للطبقة الاجتماعية التي تخاطبها أجهزة الاعلام . فلا يمكن إنكار تأثير أجهزة الاعلام بصفة عامة كطاقة محركة للجماهير ، وكقوة خالقة لتطور الوعي السياسي ونضوجه ، ولكن نعود ونعترف بأن الآثار السياسية لأجهزة الإعلام تظل دائماً في النطاق الضمني ، وتبعاً للخصائص الذاتية للشخص المتلقي للرسالة الإعلامية المعنية □

تأصيل الحضارة العربية الإسلامية
بين التجديد والتخريب

حـــامـد فـــؤاد
باحث في التاريخ .

من المعترف به أن العرب عندما اندفعوا من شبه جزيرتهم في القرن السابع الميلادي ليقيموا أساس دولتهم العظيمة ، لم يكن لديهم تراث حضاري شامخ ينافسون به الشعوب الأخرى ذات الحضارات القديمة . مع ذلك فقد كان لديهم حدس حضاري شكل القدرة المدفوعة بالرغبة في التعلم السريع والإفادة من الغير ، وتشرب الاتجاهات النافعة في الحضارات التي قدر لهم أن يلاقوها ويصادفوها في طريق توسعهم [١] . فقد ضم العرب لدولتهم أجزاءً كانت مهد حضارات قديمة زاهرة ، لها مكانتها في تاريخ الفكر البشري وتطور الحضارة الإنسانية . فقد احتوى العرب حضارات مصر والشام والعراق وفارس فضلاً عن حضارات اليونان والرومان ، بالاضافة إلى حضارتي الصين والهند ، واستغل العرب موقع دولتهم بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا في الربط والتنسيق بين الحضارات التي صادفوها في هذه القارات الثلاث ، في إقامة حضارة جديدة شامخة لا يمكن أن توصف إلا بأنها عربية إسلامية ، فهي حضارة عربية اللسان والتعبير إسلامية التفكير والاسلوب .

○ **فاللغة العربية** من أغنى اللغات السامية وأوسعها أفقاً ، ظهر ذلك واضحاً في الشعر الجاهلي بقافيته المحكمة وأوزانه المتقنة وتعبيراته الدقيقة وخياله الواسع الخصب [٢] . ثم جاء نزول القرآن الكريم بهذه اللغة دون سواها إعلاءً لشأنها وتثبيتاً لأركانها ، ليس أدل على ذلك من أنها حلت بيسر وسهولة محل اليونانية واللاتينية والسريانية والقبطية والبربرية وغيرها . حتى الشعوب التي احتفظت بلغتها ، رغم خضوعها لحكم العرب واعتناقها الإسلام ، مثل ـ الفرس والترك ـ إتخذت اللغة العربية أداة للعلم والأدب . في الوقت نفسه ، فإن الأفراد الذين ظلوا على دياناتهم ـ المسيحية واليهودية ـ وعرفوا بأهل الذمة تحت الحكم العربي ، اتخذوا من اللغة العربية لغة لهم . وهكذا صار للغة العربية في هذا الجزء من العالم ما كان للغة اللاتينية من شأن في غرب أوروبا في العصور

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور ، **المدينة الاسلامية وأثرها في الحضارة الاوروبية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ، ص ١٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ ، ١٠ .

الوسطى [٣] . لم يكن عسيراً على لغة كاللغة العربية ، عرفت بالأصالة والخصب والغنى ، أن تصبح أداة حضارة عظيمة ، فقامت بمهمتها على أكمل وجه في التعبير عن الأفكار ونقلها ، واستطاعت أن تكون أداة طيبة وطيعة لكل ما نقل من علوم وفنون الفرس واليونان والهنود وغيرهم . لم يكد يمر ثمانون عاماً على بداية العصر العباسي ، حتى كانت خلاصة هذه الحضارات قد دونت كلها بالعربية . العرب الذين كانوا لا يعلمون شيئاً من مصطلحات الحساب والهندسة والطب ، ولا شيئاً من منطق أرسطو وفلسفته ، أصبحوا بعد قليل من الزمن يعبرون بالعربية عن أدق **نظريات اقليدس وفلسفة أرسطو وطب جالينوس وفلك بطليموس** [٤] . وليس أدل على مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير العلمي من أن العرب في مرحلتهم الأولى للترجمة عن اليونانية أخذوا كثيراً من المصطلحات اليونانية بألفاظها العربية ، فقالوا : انا لوطيقا وسوفسطيقا وقاطاغورياس وأرطماطيقا وأبيزيميا . ولكنهم سرعان ما اكتشوا أن لغتهم العربية قادرة على أن تعبر عن هذه المصطلحات بألفاظ عربية خالصة ، فتركوا الألفاظ السابقة ، وقالوا عنها بالترتيب : التحليل والمغالطة والمقولات العشر والرياضيات والوافدة . هكذا كان شأن الحضارة العربية الاسلامية في نموها وازدهارها ، تطوع من لغتها وتشتق من ألفاظها ومفرداتها وتكسب لألفاظها معان جديدة ، ولم ترفض تعريب بعض الألفاظ غير العربية ، بذلك جعلت من اللغة العربية لغة حية عالمية تصلح لكل زمان ومكان . بذلك أصبح للإسلام مدلول لغوي يتضمن في تلقائية حضارية ، أنه عربي اللسان ، فيكفي أن يذكر الاسلام ليقترن في الأذهان مباشرة بالعربية ، مما أدى إلى الخلط أحيانا ـ في العصر الحديث ـ في استخدام كلمتي : عربي ومسلم ، بمعنى مترادف مع ما بينهما من اختلاف واضح حيث أنه ليس كل مسلم عربي وليس كل عربي مسلم . لكننا عندما نتكلم عن الحضارة الاسلامية لا نجد داعياً للتذكير بأنها عربية ، إذ أن العربية هي لسانها الذي عرفت به ونقلت عنها الحضارة الغربية باللسان نفسه ، فقد أخذ الاوروبيون منذ القرن الثالث عشر يربطون بين العلم ومعرفة العربية ، حتى قال **روجر بيكون** (١٢١٥ ـ ١٢٩٢) :

« إن الفلسفة مستمدة من العربية ، وعلى هذا الأساس لا يستطيع الشخص الغربي أن يفهم فلسفة العلم إلا إذا عرف اللغة التي نقلت عنها » .

وهكذا أصبحت العربية ومعرفتها شرطاً أساسياً يجب توافره في الأوروبي المثقف . ولا غلو ، فإن حركة الترجمة عن العربية [٥] ، والتي بدأت منذ القرن الثاني عشر ، كانت أحد المعابر الرئيسية التي نقلت الحضارة العربية الاسلامية إلى الغرب الأوروبي ، وبشرت بالنهضة الأوروبية الحديثة بعد ذلك في القرن الخامس عشر .

○ نأتي للدعامة الثانية الكبرى ـ بعد اللغة العربية ـ التي قامت عليها الحضارة العربية الاسلامية ، وهي **الديانة الإسلامية** نفسها . كما يذكر المؤرخون فإننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة فريدة في التاريخ ، وهي سرعة إنتشار الإسلام إنتشاراً آمناً تلقائياً في مساحة واسعة من العالم وبين كثير من الشعوب التي كان بعضها يدين بالمسيحية فعلاً أو كان على غير دين سماوي على الاطلاق . يذكر أحد

---

(٣) جوستان لوبون . **حضارة العرب** . الطبعة ٣ ، ترجمة محمد عادل زعيتر (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٦) ، ص ٤٤ .

(٤) احمد امين ، **ضحى الاسلام** ، الطبعة ٨ ، ٣ اجزاء (القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٣) ، الجزء الاول : ص ٣٠٥ .

(٥) راجع : عاشور ، **المدينة الاسلامية وأثرها في الحضارة الاوروبية** ، ص ٦٠ ـ ٦٧ .

المؤرخين الأوروبيين [٦] أن أوروبا العصور الوسطى نظرت إلى انتشار الإسلام من وجهة نظر الكنيسة الضيقة ، وكأن الكنيسة قد أفزعها وآلمها إنتشار الإسلام في بلاد ترتبط بأصول المسيحية ونشأتها مثل الشام ومصر وشمال العراق ، فراحت تروج لتلك الفكرة التي تدعي أن الإسلام لم يسد في هذه البلاد إلا بحد السيف . لكن المؤرخ نفسه يؤكد أن هذه النظرة ، التي ما زال بعض المثقفين في أوروبا حتى اليوم يعتقدون بصحتها ، بعيدة عن الواقع ، لأن الوثائق المعاصرة كلها تثبت أن العرب تسامحوا مع أهالي البلاد المفتوحة ولم يفرضوا عليهم ديانتهم وإنما فرضوا فقط سيطرتهم السياسية . فسيطرة العرب السياسية هي التي انتشرت بقوة السلاح ، أما الديانة الإسلامية نفسها فقد وجدت سبيلها إلى قلوب الغالبية العظمى من أهالي البلاد المفتوحة عن اقتناع وإيمان . والجدير بالذكر أن الديانة الإسلامية شكلت رباطاً قوياً وحّد بين الفاتحين العرب وأهالي البلاد المفتوحة ، بالإضافة إلى أن الإسلام لم يكن عقيدة وأسلوباً للعبادة فحسب ، بل كان تخطيطاً للأمة والمجتمع ومنهاجاً للفكر والسلوك ودستوراً للإنسانية في أسمى صورها . يعبر عن ذلك أحد المؤرخين الأوروبيين [٧] :

« تقوم قوة الاسلام في امتلاء شخصيته واكتمالها ، تلك الشخصية التي يستطيع الاسلام أن ينتجها متى كان في خير أحواله .. فالمسلم يتصف بالطمأنينة والكرامة والاتزان ، وهي صفات لم تكن لتتطور وتنمو إلا في إطار صورة ثابتة للعالم المثالي والجماعة الانسانية المثالية » .

وقد استطاع الاسلام ـ بوصفه رابطة دينية قوية ـ أن يحافظ على أواصر الوحدة العقلية في البلاد الممتدة من الخليج إلى المحيط ، فاستمرت هذه الوحدة قائمة عصوراً طويلة حتى بعد انحلال الوحدة السياسية .

انتشار وتطور الحضارة العربية الاسلامية

هناك ملاحظتان نوردهما بايجاز ، **الأولى** : هي أن الحضارة العربية الاسلامية لا يقلل من شأنها مطلقاً أنها أفادت من الحضارات القديمة السابقة لها زمنياً لأن طبيعة التطور الحضاري للمجتمعات البشرية تستلزم ، إفادة الخلف من السلف . ولم يقل أحد إن إفادة اليونانيين القدماء من بعض عناصر الحضارة المصرية القديمة قلل من شأن الحضارة اليونانية ، وينسحب ذلك أيضا بالنسبة لأخذ الرومان الحضاري من اليونان . بعبارة أخرى فإن رحابة صدر الاسلام إزاء الحضارات الأجنبية ومقدرته على هضمها لا ينبغي أن تؤدي إلى الظن بأن الحضارة العربية الاسلامية تعوزها الأصالة ، ذلك أن أصالة الاسلام إنما تظهر في قدرته على تكييف الالهام الدخيل وفق حاجاته ، وفي خلقه إياه خلقاً جديداً يسبغ عليه طابعه الخاص ، وفي نبذه كل مالا يقبل التكيف [٨] . فمن الثابت أن الحضارة العربية الاسلامية كانت تتخير غذاءها تخيراً دقيقاً وتعيد عرضه بأسلوبها الخاص مع

---

(٦) المؤرخ الانجليزي :

Carl Heinrich Becker, in **The Cambridge Mediaeval History,** ed. J.M. Hussey, D.M. Nicol and G.Cowan 2 vols. (Cambridge: University Press, 1966-1967), v.2: p. 330 .

(٧) جوستاف جرونباوم ، **حضارة الاسلام** ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة عبد السلام العبادي (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٥٦) ، ص ٤٤٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤١١ .

الاحتفاظ بهويتها دائماً . ولم يقف العرب عند حد النقل والمحاكاة من الحضارات القديمة ، بل تعدوا ذلك إلى الدراسة والتمحيص والشرح والنقد والبناء ، في تتالٍ لإتمام عملية البناء الحضاري الذي خلفه السابقون من بناة الحضارة الانسانية .

أما الملاحظة **الثانية** : فتتعلق بما حاوله البعض ـ عن قصد أو غير قصد ـ الانتقاص من شأن العنصر العربي في الحضارة الاسلامية ، على أساس الادعاء بأن كثيراً من أعلام تلك الحضارة ليسوا من أصل عربي وإنما يرجعون إلى أصول فارسية وتركية وغيرها . ولسنا في حاجة إلى كثير من الجدل للتدليل على أن « إبن سينا »و « البيروني » وغيرهما من أعلام الحضارة الاسلامية ، ينتمون إلى الفكر العربي جملة وتفصيلاً . فإذا كان بعض أعلام الحضارة الاسلامية تجري في عروقهم دماء غير عربية ، إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن هؤلاء الأعلام نضجوا وأنتجوا في رعاية الحكم العربي وفي ظل الدولة العربية الاسلامية ، سلامها وإسلامها ، فضلاً عن أنهم سجلوا ثمرة خبرتهم وخلاصة فكرهم باللغة العربية ، أخذاً وعطاءً ، فهم لذلك ليسوا إلا نتاجاً للحضارة العربية الاسلامية ومظهراً قوياً من أهم مظاهرها (٩) . وإلا فبماذا نعلل عدم ظهور هذا الحشد من علماء الفرس والاتراك إلا بعد أن أصبحت هذه البلاد تستظل بظل الحكومة العربية الاسلامية وتتأثر بما ساد أرجاء أراضيها من تيارات فكرية وحضارية ، وتنعم بما نعم به شعب الدولة من سلام شامل وأمن وافر سارت في ركابها الحضارة .

○ لن نذكر هنا شيئا عن تطور الحضارة العربية الاسلامية واتجاهاتها ومجالات تطبيقاتها وفضلها على الحضارات الاخرى ، إذ أن ذلك لن يضيف جديداً لما يعلمه العالم اليوم عن الحضارة العربية الاسلامية ولا ينكره المثقفون الغربيون الذين نقل أسلافهم عنها الكثير من معالمها ومجالاتها في مختلف العلوم والفنون ، إنما سنحاول إبراز عدة نقاط من تلك التي تثير بعض الجدل عند مناقشة الاسلام والحضارة في وقتنا هذا دون إعطاء البعد التاريخي حقه في الرد ودحض بعض الافتراءات التي يحاول البعض إلصاقها اليوم بالحضارة العربية الاسلامية إثباتاً لجمودها وتحجرها وعدم مقدرتها على المسايرة الحديثة لحياة اليوم . لذا سنبدأ بتوضيح مفهوم انتشار الاسلام ، حيث نذكر بأن إنتشار الاسلام في الحقيقة يعني إنتشارا لظواهر ثلاث :

- إنتشار الدين الاسلامي والشريعة الاسلامية .
- إنتشار اللغة العربية نفسها باعتبارها لغة الحديث والتخاطب .
- إنتشار الثقافة العربية الاسلامية باعتبارها المضمون الحضاري .

ونلفت النظر في هذا المجال إلى أن ذكر هذه الظواهر بصورتها هذه لا يعني أنها كانت منفصلة في مفرداتها ، وإنما هي كانت مختلطة ومتشابكة تسير جنباً إلى جنب في تفاعل مستمر في وقت واحد ، وفي الوقت نفسه تخضع جميعها لمؤثرات تكاد أن تكون واحدة (١٠) .

إذا اتخذنا من مصر مثالاً ، نجد أن انتشار اللغة العربية في مصر كان سريعاً ، فقد كانت الوثائق الاسلامية الأولى من أوراق البردى تكتب بالاغريقية ثم بدأت تكتب باللغتين العربية

---

(٩) عاشور ، **المدينة الاسلامية وأثرها في الحضارة الاوروبية** ، ص ٢٠ .

(١٠) حسن احمد محمود ، **الاسلام والثقافة العربية في افريقية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ، الجزء الاول : ص ١٠ .

والاغريقية ، وبعد تعريب الدواوين في عهد **عبد الملك بن مروان** بدأت هذه الوثائق تكتب بالعربية فقط . بل امتد التعريب إلى ميدان الكنيسة المصرية وعربت الأناجيل .

وما كادت تحل سنة ٢١٧ هـ إلا واللغة العربية شائعة في مصر ، بل إن المسيحيين أنفسهم إعتباراً من القرن الرابع الهجري ، كتبوا باللغة العربية مثل **ساويرس بن المقنع** وغيره (١١) . بالرغم أنه ليس هناك إحصائيات دقيقة عن انتشار الاسلام في مصر سوى ما يؤخذ به من حيث نقصان الجزية باطراد ، فإن **لويس ماسينيون** في كتابه « حوليات العالم الاسلامي » يثبت أن غالبية المسلمين هم من المصريين الذين أسلموا ، وقد وضع نسبة مئوية للدماء المصرية وغير المصرية جاء بها أن ٨٨٪ مصريون أسلموا ، ٦٪ من القبائل العربية الخالصة ، ٢٪ من البربر ، ٢٪ من الحاميين ، ٢٪ مصريون لم يسلموا (١٢) .

أثارت سرعة انتشار الاسلام دهشة العديد من العلماء والمؤرخين ، خاصة إستمرار انتشاره في وقت ضعف النفوذ السياسي للعالم الاسلامي ، بل وفي وقت منافسة انتشار الدين المسيحي من خلال حركة المبشرين له . مما جعل أحدهم هو ـ **ترمنجهام** ـ يوضح الفرق بين انتشار الإسلام وتوقف انتشار المسيحية :

« من أن رجال الدين المسلمين يمكن إعدادهم بعد تدريب بسيط بحفظ صور من القرآن أو معرفة أصول الدين ، ثم هم لا يختلفون عن أهل البلاد الأصليين في شيء ، ومن الممكن أن تجد في القرية الواحدة أكثر من معلم من هؤلاء الناس ، على حين نجد الكهنوت الغربي برسومه وتقاليده معقداً غاية التعقيد » (١٣) .

لعل في انتشار الاسلام في أفريقيا مثالاً حقيقياً لحيوية هذا الدين وملاءمته المستمرة لكل العصور ، حيث ما زال حتى يومنا هذا يواصل طريقه في قلب هذه القارة ، وانتشر في الجزء الأوسط والجنوبي من القارة ومعظم أجزاء القارة تحت علم الاستعمار الأوروبي .

هذا يقودنا إلى تعليل واضح لأسباب ذلك الانتشار ، فإن الاسلام لم يفرض على الشعوب ، فرضاً ولم يفرضه مستعمر أجنبي وإنما حمله قوم من أهل البلاد اتخذوا صفة تجار أو معلمين ، ولم يستعبد الشعوب إنما أشعرها بالعزة والكرامة وقوى الحريات ، كذا لم يقض على النظم المحلية ، إنما أكسبها شكلاً جديداً يلائم تقاليد الاسلام ، هذا بالاضافة الى أن عقيدة الاسلام سمحة وبسيطة ملائمة لكل عصر وكل بيئة . كما أن الاسلام ديناً ، وثقافة كل متآلف ، على عكس التنافر الواضح بين المسيحية الحديثة كدين وما تحمله الثقافة المسيحية حاليا من نظرية مادية .

كذا فإن الارتباط بين الإسلام والعلم إرتباطاً وثيقاً بدى واضحاً في انتشار الكتاتيب في كل مكان يحل به ، وفي الوقت نفسه لا يقيم هوة سحيقة في نظامه التعليمي بين المعلم والمتعلم . فإذا أضفنا إلى ذلك أنه لا حواجز طبقية لا في الجنس أو اللون ، مع أخذه الناس بالرفق والأناة وليس بالطفرة والمفاجأة ، استطعنا أن نجد تعليلاً مناسباً لذلك الإنتشار (١٤) .

---

(١١) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ٥٢ .

(١٢) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٠٢ .

(١٣) John Spencer Trimingham, **The Christian Church and missions in Ethiopia (Including Eritrea and the Somaliland)** (London; New York: World Dominion Press, 1950 [i.e. 1951]) p. 14

(١٤) محمود ، **الاسلام والثقافة العربية في افريقية** ، الجزء الاول : ص ٤٢ ـ ٤٤ .

المراحل الثلاث

نذكر بصفة إجمالية أن انتشار الحضارة العربية الاسلامية عبر خلال ثلاث مراحل متميزة نلخصها في :

ـ مرحلة إزدواج الثقافات : الثقافة الاسلامية بطابعها المعروف والثقافات المحلية تلتقيان وتعيش كل منفصلة عن الأخرى إلى حين .

ـ بداية الاندماج : وضح ذلك في العصر الأموي عندما احتاج العرب إلى الصناع والمهندسين من أهل الذمة لبناء القصور والمساجد . ونشأ علم التفسير وبدأ يواجه أموراً وردت في القرآن مجملة ويحتاج المفسرون إلى مزيد من القصص والأخبار التمسوها عند أصحاب العلم الاوائل . وظهرت من هنا طلائع حركة الترجمة والأخذ عن الحضارات الاخرى التي كانت قائمة قبل الاسلام .

ـ مرحلة الاندماج الكامل والاستيعاب والتجديد : وضحت في العصر العباسي وتميزت بكثرة عدد الداخلين في الاسلام من أهل الذمة والوثنيين وتعلمهم العربية واشتداد حركة الترجمة ودخول الثقافات القديمة إلى الحياة العربية وصياغتها بشكل جديد يلائم الاسلام .

الجدير بالذكر أن أوج الحضارة العربية الاسلامية كان في القرن الخامس عشر عقب دخول المغول بغداد وتقويضهم الخلافة العباسية وسقوط المشرق العربي صريعاً لحركتهم التوسعية وفي الوقت نفسه سقوط الاندلس الاموي تحت ضغط الحركة الصليبية في غرب أوروبا . هذا يقودنا إلى حركة التخريب الأولى المضادة للاسلام التي جاءت من خارجه لتطوقه من المشرق والمغرب ، وتصدت لها حركة تجديد من داخل الوطن العربي الاسلامي تعمل على إنقاذ الحضارة العربية الاسلامية ، تركزت بصفة أساسية في مصر .

كان القرن السادس الهجري ـ الثاني عشر الميلادي ـ من أحلك سنوات التاريخ العربي الاسلامي . فقد دهم الانقسام الوطن العربي وقضى على وحدته . تفرق شمل العرب في الاندلس بعد سقوط الخلافة الأموية ، وبقي العالم الاسلامي موزعاً بين خلافتين ، الفاطمية في مصر والعباسية في بغداد حيث هزمت الاخيرة ولم يتعد نفوذها منطقة بغداد .

في أثناء هذا الضعف والانقسام ، كانت المسيحية في أوروبا قد وحدت صفوفها حول الكنيسة وبدأت تتطلع صوب بيت المقدس لتنتزعها من العرب ، واضطرمت أوروبا بحماس ديني فائر تغذيه البابوية في محاولتها الاستعادة النفوذ والسيطرة على العالم المسيحي وتدفق المصالح الاقطاعية للملوك وأمراء الغرب الاوروبي ، وبدأت الحملات الصليبية تتدفق صوب الشام مستغلة الضعف والانقسام . بدأ الصراع وظهرت أهمية مصر ، وسبق **بند زنكي** أتابكة الشام بوعيهم لأهمية مصر وفتحوها ، واستقل **صلاح الدين** بمصر وبدأت مرحلة جديدة هي العصر الأيوبي والتصدي للتخريب الصليبي .

يمتاز العصر الأيوبي بطابع واضح كان له أبلغ الاثر في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ، فقد تزعمت مصر معركة توحيد القوى ومعركة الجهاد ومطاردة الصليبيين والدفاع عن الوطن العربي . من هنا تزعمت مصر بحق الحركة الفكرية في الوطن العربي كله وعلت كفة مدارسها ، وطبعت الثقافة العربية بمصر من ذلك العصر بالطابع الديني الصرف [١٥] النابع من طبيعة العصر واستجابة لحركة

---

(١٥) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

الجهاد الاسلامي وانسجاماً مع عظم المسؤولية التي تحملتها في هذا الدور . كان للفقهاء دور كبير في هذه المرحلة التي كان رجال الدين في مصر كالآباء الروحيين [١٦] للشعب ، حيث كان لهم دور إيجابي في المعركة الدائرة آنذاك . فقد اشترك الفقهاء ورجال الدين بأنفسهم في الحروب الصليبية ، ليس فقط بالدعوة والتشجيع ولكن بحمل السلاح ، كذا اعتمد الملوك والسلاطين عليهم للترويج للحرب والحث عليها خارج ميدانها لجمع الأعوان والأنصار ، من هنا كان لرجال الدين نظرة خاصة لأنفسهم وأنهم يمثلون سلطان الامة المسؤولون عن تقويم الحكام [١٧] .

في الجانب الآخر ، تمكن **جنكيز خان** بعد حروب أهلية من توحيد القبائل المغولية ومن حملها على القيام بحركة فتح واسعة المدى ضمت بلاد ما وراء النهر عام ١٢٢٠ . وبعد فترة من التوقف استأنف **هولاكو** هذه الحركة التوسعية مرة أخرى فعبر نهر جيحون واكتسحت جيوشه فارس وسحقت القوى الاسماعيلية واقتحم بغداد عام ١٢٥٨ وقتل الخليفة مزيلا الخلافة العباسية من بغداد . وصل المد المغولي إلى بلاد الشام وحدود مصر في الوقت الذي كانت دولة المماليك تدعم كيانها ، فهزمت المغول الذين عادوا لايران . إستطاع **الظاهر بيبرس** إحياء الخلافة العباسية في مصر ، رغم أن الخليفة أصبح موظفاً لدى دولة المماليك ، إلا أن الزعامة الروحية انتقلت إلى مصر . وصان المماليك التراث العربي في مصر والشام ، وهو الذي سيكون النبع الذي تنفجر منه القومية العربية في العصر الحديث .

فرّ العلماء من العراق وإيران وكذا من المغرب والاندلس ولجأ الجميع إلى مصر . كان ضعف العراق واضمحلال الثقافة الاسلامية في فارس معناه بالتالي إزدياد نفوذ مصر باعتبارها المعصم الأخير لهذه الثقافة ، خصوصاً بعد توفيقها في دفع الخطر الصليبي و إيوائها الخلافة العباسية المحتضرة . ضعف العراق لأن المغول كانوا لا يزالون على الوثنية فلم يهتموا بالتراث الاسلامي ولم يرحموه من الضياع ونجم عن ذلك انهيار نفوذ العراق الذي أصبح أحد الولايات في إمبراطورية شرقية عاصمتها في بلاد فارس . حتى التجارة هجرت طرق العراق فأضعفت كذلك من قوتها واذ كانت وسيلة النقل الحضاري عبر طرق التجارة في ذلك الوقت . بل بدأت اللغة العربية نفسها تضمحل باعتبارها لغة العلم والثقافة والدين ، فقد بدأ الفرس أولاً ثم تلاهم الأتراك يجعلون لغاتهم أداة لثقافتهم الاسلامية كما استولوا على الزعامة السياسية والثقافية ، واقتصر إستخدام اللغة العربية كلغة للأدب والثقافة على البلاد التي يتكلم أهلها العربية ، وتبع ذلك أن أصبحت مصر موئل الثقافة العربية وزعيمة الحياة الفكرية العربية الاسلامية . فأخذت مصر تجدد في التراث العربي الاسلامي بعقول مصرية [١٨] .

بذلك نجد أن حركة التجديد الأولى جاءت من مصر . وقد مرت بمرحلتين ، مرحلة في مواجهة الصليبيين وظهر فيها الأزهر والدين الاسلامي للقيام بالدور الأول ، والمرحلة الثانية عقب سيطرة المغول على الشرق وبرز من خلالها إنتقال الزعامة لمصر .

ألقت هذه الزعامة على أهل مصر عبئاً في صيانة هذا التراث وتنميته ، فأخذوا يجددون التراث العربي الاسلامي ولكن بعقول مصرية ظهر أثرها في كل لون من ألوان العلوم العقلية والنقلية . ودليل ذلك أن كتاب التاريخ ، في ذلك الوقت كانت مؤلفاتهم كلها أو أغلبها تدور حول أحوال مصر أولاً ثم العالم

---

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٣٥ .

الاسلامي ثانياً . ووصلت الحركة أوجها في القرن الخامس عشر حيث ظهر علماء مصريون من أمثال : **المقريزي ـ السخاوي ـ العيني ـ إبن حجر ـ السيوطي** . بل ابتداءً من ذلك العصر أخذت أقاليم المغرب الاسلامي تدين لمصر بالزعامة المطلقة في ميدان الفكر الاسلامي بسبب ما كان من سقوط ملك المسلمين في الاندلس ، وليس أدل على ذلك من « **ابن خلدون** » وهجرته إلى مصر والعيش والموت بها . كثرت المدارس بمصر منذ ذلك العصر (١٩) . وقصد الطلبة من أنحاء العالم الاسلامي الجامع الأزهر كمصدر الإشعاع الثقافي الاسلامي .

جاء التخريب الثاني للحضارة العربية الاسلامية على شكل التجميد لها بحكم الاوضاع الداخلية ، وتعرضها في مرحلة ضعف للقاء بالحضارة الغربية المتمثلة في النفوذ الغربي الوافد بقوته الحضارية الجديدة . هنا أيضا نجد أن مصر تقوم بذات الدور الحضاري الذي قامت به من قبل في استمرارية متصلة الحلقات . فرغم أن خضوع مصر للعثمانيين كان معناه امتداد اللغة التركية كما امتدت إلى بلاد الشرقين الأدنى والأوسط حيث أصبحت لغة الدولة والدواوين ، نجد أن الثقافة العربية في ذلك العصر ظلت تدور حول الجامع الأزهر الذي احتضنها في هذا العصر المظلم وصانها من العجمة والضياع . بل كان لإتساع النفوذ العثماني إلى المغرب وبعض جهات شرق إفريقيا الفضل في فتح آفاق جديدة أمام الأزهر وسلطانه في نفوس سكان إفريقيا وآسيا .

حركات النهضة الحديثة

غير أن القرنين السادس عشر والسابع عشر صحبهما تطورات جديدة كان لها أثر واضح في الثقافة العربية . فقد قامت علاقات جديدة بين الاسلام وغرب أوروبا الذي سجل تقدماً علمياً هائلاً في صناعات الحرب والسلام . بدأت العلاقات منذ القرن السادس عشر في وقت وضح فيه ، ليس فقط تفوق الغرب ، وإنما أيضا عمل الغرب على تطويق القوى الاسلامية وحصرها في أضيق مجال ممكن . في ذلك الوقت نفسه منح السلطان العثماني الفرنسيين تسهيلات إقتصادية في أرجاء امبراطوريته ، بجانب حق رعاية المسيحيين الكاثوليك ، فأقيمت القنصليات ونمت التجارة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ووفد التجار إلى مصر ووضح الطمع الأجنبي فيها والذي عبرت عنه بعد ذلك الحملة الفرنسية على مصر في ختام القرن الثامن عشر .

كان يهز كيان المعاصرين ما اتهمت به الحياة العثمانية من ضعف وجمود خلال القرن الثامن عشر ، وما انتشر في الولايات العثمانية من أزمات إقتصادية وإهمال للمرافق العامة وفساد في النظم وتخلف عن الركب الحضاري . ذلك في الوقت الذي تقدمت فيه أوروبا وخلصت من جمودها وركودها وأقامت حضارة غربية حديثة . لم يكن أحد يعرف كيف يتم الاقتراب بين هاتين الثقافتين والحضارتين ، هل يبدأ الإصلاح من أعلى أو من أسفل . وقد أخذ البعض (٢٠) على الدولة العثمانية أنه كان باستطاعتها أن تفعل بالشرق الأوسط ما فعلته اليابان من الملاءمة البطيئة بين الحضارة الغربية وبين النظم القائمة ، ملاءمة لا تهدم أسس الحياة ولا ترقى إلى مستوى الطفرة . لكن العثمانيين فرضوا العزلة على الوطن العربي ، فجاءت محاولة التغيير من الخارج على يد الغربيين أنفسهم في محاولة لفرض حضارتهم لصالحهم وليس لصالح أقطار المنطقة ، وتمثل ذلك في مجيء الحملة الفرنسية

---

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٤٠ ، ١٤١ .

إلى مصر ، ويدل عليه تنظيم الحملة نفسه وما تضمنه ذلك التنظيم من علماء وأدوات . غير أن المجتمع العربي في ذلك الوقت كان يفكر تفكيراً إسلامياً وسيطاً حيث يعيش بفكره وروحه في عالم العصور الوسطى . لم يكن بحاجة إلى اليقظة المفاجئة أو الطفرة وإنما كان بحاجة إلى ملاءمة وئيدة بين حسنات الغرب والتراث الاسلامي ، وأن يأخذ من حضارة الغرب ما يلائم تفكيره ومستواه لا أن يفرض عليه ذلك الطوفان الذي جاء في ركاب الحملة الفرنسية . ثم كيف يقبل ذلك المجتمع ذو التفكير الاسلامي الصرف محاولة للاصلاح تجيء في ركاب المسيحيين الخارجين على سلطان المسلمين وخليفتهم ؟ فلم تكسب محاولة **نابليون** عطف الناس أو إقبالهم ، إنما أثارت ذعرهم وفزعهم .

وكان عمر الحملة الفرنسية رهيناً بمشاكل السياسة الدولية المعاصرة آنذاك ، فلم تعمر طويلاً ولم تعمر محاولاتها في التغيير . لكنها هزت أعماق الشرق وزلزلته من حيث أن هناك الجديد الذي ينبغي استيعابه ، وأن سلطان الدولة العثمانية ليس هو القوة الغالبة . من هذا المنطلق بدأ عصر التجديد في أوائل القرن التاسع عشر ، حيث وضحت ضرورة الاصلاح والتجديد كحتمية يفرضها الواقع والظروف . هنا تشعبت مسالك المصلحين واختلفت آراؤهم . هل يكون الاصلاح بالثورة على الخلافة العثمانية وإصلاح فسادها بقوة السلاح ؟ وهل إذا أصلحوا يقبلون على الغرب ويتزودون بعلمه وسلاحه ؟ أم هل يمكن الاصلاح في نطاق الخلافة العثمانية ؟ وأن يجيء الاصلاح من الداخل متخذاً ثوباً شرعياً من الولاء لخليفة المسلمين مع الاقتباس من الغرب التماساً لمواطن القوة العسكرية والافادة من الغربيين في وثبتهم الحضارية التي بهرت المعاصرين ؟

لذا ظهر منهجان :

- مدرسة **الوهابيين** ذات الهدف السلفي في الإصلاح والثورة على الخلافة .

- المدرسة المصرية في عهد **محمد علي** التي ترمي إلى الاصلاح من الداخل ، الاصلاح ذي الصبغة الشرعية مع عدم إهمال ثقافة الغرب ومصدر قوته ونفوذه .

يجب أن نتذكر أن الدعوة الوهابية نشأت في نجد بتحالف الدعوة مع أمير الدرعية من آل سعود عام ١٧٤٧ ، فكانت بذلك بعيدة عن مركز القوة العثمانية وبعيدة أيضا عن تيار الحضارة الغربية . فجاءت متجاوبة ومنسجمة مع بيئتها وموقعها الجغرافي . كانت رجعة إلى الماضي ، فهي حركة حنبلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لاعادة التوحيد الاسلامي إلى نقائه الفطري وتجريده من أوهام وشبهات **المانوية والهندوكية والباطنية والقرامطة والسبأيه** (٢١) .

ثم دعوة صريحة إلى الابداع في التشريع وإطلاق باب الاجتهاد لكل مقتدر عليه مستوف لشروطه ، والاعتماد على القرآن والسنّة وحدهما كمصدر للعقيدة والتشريع ، ثم التوسل بالقوة لفرض هذا الاصلاح ومد ظلاله إلى العالم الاسلامي كله . من هنا تأتي فتوحات وتوسعات هذه الحركة في أرض الجزيرة العربية ، وفي الوقت نفسه تأثيرها في كل الحركات السلفية في العالم الاسلامي خاصة في إفريقيا حيث قامت الحركات الصوفية بدور هام في نشر الدين الاسلامي في أعماق القارة مستلهمة المبادئ والافكار من الحركة الوهابية .

---

(٢١) احمد عزت عبد الكريم ومحمد بديع الشريف ، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، الادارة الثقافية ، ١٩٥٨) ، ص ١ - ٢٢ .

كانت محاولة **محمد علي** أولا ثورة على فساد الحياة العثمانية في مصر ومحاولة لاصلاحها إصلاحاً شرعياً في نطاق الولاء للخليفة ـ شكلاً على الاقل ـ ثم بعث القوى الاسلامية مستعيناً بتجارب الغرب وخبراته الاقتصادية والعسكرية . وتلخص برنامجه في :

أ ـ نهضة داخلية شاملة تتناول جميع مرافق البلاد الإقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ب ـ تكوين قوة عسكرية في البر والبحر للدفاع عن البلاد وتنفيذ سياستها الخارجية .

جـ ـ إتخاذ سياسة خارجية نشطة تهدف إلى إحياء الشرق العربي وتنظيم الصلات بين مصر والسودان ، والتوسع في إفريقيا كخطوة لا بد منها لمقاومة الاستعمار الأوروبي الذي بدأ زحفه إلى هذه المناطق (٢٢) .

لذلك شرع ، في العشر سنوات الاولى من حكمه ، ببناء سلطة الحكومة معتمداً على نظام إداري دقيق وقوة عسكرية ثابتة . وفرض قوة الحكومة حتى ثبت في أذهان الناس أنهم فقدوا هذا القدر من الحرية والحكم الذاتي الذي كانوا يتمتعون به في تدبير أمورهم وفي علاقتهم بالحكم والقائمين عليه .

سار **محمد علي** في حركته فبدأ بضبط موارد البلاد الاقتصادية ثم قام بمرحلة الإنقلاب الاقتصادي بالعمل على زيادة الانتاج والتنمية وفتح الاسواق ، ثم الاتجاه للتصنيع ، ثم امتد بالاصلاح للتجارة وربط الاقتصاد المصري بالعالمي عن طريق إحتكار التجارة الدولية . على أن أهم ناحية في هذه الحركة الاصلاحية ، التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر ، هي بداية حركة التجديد في الحياة الاسلامية ، التجديد بما يلائم طبيعة المسلمين وحاجة العصر وأوضاع الناس وأفكارهم وثقافتهم وذلك بالاخذ عن الغرب خير ما عندهم والاعتماد على هذا في الاخذ بيد المجتمع الاسلامي في مصر والشرق . لا ننكر أن هذه الحركة كانت موجهة لخدمة أهداف **محمد علي** الخاصة ، لكننا لا نستطيع أن ننكر أيضا ، أنها كانت التجربة الاولى المفيدة (٢٣) . فقد قام نظام حديث مع ترك المدارس الدينية والأزهر على حالها ، وهذا ما جعل البعض يصف ذلك بأنه أول من أقام ثنائية التعليم في مصر .

في الوقت نفسه يشير البعض إلى أنه لو كانت هذه الحركة التعليمية والثقافية قد نبعت من أحضان الأزهر لكان لها شأن آخر (٢٤) . أرسلت البعثات لاوروبا وبدأ عصر آخر من الترجمة عن الغرب حيث أسست مدرسة الألسن باشراف **رفاعة رافع الطهطاوي** وتمت الترجمة من مختلف العلوم والفنون وشارك في الترجمة أبناء البلاد الشرقية والمستشرقون(٢٥) .

لم تعتمد هذه النهضة التجديدية على النقل من التراث الغربي إنما امتدت إلى إحياء التراث القديم ، في إطار موازنة حضارية تذكر بالقديم لتأصيل التجديد الحضاري الحديث ، وسهلت هذه المهمة مطبعة بولاق التي قامت منذ عام ١٨٢١ ، وأخذت تطبع الكتب المدرسية وتنشر الكثير من عيون التراث العربي . كانت هذه المطبعة هي الأساس الأول لحركة الاحياء الثقافي في مصر في القرن العشرين

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢٦ ـ ٥٤١ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٥ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥٦ .
(٢٥) محمود ، **الاسلام والثقافة العربية في افريقية** ، الجزء الاول : ص ١٤٨ .

ومهدت لنجاح حركة التجديد والالتقاء الثقافي الحق بين التيارين العربي والغربي ونشأة تراث جديد عربي الصورة والمذاق غربي الروح والطبع (٢٦) .

كان نجاح هذه الحركة يتوقف على ما يتوفر للقوة المسلحة من قدرة على الصمود ، فهي سد منيع أمام التيار الغربي المتدفق وأطماعه التجارية والسياسية ، فهي تأخذ بقدر الحاجة ، فإذا ضعف السد وانهار طغى التيار الغربي بفرض قهري لا يدع مجالاً للانتقاء والاختيار .

لم يكن من قبيل المصادفة أن من يتصدى للتيار الاول السلفي هو التيار الثاني نفسه المتمثل في نظام **محمد علي** . ولم يكن هدف **محمد علي** هو الانصياع المجرد لدعوة السلطان العثماني لإخماد تلك الثورة الوهابية التي انتشرت في الجزيرة العربية في أوائل القرن التاسع عشر رغبة من **محمد علي** في طاعة السلطان ودعمه، إنما كان ذلك صر عابين وسيلتين مختلفتين لهدف واحد وهو إيقاظ المشرق العربي. وهذا دائماً شأن الصراع بين الوسائل والاساليب عندما تجمعهما أرض واحدة وهدف واحد يعتقد كل أسلوب بأنه الامثل. ورغم أن جيوش **محمد علي** قد أخضعت الجزيرة العربية كلها لسلطان مصر وأسلوبها خلال الجزء الاكبر من النصف الأول للقرن التاسع عشر، فإن ذلك لم يعن القضاء على الحركة الوهابية وفي الوقت نفسه لم يؤد إلى انتصار أسلوب **محمد علي** الاصلاحي في المشرق العربي.

فقد تحولت الدعوة الوهابية إلى دعوة سلمية هادئة فرضت نفسها حتى خارج حدود أرضها وتطورت دعوة **محمد علي** الإصلاحية إلى اتجاه أضعف بعد زوال السند العسكري لها نتيجة تدخل القوى الغربية في مرحلة حاسمة من مراحل الصراع في المنطقة .

○ **إذا كان هذا هو موقف الشرق العربي ومصر فماذا كان شأن السودان والمغرب العربي** ؟ لقد تعرض السودان للاخطار نفسهاالتي تعرض لها الوطن العربي المعاصر . فقد خضعت بعض بلاده للنفوذ العثماني وتدخل المماليك في بلاد النوبة بعد فرار بعض أمرائهم من مذبحة القلعة عام ١٨١١ . بل وضحت أهمية السودان في نظر المستعمرين الأجانب الذين توغلوا في إفريقيا ، ومن ذلك تطلع الانجليز له بعد الحملة الفرنسية على مصر ، وقد وضح ذلك الاهتمام بعد رحلة **هنري صولت** في صحبة اللورد **فلنسيا** ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦ ورحلته الثانية ١٨٠٩ ـ ١٨١٠ (٢٧) . كان على السودان أن ينتفض كغيره . وكان أمامه طريقان ، إنتفاضة داخلية ولم يكن مهيئا لذلك ، أو تجيء له مبادىء الاصلاح من قوة أخرى ترتبط به جغرافياً ودينيا ، وهذا ما قامت به جيوش « محمد علي » عام ١٨٢٠ وكان لها دور كبير في نشر الإسلام والثقافة العربية في هذه المنطقة من أواسط **إفريقيا** .

في المغرب ، إحتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وزحف النفوذ الفرنسي نحو الجنوب متصلا بالنفوذ المماثل له ـ الفرنسي ـ في غرب إفريقيا . ورأى المغاربة ـ كما رأى المشارقة من قبلهم ـ نفوذاً عثمانياً متداعياً لا يمكن أن يقيهم هذا الشر ، وفساداً عثمانياً تطرق إلى صميم حياتهم ، ثم ثقافة غربية وافدة في ركاب الإستعمار . فنشأت حركة الاصلاح تصب في المجرى نفسه الذي صبت فيه حركات المشرق ، بل تكاد تتفق معها في الوسائل والاهداف . فظهرت مدرستان :

ـ مدرسة إحياء القديم ومعاداة الغرب : وتمثلها السنوسية التي أسسها « **محمد بن علي**

---

(٢٦) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٤٩ .

(٢٧) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

السنوسي » في بنغازي عام ١٨٥١ واستلهم أفكاره الاصلاحية من الوهابيين. وأقام **السنوسيون** الزوايا لتمثل كل زاوية وحدة إقتصاديةزراعية تعليمية تقوم بدور في نشر الدعوة للمذهب على طريق القوافل المارة بها .

ـ مدرسة تونس : قامت على يد الوزير **خير الدين باشا** الذي تأثر بمدرسة مدحت باشا ورفع شعار : العدالة ـ الحرية ـ المساواة ـ العلم . وهذه المدرسة لا تؤمن بالطفرة وإنما بالملاءمة ، وأنه يمكن لتونس الإصلاح جامعة بين ثقافتها وعروبتها والعلم الحديث (٢٨) .

نعود مرة أخرى إلى مصر لنرى ماذا حدث بعد عصر **محمد علي** ، لنجد أن تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ جعلت مصر ولاية ممتازة ـ ذات وضع خاص ـ وكانت خطوة في سبيل الإنسلاخ عن الامبراطورية العثمانية . تركت مصر تواجه الحضارة الغربية المتدفقة والنفوذ الغربي الظافر وتوثق صلاتها بأوروبا في وقت ضعفت فيه قوتها العسكرية والاقتصادية ولم يستطع ولاتها الضعاف أن يؤدوا نفس الدور الذي أداه **محمد علي** من قبل ، وأن يحصروا ذلك التيار المتدفق ويأخذوا منه بقدر الحاجة والقدرة ، متابعين سياسة الإصلاح والتجديد التي تابعها **محمد علي** من قبل . إندفع التيار الغربي لا يكاد يقيده قيد ، فأدخلت في مصر الخطوط الحديدية والتلغراف ، وزادت الصادرات والواردات ، وفتحت المدارس الاجنبية التي أنشأتها البعثات التبشيرية ، وأسست دار الكتب عام ١٨٧٠ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ، وأخذت مصر بمظاهر الحضارة الغربية في كافة الميادين ، وكتبت « جريدة التايمز اللندنية » عام ١٨٧٦ بأن مصر « مثال مدهش للتقدم فقد تقدمت خلال سبعين سنة بما يعادل تقدم بلاد أخرى في خمسمائة سنة » (٢٩) . وتبع ذلك ، كنتيجة حتمية له ، إسراف مخل وتوغل غير محسوب لمظاهر الحضارة الغربية .

في ملاحظة بسيطة يجب أن نوضح أن التقاء الحضارة العربية الاسلامية بالحضارة الغربية في التقاء يشبه الالتقاء بين الحضارة العربية الاسلامية والحضارات القديمة الاخرى ، لكن ذلك التشابه يأتي من كونه لقاءً حضارياً آخر فحسب ، أما الاختلاف فهو واضح ، فالعرب في العصور الوسطى التقوا بالثقافات المعاصرة وهم سادة العالم ، ملكوا زمام أنفسهم ، فأخذوا من هذه الثقافات ما لاءم دينهم وما اتفق مع حاجتهم .

أما في القرن التاسع عشر فقد التقوا بثقافة الغرب في وقت غلبوا فيه على أمرهم وضعفت وحدتهم السياسية . التقى العرب بالحضارات القديمة وأخذوا منها مختارين والتقى العرب في القرن التاسع عشر بالحضارة الوافدة مكرهين ، كانت ثقافة وحضارة العرب في القرون الوسطى هي الحضارة الغالبة التي تأخذ من الحضارات المغلوبة ، فإذا العكس صحيح في العصر الحديث .

○ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضح موقف المثقفين من ثقافة وحضارة الغرب ، فظهرت مدرستان للاصلاح والتجديد :

أ ـ المجددون :

ويهدفون إلى محاربة البدع والعادات الضارة وإصلاح التعليم العالي والملاءمة بين الشريعة

---

(٢٨) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٨٥ ـ ١٨٧ .

(٢٩) المصدر نفسه ، الجزء الاول : ص ١٥٠ .

والفكر الحديث ، فلا إصلاح بدون علم ، وفي الوقت نفسه الدفاع عن الإسلام في وجه المؤثرات الغربية الوافدة والهجمات المسيحية ، وذلك بدراسة الافكار الغربية والرد عليها ، ثم إحداث ثورة في طريقة إدراك المعرفة بمحاربة الوسائل القديمة في اكتساب المعرفة . ويمثل هذا التيار ـ كنموذج واضح ـ في مصر إتجاهان :

ـ إتجاه يريد أن يجابه مشكلة التقاء الثقافات العربية بالثقافات الغربية الوافدة ، إذ يلتمس لها الحلول ، ويرسم لها منهج الاصلاح . ويمثل هذا الاتجاه **جمال الدين الافغاني وتلميذه محمد عبده** .

ـ إتجاه آخر يصب اهتمامه على الحد من طغيان الحاكم وفساده وإنصاف الشعب وإصلاح الحياة النيابية الدستورية وإقامة حكم وطني قوي نظيف يصمد لهذا النفوذ الاجنبي الغربي الذي وضح شأنه في أمور البلاد . ويمثل هذا التيار رجال الثورة العرابية .

الاتجاهان هدفهما واحد وهو التصدي للحضارة الغربية الوافدة كنفوذ غربي يفرض وجوده على الحياة في مصر . غير أن التيار الاول يركز على التصدي الثقافي في حين يركز التيار الثاني على التصدي السياسي لدعم الأول ، لذلك يعتبرهما البعض اتجاهين لمدرسة واحدة يكمل أحدهما الآخر خلال مرحلة تاريخية معينة .

ب ـ السلفية :

ويرون أن السبيل الوحيد لإنقاذ الاسلام وتطهيره هو بالعودة إلى السلف الصالح والاسلام الحقيقي . ووضح هنا أيضا إتجاهان :

ـ إتجاه علمي يرى أن الاصلاح يأتي عن طريق إعلام الناس بما في الاسلام من خير وما في حضارة الغرب من شر ، وتمثل هذه النزعة مدرسة **رشيد رضا** وجماعة المنار .

ـ الاصلاح بحد السيف ، وتمثله **الوهابية ـ السنوسية ـ المهدية ـ التيجانية ـ المريدية** . ظلت هذه المدارس باتجاهاتها تعمل في صمت أحيانا وفي صخب أحيانا أخرى طوال قرن من الزمان ، حتى بدأت طلائع النهضة الحديثة والحركات التحررية في النصف الثاني من القرن العشرين تغذي العرب بقوى جديدة تشد أزرهم في كفاحهم ضد الاستعمار وثقافته الغربية . ووجد رواد النهضة في مصر وفي غيرها من البلدان العربية المتحررة ، أن الحضارة العربية الاسلامية التي رماها أعداؤها بالجمود والتخلف ذات قابلية مثمرة للنهوض ومتابعة التقدم إلى مستوى الغرب وحضارته .

فهذه الحضارة ذات أساس راسخ ومتين يمكن من الاصلاح في ميدان العدالة الاجتماعية ، فإن ما في نظام الاسلام ، الأساس من مساواة وديمقراطية ، يصلح أن تنبع منه أية حركة إجتماعية ترمي إلى التخفيف من الحرمان والنقد اللذين تعانيهما أية طائفة . والعرب يستطيعون أن يعتمدوا على المبادىء الأخلاقية الأساسية في الاسلام في المطالبة بتشريع يكون من شأنه رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ، ومنح طبقات المجتمع كلها فرصاً متكافئة في شؤون الحياة مثل التعليم وغيره .

وفي الميدان السياسي يستطيع الوطن العربي أن ينمي فلسفته الخاصة المميزة دون تقليد للاشكال الغربية ، فالإسلام يعترف بالقيمة الذاتية للفرد باعتباره مديناً بوجوده لله وحده ولا يمكن أن يقبل ما يقضي على الفردية ولا يمكن أن يقبل النظم الطاغية التي قد تسود بعض أمم الغرب خلف أسماء ومسميات ذات بريق زائف .

وفي الميدان القانوني يستطيع المجتمع العربي أن يدرك ، وراء جميع القوانين الانسانية ، قانوناً إلهيّاً ثابتاً ، وليست القوانين الإنسانية في أحسن صورها إلا تقريباً للقانون الالهي . وهذا من شأنه أن يشعر المشرعين بالحرية في أن يلائموا بين قوانينهم وبين الأحوال المتغيرة في العالم الحديث .

من هنا بدأت النهضات الحديثة تعود إلى هذه الأصول الإسلامية الأساسية وتلائم بينها وبين خير ما ورد في النهضات الاوروبية الحديثة ، وبدأت مقدمات الثقافة العربية الحديثة ، الجامعة بين هذين المؤثرين ، تتضح وتنتشر من مدارس وجامعات مصر إلى أرجاء الوطن العربي كله .

ونختم الحديث بمجرد إشارة إلى مرحلة جديدة نعاصرها الآن ، وهي مواكبة التجديد والتحديث في الحضارة العربية الإسلامية لحركة تخريب للحضارة نفسها . وتأتي خطورة هذه المرحلة من أن محاولات التخريب هذه تأتي من الداخل وليس من الخارج فقط ، كما كان الحال على المحاولتين السابقتين . إذ لم تعد الظروف الدولية المعاصرة تسمح بالاستعمار المباشر ، **فبدأت المؤثرات الغربية تتسلل إلى الوطن العربي على يد أفراد منه تبنوا الفكر الأوروبي بصوره المتعددة واتخذوا من النماذج الأوروبية الحديثة أمثلة قابلة للتطبيق على أرض الواقع العربي المتطلع إلى التحديث والتنمية وإيجاد الحلول العاجلة للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفتها عصور التخلف المتراكمة .**

ومتابعة هذه التيارات المعاصرة متابعة نقدية تتطلب بحثاً مستقلاً ومعمَّقا □

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي

عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وقد شارك فيها طبقاً لأبجدية الحروف كل من الأساتذة:

الأخضر الابراهيمي

دبلوماسي جزائري وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

د. إسماعيل صبري عبد الله

إقتصادي مصري، رئيس منتدى العالم الثالث

د. جورج قرم

مدرس علوم سياسية واقتصادية في الجامعتين اللبنانية واليسوعية

جوزف مغيزل

قانوني لبناني وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

د. حسام عيسى

أستاذ مساعد في القانون ـ كلية الحقوق. جامعة عين شمس

أدار الندوة : **عادل حسين**

مدير تحرير المستقبل العربي

● **أ ـ عادل حسين** : قضية الديمقراطية تفرض نفسها الآن لعديد من الأسباب وبعديد من المفاهيم . والخلاف حول المفاهيم يتطلب نقاشاً صريحاً ، وأقترح أن نتناول ثلاثة أسئلة : **السؤال الأول** : هل هناك شكل محدد في ذهننا للديمقراطية ، أم يمكن أن تتنوع الأدوات أو الأشكال المؤسسية التي تمارس وتتحقق من خلالها الديمقراطية ؟ ـ **السؤال الثاني** : ما هو المضمون المشترك الذي ينبغي أن نحرص عليه في كل الأحوال ، ومهما كانت الأشكال المتخذة ؟ ـ **والسؤال الثالث** : ما هي طبيعة المحددات الموضوعية المفروضة على الممارسة الديمقراطية العربية ، وكيف نمنع تحول هذه المحددات إلى تجاوزات مهددة لحقوق الإنسان ؟ الأسئلة الثلاثة متقاطعة ، ويصعب أن نناقش أياً منها بمعزل عن الآخرين ، ولكن نحاول أن نركز في جولتنا الأولى على السؤال الأول : هل هناك شكل محدد للديمقراطية ؟

● **أ . جوزيف مغيزل** : يبدو لي أن التطرق لمثل هذا الموضوع لا بد أن يرتبط عند المتحدث أولاً بتجربته القطرية ، ثم بنموذج ما واضح أو غير واع في باطنه ، ثم في صيغة يتصورها مقياساً للديمقراطية . فأنا كلبناني لا يسعني أن أخرج في كلامي عن الديمقراطية عمّا عشته في مجتمعي الصغير في هذه التجربة . كما أني لا يمكن أن أتجاهل القواعد التي أعطتني إياها الثقافة التي عشتها ، وهي ثقافة غربية بمجملها . كما أني من تتبعي لما يجري في وطننا العربي ، بأبعاده الواسعة وأقطاره المتعددة وتجاربه المختلفة ، أتساءل كثيراً عما إذا كان من الممكن في الوقت الحاضر أن أتصور نمطاً أو نموذجاً ديمقراطياً واحداً لكل هذا الوطن ، في الفترة التاريخية المنظورة التي أحياها . وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات أميل إلى أن أضع بعض المقاييس التي تمكنني من الحكم سواء على التاريخ الماضي أو على المرحلة الحاضرة أو على ما أتخيل للمستقبل في هذا المضمار . يبدو لي أن الديمقراطية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أسس رئيسية : **أولها** الحرية ، لي ولغيري . **ثانياً** ، وهو نتيجة للأول ، حق غيري في أن يعارضني ويعمل في سبيل فوز نظرته التي يعارضني بها . والأساس **الثالث هو** أن تكون مصالح الشعب / الجمهور / الكثرة على الأقل ، هي المقياس الذي يتغلب في القرارات المتخذة والمنفذة . خارج هذه الأسس الثلاثة يصعب عليّ تصديق أي حديث عن الديمقراطية ، ومهما كانت المبررات الظرفية التي يمكن أن تضغط على الحاكم أو على المفكر فيما يتصوره حدوداً لا بد منها في مرحلة معينة من تاريخ شعب ، أميل أن **لا أقبل بأن تصل هذه الضغوط مهما كانت إلى حد التضحية بالاسس الثلاثة** السابقة. أما الصيغة التي يمكن أن تتخذها هذه الأسس التي أسميها « المضمون » فلا أتصور أن هنالك اطاراً جامداً واحداً لشتى المجتمعات ولا لشتى المراحل التاريخية . وهنا أقبل بكل ترحاب فكرة الذين ينتقدون تقليدنا للصيغ الغربية والذين ينادون بأنه ينبغي علينا أن نكتشف صيغة تنبع من ذاتنا أي من تراثنا وحاجاتنا . ولكن هذه الصيغة في النهاية مرتبطة بما تحفظ من المضمون ، وإلا أصبحت الصيغة طريقة للتضحية بالمضمون ، للتخلص من المضمون . طبعاً لا أرفض التطوير أو التغيير في الأشكال وفي الصيغ ، ولكنني أقف دائماً عند الحد الذي لا يعود ممكناً عنده الفصل بين الأساس والشكل ، **فأرفض التغيير الشكلي إذا شعرت أن هنالك ما يمس بالأساس ـ وهو ما يحصل غالباً تحت ستار التغيير في الأشكال والصيغ** .

أما تجاربنا العربية في مجال الديمقراطية ، فيبدو لي أن التعميم خطر . التعميم تاريخياً خطر وجغرافياً خطر . فليس لكل الأقطار العربية تجارب متماثلة كلياً ، وليست الأقطار العربية اليوم في مراحل نمو وتطور ونضوج متساوية بحيث يمكن أن يصدر الحكم عليها بشكل موحد .

● **أ . الأخضر الإبراهيمي** : يقدم الكلام الذي قاله الأستاذ مغيزل أرضية لبداية النقاش حول

موضوع الديمقراطية وللسؤال الذي طرح : هل هناك شكل محدد للديمقراطية ؟

أنا أعتقد أن الديمقراطية هي جزء فقط من تصور متكامل لأساليب عمل وتعامل بين الناس في المجتمع من أجل تحقيق أهداف معينة ومن أجل بناء هذا المجتمع نفسه ، وأعتقد أنه لا يمكن أن يعزل التصور للديمقراطية بعيداً عن فلسفة الحكم والرؤية للمجتمع وما يجب للمجتمع أن يحققه . فإذا نظرنا للوطن العربي في ظرفه الحالي ، وإذا أخذنا الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أو ما بعد الإستقلال الوطني للأقطار العربية المختلفة ، فقد نتفق على أن الهدف الأساسي الذي نرمي إليه الآن هو التنمية في معناها الواسع ـ التنمية الإقتصادية ، التنمية الإجتماعية ، الثقافية وغير ذلك ـ ونجد أن الممارسة الديمقراطية التي نريد أن نحققها تكون من العوامل التي تسهل هذه المهمة . وقد نجد أنفسنا مضطرين في البداية لأن نبدأ من التصور الغربي للديمقراطية لأنه النموذج الذي وجد منذ زمن طويل ، وهو النموذج الذي تأثرنا به ، وتعلمنا في إطاره ، وكافحنا أيضاً في إطاره ، من أجله أو ضده .

وأول سؤال يجب أن نرد عليه الآن هو : هل هذا النوع من الديمقراطية هو الذي نريده لبلادنا ؟ وحتى إذا أجبنا على هذا السؤال بالإيجاب يأتي سؤال آخر : هل مجتمعاتنا جاهزة للتقبل والإستفادة من هذا النوع من النضال السياسي في بلادنا ؟ والرد السريع على هذين السؤالين في تقديري يجب أن يكون بالنفي . **فالنموذج الديمقراطي العامل في الغرب ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع عصري ومتقدم وتحقيق أهداف التنمية** التي تكلمت عليها . وأظن أن الأسباب واضحة منها أن الوطن العربي ، أو الأقطار العربية بالأحرى ، لا تعيش وحدها ، وإنما تعيش في مناخ ومحيط دولي معين . ويصعب في هذا الإطار على أي قطر عربي ـ في الوقت الحاضر ـ أن يحمي نفسه من السيطرة الأجنبية من خلال صيغة الديمقراطية الغربية . الصحف ستكون بطريقة أو بأخرى ، في يد المصالح الأجنبية ، الأحزاب أيضاً مهددة في كثير من الأحيان أن تكون متأثرة بالسيطرة الأجنبية عليها ، أو النفوذ الأجنبي في داخلها ، ثم أن مجتمعات الوطن العربي كلها لا تزال منظّمة وتعمل على أسس لم تسمح للناس ، في أفضل الظروف ، أن تختار على الأسس الحزبية المعروفة في هذه الأنظمة الديمقراطية . فهناك الوضع العشائري ، التعصبات المختلفة وغير ذلك مما يشوه الصورة لهذه الديمقراطيات كما نعرفها في المجتمعات الغربية . هناك بلاد مثل لبنان كان فيها نظام ديمقراطي بالمعنى الغربي ، ومصر كان فيها بعض الأشكال من النظام الديمقراطي ، وكذلك أقطار المغرب العربي . كلها مارست ـ حتى في ظل الإستعمار ـ الشكل الديمقراطي لأحزاب سياسية ، أحياناً مسموح بها ، وأحياناً غير مسموح وكانت الانتخابات تنظم بشكل حر ونصف حر أو ربع حر أو غير حر نهائياً ، لكن الشكل وجد .. وأعتقد أن هذه التجارب كلها أثبتت أنه في أحسن الأحوال يجب أن تتأقلم الديمقراطية الغربية وتأخذ أشكالاً متطورة تتمشى مع ظروفنا . وهنالك ـ من الناحية الأخرى ـ ممارسات سميناها ديمقراطية في حينها ، وإن اختلفت اختلافاً كاملاً عن النمط الغربي ، وهي ممارسة تجربة مصر الناصرية وتجربة الجزائر فيما بعد الإستقلال . أظن أننا سميناها ديمقراطية لأنها فعلاً سمحت لفئات واسعة من المجتمع أن يكون لها حقوق ، أن يكون لها رأي ، وأن تكون مشاغلها ومشاكلها موضع الإعتبار . وهذا المفهوم أساسي في تقديري عند النظر إلى المستقبل . **أعتقد أنه مهما كانت إنتقاداتنا وتحفظاتنا فيما يتعلق بالتجربة الناصرية وتجربة الجزائر ، فإننا يجب أن نعترف بأن هنالك مكاسب أساسية حققت لمجموعات كبيرة وقطاعات كبيرة جداً من المجتمعات في هذه البلدان** . وإذا كان هدفنا فعلاً هو التنمية ، وإذا كان واجباً أن تخدم الديمقراطية هدف تحقيق التنمية ، فإنه لا يجوز لانتقاداتنا لما حصل من نقص أو انحراف لممارسة السلطة في مثل هذه التجارب ،

أن تنسينا ضرورة المحافظة على مكاسب الشعب ، التي هي الشرط الثالث من الشروط الثلاثة التي ذكرها الأخ مغيزل ، وهو أن مصالح الأغلبية هي المقياس النهائي للعمل السياسي في أي بلد .

إننا نسلم بأن قضية الديمقراطية قضية أساسية ، والشروط التي ذكرها الأخ مغيزل هي شروط فعلاً حقيقية ويجب أن تتحقق ، وهي تدور حول حرية الإنسان . ولكنني أود أن أغيرها شيئاً ما وأقول : إن الديمقراطية ستتحقق في المجتمع عندما تشعر أغلبية المواطنين أن السلطة تمثل إنشغالاتهم فعلاً ، وأنها تعمل على حل مشاكلهم ، وأن آراءهم ، إنتقاداتهم ، وتظلماتهم ، مسموعة ، وأن للإنسان وللجماعة مساراً مشروعاً ممكن اتباعه للتعبير عن الرأي وللحصول على الحق . فإذا وجدنا صيغة لتحقيق ذلك نقول إننا تقدمنا ، وتقدمنا كثيراً وحمينا أنفسنا ومجتمعاتنا من أضرار كثيرة تترتب عن غياب كامل للديمقراطية ، أو عن فهم سيء وممارسة سيئة للأسلوب الديمقراطي . ومع هذا لا أعتقد أنني سهّلت الموضوع ممارسة الديمقراطية في بلادنا . ففي إطار العمل على تنمية سريعة وتحقيق أغراض الناس البسطاء والفقراء والمحرومين ،لا يكون تحقيق الديمقراطية عملية بسيطة ، ولا توجد للأسف وصفة موجودة يذهب الواحد ليشتريها ويطبّقها ، إنها عملية شاقة وصعبة ومحتاجة إلى نضال وكد وتعب وتفكير وممارسة وإصابة وغلط .

● **د. جورج قرم** : أعتقد أن طرح قضية شكل الديمقراطية في المقام الأول قد يساعد على بلورة بعض الأفكار ، إذ أتصور أننا في الوطن العربي **تمسكنا بالدرجة الأولى بأشكال الديمقراطية كما يمارسها الغرب . وأنا هنا أعد النموذج البولشيفي في الديمقراطية من النماذج الغربية أو التي أفرزتها الحضارة الغربية في الديمقراطية** . فإذا نحن تمسكنا بهذه النماذج ، وتحاربنا كعرب باسم هذه النماذج ، قلّ التفكير حول مضمون الديمقراطية ، وحول ماذا نريد نحن كعرب من الديمقراطية في جوهرها ، في مضمونها وليس في شكلها . اليوم نعيش في الوطن العربي حركة مزدوجة وتناقضية مرة أخرى ، أي من جهة نسمع المطالبة المتزايدة من بعض الفئات بالعودة إلى أشكال الديمقراطية الغربية ، وبمحتوى أوروبا الغربية وليس أوروبا الشرقية ، أي بالتركيز على الحريات الشخصية . ومن ناحية أخرى نشهد أيضاً حركة رفض لكل ما هو غربي ولكل ما ينتمي إلى الحضارة الغربية لانتعاش حركات تراثية في أنحاء كبيرة من الوطن العربي تحت تأثير ما يجري في إيران وأنحاء أخرى من العالم الإسلامي . أمام هذا الواقع ، أود أن أطرح خمس نقاط :

النقطة الأولى : وهي تتعلق بالتصور السائد عادة لدى الناس حول الديمقراطية ، وهي أهمية الفرد ـ فما ننظر إليه عندما نتكلم عن الديمقراطية وعندما نعجب بما تم إنجازه في الغرب ، هو احترام الشخص والفرد والقيمة الإجتماعية للفرد . إلا أن هذا الإنجذاب نحو هذا الشكل من الديمقراطية يصطدم دائماً بتقاليد حضارتنا المتمسكة أو المتمحورة حول قيم جماعية ، سواء كانت قيماً عشائرية وقبلية ، أو كثيراً من هذه المؤسسات التقليدية التي ما تزال حية في الوطن العربي والتي تعطي أهمية كبرى للحياة الجماعية . وفي تصوري أننا يجب أن نصبوا إلى إيجاد هذا النوع من التوازن في بحثنا عن الديمقراطية في الوطن العربي بين حقوق الشخص وأهميته وحقوق الجماعة . ونحن بعيدون عن هذا التوازن بعداً كبيراً .

النقطة الثانية : هي نقطة الحضارة . ففي نظري أن محتوى الديمقراطية هو إلى حد بعيد في حرية الإبداع الحضاري . وما نزال في الوطن العربي لا نعرف هذا النوع من الديمقراطية لأننا ما زلنا مقيدين بقوالب فكرية ثقيلة الوطأة ، أي ما يسمى عادة بالاتباعية Conformism . يعني سواء

بتصورنا للاتباعية لما هو اليمين وما هو اليسار مقيدون . وفي تصورنا للوحدة العربية والوحدوية العربية والقطرية والانفصالية والشعوبية مقيدون أيضاً بأنماط معينة . في تصورنا للتراث والتجديد مقيدون أيضاً بأنماط فكرية يصعب الخروج عنها . وأعتقد أن هذه المقيدات تحول دون بروز الحرية في الإبداع الحضاري . وفي نظري أن **جوهر الحرية هو إمكانية الخروج من الإتباعية للخلق والإبداع الحضاري** ، وأن ما نشكو منه في الوطن العربي هو حال الإنحطاط الحضاري الذي نتخبط فيه حتى الآن .

النقطة الثالثة : تتعلق بإمكانية التعبير عن رأي الفئات الإجتماعية المختلفة التي يتكون منها الوطن العربي، فقدمسكنا بالأشكال الخارجية للديمقراطية، ومارسنا بعض أساليبها، سواء عن طريق أنظمة الحزب الواحد والأنظمة المنتمية إلى التصور البولشيفي للديمقراطية ، أو عن طريق الأساليب الليبرالية للديمقراطية . ومع ذلك أكاد أقول إن **لا أحد يعرف ماذا تريد الفئات الإجتماعية العربية حيث لا يكترث في أغلب الأحيان برأيها الحقيقي** .

النقطة الرابعة : تتعلق بدور المثقفين في الوطن العربي . في اعتقادي أن المثقفين فشلوا فشلاً ذريعاً في أداء أي مهمة ديمقراطية في الوطن العربي . ولا أتصور أنه يمكن أن تبرز الحرية في جوهرها، بدون ما تكون هناك مجموعة مثقفين بمعنى (الانتليجنسيا) تمارس نوعاً من الحد الأدنى من الإستقلال تجاه السلطة . إلى الآن ، يمكن أن تدخل مجموعات المثقفين في تناقظ ظرفي محلي مع الحكام القطريين ، ولكن بصورة عامة لا زال المثقفون ، إلى حد كبير مربوطين بأنماط ممارسة السلطة في الوطن العربي ، ولم يتمكنوا إلى الآن من خلق موقف مستقل لأنفسهم .

النقطة الخامسة : وهي تتعلق بمحاولة لتحديد جوهر الديمقراطية كما نريدها في الوطن العربي . والديمقراطية في جوهرها هي الوصول إلى الحد الأدنى من الحرية في اختيار أنماط التغيير الاجتماعي والسياسي . وقد ذكر الأخ الأستاذ الأخضر الإبراهيمي المحتوى التنموي للديمقراطية ، وأنا أوافق عليه .إلا أن التنمية كما مورست في الوطن العربي كانت تنمية فوقية . وكذلك كانت الديمقراطية في أغلب الحالات ، وبأشكالها المختلفة ديمقراطية فوقية ، ولذلك نعيش الآن هذه الحالة من الرفض في الوطن العربي ، ونشهد هذه الحركات الرفضوية النابعة من العصبيات المختلفة الكائنة في المجتمع العربي . ما حصل من خلال التجارب السابقة هو أنه **تم تغيير في الفئات الإجتماعية القيادية وكان هذا تغييراً لا بد منه وضرورياً وأساسياً ، إنما لم يتم أي تغيير جوهري في العلاقات السلطوية داخل المجتمع العربي** .

● **د. حسام عيسى** : أعتقد أن الحديث عن الديمقراطية وأشكالها لا يبدأ من فراغ . البداية من التاريخ . والتجربة المصرية بالذات هي التي سأرجع إليها . كان الشكل الذي تصبو إليه ، أو الذي كان محوراً لصراعات طويلة في فترات مختلفة ، هو الشكل الديمقراطي الغربي . ولكن الشيء المهم هنا هو أن الصراع من أجل الديمقراطية إرتبط تاريخياً بالصراع الوطني ، بمعنى أنه في البداية كان الصراع من أجل الديمقراطية هو الصراع من أجل انتزاع سلطة إصدار القرار من السلطة الأجنبية المسيطرة ، لم تأخذ كما أخذ في أوروبا ، شكل الصراع بين فئات إجتماعية مختلفة . لم تكن الديمقراطية الوسيلة التي سيطرت بها البورجوازية اجتماعياً ، أو انتزعت السيطرة من طبقة أخرى ، وإنما بدأت أساساً مرتبطة بالصراع الوطني ، ونلحظ ايامها في التجربة المصرية ، أن اللحظات التي

يشتد فيها الصراع الوطني ،هي نفس اللحظات التي ترفع فيها شعارات الديمقراطية . وقد بدأت أشكال من الديمقراطية الغربية المشوهة حين انتزعت البورجوازية في كثير من الأقطار العربية قدراً معيناً ومحدداً من سلطة إصدار القرار من السلطات الأجنبية ، واكتفت بهذا الشكل القاصر من الديمقراطية ، أو بهذا القدر من الديمقراطية .

بعد الحرب العالمية الثانية صار الصراع من أجل الديمقراطية بمفهوم مختلف ، ولكن أيضاً في إطار الصراع ضد الإستعمار . كان الشكل الديمقراطي السائد لم يحقق الإستقلال الوطني وبالتالي كان لا بد من فهم آخر أو شكل لمضمون آخر ، لأن الهدف الأساسي لم يتحقق ، ما زلنا تابعين ، ما زلنا تحت السيطرة الأجنبية . فظهر إتجاه يضم الجماعات الإشتراكية واليسارية والماركسية ويطلب إعطاء محتوى إجتماعي للديمقراطية حتى يمكن تحقيق الهدف الأساسي للصراع وهو الإستقلال الوطني - أي لم يكن المحتوى الإجتماعي منظوراً إليه في حد ذاته ، وإنما أيضاً في إطار القضية الوطنية ،قضية انتزاع الإستقلال الوطني . ومن هنا بدأت حكاية الديمقراطية السياسية والديمقراطية الإجتماعية ، ولا أقبل في الحقيقة هذا التمييز ، ولكن تاريخياً أدخل هذا المضمون الجديد إلى فكرة الديمقراطية في إطار الصراع ضد الإستعمار . لو انتقلنا بعد هذا إلى الفترة الناصرية نجد أيضاً أنه في فترات الإنتصارات الوطنية ضد الإستعمار لم تكن تثور بشكل قومي عام قضية العودة إلى الشكل الديمقراطي الغربي . **في سنة ١٩٥٦ مثلاً لم يكن مطلب الديمقراطية الغربية مثاراً ، ما كان يثار في لحظات الصراع المحتدم مع الإستعمار ، هو إعطاء مضمون جديد للديمقراطية ، وهو بشكل دقيق جداً مشاركة أكبر للجماهير حتى يمكن تحقيق الهدف من الصراع الوطني الذي أصبحت التنمية وجهه الأساسي** . اختلفت القضية إذن . لم تعد القضية إطلاقاً قضية أحزاب - حتى في الوعي العام ، فيما عدا فئات قليلة كانت تمثل البورجوازية القديمة ، وإنما كانت القضية الأساسية هي كيف يمكن أن نحقق أونعطي مشاركة أكبر للجماهير لتحقيق الهدف الجديد وهو التنمية . لما ضربت الثورة سنة ١٩٦٧ بدأت تطرح من جديد قضية العودة للشكل الغربي من الديمقراطية في إطار الصراع ضد الإستعمار ، على أساس أن الفشل في الصراع ضد الاستعمار جاء من شكل معين من السلطة غابت فيه هذه الديمقراطية . ولكن بقي أيضاً الطرف الآخر الذي يصر على أن القضية الأساسية ليست قضية الشكل الغربي ولكن قضية إعطاء الجماهير سلطة أكبر في إصدار القرارات ولو لم يكن ذلك بالضرورة في إطار الشكل الغربي . مثلاً إعطاء ديمقراطية داخل المؤسسات الاقتصادية ، إعطاء سلطة أكبر لإصدار القرار لجماهير العمال العاملة على مستوى الريف ، إعطاء سلطة أكبر لجماهير الفلاحين في السيطرة على الجمعيات التعاونية . يعني القضية التي كانت مطروحة عموماً هي قضية الديمقراطية ، إنما لم تكن بالضرورة قضية الشكل الغربي للديمقراطية في التطور التاريخي . وقد عدنا اليوم إلى شكل ناقص ، كما كان الحال دائماً في الديمقراطية الغربية ، وكانت الفكرتان الأساسيتان : المساواة أمام القانون وسيادة القانون . إن هناك قانوناً مسبقاً يحكم كل تصرفات الأفراد ، ومعاملاتهم ، ويحكم تصرفات الدولة ، وهناك المساواة أمام القانون . وقد وضح بعد مدة بسيطة أن هذه المساواة الشكلية هي الشرط الأساسي لتقوم اللامساواة الحقيقية في المجتمع . بمعنى أن المساواة الشكلية هي شرط أساسي للتمايز . وأعطى مثلاً من الإسكان ، فالقضية المطروحة اليوم هي قضية المساواة أمام القانون بين المالك والمستأجر ، أي تكفي المساواة الشكلية . ولكن القضية التي كانت مطروحة في عهد عبد الناصر كانت تقول إن المساواة الشكلية ستحقق اللامساواة الواقعية .

إذن يمكننا أن نقول إنه على مستوى التجربة التاريخية كان هناك دائماً تعارض ما بين الشكل

الغربي للديمقراطية وبين تحقيق الغرض الأساسي من الصراع في الفترة الأولى وهو الصراع ضد الإستعمار ، وفي الفترة الثانية لم يكن هذا الشكل ايضاً كافياً لتحقيق الغرض الأساسي للصراع الوطني ووجهه التنموي ، وبالتالي كان من الضروري إيجاد شكل آخر ، هذا الشكل الآخر لم يكتمل ، يعني لم يتم على مستوى الواقع ، لكن كان هدفاً يسعى إليه . بدأ شكل آخر من أشكال الديمقراطية عمل دفعة جديدة في الصراع الوطني ضد الإستعمار ولكنه لم يتمكن في نهاية الأمر من استكمال أهدافه الإجتماعية ولا حتى الوطنية . خلاصة القول انه عندما يشار إلى الديمقراطية ، يقفز إلى أذهان الكثيرين النمط الغربي من الديمقراطية ، لكن التجربة التاريخية كانت حتى الآن محاولة باتجاه الوصول إلى النمط الغربي من الديمقراطية ثم محاولة كسر هذا النمط الغربي دون نتائج مكتملة النجاح .

● **د. إسماعيل صبري عبد الله** : كلام د. حسام عيسى يدفعني إلى أن أغير ترتيب كلامي ، وأبدأ بالخاص وأخرج منه إلى العام . والخاص هنا أعني به التجربة الناصرية . التجربة الناصرية لديها تصور عن الديمقراطية تضمنه ميثاق العمل الوطني ، ولنا ممارسات فعلية تمت ، ولا بد أن نعترف بأن ما حدث بعدها يعني أن شيئاً ما في هذه التجربة كان عاجزاً عن أن يوفر لها عنصر الإستمرار وعنصر المقاومة . في الميثاق صورة الديمقراطية تتلخص في النقاط الآتية : ١ ـ الديمقراطية السياسية والديمقراطية الإجتماعية جناحان متكاملان للحرية . ٢ ـ الإنتقال التدريجي للسلطة من مستوى التمركز إلى المستويات الأدنى ، أي المستويات المحلية . ٣ ـ في كل مستوى من مستويات ممارسة السلط يجب أن تكون الكلمة الأعلى للمجلس الشعبي المنتخب في مواجهة الفئات الادارية المعينة من قبل الحكومة . ٤ ـ في كل المجالس السياسية المنتخبة يجب أن يكون للفلاحين والعمال على **الأقل** النصف من المقاعد . هذه الصورة كما وردت في الميثاق تبدو لأول وهلة أنها صورة جيدة وفاعلة ويمكن أن تحقق الكثير من المعاني التي أشار إليها الزملاء الذين سبقوني ، ولكن الكل يعلم أن الممارسة لم تصعد إلى مستوى هذه النظرة الواردة في الميثاق ، فما الذي أعاق هذا التطبيق عن أن يتم ؟ في اعتقادي أن هذا يرجع إلى العمل السياسي ، واعتقادي أن هذا **يطرح النقد الأساسي الذي يمكن أن نوجهه إلى تجربة عبد الناصر في الديمقراطية ، وهو عداؤه لفكرة تعدد الأحزاب** . وأعتقد أنه كان من المتصور أن يقوم في إطار الإلتزام العام بالميثاق الوطني ، أكثر من حزبين أو ثلاثة داخل مصر وفي داخل هذا الإطار . وواقع الأمر أنه في كل الفترات التي نشط فيها الإتحاد الإشتراكي إشتدت الصراعات في داخله بين اتجاهات مختلفة كلها يصارع بإسم ما ورد في الميثاق . وسئل عبد الناصر نفسه عن قيام التفسيرات المختلفة للميثاق فقال إن هذا أمر طبيعي ، نحن في مجتمع فيه صراع طبقي ، ومن الطبيعي أن تسعى كل طبقة لسحب الميثاق إلى جانبها ليكون أكثر تعبيراً عن مصالحها . وبعد هزيمة ١٩٦٧ في جلسات المحاسبة للذات والنقد الذاتي التي عقدها عبد الناصر مع كبار معاونيه في اللجنة التنفيذية للإتحاد الإشتراكي ، طرح عبد الناصر نفسه فكرة تكوين حزب معارض ، فعدم وجود حياة حزبية أمر خطير ، لأن العمل السياسي لا يمكن أن يغني عنه عمل ديمقراطي واسع كالعمل النقابي أو عمل إتحادات فلاحين أو مشاركة في مجالس الإدارة . إننا حين نتكلم عن الديمقراطية ، فنحن نتكلم في الأساس عن عمل سياسي ، وهو ممارسة السلطة ، وعلاقة السلطة بالمواطنين في مختلف تجمعاتهم وكأفراد . وتسييس الجماهير لا يمكن أن يتم على طريقة الصوت الواحد أو المونولوج أو الوعظ أو الإرشاد . إنما تسييس الجماهير يكون دائماً بطرح بدائل أمامها لكي تختار فيما بينها . والذي **يتولى طرح البدائل السياسية ، هو بالضرورة التجمعات السياسية ، التنظيمات السياسية ، أي**

الأحزاب . ولا يمكن أن تكون النقابات بديلة للأحزاب ، ولا أن تكون إتحادات الفلاحين بديلة للأحزاب ولا الاتحادات النسائية ولا منظمات الشباب . كل هذا جيد ويعمق الديمقراطية ويمهد الأرض لمزيد من رفع وعي الجماهير ، ولكنه لا ينهض بديلاً للمارسة السياسية بالمعنى الحقيقي .

من هذا المثال الخاص ، أنتقل إلى المعنى العام للديمقراطية . الديمقراطية هي في التحليل الأخير أسلوب ممارسة سلطة وتنظيم علاقات السلطة بالمواطنين بما يتضمنه ذلك من حقوق وواجبات ، فهي تعطي الحق في التصويت وتفرض واجب الخدمة العسكرية مثلاً ـ تعطي الحق في الترشيح للمجالس النيابية وحرية تكوين الأحزاب وفي مواجهته تلزم المواطن بدفع الضريبة ، الخ ... هناك حقوق وهناك واجبات . فإذا سلمنا بأن الديمقراطية هي أسلوب الحياة السياسية في المجتمع ، فلا يمكن أن تنعزل هذه الديمقراطية كبنية علوية عن البنية الأساسية للمجتمع . **والديمقراطية الغربية نشأت وتطورت مع البورجوازية ، وكانت وسيلة لتدعيم سلطتها، إنها ديمقراطية البرجوازية** ، وهذه حقيقة يجب أن لا نجادل بها حتى نشهد يوماً بلداً تحول بأساليبه الديمقراطية الغربية من نظام رأسمالي إلى نظام إشتراكي ، وحتى الآن هذا لم يحدث ، ولكن نرجو أن يحدث ونحن مستعدون لإعادة النظر في هذا . فالبورجوازية الغربية أتيحت لها بسبب سيطرتها العالمية ظروف الحصول على موارد تسمح لها بأن توسع من قاعدة المنتفعين أو المستفيدين من الفائض الإقتصادي المحول من المستعمرات وشبه المستعمرات إلى الدول المستعمِرة ، وكان ذلك يتم بشكل استجابات جزئية لنضال الحركة الشعبية وعلى رأسها حركة الطبقة العاملة من أجل نصيب أكبر في إدارة الدولة ، ومن أجل صوت أعلى في تصريف أمور البلاد . وإذا صح أن نذكر تاريخاً هنا فيجب أن نذكر أن **الديمقراطية الغربية بشكلها الذي يبهر الآن هي حديثة العهد جداً**،فمثلاً حتى سنة ١٩٤٥ لم يكن للنساء حق التصويت في فرنسا ، وليس لهن هذا الحق في سويسرا . ما زالت حتى الآن المانيا الغربية تحظر وجود حزب شيوعي ، وهذا تقييد على الحرية . المبدأ الاقتراعي العام لم يتقرر بانكلترا بشكل نهائي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى . والديمقراطية الغربية نشأت على أساس حق انتخاب مقيد في صورتها الأولى عقب الثورة الفرنسية أو في صورتها التطورية التي تمت في بريطانيا ، حيث اقتصر حق الإنتخاب على من يدفع الضريبة ، أي من يملك شيئاً ، ومن لا يملك شيئاً لم يكن مواطناً . فكانت الصورة واضحة جداً بأنها ديمقراطية طبقة معينة . أما اليوم ، فإن قوة البرجوازية وما تملكه من وسائل إعلام ووسائل إتصال جماهيري ووسائل قادرة على تشكيل الرأي العام لم يعد يحرجها وجود حزب شيوعي ولو كان يحصل على ٢٠٪ من الأصوات ، أو حتى زاد كما في حالة الحزب الشيوعي الإيطالي إلى ٣٤٪ من الأصوات التي هي ثلث أصوات الناخبين . إن البرجوازية القوية لا تخشى المعارضة وممكن أن يتم فيها أقصى قدر ممكن من الحريات ، لأن هذه الحريات لا تؤدي إلى المساس بالوضع الأساسي ، وهو سيطرة البرجوازية في نهاية الأمر . ولذلك فالديمقراطية الغربية نشأت في ظروف طبقة مسيطرة محلياً وخارجياً .

ونحن نريد أن ننشيء في بلادنا ديمقراطية هي بالضرورة في ظروف صراع ضد سيطرة خارجية وضد سيطرة داخلية ، وأعتقد أن الأستاذ عادل كان يشير إلى هذه السيطرة ، وهو يتكلم عن **القيود والمحددات المفروضة على حركتنا الديمقراطية ، لأن حركتنا الديمقراطية تتم في إطار صراع ضد هذه السيطرة الخارجية وضد سيطرة داخلية ، وأن القوى صاحبة المصلحة في التنمية أو في التطور الحضاري والتجدد الحضاري للوطن العربي ليست من القوة بحيث تقبل بقواعد اللعبة في الديمقراطية الغربية كما هي** وتحتفظ مع ذلك بالتوجه الأساسي المعادي للامبريالية

والمعادي للاستعمار . إن هذه مشكلة حقيقية ، بالضبط كما في التنمية الاقتصادية ، فنحن نمارس التنمية في عصر سيطر فيه الغرب سيطرة كاملة ، ونحاول أن ننتزع بشق الأنفس مكاناً تحت الشمس ، في حين أن تنميتهم الاقتصادية تمت ولهم السيف على العالم كله ، ولهم سيطرة السيادة الاقتصادية والسياسية على موارد العالم كله ، فكانت مهمتهم أسهل بكثير من مهمتنا ، في التنمية الإقتصادية كما في التنمية الإجتماعية كما في التنمية السياسية .

على هذا الضوء ، أتفق مع الأستاذ الأخضر في أنه لا يمكن نقل النموذج الغربي ، فضلاً عن أن هذا النقل غير مطلوب ، ولكن بشرط **ألا يكون البديل الوحيد للديمقراطية الغربية هو اللاديمقراطية** . وألا نضع التقدم الاجتماعي في مقام التناقض مع التقدم السياسي وهو الممارسة الديمقراطية ، وأنه إذا كانت نظرتنا للتنمية هي النظرة الحديثة والشاملة ، فهي تستهدف الانسان في المقام الأول . فنحن لا نبني المصانع غراماً بالمصانع ولا نبني السدود غراماً بالسدود كما كان أجدادنا الفراعنة يبنون الأهرام ، وإنما نبني هذا لخير البشر ، وأنا شخصياً لا أثق بالقول بأنه يمكن أن تسعد الناس برغم إرادتهم ، إذ لا بد أن تكون لهم إرادة حرة في اختيار نوع السعادة التي يريدون . ومن هنا ، وأرجو ألا يقول عادل إنني تجاوزت النقطة الأولى للنقطة الثانية ،أضيف أن هناك أموراً أساسية في المفهوم الديمقراطي بالمعنى الواسع أعتقد أنها يمكن أن تتجاوز الأشكال المحددة للديمقراطية ونقطة البدء هنا هي الاعتراف بآدمية الانسان ، بالانسان كإنسان . في الاسلام كان للمواطن العاجز الحق في أن يعوله بيت المال ، ومن شروط توقيع حد السرقة على السارق أن يكون قادراً على العمل وعنده إمكانية عمل ولم يعمل ، أو عاجزاً عن العمل ولم يتأخر بيت المال عن أن يفي بحاجته . أما إذا كان عاجزاً عن العمل ولم يف بيت المال بحاجاته فسرق ، فلا يقع عليه حد السرقة . هذا مظهر من مظاهر الديمقراطية . الأسلوب الذي تم به إختيار الخلفاء ، في عدد من الخلفاء الراشدين (فكرة المبايعة) ، يحمل مضمون المشاركة . وممكن لو رجعنا للمسيحية الأولى نجد أشكالاً أكثر تقدماً ، هي أشكال في تقديري تكاد تكون إشتراكية كاملة . الفكرة الأساسية في المسيحية أن المسيح عليه السلام إشترى بدمه ذنوب البشر جميعاً ، كان الأساس الفكري الذي انبنت عليه هذه الفكرة ضرورة تحرير العبيد في الامبراطورية الرومانية ، لأن المسيح حين اشترى خطايا البشر لم يميز بين سادة وعبيد ، ولأول مرة أصبح الناس سواسية في دم المسيح . .

أول مبدأ في الديمقراطية هو أن المواطن كامل المواطنية ، ولا يجب فقط أن تكون مصالحه ممثلة في السلطة ، أو أن يعود عليه عائد التنمية ، كل هذا سلبي . فالمطلوب هو أن **يكون له دور إيجابي في إحداث هذا التغيير والقدرة على الابداع الحضاري** الذي تكلم عنه الدكتور جورج ، والذي لا يجب ان يكون حكراً على المثقفين ، ففي كافة مستويات المجتمع ممكن أن يكون هناك إبداع وتجديد وقدرات خلاقة لو أطلقت . العنصر التالي في اعتقادي وفيما أعتبره من السمات الأساسية للديمقراطية التي يجب أن تسود ، أيا كانت الأشكال ، **هو القبول بالتعدد** الذي عبر عنه الأستاذ مغيزل عندما قال حرية رأيي واحترامي لحرية رأيك . إحترام أن نكون كلنا تقدميين مثلاً رغم أن لنا إنتماءات فكرية مختلفة ـ البعض يبني تقدميته على الماركسية ، البعض يبنيها على الاسلام ، البعض يبنيها على المسيحية ، البعض يبنيها على أساس علماني ،مثالي.. كل هذا وارد والكل تقدمي ، ويجب أن نحترم هذا التعدد ونسلم بأنه ضرورة موضوعية ولا يمكن إلغاؤه ، بل ونسلم بأنه أيضاً ظاهرة صحية ـ فالتفرد بالرأي نهايته الجمود ، وكل تجديد يتم نتيجة لصراع بين الآراء ـ فتقدم المجتمع رهن بوجود ظاهرة التعدد في داخله . المجتمع المتفرد الرأي مجتمع صامت كصمت القبور وليس مجتمعاً حياً تتفاعل في أعماقه

ديناميكية التغير ، وهذا له إنعكاس مباشر حتى على أهداف التنمية الاقتصادية بالمعنى الضيق . فإنجاز بناء مصنع في الموعد المحدد له وتشغيل هذا المصنع بطاقته الكاملة يتوقف بالنهاية على ما لدى العاملين فيه في كل مستوياتهم ـ من العامل الصغير إلى المدير ـ من حوافز ومن إيمان ومن رغبة في الابداع والتجديد .

وقد أشير بعد ذلك إلى فكرة الاجتهاد في الحضارة الإسلامية ، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للحضارة العربية ، فكرة الاجتهاد مصدر من مصادر التشريع ، وبالتالي تعدد المذاهب . فحتى في إطار السنة عندنا الأربعة المشهورة ، ولكنهم ينسون عادة الامام الليث ، وينسون إبن تيمية ، يعني هم في الواقع ستة أئمة يتفاوت قدر أتباعهم . ففتح باب الاجتهاد هذا فيه تسليم بضرورة التعدد ، وفتح باب الاجتهاد في ماذا ؟ فيما أنزله الله سبحانه وتعالى من كلم ـ المفروض أنه منزّه عن كل شيء ، ومع ذلك أبيح الاجتهاد وأبيح التعدد ، وأصبح للمسلم أن يختار بين أن يكون حنفياً أو شافعياً . وأكثر من هذا حقه في أن يكون له اختياره الخاص فيأخذ في هذه الممارسة بنظرية أبي حنيفة وفي تلك الممارسة بنظرية الشافعي . وأي تطوير لقانون الاحوال الشخصية للمسلمين وسيلته الأساسية أنه يأخذ بما يراه أفضل من أقوال في المذاهب المختلفة . فهذا التعدد إذن ضرورة ، ومن يوم ما قفل باب الاجتهاد عمت الشعوذة وعم التخلف وعمت السلفية في الفكر الاسلامي بصفة عامة ـ أما حين كان باب الاجتهاد مفتوحاً فكان هناك إزدهار فكري .

النقطة الأخيرة التي أعتقد أنها أساسية في الديمقراطية ، تقول إن هذا التعدد لا يكون تعدداً نظرياً أو ترفاً عقلياً ، وإنما يتضمن ما ذكرته **قدرة المعارضة على ان تكسب في يوم من الأيام الأغلبية فتصل إلى السلطة**،وهو ماأسميه إمكانية تداول السلطة Alternance . يجب أن تكون هذه إمكانية حقيقية وليست مجرد إمكانية نظرية لسبب أو لآخر . وهنا أيضاً أجد أن عندنا معنى أساسياً جاء لنا من التراث ، وهو مفهوم الاجماع كمصدر من مصادر التشريع . بعض رجال الفقه يفسرونه على أنه إجماع أهل الفقه أو العالمين ، والبعض الآخر يفسرونه على أنه إجماع الأمة أو ما نسميه حالياً الـ Concensus أو التراضي العام . نفس فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . المعروف هو ما تعارف عليه الناس والمنكر هو ما استنكره الناس ، وهي ليست أموراً ثابتة أو جامدة عبر القرون . وقد أشرت إلى بعض الأمثلة التاريخية لكي أصل للنقطة التالية : إنه إذا كانت ممارساتنا بصفة عامة ممارسات لا ديمقراطية فأنا أرفض التفسير الذي يقول إن هذا مرتبط بتراثنا الحضاري ، وإن تراثنا الحضاري عقبة في سبيل تطبيق القيم الديمقراطية ـ وأعتقد أن هذا ينطبق على بعض تفسيرات التراث الحضاري وليس على كل التفسيرات ، وقد أضيف أن جزءاً أساسياً من الكنائس الشرقية لم يعترف بزعامة روما عليها ، كانت متمردة عليها فقبلت مبدأ التعدد رغم أن الأصل أن كنيسة المسيح هي كنيسة واحدة ـ فالتراث الموجود لدى طرفي الأمة العربية من مسلمين ومسيحيين يشير إلى إمكانية التعدد وإمكانية الاجماع والـ Concensus . فهذا الجوهر أو هذه المعالم الأساسية من الديمقراطية أعتقد أنه من الواجب ومن الضروري توفيرها في مجتمعاتنا القطرية كل بحسب تطوره . ولكن الذي أقف ضده بصراحة وبوضوح هو محاولة التضحية بالمفاهيم الأساسية للديمقراطية بإسم أي مبدأ آخر على أنه أعلى من الديمقراطية كقيمة . فمثلاً أنا أرفض توحيد الأمة العربية بالقوة حتى لو كان هذا ممكناً ، وأعتقد أن مثل هذه الوحدة ستكون ضعيفة وستنهار وأنه ما لم يكن هذا التوحيد عليه Consensus أي الرضا العام ـ كما قلت ـ وإن لم يكن الـ unanimity بالمعنى العددي فلن يتم توحيد .

النقطة الأخيرة أنه يجب أن نعترف بأن التطور التاريخي يتم بمراحل انقطاع Disruptions وأن

لا ندفع بمثاليتنا إلى تصور أنه ممكن إحداث تغييرات جذرية في المجتمعات دون قدر معين من القهر الاجتماعي يقع على بعض الفئات من أجل تحسين أوضاع فئات أخرى . ولكن هذا القهر الاجتماعي يجب أن لا يمس جوهر ما أسميته عناصر أساسية في الديمقراطية ـ فمثلاً التأميم قهر إجتماعي بالنسبة للبرجوازية التي تملك الشركات والمصالح التي تؤمم ولكن التصفية الجسدية للرأسماليين مرفوضة ، إهدار آدميتهم بتجويعهم أمر مرفوض ومخالف لمفهوم الديمقراطية .

● **أ . عادل حسين** : أعتقد أن الكلام الذي قيل من الأطراف المختلفة كان بالضرورة يتجاوز الإجابة على السؤال الأول ويمتد إلى أسئلة أخرى ، ولكن هذا الاستطراد ساعد على أي حال في التعرف على وجهات النظر المتباينة في عديد من النقاط ، وبالتالي يمكننا من مواجهة القضايا الخلافية في القسم التالي من الندوة . وأشير على سبيل المثال إلى **الخلاف الذي بدا بين العرض الذي قدمه الأستاذ الأخضر والعرض الذي طرحه د . إسماعيل** . ونرجو أن نناقش بصراحة مثل هذا الخلاف . ولي سؤال إلى د . إسماعيل أرجو أن أسمع إجابته منه ، ففي القسم الثاني من حديثه كانت بعض القضايا التي قالها تتعلق بالمضمون الذي اتفقنا أنه يمثل مضموناً مشتركاً ينبغي أن يراعى في أي شكل من الأشكال التي تسم نفسها بالديمقراطية ، مثل حقوق الأفراد .. الخ . ولكن **لم أتبين الفارق بين ما جاء في كلامه بعد ذلك عن التعددية وتداول الأحزاب للحكم وبين النموذج الغربي للديمقراطية** . وتكمن أهمية السؤال في أن د . إسماعيل أكد في القسم الأول من حديثه أن النموذج الغربي ـ بهذا المفهوم ـ غير قادر من الناحية العملية ، أو لم يثبت حتى الآن أنه قادر على تغيير النظام الإجتماعي ، في حين أننا نقول إننا في مرحلة نحتاج فيها لمثل هذا التغيير . إن التعددية الحزبية عند د . إسماعيل ـ ويمكن أن أكون قد أخطأت الفهم ـ تختلف عن التعددية التي أتصور أنها موجودة في بعض التجارب الإشتراكية ، والتي وجدت أشكالاً مشابهة لها في بعض الأقطار العربية . أقصد فكرة الحزب القائد ووجود بعض أحزاب أخرى صغيرة إلى جواره ، فهذه التعددية لا تسمح بتداول الحكم بين الأحزاب القائمة ، والحزب القائد ـ في تجربة ثورية جادة ـ ليس مجرد حزب حاكم ، ففي حالة مواجهة جادة لمهام تغيير ثوري ولصراع لا ينقطع ضد القوى الخارجية ، هناك ضرورات موضوعية تدفع الحزب القائد إلى الالتحام العضوي بالسلطة ، وخاصة في أكثر النقاط حساسية في أجهزة السلطة مثل الجيش والأجهزة الأمنية ، وإلا هل يسمح لمختلف الأحزاب ـ في ظل التعددية ـ أن تتنافس داخل الجيش ؟ وهل يمكن أن تنجح الصيغ الغربية التقليدية في تحييد الجيش وإبعاده عن قضايا التغيير السياسي ؟ في الدول الغربية يحدث هذا التحييد لأن جوهر السلطة ـ كما قال د . إسماعيل ـ ثابت ومحافظ مهما تغيرت الواجهات الحزبية الحاكمة ، ولكننا بصدد تغيير ثوري ، لا يمكن إبعاد الجيش عنه ، خاصة في ظروف حرب ، وفي ظروف كونه جهازاً متضخماً بالنسبة لأجهزة الدولة الأخرى بحكم ضرورات المواجهات العسكرية الدولية . هذه أسئلة عملية تحول دون التصور الواقعي لطريقة التداول الميسر بين الأحزاب المختلفة للسلطة في حالة تجربة ثورية ، وخصوصاً إذا قلنا إن هذا التداول يمكن أن يتم بين قوى سياسية تمثل قوى إجتماعية بينها تناقض شديد في الرؤية والمصالح . هل يمكن أن يتم مثل هذا التداول ، وفي ظل الظروف الخارجية وفي وجود الجيش ؟ هذه مشاكل عملية ، ولهذا أكدنا جميعاً منذ البداية على صعوبة الملاءمة بين النموذج الديمقراطي الغربي وبين واقع مجتمعنا . وقد وافق د . إسماعيل على أن هناك بعض محددات بالفعل على اختياراتنا للأسلوب الديمقراطي الملائم . إن التحدي الذي يواجهنا هو أننا مسلَّمون بهذه الصعوبات ، ولكننا في نفس الوقت نسعى لتجنب استخدام هذه الصعوبات كمبرر لممارسات لا يمكن قبولها ضد حقوق الإنسان . وينبغي في كل الأحوال ألا ننسى أن القبول بأي محددات على الممارسة الديمقراطية مشروط بالمواجهة الجادة مع الأعداء

الخارجيين ولتطوير الأمة ، ونقول إنه حال توفر قيادة ثورية نضطر إلى قبول بعض المحددات ، ولكن ينبغي على الفكر السياسي العربي أن يصيغ الضوابط المطلوبة والعملية على مفهوم هذه المحددات ومداها . وهذا سؤال محدد ومهم جداً ومفتوح . وأهمية الأعتراف بالمحدِّدات أنه يمكن من اقتراح حلول عملية لأزمة الديمقراطية في نظام ثوري .

● **د . إسماعيل صبري عبد الله** : هذه أسئلة محددة ، وسأقدم في كلمتي إجابة عنها .

● **أ . مغيزل** : سأكتفي ببعض الملاحظات السريعة راجياً أن تسهم في متابعة النقاش . أود أن أتطرق إلى العوائق الرئيسية التي تقف بوجه الديمقراطية أياً كان المضمون الذي أعطيناه لها .

العائق الأول : التخلف بوجه عام ـ الفردي : الأمية والفقر ـ والجماعي : فقدان التنظيم وفقدان الأحزاب ودور المرأة والمستوى الثقافي والجامعات ومعاهد الأبحاث ومستوى الأحزاب الموجودة والنقابات . كل هذا الجانب الذي أصابه التخلف على مستويات وأشكال متعددة هو عائق رئيسي أول في وجه قيام الديمقراطية .

العائق الثاني : هو بعد الحرية في نفس الإنسان الذي لم يصبح بعد من القوة بحيث يدفع إلى الاستماتة في سبيله بشكل متواصل وليس بواقع ظرفي ، بزعيم أو بقائد . ودليلنا بشكل عام هذه الانتخابات أو الاستفتاءات التي تعطي عادة نتائج غير معقولة .

والعائق الثالث : هو فقدان التجارب ومن ثم فقدان الصيغ التي نطرحها كبدائل أو كأصول للنظام الديمقراطي . فنحن بفضل المشاكل التاريخية التي عانيناها ، والحكم العثماني الطويل والاستعمار والانتداب منذ مئات السنين ، لم نكن مسؤولين عن مصيرنا ، ولذلك ليس لنا من صنع تاريخنا ومن صنع تجاربنا القومية صيغ ونماذج وتجارب مباشرة ، لذلك نفتش ونقتبس ونفشل وننتظ ونتلمس .

العائق الرابع : هو ضياعنا بين جاذبية الأصالة وجاذبية الحداثة والمتغيرات . الحقيقة نحن نعطي في هذا المضمار صورة فاقعة للضياع . فبين رغبتنا وحاجتنا الشرعية تماماً بأن نكون أمناء لتاريخنا ولما ورثناه في شتى حقول الحياة ، وبين ما يهزنا من مستجدات وحاجات جديدة لا زلنا بعد في ضياع كبير لا ندري بماذا نحافظ ولأية درجة نحافظ على ما يجب أن نحافظ عليه ، وإلى أية درجة يجب أن نتخطاه ونتجاوزه إلى صيغ وأشكال جديدة . ويبرز ذلك في قضايا الأحوال الشخصية في قضايا العلاقات الاجتماعية وفي قضايا الدين بشكل خاص .

بالطبع بالإضافة إلى هذه العوائق والضغوط هناك **العائق الخارجي** الذي يلعب دوراً هائلاً في وجه ممارستنا للديمقراطية ، سواء الاستعمار الذي عشناه مباشرة وما خرجنا منه إلا من وقت قريب ، أو الاستعمار الجديد المغلف : الاقتصادي والثقافي والسياسي والتكنولوجي وما شاكل .

والعائق الأخير والسادس : هو إسرائيل والصهيونية وما تستنزفه من قدرات هائلة في شتى الحقول وتمنعنا من الالتفات الكافي نحو مشاكلنا الأخرى . صحيح أن إسرائيل كانت حافزاً وكانت تحدياً ، ولكنها كانت أكثر من ذلك حتى الآن عائقاً وشاغلاً عن قضايانا الأساسية .

هذه بعض العناوين أردت أن أطرحها لتكون مادة للمناقشة .

● **د . اسماعيل صبري عبد الله** : إن أهمية الأسئلة التي وجهها الأستاذ عادل نبهتني إلى فكرة مررت عليها مراً سريعاً **وهي العلاقة بين الديمقراطية والثورة** . الثورة بطبيعتها هي عملية إنقطاع لما هو قائم ، وهي أساساً من صنع طليعة تكون أقلية بالمجتمع إبتداء ، وتحاول أن تجذب إليها جزءاً كبيراً من المؤيدين . ليس ضرورياً أن تحصل الطليعة على الأغلبية العددية (٥١ ٪) لكي تقوم بالثورة . ولكن بعد هذا الانتقال في السلطة ، كيف تمارس الثورة عملية التغيير ؟ أقول إن ما استبعدته الثورة استبعد من الساحة السياسية ، وما استبقى وما تم عليه التراضي العام الشعبي يكون موضوع خلاف بين أحزاب سياسية متعددة . هذا فرق أساسي بيني وبين النموذج الغربي للديمقراطية إذ لا مكان للثورة في النموذج الغربي للديمقراطية رغم أن هذه الديمقراطية نفسها كانت محصلة ثورات متكررة ، ولكن المنطق الخاص بها يرفض الثورة . وأنا أقول بالعكس . إن المنطق أمام البلاد العربية وأمام العالم الثالث كله يؤدي إلى أن الثورة عامل أساسي . ولكن مثلاً لا أرى مطلقاً أي مسوغ لأن تصدر السلطة الثورية قوانين ثم لا تلتزم هي نفسها بالقوانين التي أصدرتها . أنا لاأقول إن الثورة تُعمل بقانون، **ولكن طالما أنك عملت الثورة وأخذت السلطة فيجب أن تكون علاقتك ، علاقة الحاكم بالمحكوم ، خاضعة لقواعد وأوضاع مفهومة وتتسم بطابع التغيير القانوني** ، وإلا لماذا تأخذ السلطة ؟ لماذا تأخذ السلطة على إصدار القوانين ومع ذلك تخالفها ؟ لست محتاجاً لهذا .. **وهذا** التصرف يهدد فعلاً آدمية البشر . وفي الاطار الذي تم اختياره ، والذي هو إختيار طريق إشتراكي ، لا أطالب بإعطاء الحرية ، بتكوين أحزاب تدعو لإعادة الرأسمالية ، أو للانتقاص من الثورة . أنا لم أصل إلى هذا الحد من السذاجة بحيث أعطى حقاً للثورة المضادة في أن تكون موجودة في الساحة وتعبر عن نفسها ـ لكن أنا حين أغير الأسس الاقتصادية التي كانت تقوم عليها الثورة المضادة وأغير هذا الوضع ، **لا أخشى أن توجد أحزاب في إطار الاختيار الاشتراكي تختلف فيما بينها حول كيف تبني الاشتراكية** ، وأنا لا أخترع شيئاً ، هذا الخلاف موجود داخل كل الأحزاب الاشتراكية بما فيها الأحزاب الماركسية اللينينية التي تحكم منذ ٦٠ عاماً ، وإنما هو خلاف يتم بمنأى عن الجماهير ويحل بحلول داخل قيادات ، وليست الجماهير طرفاً فيه ، وبالتالي يصبح عامل لا تسييس للجماهير ، يعني الجماهير سيِّست لكي تحدث الثورة وما أن قامت الثورة حتى يحكم الحزب ويستبعد الجماهير . إن تعدد الأفكار والصراع بين الأفكار قانون من قوانين الحياة ، ودخول الجماهير طرفاً في الصراعات له ميزتان أساسيتان : الميزة الأساسية الأولى تسييس الجماهير ، أي تبقى الجماهير يقظة باستمرار وحريصة . الميزة الثانية أن طرح هذه الخلافات علناً وبشكل خلاف بين أحزاب يزيد من طابعها الموضوعي ويقلل من طابعها الذاتي . حين تحصر الخلافات داخل الحزب الحاكم الواحد أو الحزب القائد تتحول عادة من خلافات موضوعية إلى خلافات ذاتية وما نسميه بالمصرية الشللية . هذا عن مفهوم تعدد الأحزاب في مجتمع إشتراكي أو مجتمع ما بعد الثورة .

بالنسبة لمشكلة الجيش وأجهزة الأمن التي أشار عادل إليها ، هذه الأجهزة تأخذ أهميتها من أبدية السلطة ، وإن منعها من الاشتغال بالسياسة يصبح فعّالاً حين يكون هناك تداول حقيقي للسلطة . فهذا التداول يؤدي إلى تمايز بين أمور تتعرض في بلاد العالم الثالث بصفة عامة لعملية اختزال مستمر . الشعب أو الوطن يختزل إلى الدولة ، والدولة تختزل إلى الحزب . فيبقى بالتالي لا مجال للتمييز ما بين سياسة الدولة كسياسة عليا وبين السياسة اليومية كما تمارسها الأحزاب وما كان ممكناًأن يكون موضع تداول. لماذا لا تحدث في الدول الغربية إنقلابات عسكرية؟ لماذا تظل فرنسا في وقت من الاوقات شهرين بدون وزارة ومع ذلك المواطن لا يحس بأية مشكلة ؟ لأن الإدارة العامة مستقلة

تماماً، او إلى حد كبير جداً، إزاء التركيب السياسي الأعلى. إن الـذي دعم وجود الإدارة ودعّم بعد الجيش عن السياسة هو تداول الحكم ، وبالعكس ، كل ما تتركز السلطة وتتأبّد ، يزداد وزن أجهزة الأمن .

● أ . **الأخضر الابراهيمي** : يخيـل إلي أنه ليس هنالك خلاف بيننا في الاعتراف بشيئين : الأول أن الديمقراطية جزء أساسي في حياة ونمو وازدهار أي مجتمع عندنا في الوطن العربي . ثانياً : أن هنالك نقصاً في كل الوطن العربي في هذا الميدان . لكن يجب أن نضيف حالاً أن هنالك تفاوتاً وتفاوتاً كبيراً في مستوى هذا النقص من بلد إلى بلد . النقطة الثالثة ، والتي تصعّب جداً الرد على سؤال الأستاذ عادل هو أن الأوضاع في الأقطار العربية المختلفة تختلف اختلافاً أساسياً وكبيراً وشاسعاً من قطر إلى قطر ، من نظام إلى نظام ، من مجتمع إلى مجتمع . إن المضمون الذي نريده للديمقراطية ، ليس في نهاية المطاف وإنما كتكتيك أو كمراحل ، يختلف إختلافاً كاملاً . كهدف نهائي أظن أننا ممكن نتفق على مفهوم للديمقراطية كما نريده أن يكون في الوطن العربي لكن المراحل التي تمر به تختلف في قطر وآخر.

أما ما معنى الديمقراطية التي نريدها بشكل عام ، فهنا ممكن إننا نتفق **على الإطار العام الذي نرى جميعاً أنه ضروري** ، **أي الحرص على آدمية الانسان** كما وصفها الأخ اسماعيل . إن المواطن الغربي يشعر أنه يعيش في بلد لا يريد أن يخرج منه ، لا يريد أن يهرب منه . ولا يطلب اللجوء لمكان آخر . إنه يعمل ، ويربي أولاده ، ويتقدم في عمله ، في محيط يرتاح إليه . أعتقد أن هذا لا يمكن الاختلاف عليه .

ولكن حين نتكلم مثلاً عن النموذج الذي نريده بعينه . هناك ناس كثيرون عندنا تطالب بالنظام الديمقراطي الغربي ، وهم على دراية كاملة بما يطلبون ، إنهم **يريدون ديمقراطية غربية لأنهم ينتمون إلى طبقة يتصورون أنها ستسيطر بنظام ديمقراطي غربي** ولا يضايقها ما يترتب على ذلك من علاقات خارجية وارتباطات وتبعيات وغير ذلك . هؤلاء الناس يطالبون بالنموذج الغربي . ليس بمعنى الغرب كما حدده د . جورج قرم ، ولكن غرب بمعنى الدول الغربية . هؤلاء الناس موجودون ويعرفون ماذا يريدون ويعتقدون أن هذا يحقق مصالحهم كأشخاص . وأنا أخشى أنه ممكن أن يأتي الخلاف الجزئي بيني وبين د . إسماعيل في ظل الوضع الموجود في الوطن العربي ، وفي ظل الحاجة الحقيقية التي نريدها إلى مزيد من الديمقراطية. أخشى أن ننساق من حيث لا ندري ولا نريد إلى تأييد هذا الاتجاه الذي يطالب بالممارسة الغربية التي ستفيد طبقات محدودة عندنا ، وتكون في مصلحة الغرب ، وليس في مصلحة الأغلبيات في وطننا . هذا هو تخوفي . أنا أيضاً مع كل ما قاله الأخوان عن ضرورة تعدد الرأي وإمكانية التعبير عن الرأي في ظل أي حكم وفي أية مرحلة من مراحل التطور الإجتماعي والسياسي في البلاد . **.أنا لا أفهم كلام الأخ اسماعيل فيما يتعلق بضرورة تعدد الأحزاب بكل الظروف** . أنا الحقيقة لا أزال متردداً في هذه النقطة ولا أزال أعتقد أنه في ظروف معينة وفي بلاد معينة يمكن تحقيق ديمقراطية فعالة في إطار الحزب الواحد ، وممكن أن أربط هذا بما قاله الأخ جورج قرم عن دور المثقفين . الإنحرافات التي حصلت في الأحزاب الواحدة يمكن أن تشرح ، ولكن أن تدعو هذه النقائص والانحرافات النخبة المفكرة إلى الكسل وإلى التسليم، أو إلى القول بأنها غير قابلة للاصلاح وأن ليس أمامنا إلا العودة إلى تعدد الأحزاب ، فهذا ما أخشاه .. في المناخ الدولي الذي يعرفه الأخ إسماعيل ، ووفق النظرية الأساسية عن المركز والتخوم . نحن ننتمي إلى التخوم ونطوف حول مركز الجاذبية . والحديث عن تعدد الأحزاب يرتبط في هذه الظروف بالكلام عن الحرية الاقتصادية ،

وهذا يؤدي بالضرورة في تقديري إلى توطيد التبعية ، وإلى انتكاسات كبيرة . تقديري أنه هنالك مسؤولية مثلما قال الأخ جورج قرم ، مسؤولية كبيرة جداً على النخب لكي تفكر وتبحث وتعمل وتتحاور من أجل الوصول إلى صيغ تتلاءم مع مجتمعاتنا ، ومع ظرفنا الحالي في الوطن العربي .

● **د . جورج قرم** : أصبحت الأمور المطروحة من التعقيد بحيث يصعب أن نعبر باقتضاب عن الأفكار التي تدور في الذهن حول الموضوع . ولكن أود أن أركز على نقطة هامة أستخلصتها من حديث الأخ عيسى ، فالوطن العربي لم يمارس الديمقراطية من أجل الديمقراطية إنما مارس الديمقراطية كوسيلة للاستقلال والتنمية . كانت الديمقراطية وسيلة في هذه المعارك ولم تكن أيضاً هدفاً أو جزءاً من التصور العام مثل الاستقلال أو التنمية ، وأعتقد أن كثيراً من القصور الذي حصل ناتج عن هذه الظاهرة . الشيء الثاني الذي جعلنا في السبعينات ندور في الحلقة المفرغة هو انهيار المشروع الناصري . لأن المواطن العربي تحمل إبتعاده عن الحياة السياسية أيام عبد الناصر لأنه كان في ذهنه أن عبد الناصر كان يمثل نموذج الحكم المتنور الذي يقود الأمة نحو الأفضل ولو بكبت الحريات ، ودخلنا في التخبط حين اختفى عبد الناصر وزالت شخصيته الجبارة ، وعدنا إلى التناقضات . وهنا أود أن أوضح إعادة بروز العصبيات ، ومن جهة أخرى العودة ليس إلى التراث ولكن إلى تصور عقائدي إلى التراث . وأنا لا أتصور إطلاقاً أن التراث بمعناه الديني هو عقبة في تطور الوطن العربي ، إنما طريقة التعامل بالتراث وتسييس التراث هو العقبة التي نشهدها اليوم . وأتصور أننا اليوم ندور في صراع شديد سياسي حول من سيستفيد من صيرورة التنمية التي نمشي فيها ، وهي تنمية مشوهة ، تنمية تابعة ، وبتصوري يجب أن نتعمق بهذا النموذج كمثقفين حتى نتمكن من استيضاح الرؤية في موضوع صراع القوى الدائر حالياً في الوطن العربي ، وخاصة في الدعوة للديمقراطية على الشكل الغربي أو الدعوة إلى الاحتياط أو التحفظ من هذه الديمقراطية . وهنا أود أن أعلق شيئاً ما على كلام الدكتور إسماعيل عن هدف الديمقراطية ومضمونها في جعل الإنسان بآدميته الكاملة وجعله حسب تحديد أرسطو إنساناً سياسياً . نعم هذا الكلام جميل ولكن تحقيقه صعب . هنا أفرِّق بين السياسة بمفهومين : **بين السياسة كعمل حضاري وعام** ، وارتقاء أمة ما نحو مستويات حضارية أعلى ، حتى تتمكن من التصارع مع المجتمعات الأخرى على قدم المساواة ، وهذا في تصوري ما يجب أن نصبو إليه في الوطن العربي حالياً ـ **وبين السياسة كعمل سلطوي** . وأنا عندما انتقدت موقف المثقفين العرب إنتقدتهم من هذا المنطلق . إن مفهوم للعمل السياسي هو مفهوم العمل السلطوي ، او الاقتراب من مواقع السلطة حتى يتمكن المثقف من قيادة الشعب حسب تصوراته ومفاهيمه ، وأعتقد أنه حان الوقت لكي يبتعد المثقف عن العمل السياسي السلطوي اليومي ، ليتوجه إلى العمل السياسي كعمل حضاري . ومن هنا كان انتقادي للاتباعية في المناهج الفكرية التي نتخبط فيها ، فمن واجبنا أن نبدع نماذج جديدة . وأنا أوافق جداً الدكتور إسماعيل على أن الطاقات السياسية الموجودة عند الجماهير حالياً مكبوتة ليس فقط من العمل السياسي بالمفهوم السلطوي إنما أيضاً من العالم السياسي بالمفهوم الحضاري كما نمارسه في الوطن العربي . ومن هنا أنا لن أكترث كثيراً بشكل الديمقراطية التي نبحث عنها لأن صراع القوى داخل الوطن العربي من الشدة داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية نفسها ، بحيث أشك ونحن نبحث عن آدمية الانسان ، أشك أنه يمكن الدخول في هذه الحلبة من الصراع . إنما يجب أن نبتعد عن هذا الصراع حتى نتمكن من استيضاح الرؤية للموضوع ونتمكن من إبراز معنى التناقضات التي نعيشها في الوطن العربي حالياً وحتى يتمكن المواطن ساعتئذ من عطاء جديد ـ حتى لا تكون الجماهير العربية ساكنة راكدة ، وأشير هنا إلى أمر هام إذ **يبدو لي أن التطورات**

في الوطن العربي التي تجري تحت الجليد كبيرة ، ولكننا لا ننتبه إليها ولا نتبعها ، ولسنا على إتصال بها ، وأعتقد أن العمل الديمقراطي اليوم هو تتبع ومساعدة ، والدخول في ، كل ما يجري تحت الجليد في الوطن العربي ، والذي هو إلى الآن مجهول ونقطة الاستفهام كبيرة بالنسبة إلى مستقبلنا . وإذا استمررنا في تجاهل هذه التطورات المجتمعية في العمق ، أخشى أن يستمر تطور الأمة العربية بلا توجيه ، وبلا محاولة لإرسائه على قواعد ثابتة ، وتستمر القوى الأجنبية بالتالي في أن تلعب بالأمة العربية وتستبيحها وتنهب خيراتها كما درجت العادة منذ مئة وخمسين سنة .

● **د . حسام عيسى** : أعتقد أن عادل حسين وضع المشكلة بشكل سليم حين انتقل من مستوى ما ينبغي أن يكون إلى مستوى ما هو كائن . ورأيي أن السؤال الثالث هو سؤال البداية : المعوقات أو المحددات . إلا أنني أريد أن أقترب من ذلك بسؤال **لماذا تطرح اليوم قضية الديمقراطية بهذا الالحاح** ؟ لماذا في هذا الظرف التاريخي بالذات يطرح المثقفون العرب في أي لقاء قضية الديمقراطية ؟ وسؤالي الثاني هو الديمقراطية لماذا ؟ ثم يبقى الثالث ، وإذا كان الهدف هو الديمقراطية فما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق الديمقراطية بالأشكال المختلفة ؟ إن الذين يسعون إلى الديمقراطية الغربية يشعرون أنها غير متحققه ، ومن يسعون إلى قدر أكبر من الديمقراطية الإجتماعية يشعرون أنها غير متحققة . جورج قرم أجاب جزئياً على السؤال حين طرح قضية انهيار المشروع الناصري ، وأنا أقول : إنهيار المشروع العربي ككل . إنهيار المشروع العربي الممثل أساساً في قضية النهضة التي يمثل ضرب المشروع الصهيوني جزءاً أساسياً منها . إنهيار المشروع العربي يطرح قضية لماذا انهار المشروع العربي؟ نحن نعلم أنه بعد ١٩٤٨ كان أحد ردود الفعل للهزيمة ضرب الأنظمة، أو الديمقراطية الغربية المعوجة، ويحدث اليوم ما حدث بالأمس، أي نواجه أزمة سياسية وفي مفهوم الديمقراطية. وقد أضيف اعتباراً آخر هو قضية النفط وقضية الثروة العربية، فهذه تطرح أيضاً قضية الديمقراطية لأننا نشعر أن مسألة إستغلال ثروات النفط تقتضي شكلاً آخر للتنظيم السياسي. إذن هما قضيتان مرتبطتان بقضية النهضة العربية.

أرى إذن أن نطرح سؤال لماذا تطرح قضية الديمقراطية على مستوى واقعي ، وإذا تمت الموافقة على بعض الأسباب سيقودنا هذا فوراً إلى تحديد أي نوع من الديمقراطية الذي يمكننا من مواجهة هذه الظروف التي فرضت قضية الديمقراطية ، وبالتالي يضع قضية المعوقات ، لأن المعوقات ، وهي القضية الأساسية ، هي قضية ما هو واقع وليست قضية ما ينبغي أن يكون الواقع .

● **د . إسماعيل صبري عبد الله** : أريد أن أقول إن الديمقراطية ينبغي أن ننظر إليها كركن أساسي فيما يمكن أن نسميه المشروع العربي الجديد ، لأن انهيار المشروع العربي القائم على الشخصية الكاريزمية لعبد الناصر يطرح أمامنا أحد بديلين : إما أن نمسك بمصباح ديوجن ونبحث عن عبد الناصر آخر ، وإما أن نعتمد على الجماهير في تحقيق المشروع العربي . والخيار الثالث ليس وارداً على الأقل وسط هذه المجموعة ، وهو التخلي عن المشروع العربي ككل . إن الديمقراطية ركن أساسي من المشروع العربي إلى جانب الأركان الأخرى : تنمية إقتصادية ، تطور حضاري ، تقدم إجتماعي ، وحدوي . وبهذا المفهوم تصبح **الديمقراطية التي نريدها عملية تاريخية وليست مجرد قرار سياسي يتخذ** . هذه حقيقة يجب أن أؤكد عليها تأكيداً كاملاً . وهو أنه حين كنا نقول الحرية والإشتراكية والوحدة كان مفهوم الحرية ينصرف إلى مفهوم التحرر من السيطرة الأجنبية . أنا أقول إن مفهوم الحرية يجب أن يفهم في المشروع الجديد على أنه تحرر الوطن والمواطن أيضاً وليس مجرد

تحرر الوطن من السيطرة الأجنبية . إذا نظرنا للديمقراطية على أنها عملية تحتاج زمناً سنجد أن ما يواجهها من عقبات هو نفس ما يواجه الأركان الأخرى للمشروع العربي من عقبات . التقدم الإجتماعي أيضاً يواجه بمقاومة ، وكذلك التنمية الاقتصادية والتطوير الحضاري . فكل الأركان التي يقوم عليها المشروع العربي مواجهة بعقبات وهي لن تتم إلا على حساب قوى أخرى موجودة في هذا العالم ستخسر يوم أن يكون لهذه المنطقة من العالم كيان عربي ضخم متطور ومحتفظ بشخصيته الحضارية ، وسيصبح طرفاً ثالثاً أو رابعاً أو خامساً في الحوار العالمي بين القوى العظمى ، وهذه القضية تمس كل من يملك السلطة في العالم ، ولكن في مشروعنا العربي يجب ألاّ نجزع من المعوقات التي تقف في سبيل عملية مقرطة المجتمع ، لأن هذه العملية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ومن التقدم الإجتماعي الحضاري ومن المسعى الوحدوي نفسه . ومطلوب من العناصر الطلائعية في الوطن العربي **أن تتيقظ للمكّون الديمقراطي لكل هدف من أهدافنا** . لقد قبلنا في فترات سابقة بالتضحية بالجانب الديمقراطي باسم أهداف اخرى ، وما نؤكده الآن هو أن الأهداف الأخرى تحتاج لتحقيقها جميعاً إلى بعد ديمقراطي ، وأن إضافة البعد الديمقراطي لن يزيد من العقبات بل قد يساعد على تذليلها .

النقطة الثانية هي **أن كلامي عن التعدد الحزبي ليس هو كل ما اعنيه بالديمقراطية ـ الديمقراطية هي قبل كل شيء المشاركة ـ مشاركة الجماهير في صنع القرارات السياسية والاقتصادية التي تحدد مصيرها** . قضية الديمقراطية تطرح قضية السلطة وقضية الدولة وطبيعتها . ويجب أن ندرك أن المدرسة الأولى للديمقراطية للمواطن العربي هي المدرسة القاعدية التي هي قريته أو الجمعية التعاونية ، وقد قلت إن المفهوم الوارد في ميثاق عبد الناصر كان مفهوماً رائعاً جداً ـ نقل السلطة تدريجياً من المركز إلى المحليات ، وعلى كل مستوى تكون الكلمة العليا للمجلس الشعبي المنتخب وليس للادارة المعينة ـ هذا المفهوم بهذه الصياغة جميل جداً ولكن المشكلة أنه لم يطبق ، ولكن الفشل في تطبيقه مرة لا يعني أن فيه عيباً داخلياً يجعله غير قابل للتطبيق .

إن المشاركة عنصر ضروري ، إلا أن كلامي عن تعدد الأحزاب لا يصل إلى حد تأليه الجماهير ، وإلى أنها ممكن أن تكون بطبيعتها معصومة عن الخطأ . هذا غير صحيح . ووجود العمل السياسي هو الذي يساعد على أن إتجاهات الجماهير تتبلور وتتحسن وتتثقف وتأخذ أبعاداً أعمق . **والتعدد في الرأي ، حين يأخذ شكل التعدد الحزبي والمشاركة ، يعطي مشروعنا التنموي قوة أساسية** ، وإذا كانت أدبيات التنمية تتكلم اليوم عن الاعتماد على النفس وعلى الاعتماد الجماعي على النفس ، فإن الاعتماد على النفس هو الاعتماد على المواطنين ، ولكي تعتمد على الناس يجب أن تعطيهم امرين : أن يحسوا بأن ما يجري من تنمية لصالحهم ولصالح أولادهم ـ وثانياً أن يحسوا بأن لهم صوتاً فيما يجري ، وهذا يسمح بمعالجة الأخطاء ويمنع تراكمها . إن وجود الحياة الحزبية يسمح في تقديري بتصفية هذه التراكمات أولاً بأول يعفي النظام في مجموعه من تحمل نتيجة أخطاء لم يكن مسؤولاً عنها ـ النقطة الأخيرة في حديثي هي أن هذا الطريق شاق ، طريق وجود حزب وحزب آخر وصراع بينهما فيه جهد وفيه وقت ، وهو الطريق الصعب ، ولكن يجب أن ندرك أنه لا يوجد طريق مفروش بالرياحين أمام المشروع العربي ، فهو بطبيعته مشروع صعب .

والخلاصة أن الديمقراطية بعد أساسي أو ركن أساسي من أركان المشروع العربي ، شأنها في ذلك شأن التنمية الاقتصادية والتقدم الإجتماعي والتطور الحضا[illegible] سعى الوحدوي وهي بالتالي

عملية تاريخية ولا تتحقق بمجرد إصدار قرار ، وستحدث في طريقها أخطاء كما تحدث أخطاء في بناء المصانع أو كمـــا تحدث أخطاء في إجراءات إجتماعية تكون سابقة لأوانها أو متخلفة عن أوانها . الخطأ جزء من طبيعة البشر وهذا وارد ويجب ان نستعد لتقبل الأخطاء .

● د . **جورج قرم** : أتصور أنه تبلورت الآن بعض الجوانب في مفهوم الديمقراطية ، فنحن نتفق على أمرين أساسيين هما : أهمية الفرد والاعتراف بآدمية الإنسان ، وحرية التعبير التي تؤدي بطبيعة الحال إلى نوع من التعددية في آراء المواطنين . وهي قيم قائمة بذاتها وليست بحاجة إلى أن نربطها بهدف معين لأنها قائمة بذاتها في الحياة الإجتماعية . ومنطلقاً من هذين الأمرين أتصور أننا في نفس الوقت نحرص على إقامة سلطة قوية في وطننا العربي لأننا لا نزال خائفين من إمكانية تلاعب القوى الخارجية في بلادنا ، ولكن **نحرص أيضاً على عوامل لجم للسلطة في البلاد العربية** ، وأتصور أن إعطاء مزيد من الأهمية للفرد ، أو إعطاء مزيد من وسائل التعبير للجماهير وللفئات الإجتماعية هو من الوسائل الأساسية للجم بعض ممارسات السلطة ولحماية السلطة نفسها . وأتصور أننا واجهنا مشكلة أعاقت ما كان متوقعاً من زيادة الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي بعد زوال شخصية عبد الناصر . هذه المشكلة هي النفط . أتصور أن **سيل النفط والأموال النفطية في الوطن العربي أسكت الكثير من الأصوات** .

الملاحظة الأخيرة التي أود أن انهي بها حديثي تتعلق بالبيروقراطية . إذ لا يمكن تحقيق نهضة عند أية أمة إذا لم تكن للبيروقراطية ، التي تخدم السلطة ، ممارسات نهضوية ومشروع تنموي صحيح تنفذه بالحد الأدنى من الكفاءة ومستوى الاداء . وأتصور أننا في الوطن العربي نشكو من فلتان في أمور البيروقراطية العربية بحيث أنها تفرض على المواطنين من الممارسات اللاديمقراطية أكثر من السلطة السياسية نفسها . البيروقراطية عنصر هام وركيزة أساسية في أية عملية نهضة عند أية أمة ، ونحن نتجاهل تماماً في عملنا الفكري والحضاري الحياة البيروقراطية في الوطن العربي ، وأتصور أن دوراً ديمقراطياً كبيراً مَوْجود أمامنا إذا ركزنا وسلطّنا الأضواء على **قصور البيروقراطية العربية** التي هي مصدر من أهم مصادر الممارسات اللاديمقراطية .

● د . **حسام عيسى** : لست متأكداً تماماً من صحة هذا الحديث عن البيروقراطية، إذ أعتقد أن البيروقراطية في التجربة المصرية الحالية ركيزة وطنية وديمقراطية. فالبيروقراطية بقواعدها المحددة في العمل والمحافظة على القانون تدعم الديمقراطية ويتمثل هذا في دور المحاكم، بل وفي دور الشرطة حين تترك لمجراها الطبيعي البيروقراطي القانوني، ولذا أرى أن التعميم في هذا المجال غير سليم.

● أ . **عادل حسين** : أود أن أتقدم بتعليقات سريعة على بعد ما أثير . فبالنسبة لسؤال : لماذا تثار قضية الديمقراطية الآن ، أرى شقين في الإجابة ، الشق الأول أن بعض الممارسات السياسية بلغت مدى من العنف والشدة بحيث أصبحت بأي معيار من المعايير تستحق وقفة مراجعة جادة . والشق الآخر هو قضية السلطة السياسية ، واستند هنا إلى كلام حسام عن التجربة المصرية ، وفي تقديري أنه ينطبق على بقية الأقطار . بالفعل كانت قضية النضال الديمقراطي مربوطة باستمرار بالقضية الوطنية ، وبالتحديد كسعي من القوى الوطنية للمشاركة في إصدار القرار وفي السلطة السياسية ، وبالنسبة لفترة عبد الناصر أعود أيضاً إلى المثل الذي قاله حسام ، ففي سنة ١٩٥٦ لم تكن قضية الديمقراطية التعددية مثارة على نطاق واسع ، وكان السبب الثقة الكاملة في أن السلطة في يد قيادة وطنية حازمة وقادرة ، وبالتالي لم تكن مشكلة المشاركة في السلطة عند فئات كثيرة بالإلحاح الذي كانت

عليه في فترات سابقة .. ولنفس هذا السبب تثار قضية التعددية اليوم مرة اخرى ، فقد انتشر الشك في جدية السلطات السياسية الحاكمة في كثير من الأقطار ، وبالتالي أصبحت هناك مطالبة بالتعددية للتأثير على السلطة السياسية ولدفعها في اتجاه أكثر ثورية وأصالة ، وهذا مفهوم ومشروع ، ولكن ما أعارضه هو أن تتحول هذه الضرورة المرحلية إلى فضيلة دائمة تهاجم على أساسها ممارسات التجارب الثورية السابقة ، أو أن تتحول فكرة التعددية إلى نظام مستهدف لذاته حتى في ظروف سلطة ثورية حقيقية ـ **إن قضية الديمقراطية من منطلق ثوري عربي تبدأ بسؤال : السلطة لمن** ؟ هل في يد موثوق بها أو لا ؟ ولكن يرتبط بهذا ، وينبغي أن يتسق معه ، سؤال آخر : فهذه السلطة التي أثق بها **كيف تمارس مسؤولياتها** ؟ وهنا تأتي قضية الديمقراطية . ولكن قضية الديمقراطية ينبغي أن تطرح بشكل جديد يتسق مع طبيعة المهام المحددة لهذه السلطة الثورية المفترضة ، في إطار عدد من التحديات التي لا يمكن إغفال تأثيرها على ما كنت أتمنى أن يحدث . لقد فرق د . إسماعيل بين ما اعتبره مرحلة حسم قضية السلطة ، وبين المرحلة التالية على الإمساك بالمراكز العصبية لهذه السلطة ، وتساءل لماذا لا تقوم هذه المرحلة التالية على التعددية ؟ والإجابة هنا هي : هل التغيير الثوري هو لحظة زمنية ممتدة أو هي مجرد عملية استيلاء على السلطة . في تقديري أنها فترة زمنية ممتدة بالضرورة . وهذه الفترة فيها صراع ضد قوى داخلية ضارية وعنيفة ، وليس فقط في حدود الطبقات القليلة العدد المخلوعة ، وإنما في النمط الاستهلاكي المنتشر بين فئات إجتماعية واسعة ، وهو صراع مع عقليات تربت تقليدياً على مفاهيم لا تتسق مع احتياجات التنمية والاستقلال وهكذا . وأخطر من كل هذا أننا بالفعل تحت ضغوط يومية مستمرة بأن إسرائيل ستحارب ضدنا . هذه المهام لا يمكن تجاهل تأثيرها . وهي بطبيعتها معقدة ومتشعبة وممتدة زمنياً ، ولا يمكن إلا أن تضع قيوداً على طموحاتي التي كنت أتمناها لممارسة الديمقراطية ، بعد الوصول للسلطة ، وهذا ما يجعلني لا أتصور : إمكانية ممارسة التعددية بشكل سريع ، أو في أجل متوسط ، بعد وصول سلطة ثورية للحكم .

إلا أن رفضنا للتعددية وحديثنا عن المحددات ، لا ينبغي أن يطغي على ضرورة الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية التي هي ضمان الجوهر الديمقراطي . وقد أعود هنا إلى د . جورج حين حذر من محاكاة الأشكال التي انتجها الغرب ، ووضع النموذج السوفيتي ضمن هذا الغرب ، فتجربة ستالين أصبحت ذريعة تسيغ لدى البعض الهبوط إلى ما دون الحد الأدنى من المضمون الديمقراطي .

ملاحظتي الأخيرة ، هي محاولة لتحديد دائرة من نعنيهم حين نتحدث عن أزمة الممارسة الديمقراطية في تجربة ثورية . في التجربة الناصرية على سبيل المثال . لم تكن الجماهير الواسعة هي التي تعرضت للكبت والاضطهاد ، بل لقد حصلت هذه الجماهير على حقوق ديمقراطية واضحة رغم أي قصور في تنفيذ الإجراءات المتخذة . ولم يقع بطش شديد ضد كبار الملاك والرأسماليين . الدائرة المحددة التي تتطلب وقفة خاصة، هي دائرة **النخبة السياسية**. وفضلاً عن الحقوق المشروعة لهذه الفئات في كل الظروف، فإن النخب تتألف من كفاءات وطاقات يصعب إهدارها دون تكبيد المجتمع كله بخسائر موجعة، ولا يمكن في الحرب أو الثورة تجنب الخسائر تماماً؛ ولكن كيف نحد من ذلك إلى أقصى حد بدون صيغة التعددية السياسية؟ هذا تحديد في تقديري لدائرة التحدي التي تواجه الفكر السياسي العربي.

في ختام الندوة، أشكر الأساتذة والأخوة الذين شاركوا في الحوار. لم يكن متوقعا أن نصل إلى اتفاق كامل حول هذا الموضوع الشائك، ولكن حسبنا أننا حاولنا أن نطرح تصوراتنا بصراحة □

د. علي الراعي

المسرح في الوطن العربي

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ، ٥٩٢ ص .

محمد الخولي

لم تقم أية هيئة عربية على المستوى القومي، فيما نعلم، برصد نشاطات المسرح في الوطن الكبير ، على مستوى التجميع والتوثيق ودع عنك مستويات النقد أو التحليل أو التقويم.. من هنا تأتي ريادة الجهد الذي بذله الدكتور علي الراعي في كتابه «المسرح في الوطن العربي»، بكل ما قد يكون قد اعتور هذا الجهد من عوامل الوهن أو السلب أو المحدودية.

حقيقة أن هناك محاولات وجهوداً سبقت الدكتور الراعي في التعرض للابداع المسرحي العربي، إلا أنها ظلت حبيسة الاطار وحيد الجانب الذي تحركت فيه، فمنها ما كان يعرض للعمل المسرحي في سياق تاريخ الفن العام في الوطن العربي (دراسات الدكتور محمد يوسف نجيم مثلا) ومنها ما كان يركز على جانب بعينه من تقنيات الفن أو الموهبة المسرحية (دراسة المخرج المصري سعد أردش عن المخرج ودوره)، ومنها ما تعامل مع المسرح كنص أدبي قبل أن يكون عرضاً ممتعاً أو «فرجة»[١] تستهوي جماهير المشاهدين (مثلا دراسة الدكتور محمد حامد شوكت عن المسرحية في شعر شوقي) ومنها ما اقتصر على سرد ذكريات عن دور يكون قد أداه هذا الفنان أو هذه الفنانة على مسرح «الحياة والنشاط المسرحي» في قطر عربي ما، بكل ما يكون قد شاب مثل هذه الذكريات (برغم أهميتها البالغة) من منطق التبرير أو التمجيد أو تصفية الحسابات (من هذه الكتابات مثلا ذكريات الممثلة المصرية فاطمة رشدي بعنوان «كفاحي» في المسرح والسينما، وكتاب المخرج الكلاسيكي الراحل فتوح نشاطي الاكثر رصانة بعنوان خمسون عاماً في خدمة الفن المسرحي).

إلا أن الدكتور الراعي يأتي مع مطلع عام ١٩٨٠ ويصدر كتابه هذا الهام وقد توفر له من القدرات والامكانات ربما بأكثر مما توفر لمن سبقه على طريق الريادة، في مجال اقتحام هذه الساحة البكر، ساحة فن التخييل والتشخيص والامتاع بالعرض والاستعراض في الوطن الاكبر.

من أهم هذه الامكانات التي يتمتع بها الدكتور الراعي:

(١) التعبير للدكتور الراعي نفسه في كتابه توفيق الحكيم فنان الفرجة وفنان الفكر ـ كتاب الهلال، القاهرة ١٩٦٩.

ـ إنه يصدر عن منطق عربي قومي تبلورت معالمه وتوحد مع هموم الوطن الاكبر الثقافية والفنية على الاقل، وصلحت له من ثم نظرة بانورامية شاملة إلى الظاهرة المسرحية والابداع المسرحي عبر الحدود الموهومة والسدود المصطنعة. فكان أن قدم لقارئه صورة طازجة «للحياة المسرحية العربية في إطار من تشابك علاقاتها وتداخل الوشائج التي تربط بين وحداتها في المشرق وفي المغرب».

ـ إنه متخصص بالأساس في المسرح، لا كمجرد نص من بين الأنواع أو «الفصائل» الأدبية ولكن كعرض له صفة الشمول والجماعية في الابداع والأداء.. ولقد بدأ حياته الاكاديمية برسالته للدكتوراه عن واحد من أعقد وأمتع فنون المسرح المعاصر هو مسرح برنارد شو، ثم عمقت له تجربته من خلال اتصاله الوثيق بمعاهد الاعداد المسرحي وأكاديمياته في مصر والوطن العربي وعلى صعيد منظمة اليونسكو الدولية.

ـ إن الرأي لم يقتصر على إطلالته على النص أو العمل المسرحي من باب النقد المكتوب أو المنهج الاكاديمي، ولكن ظروف الدكتور الراعي شاءت أن يوضع في موقع المسؤول الأول عن المسرح في فترة من أخصب وأثرى فترات الإبداع الفني والفكري في مصر هي فترة زخم الستينات بكل ما احتوته من دفع ثوري رافقه إزدهار وتفتح في مجالات الفن والفكر على السواء.

أبعاد التحدي الفاتن

لعل الدكتور علي الراعي شحذ هذه الأسلحة كلها وانطلق إلى العمل الكبير الذي أنجزه وهو يقابل تحدي محاولة أن يجمع «نشاط الأمة العربية في حقل المسرح في كتاب واحد»..حيث انتصب هذا التحدي أمامه قوياً، فاتناً على حد قوله في تصدير الكتاب. ثم هو يمضي لتقديم مادته في أقسام أربعة تتلوها خاتمة موجزة (هل نقول متعجلة؟) بعنوان «المسرح العربي والمستقبل». القسم الأول بعنوان (الأصول) يعالج فيه قضية التراث المسرحي العربي في أصوله وجذوره ويطرح ما يسميه ظاهرة «المسرح الشعبي البشري»، وفي القسم الثاني يتناول مسرح المشرق حيث يقف في كل فصل على مسرح مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والسودان.. ثم ينتقل في القسم الثالث للحديث عن المسرح في الخليج العربي فيتناول المسرح في العراق والكويت والبحرين.. وفي القسم الرابع يسهب في الحديث عن المسرح في المغرب العربي ويخصصه على كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وليس من الميسور في إطار حيز جد محدود، أن نورد تلخيصاً وافياً أو شبه وافٍ لكتاب يقع في (٥٩٢ صفحة) من القطع المتوسط (أسدت به سلسلة كتاب المعرفة الصادرة في الكويت مأثرة جديدة إلى الجهد البناء الذي تبذله) لكن لعل التوجه «البانورامي» للكتاب، في تناوله للظاهرة المسرحية العربية، يوحي بإمكان أن يأتي عرضنا له من خلال أكثر من قطاع عرضي أو شريحة أفقية تتجاوز تسلسل الصفحات إلى تكامل القضايا والموضوعات دون التقيد بالتقسيم المناطقي أو القطري الذي يلجأ إليه الكتاب.

إن هذا الاسلوب في تناول مادة الكتاب كفيل بأن يلفت أنظارنا إلى أن ثمة ظواهر متشابكة، مترابطة وأحياناً متشابهة بين «العرض المسرحي» في هذا القطر أو ذاك، الأمر الذي يحدو بنا إلى تصور الحلول وهي تصدر عن منطلق قومي وعن نظرة عروبية شاملة تبنى وتتبلور على أساس وحدة الوجدان العربي ووحدة الخَلَد العربي.

في ضوء هذا التناول القطاعي لفحوى كتابنا تتجلى أمامنا القضايا الأساسية التالية:

أولا: غير صحيح ما كاد يسلم به مؤرخو الادب العربي ونقاده في العصر الحديث، أن العرب لم يعرفوا المسرح كفن وعرض وفكر ومتعة و«فرجة».

ولطالما قرأت أجيال من الناشئة تبريرات عن رفض رواد الحضارة العربية في عصور الازدهار الأموية والعباسية ترجمة كتاب الشعر عن أرسطو وفنون المسرح الاغريقية ثم اليونانية بعد أن وجدوها حافلة بتعدد الأرباب وعبث الآلهة وتحدي البشر للقدر، ويتواصل هذا المنطق ليقول إن المسرح العربي المعاصر هو وليد المحاولات الساذجة التي بذلت في الثلث الأخير من القرن الماضي ومن ثم فهو فن مستحدث غضّ العود... الخ

إن الدكتور الراعي يحاول أن يصحح خطأ منهجياً في تناول الظاهرة المسرحية العربية المعاصرة. مشكلة هذه الظاهرة أنها حكمت على نفسها باليتم أو بأنها نمت شيطانياً، وذلك لأنها حاولت، عبثاً، البحث عن أصولها وجذورها في أوروبا، بالأدق في مسارح أوروبا ودور الأوبرا في عواصمها.. هذا في حين أن تلك الأصول والجذور كانت ولا تزال موجودة في الشارع.. في السوق، في الحفل الديني، في السامر، في الارتجاليات، في كتب التراث التي تحكي عن جبر البحر ووفاء الخليج وخيال الظل واحتفالات تنصيب الخلفاء ومهرجان الحرفيين في شم النسيم أو عيد النيروز أو رؤية رمضان.

في هذا الإطار تأتي أهمية القسم الأول من الكتاب، سواء في عرضه لبابات ابن دانيال، هذا العراقي العبقري الذي هاجر بموهبته المتوحدة الفريدة، لسبب لم نعلمه حتى الآن، من العراق إلى مصر حيث أنشأ فن خيال الظل وقدم أولى مسرحياته أو باباته وهي طيف الخيال بقوله:

«صنفت من بابات المجون.. ما إذا رسمت شخوصه وبويت مقصوصه وخلوت بالجمع وجلوت الستارة بالشمع ـ رأيته بديع المثال يفوق بالحقيقة ذاك الخيال.»

الدكتور الراعي «يترجم» هذه العبارات لابن دانيال إلى لغة مسرحية معاصرة في هذه الكلمات:

«هيىء الشخوص، ورتبها، واجْل ستارة المسرح بالشمع، ثم اعرض عملك على الجمهور وقد أعددته نفسياً لتقبّل عملك: لقد بثثت فيه روح الانتماء إلى العرض وجعلته يشعر بأنه في خلوة معك.».

هنالك يشفع الراعي كلماته هذه بتعليق يقول فيه:

«وفي تقديري أن اللحظة التي كتب فيها إبن دانيال هذه العبارة قد كانت حاسمة في تاريخ المسرح العربي عامة، وفي تاريخ الكوميديا الشعبية بصفة خاصة».

ومن هذه الارضية، سواء كانت أرضية بابات خيال الظل أو أرضية المقامات الشهيرة ـ بما حفلت به من شخوص وحوارات وتصوير دقيق لحركات الابطال وعلاقاتهم وتفاعلهم ولوازمهم السلوكية ـ ينطلق الدكتور الراعي إلى تقصي الإرهاصات الاولى «لوجود فن مسرحي يؤديه البشر» حيث يرصد أولى الإشارات في مصر على نحو ما يرويه **كتاب الرحالة كارستن نيبور**، الذي وصل إلى (الاسكندرية) في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٧٦١، حيث شاهد خيال الظل والأرجواز (القره قوز).. كذلك شاهد الرحالة بلزوني مسرحيات قدمتها فرق شعبية على عهد محمد علي في (شبرا) قرب القاهرة سنة ١٨١٥، وكانت كوميديات تنتقد ظلم الفلاح وتعنت «شيخ البلد»، ومؤامرات جباة الضرائب، ثم كانت هي الحاضنة الطبيعية لفن الكوميديا المرتجلة (الذي تتبعه الراعي في كتاب آخر بهذا الاسم[٢]، وهو الفن الذي عاش حتى القرن العشرين ولا يزال موجوداً في المواسم والموالد في مصر بنفس قدر وجوده في سوق جامع الفناء في

(٢) علي الراعي، **الكوميديا المرتجلة في المسرح المصري**، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٨)، (سلسلة كتاب الهلال).

مراكش، حيث يعرض على النظارة الواقفين فنون الكوميديا الشعبية المرتجلة على شكل «نمر» بعضها محفوظ في قوالب يتعارف عليها المشاهدون والمؤدون الذين قد يكونون فريقاً مسرحياً أو ثنائياً مسرحياً أو فرداً يؤدي عرضاً متكاملاً وحده.. «والطريف أن متسولة قطعت المشهد وجاءت تتسول من الفنان الفقير، فأعطاها بعضا من كسبه القليل..»(٣).

ثانياً : إن الظاهرة المسرحية العربية المعاصرة نمت واستطالت في أحضان التراث الفني والادبي. وذلك بعد فترة ريادة إستعارت فيها بعضاً من روائع المسرح الاوروبي الغربي بالذات. ومن هنا يؤرخ الكتاب لانبثاق أول مسرحية عربية معروفة، حسب المقاييس الدرامية الغربية، بظهور مسرحية مارون نقاش سنة ١٨٤٧ (هي آخر سنوات حياة محمد علي) وهي مسرحية البخيل لموليير. المهم أن هذا الفصيل المسرحي ظهر إلى الوجود وهو مسرح «مستورد من البداية» واستولده شباب من مثقفي العرب عزّ عليهم أن لا يكون في بلادهم مسرح كما في أوروبا، وهي كعبة التمدين في ذلك الوقت. ومن هنا لاحظ الرحالة الانكليزي أركيو هارت مدى حماس مارون نقاش لنقل فن المسرح إلى لبنان كما رآه في أوروبا تماماً فقال مبتسماً «كان هؤلاء قد شاهدوا في أوروبا أن المسرح له أنوار أمامية وتقوم في مقدمته (كمبوشه) للملقن فتوهموا أنها من لوازم المسرح الضرورية، فألصقوها حيث لا حاجة إليها...».

هكذا بدأ مسرحنا العربي، وقد انجلت من ذاكرته عروض الخلفاء العباسيين والفاطميين ومهرجانات أرباب الحرف والصنائع (وهي شبيهة بدرامات الخوارق والطلاسم التي كانت تؤديها نقابات العمال في أوروبا، في العصور الوسطى) وتناسى مسرحنا أيضا إمكانيات التواصل مع المقامات وفصول ألف ليلة وأسمار الحكائين والمرتجلين والمحبّظين والمخايلين ولاعبي القره قوز.

وكأنما عزّ على الرواد أن يستغربوا في بداية الرحلة، فإذا بهم يعودون في محاولة للتأصيل إلى التراث العربي ينهلون من منابعه ويمسرحون وقائعه وأحداثه، وظهرت من ثم سلسلة أعمال التراث كانت تسير جنباً إلى جنب في كل أقطار المشرق والمغرب، مع الأعمال المنقولة بالترجمة أو التطويع (من تمصير أو لبننة أو مغربة) عن الدراما الغرب ـ أوروبية. من هنا كانت مسرحيات شوقي الشعرية ومعظمها من التراث العربي الادبي أو التاريخي، و«صقر قريش» ـ عبد الرحمن الداخل ـ لمحمود تيمور و«شهرزاد» لتوفيق الحكيم و«وا معتصماه» لابراهيم العريض شاعر البحرين و«حلم المأمون» للكاتب الليبي أحمد قنابة و«سقوط غرناطة» للتونسي خليفة السطنبولي، فضلا عن «الرشيد والبرامكة» التي قدمها «جوق التمثيل» الرائد في مراكش سنة ١٩٣٠.

ثالثا: إن المسرح العربي المعاصر، إذ نما وكأنه يتيم الأبوين يتطور ويشب على استحياء، كان بحاجة إلى جهود رواد أفراد يتحلون بما يتحلى به كل الرواد من إحساس رسولي وتكريس للجهد والوقت لتحقيق الذات الفنية، وحماسة لا تفتر ولا تهن رغم تحدي القوى المحافظة وإشهارها سلاح التقاليد. في هذا الإطار تتردد، تكاد تضيئ ، أسماء رواد مثل زكي طليمات في مصر، الذي أنشأ ولأول مرة في الوطن العربي معهد التمثيل سنة ١٩٣١ وقد قام وزير المعارف حينذاك بإلغاء المعهد بعد موسم دراسي واحد بحجة أنه «يحرض على فساد الاخلاق»! وما لبث المعهد أن عاد إلى فتح أبوابه من جديد سنة ١٩٤٤، برعاية زكي طليمات أيضا. ويتردد

(٣) كان ذلك كما شاهده المؤلف في آذار / مارس ١٩٦٩ (ص ٤١) من الكتاب .

كذلك إسم يوسف العاني في العراق وهو الذي يصفه الدكتور الراعي بقوله إنه:

«كاتب مجيد على المستوى الفني والقومي معاً كاتب لم تتوفر له الموهبة وحسب، بل توفر أيضا شيء يليها في الأهمية، وهو استمرار العطاء... مثل هذا الكاتب يكون دائما البشير بقيام حركة مسرحية نابضة في بلاده»،

كذلك يتألق إسم توفيق الحكيم، وإسم حمد الرجيب الذي «نذر نفسه لاستنبات المسرح في تربة الكويت»، فضلا عن عز الدين المدني الذي برز إلى مسرح الحركة المسرحية في تونس منذ سنة ١٩٧٠، والذي يتميز - ربما بين هؤلاء الرواد جميعاً - بروح طلائعية وعقلنة للحماس الفطري، وفهم على مستوى أكثر تقدماً ووعياً لتقنيات المسرح العالمي المعاصر. من هنا يسمي المدني، واحدة من أبرز دراماته «ديوان الزنج» لأنها ليست مسرحية فقط، ولكنها «تضافر بين المسرح والموسيقى، وتناصر بين التمثيل والنحت وتيامن بين المتطور والمسموع والمنطوق». والمدني في هذا الصدد يتقدم خطوة أبعد وأعمق عن أقرانه، الذين يستلهمون التراث.. إنه يؤمن أن «استخدام الأشكال التراثية في المسرح لا يكفي في حد ذاته لخلق المسرح العربي، بل لا بد من الغوص في التراث غوصاً وتفهمه على ضوء الحاضر والمستقبل مع الامتناع عن تقديسه أو معاملته معاملة القطع المتحفية».

رابعاً: إن السمات الخاصة التي تميز الإبداع المسرحي في كل قطر، إنما تشكل في مجموعها ملامح متكاملة لوجه المسرح العربي القومي المعاصر.. من هنا تدعو الحاجة دوماً إلى تجميع الأعمال الدرامية العربية المعاصرة، وإلى بناء جسور مستمرة بين الفنانين والمبدعين في المشرق وفي المغرب، وإلى تعميق الأرضيات المشتركة بينهم، وتشجيع تبادل الخبرات التي تكاملت لهم في صنعة المسرح، وتقنياته فضلا عن أثره على الجماهير، وأثر وسائل الاتصال العملاقة (التلفزيون) بالذات عليه بين قطر وآخر.

من تلك الملامح المميزة التي تجلوها صفحات كتابنا:

● تجربة بيت المسرح العمالي في العراق، وانفتاحه الصحي على روائع أجنبية من بينها، درامات من أوروبا والعالم الثالث من مسرحيات بابلو نيرودا، إلى الكاتب الهندي القديم سودراكا.

● تجارب رائدة في المسرح المصري مثل تجربة يوسف إدريس في «الفرافير» والفريد فرج في «حلاق بغداد» وعلي سالم في «إنت اللي قتلت الوحش» - الأولى في مسرحة تراث الكوميديا الشعبية، والثانية في التوفيق إلى اللغة الثالثة - لغة التمسرح بين جمود الفصحى وابتذال العامية، والثالثة في تعصير و«مشرقة» الخوالد الغربيات مثل «أوديب ملكاً» لسوفوكليس.

● تجربة السوري سعد الله ونّوس ورفاقه في مسرح «الشوك» الانتقادي السياسي، وفي كسر حاجز الإيهام بين الخشبة والجمهور، وفي عشقه لتقاليد المسرح المرتجل وذلك على نحو ما أبدعه في «حفلة سمر من أجل ٥ حزيران» و«الملك هو لك».

● التجارب، الغاية في الثراء، التي يخوضها الطيب الصديقي في أقصى المغرب العربي، في محاولة تأصيل وتجذير مسرحنا القومي. ولا يخفي الدكتور الراعي، في كتابه، انبهاره بالطيب الصديقي المثال الحي لما نسميه «مؤلف العرض المسرحي» الذي تولى كتابة وتمثيل وإخراج كل من «ديوان سيدي عبد الرحمن المجذوب»[٤] و«مقامات بديع الزمان الهمذاني»

(٤) يخيل إلينا أن استخدام «ديوان» عند فناني المغرب العربي تكاد تعادل استخدام كلمة «السامر» أو ساحة اللعب الشعبي في مصر.

وهما محاولتان لاستمداد التراث العربي وإعادة صياغته بحيث يصبح مادة لمسرح عربي كثير القرب من قلوب الجماهير.

خامساً: من بين زوايا الكتاب تطل وتلح علينا حقيقة بسيطة ومحورية تقول:

- إن المسرح العربي نبت قومي أصيل بالدرجة الأولى، فلا نكاد نذكر، ولا الكتاب يذكر، إسم أي خبير أجنبي إستقدموه في هذا القطر أو ذاك لكي يقيم نهضة مسرحية. وإذا كنا قد وقعنا أحيانا في استيراد التكنولوجيا الجاهزة، فلا سبيل إلى استيراد الأوتار التي تمس وجدان الناس وهموم الناس وأحلام الناس. من هنا نقول الحقيقة - الظاهرة، إن المسرح نهض في قطر عربي ما لأنهم استقدموا له خبيراً أو رائداً أو استاذاً متمكناً من قطر عربي آخر. إن هذا التكامل الدرامي لا يزال يترك بصماته عميقة في الحياة المسرحية العربية. وليس ببعيد تجربة زكي طليمات في أنضج سنوات عطائه في مسرح الكويت لأكثر من عشر سنوات بدأت من ١٩٦١، وهذا فضلاً عن تجربة المخرج كمال عيد في ليبيا، وريادة سليم نقاش للمسرح في مصر، أو زيارة فرقة جورج أبيض إلى العراق سنة ١٩٢٦، حيث قدمت حفلاتها في بغداد والبصرة، وكانت زيارتها نواة «تبلورت حولها حركة مسرحية نشطة». وليس صدفة أيضاً أن مرحلة المسرح الأردني، الأنضج والأكثر درامية وشعبية، قد بدأت، كما يقول المسرحي الاردني حاتم السيد في سنة ١٩٧١، بعرض مسرحية (الزير سالم) للكاتب العربي من مصر ألفريد فرج. ثم توالت بعدها، وسط إقبال شعبي فريد، أعمال علي سالم ومحمود دياب وسعد الدين وهبه.

وأربع ملاحظات

ومرة أخرى، لقد اختار الاستاذ الدكتور الراعي أن يركب الصعب وهو يحاول، لا أن يؤرخ سرداً ورواية، للمسرح العربي، ولكن أن يستعرض أعماله وأصوله ومنابته وتطوره بمنهج التحليل والتقويم. ولن ينال من هذا الجهد، الذي يتضوع عشقاً وإخلاصا للمسرح، أن نسوق عليه بعض الملاحظات من قبيل:

(١) إن ثمة مناطق لم ترتدها جهود مؤرخي المسرح ونقاده، لا شك في أنها تحفل بإمكانيات إن لم نقل بأعمال مسرحية. وكان من الأجدر وضعها ضمن اهتمامات كتابنا أو همومه.. وإذا كان المؤلف قد اهتم برصد الحركة المسرحية في ليبيا وفي الأردن والبحرين، فمن المتصور أن ثمة نشاطاً مسرحياً له أصوله الشعبية في جنوب الجزيرة العربية - اليمن في شماله وجنوبه - هذا فضلاً عمّا قد يكون هناك من نشاط في مناطق، ما أشد شوق القارئين في التعرف إليها، مثل الصومال وموريتانيا.

(٢) إن الكتاب يحفل بانجازات وآثار رواد مسرحيين يكادون ينحصرون في قاعة الكتاب، أو المخرجين أو المعهديين والاكاديميين - ولا تكاد تكمل أبعاد الصورة إلا بالحديث عن الممثلين الكبار الذين كان لهم دورهم في تطوير الأداء المسرحي والالقاء اللغوي وتقريب جماهير المشاهدين من الخشبة والحكاية الدرامية وإضفاء أبعاد إنسانية عميقة على النص أو الاخراج. وإذا كنا لا نستطيع أن نؤرخ للأدوار الشكسبيرية الخالدة، بغير الحديث عن لورنس أوليفييه وجيلجود وأورسون ويلز، فقد لا نستطيع أن نؤرخ لمسرحنا بغير الحديث عن جورج أبيض وأحمد علام وحسن البارودي ومنسى فهمي وفاطمة اليوسف، فضلاً عن أجيال المحدثين التي أتت من بعدهم.

(٣) وربما تكتمل صورة المسرح العربي أيضا، بتناول قضية النشر والثقافة المسرحية وهي التي عمقت الوعي المسرحي في ضمير أجيال عربية عديدة، وكانت تمثل خطاً متألقاً وموازياً للابداع الدرامي - وليس ببعيد أيضا

السلاسل الرائدة في مصر ـ منذ الخمسينات مثلا ومنها سلسلة مترجمات المسرح العالمي «بمقدماتها الضافية»، والتي شارك في بعضها الدكتور الراعي نفسه، فضلاً عن مكتبة الفنون الدرامية التي توفر عليها جهد فرد محب للمسرح هو الاستاذ عبد الحليم البشلاوي، إلى جانب إفراد الصفحات الأدبية في الصحف اليومية ـ صحيفة المساء بالذات ـ للثقافة الدرامية ومتابعة الحركة المسرحية العربية والدولية تعريفاً بها واحتفالاً بالجديد فيها ـ. نسوق هذا لأن هذه التجارب ـ في مجال النشر ـ أفادت منها أقطار عربية أخرى دعماً للحركة المسرحية على أرضها.

(٤) قد نختلف مع الدكتور الراعي في تقييمه لأثر التلفزيون السلبي على انعزال المسرح الجاد في مصر بعد سنة ١٩٦٠ ـ ففي تصورنا أن التلفزيون قام على العكس بنشر الوعي والفرجة المسرحية على أوسع نطاق.. وثمة أعمال جادة إبتداءً من «القضية» للطفي الخولي وحتى «بيت برنارد البا» للإسباني لوركا، فضلاً عن أعمال الحكيم أو «ممسرحات» نجيب محفوظ ـ التي قدمها المسرح الحر ـ كلها ما كان لها أن تصل إلى مواطن البراري في شمال الدلتا أو الصعيد الجواني في جنوب مصر، إلا من خلال شاشة التلفزيون. لقد ظلت هذه الأعمال تعرض ويطلبها المشاهدون ويحتفلون بها عندما كان المناخ الثقافي عبر أقنيته المختلفة من راديو ونشر وصحافة ونقد وإنتاج يعمق وعي المسرح ويلزم فرقة إسماعيل يس بالصمت، ويحكم بالنكوص على فرقة ـ أو بقايا فرقة الريحاني ـ ويجبر فؤاد المهندس على أن يقدم فناً ضاحكاً مقبولاً على مسرح الأوبرا وقد كان الكل يعرضون فنهم وسط منافسة مفتوحة على ستار التلفزيون.

كتاب في السياسة

وبعد فإن «كتاب المسرح في الوطن العربي» بما احتواه من جهد فردي لاستاذ ومعلم وفنان، إنما يمثل تحدياً جديداً للجامعة العربية وأجهزتها الثقافية ـ أن تقوم بتوثيق الذاكرة الوجدانية القومية وأن ترسل بعوثها للقاء الفنانين في مواقع الابداع التي يعملون بها. ونبادر إلى القول بأن ليس المطلوب هو مجرد تجميع النصوص. فالمسرح ليس مجرد نص مكتوب ولكنه توثيق للعمل المسرحي في تكامله وجماعيته وطزاجته، إن صح التعبير، لا سيما وقد دخل العالم عصر التسجيل بالفيديو وغيره.

الدكتور علي الراعي يبادر قارئه بقوله: لست رجل سياسة.. لكنه يعود فيعرب عن تطلعه الدائم إلى خدمة الوطن العربي فكراً وواقعاً.. وهو يهدي عمله الطيب هذا إلى الوطن العربي الكبير الذي يرونه بعيداً.. وأراه قريباً.

وإذا لم تكن السياسة في تفانيها وتجردها هي خدمة الوطن الأكبر بالفكر والسلوك، وإذا لم يكن من حلم جليل للمثقف العربي سوى أن يتجسد انتماؤه القومي في وطن موحد وصرح وكيان..

إذا لم يكن هذا الحلم النبيل هو السياسة.. فما عسى السياسة، من بعد، أن تكون؟ □

ندوة التثقيف الريفي من خلال التعاونيات

د . محمد أبو منذور

إنعقدت في دمشق في الفترة من ١٧ ـ ٢٢ أيار / مايو ١٩٨٠ م ، ندوة حول التثقيف الريفي من خلال التعاونيات ، حيث شاركت فيها ستة أقطار عربية ، وهي سوريا والعراق ولبنان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتونس والمغرب . ولقد **نظمت هذه الندوة اللجنة المشتركة لدعم التعاونيات بمنظمة COPAC ، وهي هيئة دولية تضم بعضاً من مؤسسات الأمم المتحدة وعدداً آخر من الهيئات والمنظمات التطوعية غير الحكومية بهدف مساعدة الحركات التعاونية في الدول النامية.**

وبالاضافة إلى الوفود التي شاركت في الندوة ، من قبل الأقطار العربية السابقة الذكر، **والتي بلغ عدد أعضائها ٣١** مشاركاً ، ساهمت عدة منظمات دولية وعربية في **أعمالها وهي منظمة الأغذية والزراعة الدولية**، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة **للتربية والعلوم والثقافة**، **منظمة الأمم المتحدة** لرعاية الطفولة ، الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية ، ومنظمة الأغذية والزراعة العربية . وبلغ عدد المشاركين من هذه المنظمات أحد عشر خبيراً .

ومساعدة لنا في وضع الرؤية النقدية من جهة [١] ، ومساعدة للقارىء في الحكم عليها **من جهة أخرى** ، وخاصة فيما يتعلق بدور التعاونيات كواحدة من أهم المؤسسات **الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف**، بافتراض قيامها بدورها بكفاءة ، نود أن نشير بأن هذه الندوة قد أتت في خضم نشاط دولي وإقليمي ومحلي مكثف استهدف تحليل أوضاع سكان الريف في الدول النامية بغية وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية الكفيلة **بإيقاف** التدهور الملحوظ في أوضاع الغالبية العظمى من سكان الريف إقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً ، والعمل في الوقت نفسه على **النهوض** بأوضاعهم في هذه المجالات . وجدير بالاشارة ، في هذا الصدد ، أن أهم هذه المؤتمرات ـ من وجهة نظرنا ـ كان **المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الذي انعقد في روما في الفترة من**

(١) هذه الرؤية النقدية تعكس وجهة نظرنا ، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة العمل الدولية، التي يعمل الكاتب حاليا خبيراً بها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) .

١٢ ـ ٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٩ م ، حيث يعتبر أكثر هذه المؤتمرات ـ حسب تقديرنا ـ قدرة على تشخيص مشكلات سكان الريف وخاصة الفقراء منهم .

لقد طرح المؤتمر المذكور أبعاد مشكلات الفقر وتخلف أوضاع فقراء الريف ، وعجز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، والتي تعتبر التعاونيات واحدة من أهم هذه المؤسسات إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية ومن أهمها (٢) :

ـ التوزيع غير العادل للثروة ، وخاصة في الاراضي والمياه .

ـ تحيز السياسات الحكومية لصالح أغنياء الفلاحين .

ـ عجز المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية عن القيام بمهامها وسيطرة أغنياء ومتوسطي الفلاحين على مساعداتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ـ النقص الملحوظ في توفير الاحتياجات الانتاجية لفقراء الريف وعدم كفاءة مؤسسات التسويق .

ـ غياب أو نقص برامج التدريب اللازمة لفقراء الريف .

ـ شروط التبادل غير المتكافئة بين الريف والحضر بصورة عامة وبين فقراء الريف والحضر بصورة خاصة .

ـ ضآلة الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية لأسباب قانونية أو للأعراف والتقاليد السائدة وشكل علاقات الانتاج السائدة .

ـ ضآلة إلدعم الذي تقدمه الدول لفقراء الفلاحين .

ـ ضآلة المساعدات الدولية وخاصة من قبل الدول الغنية والمتقدمة .

ـ دور الشركات متعددة الجنسية في تعميق الازدواجية وتوسيع الهوة بين الفقراء والاغنياء في الدول التي تعمل بها .

وبالنسبة للتعاونيات ، وهي محور اهتمام ندوة دمشق ، نرى وثيقة مؤتمر الاصلاح الزراعي تشير إلى أوضاع التعاونيات بالفقرة التالية :

« تفضل أغلبية الدول ذات الاقتصاد النامي الاعتماد على التعاونيات كوسيلة مناسبة للعمل الجماعي بالنسبة للأفراد ذوي الوسائل المحددة وقد تزايد عدد أعضاء التعاونيات بصورة كبيرة وامتدت نشاطاتها إلى مجالات أخرى غير الانتمان خلال الفترة موضع الدراسة. وهناك كذلك بعض الأمثلة لتعاونيات ناجحة في بضعة بلدان ومن أشهرها تعاونية اتند للألبان في الهند . **وعلى الرغم من التوسع الكمي والنجاح المحدود الذي حققته التعاونيات إلا أن الرأي الاجماعي هو أنها لم تتمكن من الوصول إلى القطاعات الفقيرة في المجتمعات الريفية وإشراكها وإفادتها . ويرجع السبب الرئيسي لتقصير** التعاونيات إلى هيمنة النخبة الريفية واستبداد البيروقراطية ... » (٣)

وهذا التشخيص ـ في تقديرنا ـ في إطار مجموعة الاسباب السابقة ، هو تحليل متكامل لأوضاع فقراء الريف ومكانة التعاونيات وانتشارها في معظم دول العالم .

وحول أوضاع التعاونيات الزراعية وهي أكثر أشكال التعاونيات انتشاراً في المناطق الريفية

---

(٢) لمزيد من التفصيل حول ما تضمنته الوثيقة الاساسية في المؤتمر إرجع إلى : استعراض وتحليل للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية منذ منتصف الستينات ، المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة وثيقة رقم WCCARRD INF 3 ، ١٢ ـ ٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٩ م .

(٣) المصدر السابق ص ٩٧ .

العربية ، نرى أن هذه التعاونيات تواجه بعديد من المشكلات الأساسية التي تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة منها ، الأمر الذي يتضح من إحدى الدراسات التي قامت بها الجامعة العربية والتي غطت فيها كلا من جمهورية مصر العربية ، الجمهورية السورية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية العراقية ، ليبيا ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٤) .

وبهذا الاستعراض يتبين لنا أن التعاونيات في معظم الأقطار العربية لا تزال قاصرة في أداء مهامها . ولقد ذهبت مشاركاً في أعمال الندوة حاملاً في عقلي نتائج أعمال هذا المؤتمر الأخير ، بالاضافة إلى كثير من الدراسات التي أمكننا الاطلاع عليها حول التعاونيات ، ودورها في تطوير الريف .. **وبهذه الاستنتاجات أيضاً ، بالاضافة إلى غيرها من القناعات العلمية المدعمة تطبيقياً ، كانت رؤيتنا النقدية لهذه الندوة** .

مجالات الندوة والأوراق المقدمة :

إهتمت الندوة بمجموعة من المجالات ذات العلاقة بالتثقيف الريفي من خلال التعاونيات ومن أهمها :

١ ـ التثقيف الريفي من خلال التعاونيات والذي يتوجه لسكان الريف في مختلف المجالات وخاصة التوعية التعاونية والزراعية والسكانية والصحية والغذائية .

٢ ـ التدريب الريفي من خلال التعاونيات ، حيث يركز هذا المجال على إعداد الكفاءات المؤهلة والمدربة القادرة على قيادة التعاونيات والقيام باعمال التثقيف الريفي .

٣ ـ دور المرأة في التثقيف الريفي من خلال التعاونيات .

وقد ضمت الندوة مجموعة من الأوراق ، سواء المقدمة من الخبراء الدوليين المشاركين فيها ، أو من وفود الأقطار العربية المشتركة .

وسنحاول فيما يلي تقديم عرض نقدي موجز للمجموعتين من الأوراق ، حيث رأينا أهمية الفصل بينهما ، نظراً لأن أوراق المنظمات الدولية ، كان الهدف منها إفادة وتقديم الخبرات الدولية للأقطار المشاركة .

أوراق الخبراء الدوليين : مع ضخامة عدد المنظمات الدولية المشاركة في الندوة كان متوقعا أن تكون هذه المشاركة تمثل إضافة هامة لأعمال الندوة ، وحتى لا نجيب على مدى صدق هذا التوقع مسبقا ، علينا أن نناقش باختصار شديد أهم ما احتوته هذه الأوراق برؤية نقدية . فالورقة الرئيسية المقدمة من منظمة COPAC قد اهتمت بتعريف التعليم الريفي من خلال التعاونيات وإمكانية مبدأ برنامج التعليم الريفي وتنظيم التدريب وتشكيل الجماعات ومنهجية التدريب . ومن الملاحظ أن **هذه الورقة إفترضت قيام تعاونيات ناجحة تماما يمكن أن تقوم بهذه المهام بالاضافة إلى أدوارها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية** ، على حين كان من الأجدى أن تطرح الورقة إمكانية التعاونيات بأوضاعها الحالية في القيام بهذه المهام الاضافية ، والأسباب الرئيسية المسؤولة عن عدم قدرة معظم أو بعض التعاونيات على القيام بهذه المهام والوسائل والسياسات اللازمة لمواجهة محددات أدائها .

○ **وحول دور المرأة في برامج التثقيف الريفي عبر التعاونيات** ، قدمت ورقة من

---

(٤) للتعرف على هذه المشكلات إرجع إلى : دراسة حول نظم التعاونيات الزراعية في الدول العربية ، اللجنة الفرعية للتنسيق الزراعي ، إدارة التنسيق الزراعي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، ١٩٧٨ م ص ١٠٠ ـ ١٠٩ .

إحدى خبيرات منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، طرحت فيها أهم المشكلات التي تواجه المرأة الريفية بصورة عامة ، ومن خلال التعاونيات بصورة خاصة . وطرحت بالتالي مجموعة من المعالجات التي تمكن من تطوير أداء المرأة . غير أن عرض الخبيرة الدولية تحدث عن تثقيف المرأة الريفية للاعتناء بحديقة المنزل وإنشاء المرحاض الصحي وإعداد الوجبة الغذائية الصحية المتكاملة ، باعتبارها مجالات أساسية ضمن مجالات نشاطها المستهدف تثقيفها في إطاره ، وهي تدعو إلى إنشاء تعاونيات ومزراع متخصصة للمرأة . وقد كنا نتفق ـ نسبياً ـ حول تشخيص الورقة لأسباب تخلف المرأة الريفية إلا أن هذا التشخيص جانبه الصواب ، فيما يتعلق بأساليب مواجهة مشكلات إندماج المرأة في التنمية الريفية أو بالنسبة لدورها في التعاونيات ، **ونتساءل أية امرأة ريفية تلك التي تمتلك حديقة أو مرحاضاً صحياً أو قادرة هي وأسرتها على شراء وإعداد الوجبة الغذائية المتكاملة** ؟ ! إن الخبيرة تعلم أكثر منا أن غالبية نساء الريف مثل بقية سكان الريف هن من الفقراء، فالقادرات على ذلك نسبة هامشية وهن بالتحديد من اغنياء الريف ، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن الورقة لم تنجح في طرح المرأة الريفية ودورها عبر التعاونيات بمنهج متكامل ورؤية واقعية لأوضاع المرأة الريفية في معظم الأقطار العربية .

○ **وتطرح قضايا الثقافة السكانية لأهل الريف في ورقتين إحداهما من خبير منظمة العمل الدولية ، والأخرى من خبير بمنظمة التربية**. وكلتا الورقتين تشيران إلى خطورة زيادة السكان أو الانفجار السكاني ، إلا أنه من الملاحظ أن هاتين الورقتين قد ركزتا على النتائج دون أن تغوصا في الأسباب ، الأمر الذي يتضح في طبيعة المعالجة في كل منهما . **وعلى الرغم من أن ورقة خبير منظمة العمل الدولية تؤكد على مفهوم التنمية الشاملة في المواجهة ، إلا أننا نعتقد أن المفهوم طرح بصورة عامة جداً ولم يتعد طرحه هاتين الكلمتين** ، ولم تطرح إجابات أساسية حول هذا المفهوم وهي التنمية لمن .. وكيف وبمن ؟ .

أما ورقة خبير منظمة التربية والعلوم والثقافة فكانت ورقة مالتسية (٥) تماماً ، إذ يرى بأن الانفجار السكاني سيعرّض العالم إلى مجاعات جماعية أو انتفاضات سياسية أو أن يكون الحل هو تنظيم الولادات من خلال تخفيضها ، ونراه يرفض فكرة الهجرة كأحد الحلول الخاصة بالانفجار السكاني . **والورقة بهذا الشكل ترفض مناقشة المشكلة السكانية في إطار رؤية تنموية شاملة ومتكاملة توجه لأحداث التوازن الديناميكي الكمي والنوعي في السكان** ، وهو خلاصة ما وصل اليه مؤتمر بوخارست للسكان في عام ١٩٧٤ م أي منذ حوالي ست سنوات . وقد نتساءل أيضاً عن سبب رفض الورقة فكرة الهجرة كأحد الحلول المكملة لمسألة سوء التوازن بين السكان والموارد ، خاصة في ظروف الخلل الهائل في هذا التوزيع في المنطقة العربية ؟ . حيث ان هذه الهجرة قائمة بالفعل ، بصرف النظر عن حجمها ومضامينها وآثارها ، خاصة ونحن نبحث عن خلق رأي عام عربي حول أهمية هذا التوازن وفوائده القطرية والقومية ؟ ونتساءل أيضا : لماذا ترفض الانتفاضات السياسية ؟ ! وماذا سيحدث لو كانت هذه الانتفاضات في اتجاه وضع معالجات شمولية وسليمة للمشكلة

---

(٥) نسبة إلى الاقتصادي الانجليزي مالتوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) والذي فسر فقر الجماهير بزيادة عدد السكان بمعدل أكبر من الزيادة في الموارد ، ورأى أن وقف هذا التدهور لن يتم ألا بالمجاعات أو الحروب أو بالحد من النسل متجاهلاً أهم أسباب هذا الفقر وهو سوء توزيع الثروة واستغلال الأغنياء للفقراء .

السكانية ؟! يبدو لنا أن مثل هذه الانتفاضات لا ترفض بل يجب أن تقبل من كل الراغبين في حل هذه المشكلة .

○ **وحول التثقيف والتدريب التعاوني في الوطن العربي** ، قدمت إحدى الأوراق من المستشار الاقليمي في تنمية التعاونيات بمنظمة العمل الدولية ، أوضح فيها أهمية التثقيف والتدريب التعاوني سواء بالنسبة لأعضاء التعاونيات وتعليم وتدريب الموظفين والعاملين في مجالات التعاون . والورقة ، وهي تتعرض إلى دور التثقيف والتدريب التعاوني في الأقطار العربية ، تصل إلى نتيجة رئيسية وهي « رغم توسع وانتشار الحركة التعاونية في كل بلد عربي إلا أن مراكز ومعاهد التدريب لا تزال مقصورة على ست دول فقط » وكنا نود لو قدمت لنا الورقة تحليلاً أوسع للمشكلات التي واجهتها برامج التثقيف والتدريب التعاوني في الأقطار العربية ، فعلى الرغم من أهمية التوسع ، إلا أن هذا التوسع لم يواكبه التطور الكمي والنوعي المطلوب في إعداد المتدربين وبرامج تدريبهم وآثار هذه البرامج .

ومن بين الخبراء الذين شاركوا في هذه الندوة ، أحد خبراء منظمة العمل الدولية من بانجكوك وهو هندي الجنسية ، ونظراً لأن لغة المؤتمر كانت العربية لم يستطع الخبير أن يسهم في أعمال هذه الندوة إستماعاً ومشاركة سوى لمدة ١٥ دقيقة والتي قدم فيها ملخصاً لورقته ، وركزت على أهمية تدريب القادة التعاونيين بصورة خاصة والتدريب التعاوني بصورة عامة ، وعرض خبرات كل من بنجلاديش ونيبال . إلا أن الورقة والاستعراض كانا ناقصين بحيث لا يمكن استخلاص أهم النتائج السلبية والايجابية في هذه التجارب معللة بأسبابها .

ولقد جاء إسهامنا [٦] **في هذه الندوة بورقة حول « دور التعاونيات في التنمية الريفية في ضوء تجربة اليمن الديمقراطية الشعبية »** وجدير بالذكر أن الورقة حاولت أن تطرح التعاونيات كمؤسسات إقتصادية واجتماعية أساسية في الريف في إطار التنمية الريفية المتكاملة متعرضة لأسباب فشلها النسبي في تحقيق أهدافها ، واضعة الأسس التي يجب أن تراعى لتطوير أوضاعها ، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها . ولقد اتفقت الورقة في استنتاجاتها وتوصياتها مع معظم ما وصلت إليه أعمال مؤتمر الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية بقدر أكبر من التفصيل . **إلا أن الورقة لم تلق ارتياحاً من قبل بعض المشاركين في الندوة سواء في المنهج أو في تشخيصها للمشاكل ومحاولة التأكيد على أن حل مشكلات فقراء الريف وبناء تعاونيات حقيقية لا بد وأن يسبقه إجراء إصلاحات زراعية جذرية** . وعلى أية حال يمكن أن تكون هذه الورقة مجالاً للتحليل والنقد من الآخرين .

تلك ، وباختصار ، أهم الملاحظات النقدية على معظم أوراق خبراء الامم المتحدة المشاركين في الندوة ، والتي تقودنا بالضرورة إلى عدة نتائج أساسية ومن أهمها :

١ ـ إن هذه الأوراق لم تنجح ، وإلى حد كبير في إثراء الندوة بالصورة التي كنا نتوقعها .

٢ ـ إن الافكار الواردة في معظم الأوراق كانت متخلفة وإلى حد كبير ، عن الأفكار التي تتبناها المنظمات التي ينتمي إليها هؤلاء الخبراء وخاصة في السنوات الأخيرة سواء في التشخيص أو المعالجة .

٣ ـ إن هذه الأوراق لم تنجح في تقديم

---

(٦) أعدت الورقة مع د . محمد محمود عبد الرؤوف . يعمل حاليا مع الكاتب خبيراً بمنظمة العمل الدولية ، وفي نفس المشروع (التثقيف والتدريب التعاوني في جمهورية اليمن الديمقراطية) .

مواجهات شمولية تتسم بالاجرائية وإمكانية التطبيق في الدول المشاركة .

الأوراق القطرية : قدمت من الأقطار المشاركة في الندوة مجموعة من الأوراق التي ارتبطت بمجالات الندوة ، وللأسف كانت غالبية هذه الأوراق دون المستوى المطلوب ، وتجاهل معظمها المشكلات الرئيسية المحددة لدور التعاونيات في التثقيف الريفي ، بل حاولت بعض الأوراق إبراز تجاربها بصورة نموذجية ، في الوقت الذي يعلم فيه أعضاء الوفود ويعلم الكثيرون من المهتمين بالحركة التعاونية العربية بأننا لا نزال في بدايات الطريق ، وأن تعاونياتنا لا تزال قاصرة في أداء مهامها . وعلى هذا ، فإن تحليل ما جاء بهذه الأوراق بالتفصيل لا يفيد كثيراً . ونود فقط الاشارة في هذا المجال إلى أن ندوة كهذه كان يفترض ان تستغل لاجراء مزيد من الحوار والنقد الذاتي البناء لكي تستفيد كل تجربة من أخطاء أو منجزات الأخرى .

حول النتائج والتوصيات

يمكن تقييم أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي :

في مجال التثقيف الريفي ١ ـ الاتفاق على أهمية التثقيف الريفي كعنصر هام من عناصر التنمية الريفية المتكاملة في إطار الخطط الوطنية الشاملة ، كما أن التعاونيات الريفية بكافة أنواعها تعتبر من الأدوات والوسائل الهامة والفعالة في عملية التثقيف الريفي باعتبارها مؤسسات إقتصادية إجتماعية تعمل في حقل التنمية وإنها أكثر التصاقاً بجماهير المنتمين ولديها بعض الامكانيات المادية المتحققة من موارد ذاتية تساعد على القيام بحملات التثقيف الريفي ، الأمر الذي يتطلب الوعي بأهمية هذا الدور من قبل الجهات المعنية وتطوير ودعم التعاونيات من مختلف الجوانب حتى تتمكن من القيام بمهامها .

٢ ـ أن ترتبط برامج التثقيف الريفي بالتعرف على الاحتياجات الحقيقة للمجتمع الريفي من خلال المسوحات والدراسات وتحديد الأولويات الأكثر إلحاحاً مع القيام بمشروعات يتوفر فيها التكامل والتتابع .

٣ ـ القيام بمشروعات تثقيفية رائدة تعمم نتائجها فيما بعد .

٤ ـ تشجيع تكوين المنظمات الشعبية التي يمكن أن تساعد التعاونيات في نشر وتطوير التثقيف الريفي .

في مجال التدريب للتثقيف الريفي

١ ـ إنشاء أجهزة متخصصة في التثقيف الريفي في إطار متناسق مع المؤسسات الأخرى للتنمية .

٢ ـ العمل على دعم وتطوير المراكز القائمة بالمساعدات المحلية والعربية والدولية .

٣ ـ العمل على إنشاء مركز إقليمي عربي يهتم بتقديم الخبرات والمساعدات اللازمة بالتعاون مع المراكز والمؤسسات القطرية المعنية بالحركة التعاونية في مجالات تأهيل الكوادر العليا في العمل التعاوني وإجراء الدراسات والبحوث وإصدار الكتب والنشرات التثقيفية وإنتاج وسائل الاتصال الجماهيري .

في مجال المرأة الريفية ١ ـ التأكيد على الأوضاع المتردية للمرأة الريفية والدور الكبير غير المحسوب لها ، وقلة الخدمات التي تحصل عليها ، ومحدودية مشاركتها في العمل التعاوني .

٢ ـ العمل على مراجعة قوانين الأحوال الشخصية ، بهدف إدخال التعديلات اللازمة بما يتفق مع الحفاظ على تماسك الأسرة وحماية المرأة والأطفال .

٣ ـ الاهتمام بانشاء مراكز تأهيل المرأة الريفية في المجالات الانتاجية والخدماتية

٤ ـ أن تولي التنظيمات النسائية عناية خاصة ، لاثارة وعي النساء الريفيات وتبصيرهن بتأثير العادات والتقاليد الضارة والمعوقة ولمساعدتهن على التخلص منها ، من خلال برامج إجتماعية تحقق هذا الغرض .

٥ ـ أن تولي التنظيمات النسائية إهتماماً كبيراً بحثّ النساء على الانضمام والمشاركة في التعاونيات ، وأن تتم توعية الرجال بأهمية هذه المشاركة .

٦ ـ التأكيد على أهمية دور الإعلام في عملية التثقيف الريفي وفي التعريف بأهمية التعاونيات ومشاركة المرأة فيها .

٧ ـ حثّ الجهات المعنية ومنها الجمعيات التعاونية ، على إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ، تلحق بمراكز التدريب المخصصة للنساء حتى يمكنهن ذلك من الاطمئنان على أطفالهن أثناء مزاولة العمل أو حضور الدورات التدريبية .

٨ ـ السعي لدى المنظمات العربية والدولية ، المعنية بالتنمية الريفية ، من أجل مد الأقطار العربية بالوسائل المعينة في مجال تثقيف المرأة من خلال التعاونيات وبخاصة تزويد القطر اللبناني بما يساعده على النهوض بمستوى المرأة الريفية في جنوب لبنان .

٩ ـ السعي لدى المنظمات العربية والدولية للمساعدة في عقد دورات تدريبية عن التعاونيات للمسؤولات عن المنظمات النسائية في الأقطار العربية تمهيداً لعقد دورات مماثلة على المستوى القطري .

وهناك من التوصيات ماله صفة عامة ، مثل التوصيات الخاصة بالتنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في تنمية الريف وعلاقتها بالتعاونيات ، والتركيز على برامج محو الأمية بمختلف أشكالها ، وتوفير الخدمات الأساسية ، ودعم التعاونيات ...الخ .

ومن الملاحظ أن توصيات اللجنة الخاصة بالتثقيف ، واللجنة الخاصة بالتدريب لم تنطلق من استخلاص نتائج محددة حول مجالاتهما ، الأمر الذي يعيدنا مرة أخرى إلى أن الندوة لم تحاول تحليل أبعاد هذه القضايا ومشكلاتها بقدر ما طرحت توصيات عامة مقبولة للغالبية بفضل عموميتها ، وحتى بالنسبة لمجال المرأة ، فإن سعي اللجنة الخاصة بها لوضع مجموعة من الاستنتاجات جاء دون رؤية شمولية لأوضاع المرأة في مختلف المجالات وخاصة في إطار أوضاعها الطبقية .

ملاحظات ختامية

إن المواضيع التي شملتها الندوة كانت من الضخامة والتشعب والأهمية إلى الدرجة التي لم تنجح الندوة في التركيز على أي منها بالصورة المطلوبة ، سواء بالنسبة للوقت المتاح لها أو بالنسبة لنقص المتخصصين الحقيقيين في مواضيع الندوة .

وأخيراً وليس آخراً من المؤكد أن هذه الندوة أنفق عليها عدة الآف من الدولارات والليرات ، كما أستقبل خبراؤها وأعضاء وفودها باهتمام وحفاوة بالغين من المسؤولين في الجمهورية العربية السورية ، الأمر الذي كان يعني تقديرهم لأهمية هذه الندوة . ومن المؤكد أيضاً أن تكرار ندوة في هذا الموضوع في المستقبل القريب عملية صعبة . وأمام كل هذه الظروف نتساءل : ألسنا في حاجة إلى مراجعة ووقفة جادة حول مدى الاستفادة من هذه الندوات ؟ ألا تحتاج هذه الندوات إلى متابعة وتقييم من قبل المسؤولين عن تنظيمها وإدارتها ؟ خاصة وأن المعنيين بهذه الندوات وهم فقراء الفلاحين كانوا أبعد ما يمكن عن هذه الندوة تشخيصاً لأوضاعهم وحلاً لمشكلاتهم □

مراكز المعلومات والتوثيق في الأقطار العربية والحاجة إلى شبكة عربية للمعلومات

أبو السعود إبراهيم
خبير المعلومات والتوثيق بالمنظمات العربية .
محرر المعلومات بجريدة الأهرام - مدرس المعلومات بجامعة الأزهر .

مقدمة :

يعتبر البعد التاريخي أحد الأبعاد الأساسية في تقييم عمل وخدمات مركز المعلومات ، فالمفروض أن يزيد عامل الزمن من خبرات العاملين فيه ، وذلك مع زيادة مقتنيات المركز وتجهيزاته ، ومع زيادة الخدمات التي يمكن أن يؤديها المركز مستخدماً في ذلك أحدث التطورات والأساليب في هذا المجال .. كما أن البعد الزمني مع عوامل التقدم الإجتماعي والإقتصادي والبشري في الدولة كفيل بزيادة عدد الباحثين والدارسين والمستفيدين الذين سيفيدون من خدمات المركز التوثيقية والإعلامية .

ولكن الدراسة التحليلية لمراكز المعلومات والتوثيق في الوطن العربي لا تعطي المؤشرات المتوقعة من زيادة الخبرات والمقتنيات والمستفيدين مع الزمن . والواقع أن معرفة الوطن العربي لهذا النوع من مؤسسات المعلومات ترجع إلى عام ١٩٥٤ ، إذ أنشيء في القاهرة مركز التوثيق العلمي والفني بالتعاون مع هيئة اليونسكو ، والذي بدأ نشاطه من أوائل الخمسينات تحت إسم ادارة المخابرات العلمية والفنية ، ثم تغير إسمه إلى الإسم الحالي وهو « المركز القومي للإعلام والتوثيق » عام ١٩٦٣ . ثم تلاه في الانشاء جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالقاهرة عام ١٩٥٦ .

كما أن تاريخ إنشاء معظم مراكز التوثيق والمعلومات في الأقطار العربية ، يعود إلى السبعينات ، أو أواخر الستينات . ويتضح من الجدول الآتي ، رقم (١) ، أنه قد تم إنشاء ١٤ مركزاً في الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩ ، ثم أنشيء ١٧ مركزاً في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ، بمعنى أن ما يقل قليلاً عن نصف عدد المراكز قد تم إنشاؤه في الستينات وما يزيد عن النصف قليلاً في السبعينات . وهذا يعكس الإدراك المتزايد للأقطار العربية ، لأهمية المعلومات في خدمة خطط التنمية في نهضتها الحديثة الشاملة . ولكن يجب أن ننوه بأن معظم هذه المراكز مرتبطة ببعض الوزارات أو مراكز البحث ولا تجمع بينها ، داخل القطر الواحد ، خطة تنسق عملها بما يخدم الأهداف المطلوبة فضلاً عن أنه لا توجد خطة بحوث علمية أو تربوية أو صناعية ... يمكن أن تعمل في إطارها تلك المراكز .

وإذا كنا قد عرفنا من خلال الجدول السابق ، تطور إنشاء مراكز التوثيق والمعلومات . فما هو

جدول رقم (١)
تطور إنشاء مراكز التوثيق والمعلومات في الوطن العربي*

مسلسل	إســـم المركـــز	تاريخ الانشاء
١	المركز القومي للإعلام والتوثيق (القاهرة)	١٩٥٤
٢	جهاز التوثيق والمعلومات التربوية (القاهرة)	١٩٥٦
٣	مديرية الوثائق التربوية (دمشق)	١٩٦١
٤	مركز التوثيق التربوي (الأردن ـ عمان)	١٩٦٤
٥	مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت)	١٩٦٥
٦	قسم التوثيق بإدارة المكتبات بجامعة الكويت (الكويت)	١٩٦٦
٧	مركز التوثيق والبحوث التربوية (الخرطوم)	١٩٦٧
٨	دائرة التوثيق والإعلام الفني بمركز الاختبارات والابحاث الصناعية (دمشق)	١٩٦٧
٩	قسم التوثيق بوحدة المعلومات ـ إدارة التخطيط بوزارة التربية (الكويت)	١٩٦٧
١٠	مركز الوثائق والدراسات (أبو ظبي)	١٩٦٨
١١	إدارة التوثيق بالإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي ، وزارةالتعليم العالي (القاهرة)	١٩٦٨
١٢	المركز الوطني للتوثيق (الرباط)	١٩٦٨
١٣	مكتب التوثيق التربوي بمركز البحوث التربوية (عدن)	١٩٦٨
١٤	مركز التوثيق التربوي (تونس)	١٩٦٩
١٥	قسم التوثيق والمكتبات والبحوث بوزارة الشباب والرياضة (الخرطوم)	١٩٦٩
١٦	مركز التوثيق والبحوث التربوية (طرابلس)	١٩٦٩
١٧	المكتبة ومركز المعلومات الفنية بالجمعية العلمية الملكية (عمان)	١٩٧٠
١٨	مراقبة التوثيق والبحوث بوزارة التربية والتعليم (المنامة)	١٩٧٠
١٩	المديرية الفرعية للدراسات والمستندات العامة (الجزائر)	١٩٧١
٢٠	مركز التوثيق بمديرية الوثائق والمنشورات (الجزائر)	١٩٧٢
٢١	مديرية التوثيق والإعلام العالمي بمركز الدراسات والبحوث العلمية بوزارة الدفاع (دمشق)	١٩٧٢
٢٢	مركز التوثيق العلمي (بغداد)	١٩٧٢
٢٣	مركز التوثيق والإعلام الصناعي (بغداد)	١٩٧٢
٢٤	مديرية التوثيق والدراسات بوزارة التربية (بغداد)	١٩٧٢
٢٥	المركز القومي للخدمات الببليوغرافية والحساب العلمي (القاهرة)	١٩٧٢

* المعلومات المذكورة عن هذه المراكز مستمدة من :

(١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التوثيق والمعلومات ، **دليل دور الوثائق ، مراكز التوثيق في الوطن العربي** ، (القاهرة : المنظمة ، ١٩٧٨) .

(٢) مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية في البلاد العربية ، **دليل المراكز الوطنية للتوثيق** ، (القاهرة ، اليونسكو ، ١٩٧٦) .

٢٦	مركز التوثيق القومي (الخرطوم)	١٩٧٢
٢٧	المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية (الكويت)	١٩٧٣
٢٨	المركز التربوي للبحوث والإنماء (بيروت)	١٩٧٣
٢٩	مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي (الرياض)	١٩٧٤
٣٠	المركز اليمني للابحاث الثقافية (عدن)	١٩٧٤
٣١	قسم التوثيق التربوي بوزارة التربية والتعليم (مسقط)	١٩٧٥
٣٢	المركز القومي للتوثيق الفلاحي (تونس)	١٩٧٥
٣٣	مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ـ وزارة الثقافة والشباب (الأردن ـ عمان)	١٩٧٦

الواقع الذي تعيشه هذه المراكز ؟

إذا ألقينا نظرة على البيانات التي توفرت لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي وردت نتيجة إستبيان أرسل في هذا الشأن عام ١٩٧٧/٧٦ إلى الأقطار العربية ، وإذا نظرنا إلى الهدف العام من إنشاء هذه المراكز لوجدنا أن واقع الأمر بالنسبة لها أنها تضع أهدافاً عامة ، أكثر عمومية حتى من الهدف الأساسي من إنشائها والذي يتمثل في مساعدة الباحثين على الحصول والعثور على المعلومات المحددة التي يمكن أن تعينهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حل المشاكل العلمية التي تواجههم .. وذلك من خلال الإختيار والبحث والعثور على المعلومات المطلوبة من بين الفيض الهائل من المعلومات المنشورة في أي مكان من العالم .

وإذا نظرنا إلى الخدمات ـ والتي تعتبر من أهم الموضوعات التي من أجلها قامت المراكز ـ لوجدناها لا تزال دون المستوى المطلوب من حيث تأثيرها المباشر على عمليات التخطيط والتنمية في القطر . كما أن أوضاع كثير من المراكز العاملة في هذا الحقل لا تزال بشكل عام ، في حاجة إلى رعاية من الجهات التي تتبعها في القطر مما يجلعها قادرة على ما تواجهه من المشكلات التي تعوقها عن تأدية واجبها على الوجه الأكمل وبصورة مؤثرة .

وينبغي أن نذكر أن صلة مراكز التوثيق والمعلومات الموجودة في الوطن العربي بمؤسسات المعلومات القطرية والعربية أو الدولية لا تزال في حاجة إلى التدعيم حيث ينبغي أن تكون هناك صلة قوية بين مراكز التوثيق والمعلومات ودور الوثائق لأن اتصال مراكز التوثيق بمؤسسات المعلومات الأخرى أمر حيوي لنجاح هذه المراكز في تأدية مهمتها . كما أن إنشاء نظام متكامل لتوفير المعلومات ، أمر ضروري لتنمية وتطوير مراكز التوثيق والمعلومات . ومن أهم الأشياء التي يتطلبها قيام نظام ناجح ومتكامل للمعلومات أن يتم التعريف به وبامكانياته وفوائده على المستوى القطري ، وذلك بهدف إيجاد وعي لدى الرأي العام والأجهزة الرسمية والشعبية بأهمية هذا النظام والاعتراف به ، كأداة يمكن للأمة ،بمختلف قطاعاتها،الإستفادة منه في مجالات التخطيط والتنمية والتنفيذ ومواجهة الظروف والإحتياجات الخاصة بالدولة ومساعدتها في تنفيذ مشروعاتها وعلاج مشكلاتها . لن يتحقق كل ذلك إلا بقيام الأقطار العربية بتوفير الوضع القانوني والدعم المادي اللازمين لتحقيق فعالية هذا النظام وتدعيمه ، وهذه النواحي لا يمكن تحديدها بدقة لأنها تخضع في أسلوب تنفيذها لظروف وإمكانيات وحاجات كل قطر . إلا أن الأمر يدعو إلى ضرورة وجود هيئة تأسيسية تحصر الحاجات والامكانيات التي توضح الطريق أمام إنشاء مثل هذا النظام ، على أن تشترك كافة القطاعات الرسمية والأهلية في أعمال هذه الهيئة التي عليها أن

تقوم بدراسات تمهيدية لإقامة هذا النظام . وينبغي أن يحقق هذا النظام تعاوناً وتنسيقاً كاملاً بين أجهزة توفير المعلومات في الدولة وأن يعمل على تدعيمها واستكمالها وإنشاء الأجهزة الجديدة اللازمة . كما ينبغي أن تتم هذه العملية على أسس علمية محضة ، وألا تدفعنا الرغبة في إقامة نظام للمعلومات ، إلى الإسراع أو العجلة في عمليات تنفيذه ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إهدار كبير في العائد المتوقع منه وهو نفس الإهدار الذي يمكن أن يتحقق إذا تباطأنا في إقامة هذا النظام دون حاجة حقيقية إلى مثل هذا الإبطاء . ولا ينبغي أن يعيقنا عن إقامة هذا النظام تعدد الجهات التي تتبعها مؤسسات المعلومات (مراكز المعلومات ،مراكز التوثيق ، المكتبات ، دور الوثائق) ذلك لأن مفهوم النظام الموحد هنا لا ينصب على النواحي الادارية ، وإنما المقصود أن تؤدي هذه المؤسسات دورها في إطار متناسق ومتكامل ووفقاً لمعايير موحدة وتقنيات متقدمة ، وأن يتم تطوير هذه المؤسسات وفق خطة متكاملة في إطار التخطيط الشامل للدولة ، وأن يراعى في كل ذلك إحتياجات الحاضر وتوقعات المستقبل حتى يتمكن نظام توفير المعلومات من مواجهة مسؤولياته في كل الأوقات ، ولا يتخلف أو يعجز أمام الزيادة السريعة في حجم المعلومات واحتياجات البلد المعني إليها . إن هناك واجبات ومهام رئيسية على نظام المعلومات أن يواجهها ومن أهمها :

التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في حقل توفير المعلومات ، تنظيم الخدمة والانشطة الموجودة في حقل الترجمة ، تطبيق نظام الإيداع ، تحديد الوثائق التي يمكن نشرها وتلك التي ينبغي عدم إذاعتها ومدة ذلك ، تنظيم عملية توفير المعلومات لقطاعات الدولة ومؤسساتها وأفرادها ، إستخدام أحدث التقنيات والأساليب في مجال توفير المعلومات ، إعداد وتحديث البيانات التي تتضمنها المراجع الأساسية كالموسوعات وغيرها ، حصر وتقييم الإنتاج الفكري ودراسة اتجاهاته ، توفير الإنتاج الفكري للمستفيدين ويشمل ذلك البيانات المنشورة وغير المنشورة ، توفير المعلومات اللازمة للمشروعات الجديدة ، نشر وتطبيق المعايير الموحدة ، إيجاد شبكة معلومات ذات كفاءة عالية .

إن عملية إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق ينبغي أن تحكمها الحاجة والضرورة حتى يكتب لها النجاح وهذه الحاجة تقوم على وجود نشاط علمي واسع يحتاج إلى وجود هذه المراكز لتنظيمه وتدعيمه ومساعدته بتوفير المعلومات اللازمة له .

إن الوطن العربي في حاجة إلى استثمار طاقات أبنائه من العلماء والمفكرين بأفضل صورة ممكنة . ولا بد من توفير المعلومات اللازمة لعملهم حتى يتم ذلك الاستثمار على الوجه الأكمل . وعملية توفير المعلومات ينبغي أن تحرص على تقديم صورة كاملة عن الإنتاج الفكري والجهود والأنشطة والتجارب إلى العلماء حتى يكونوا بصفة دائمة على علم بأحدث ما يجري في حقول تخصصهم . وهذه الصورة الكاملة تحتاج إلى الدور الهام الذي تلعبه مراكز المعلومات والتوثيق . ولا يمكن لمركز معلومات أن يلعب دوراً فعالاً في هذا المجال ، إلا بوجود صلة وثيقة بينه وبين مراكز المعلومات والتوثيق الأخرى على المستوى القطري والعربي والدولي .

فهل تحقق مراكز المعلومات والتوثيق في الوطن العربي وجودها بإيجاد هذه الصلات الحتمية بمراكز المعلومات الأخرى على المستوى القطري والعربي والدولي ؟ وهل هناك تعاون فعال في هذا المجال لا يقتصر على تبادل المطبوعات وإنما يتعداه إلى تبادل المعلومات والخبرات ؟ وهل تقدم مراكز المعلومات بناء على ذلك صورة كاملة إلى المستفيدين الذين يعملون في إطار خدمات هذه المراكز ؟

الواقع أنه يمكننا أن نحصل على صورة تمثل واقع هذه الصلات من البيانات ، التي توفرت لدينا

سواء من الزيارات الميدانية لمعظم هذه المراكز أومن البيانات التي وردت رداً على الاستبيان الذي أرسل إلى الأقطار العربية حول نشاط مراكز التوثيق والمعلومات فيها . فهناك عدد قليل من هذه المراكز يهتم بتبادل البيانات مع مراكز أخرى ، أما معظم المراكز فتقتصر على مجرد تبادل المراسلات ، أو الاستعانة ببعض الخبرات من المنظمات الدولية أو العربية ، هذا في الوقت الذي تحظى فيه عملية تبادل المطبوعات بأكبر قدر من الاهتمام من هذه المراكز . كما أوضحت البيانات التي وردت عن خدمات المعلومات أنها تهتم بعملية إعداد المستخلصات ، كما أن هناك إهتماماً لا بأس به بإعداد الببليوغرافيات ، إلا أن الجوانب المتعلقة بالترجمة ، وإجراء الابحاث الببليوغرافية لا تحظى بالاهتمام الكافي وقد تنعدم في بعض الأحيان.

وإذا كنا قد أوضحنا في الفقرات السابقة تطور إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الوطن العربي وأعطينا القارىء صورة عن الدواعي والحاجات التي تحتم قيام مراكز للتوثيق في الوطن العربي ومدى صلة المراكز الموجودة فعلاً بعملية التوثيق وما هو مفروض منها ، فإننا نستعرض فيما يلي الإمكانات المادية والبشرية والتي تتمثل في : الميزانية ، المقتنيات ، أجهزة الاستنساخ ، التقنيات الحديثة ، العاملين . والواقع أنه من بين الـ ٣٣ مركزاً للتوثيق الموجودة في الوطن العربي يوجد ١٦ مركزاً لها ميزانية سنوية محددة ، أما باقي المراكز (١٧ مركزاً) فلها ميزانياتها ليست منفصلة وإنما تقع ضمن ميزانيات الجهات التي تتبعها . كما اتضح لنا أيضاً مما ورد من الأقطار العربية رداً على الاستبيان الذي أعد لهذا الغرض ، أن جميع مراكز التوثيق والمعلومات بالوطن العربي توجد بها مكتبات ، فيما عدا مركز التوثيق الفلاحي بتونس ، والمركز القومي للخدمات الببليوغرافية بالقاهرة . وإذا راجعنا مقتنيات المكتبات فسنجد أن هذه المقتنيات تتكون من مصادر المعلومات التالية : الكتب والدوريات ، المخطوطات ، الرسائل الجامعية ، التقارير ، الملفات الأرشيفية ، مجموعات الميكروفيلم والميكروفيش ، الشرائح والاسطوانات . أما من حيث أجهزة الاستنساخ فإنه يخلو اكثر من ٣/٤ عدد المراكز من أجهزة الاستنساخ فلا نجد هذه الأجهزة إلا في ١٩ مركزاً من المراكز الثلاثة والثلاثين .

أما من حيث التقنيات الحديثة فعلى الرغم من أن الوسائل التكنولوجية الحديثة هي وحدها التي سوف تمكن أجهزة توفير المعلومات من عبور الفواصل الزمنية والذهنية بين الدول ، كما تمكنها في الوقت نفسه من الإرتباط والاستفادة من بعضها البعض فإننا نجد أن المراكز التي تستخدم الحاسب الالكتروني ستة هي : مركز الترثيق الفلاحي بتونس ، مركز التوثيق التربوي بوزارة المعارف بالرياض ، المركز الوطني للمعلومات العلمية بالكويت ، قسم التوثيق بجامعة الكويت ، المركز القومي للخدمات الببليوغرافية بالقاهرة ، والمركز الوطني للتوثيق بالرباط . كما أن المراكز التي تستخدم وسائل إتصال متقدمة كالتليكس وموجات الراديو والأقمار الصناعية، فهي محدودة جداً في مراكز المعلومات بالوطن العربي، فنجد أن مركز التوثيق التربوي بالأردن يستخدم التليكس في التزويد ، والمركز الوطني للمعلومات العلمية بالكويت يستخدم DATA Communication Terminat ، والمركز الوطني للتوثيق بالرباط يتصل إتصالاً مباشراً بالحاسب الالكتروني التابع للوكالة الأوروبية للأبحاث الفضائية بروما بايطاليا . أما مركز التوثيق والإعلام الصناعي ببغداد فيستخدم التليكس منذ عام ١٩٧٥ كوسيلة إتصال حديثة مع الهيئات التي يتعامل معها .

وإذا نظرنا إلى الطاقات البشرية في مراكز التوثيق والمعلومات العربية سنجد أن هناك نقصاً ملحوظاً بصفة عامة في الكفايات العددية والنوعية في هذه المراكز . فمن الناحية العددية لو تركنا أعداد العمال ، والخبراء الذين تستعين بهم بعض المراكز في بعض الأحيان نجد أن عدد العاملين في كل مركز

يصل في حدّه الأدنى إلى إثنين فقط من الموظفين ، وذلك في قسم التوثيق التربوي بوزارة التربية (بمسقط) وفي حده الأعلى إلى ١٠٢ موظف في المركز القومي للإعلام والتوثيق (القاهرة) .

وإذا كان عدد الفنيين ومؤهلاتهم يعتبران معيارين هامين في قياس مدى الكفاية العددية والنوعية في كل مركز من مراكز التوثيق والمعلومات فسنجد أن عدد الفنيين في ٢٥ مركزاً لا يزيد عن ٢٢ فرداً ، وأربعة من المراكز هي التي يزيد عدد الفنيين فيها عن ٢٢ فرداً .

والواقع أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الأقطار العربية تكمن في عدم كفاءة العاملين في حقل المعلومات مما يعوق مراكز المعلومات والتوثيق عن أداء واجبها على وجه مرضٍ ، كما أنه يعوق حركة نموها وتطورها وتحقيق دورها المطلوب في مجال شبكة المعلومات المفروض وجودها . ولعل السبب الأساسي في هذه المشكلة هو عدم وجود العدد الكافي من المؤسسات والبرامج التعليمية التي تعد الأفراد العاملين في هذا الحقل وهو وضع ملموس في الوطن العربي وقد عالجت بعض الأقطار هذا الوضع بتدريب بعض أبنائها في مؤسسات موجودة في الدول المتقدمة ،كما أن هناك بعض الأقطار التي اتجهت إلى إنشاء مدارس للتوثيق والمكتبات والوثائق ، واستعانت في تكوين هيئات تدريسها بأفراد من الدول المتقدمة ، لكن كلا الحلين ، إن كان يصلح أحدهما كبداية وكحل مؤقت إلا أنه لا ينبغي أن يكون حلاً دائماً . فالمطلوب هو التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية التي تعد الأفراد لحقل المعلومات وذلك في كافة الأقطار العربية وفي إطار خطة تراعي ظروف الحاضر وحاجات المستقبل وتعتمد على أفراد مؤهلين في الوطن العربي . كما أنه من المطلوب أن تتطور هذه المؤسسات ويتم تدعيمها حتى تتمكن من إعداد الأعداد الكافية والقادرة من الكوادر اللازمة في هذا الحقل وأن تكون هذه المؤسسات قادرة في نفس الوقت على تخريج الأفراد القادرين على الاشتراك في الهيئات التدريسية بها ، وأن تتاح لهم الفرصة لتنمية معارفهم وخبراتهم عن طريق الاحتكاك بالخبرات والانشطة والمؤسسات الخارجية والدولية .

وأخيراً ما هو واقع الأنشطة التي تقوم بها مراكز التوثيق والمعلومات في الوطن العربي ؟

يمكن تحديد الأنشطة فيما يلي : نشر المستخلصات ـ نشر الببليوغرافيات والدراسات الببليوغرافية ـ إعداد الترجمات ـ توفير المعلومات ـ توفير خدمات الاستنساخ . هذا ولقد أوضحت الدراسات التحليلية أن ١٨ مركزاً تقوم بنشر مستخلصات بعضها ينشر مستقلاً وبعضها الآخر ينشر في قسم من مجلة يصدرها المركز أو الجهة التي يتبعها المركز . وهذه المستخلصات تصدر باللغة العربية (٨ مستخلصات) أو بالعربية والانكليزية معاً (٦ مستخلصات) أو بالفرنسية فقط في أقطار المغرب العربي ، أو بالعربية والانكليزية والفرنسية كما في مجلة « المستخلصات العربية التي يشترك في إعدادها ونشرها المركز القومي للإعلام والتوثيق بالقاهرة .

وتصدر هذه المستخلصات في عدة مجالات أغلبها في المجال التربوي (٩) و (٤) عامة و (٣) في مجال العلوم والتكنولوجيا بصفة عامة و (١) في الزراعة و (١) في الهندسة .

أما عن عدد المستخلصات التي تقوم بنشرها كل دورية من دوريات الاستخلاص فلا نجد إجابات كاملة ، وإنما يمكن أن نذكر في هذا الصدد أن الدورية التي يصدرها المركز الوطني للتوثيق قد نشرت ٥٠٠٠ مستخلص عام ١٩٧٤ و ٦٠٠٠ مستخلص عام ١٩٧٥ ، وأن المستخلصات العربية قد نشرت عام ١٩٧٤(٣٠٨)مستخلص وعام ١٩٧٥(٥٤٥)مستخلص وعام ١٩٧٦ (٤١٠)مستخلص . أما الكشاف التربوي لمقالات الدوريات التربوية في الوطن العربي ، الذي يقوم بنشره جهاز التوثيق

والمعلومات التربوية بالقاهرة ، فقد اشتمل عام ١٩٧٥ على ٩٥ مستخلصاً وعلى مثل هذا العدد في كل من العامين ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

أما عن نشاط نشر الببليوغرافيات والدراسات الببليوغرافية فهو أوفر قليلاً من نشر المستخلصات ، إذ يقوم به ٢٤ مركزاً . ويتم هذا النشر في عدة أشكال : قوائم عناوين ، قوائم مشروحة ، بطاقات ، وأغلبه في شكل قوائم عناوين وقوائم مشروحة . وتعد باللغات العربية والانكليزية والفرنسية وفي حالة واحدة تشترك اللغة الكردية مع العربية والانكليزية . أما اللغات التي تنشر بها القوائم المشروحة فهي العربية والانكليزية . هذا ويعتبر متوسط عدد الببليوغرافيات ، التي قام باعدادها كل مركز من المراكز الـ ٢٤ ، عدداً قليلاً ، إذ يتراوح بين ببليوغرافية واحدة و ١٠ ببليوغرافيات في السنة الواحدة .

أما فيما يتعلق بنشاط إعداد الترجمات فيعتبر نشاطاً محدوداً ، إذ يقوم به ١٢ مركزاً فقط ، ولا يعتبر نشاطاً دائماً ، وإنما هو في الغالب تلبية لرغبات بعض المستفيدين من هذه المراكز ، التي توقف بعضها فعلاً عن أداء هذه الخدمة .

تشير الاستبيانات إلى أن اللغات ، التي تتم عنها الترجمة إلى العربية ، هي الانكليزية ويليها الفرنسية . وتبدي بعض المراكز إستعدادها لتقديم خدمات الترجمة عن اللغات الروسية والاسبانية والبلغارية والسلوفاكية والالمانية والايطالية ، ويقوم مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بالترجمة عن العبرية .

ولا تهتم هذه المراكز بنشر ترجماتها في قوائم ، ويرجع ذلك بالطبع إلى قلتها بل ندرتها ، وبعضها يعلن عن استعداده للقيام بخدمة الترجمة للجهات التي تنتمي إلى القطاع الذي يخدمه المركز .

أما بالنسبة لتوفير المعلومات فيجمع ٢٤ مركزاً على تقديم خدمة الإجابة عن استفسارات الباحثين المتخصصين . أما عن إعداد الدراسات والابحاث فيقوم بها ١٦ مركزاً من مجموع المراكز البالغ عددها ٣٣ مركزاً ، وهم يقومون بتقديمها دون أجر .

كما يوفر ١٩ مركزاً خدمات الاستنساخ ، وهم يوفرون هذه الخدمات للوثائق الموجودة لديهم ، وبعضهم (٩ مراكز) يوفرها لوثائق لدى هيئات أخرى . وبعضهم يقدم هذه الخدمة بالمجان ، وبعضهم يقدمها لقاء أجر معين وغالباً ما يكون أجراً معقولاً .

والذي يهمنا أن نقوله في هذا المجال ، إذا كان هذا هو حال مراكز المعلومات والتوثيق في الوطن العربي، فإنه لابد من تدعيمها بهدف تغطية نواحي النقص وتلافي جوانب القصور. وإن كانت هناك حدود لما يمكن أن ترتفع إليه الميزانيات المخصصة لهذه المراكز ، فطالما أننا نواجه المستقبل فسوف يكون هناك طلب دائم لميزانيات أكبر .

وإذا كانت الحاجات دائماً أكثر من الموارد ، فنحن لا نتوقع من مركز واحد من هذه المراكز ، مهما كان كبيراً ، أن يصل إلى درجة من الاكتفاء الذاتي يقدر معه على تقديم كل ما يطلب منه من موارده الخاصة .

وإذا كانت الدول المتقدمة الغنية ، على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، قد أقرت مبدأ التعاون وطبقته بين مؤسساتها (للمعلومات) لتوفير المعلومات اللازمة لإجراء البحوث وخدمة خطط

التنمية الوطنية ، فمن الأوفق ، بل من الضروري أن تأخذ الأقطار العربية بهذا المبدأ وتطبقه بين مؤسساتها للمعلومات . ولا شك أن هذا التعاون على النطاق العربي ، يمكن أن يتيسر في إطار شبكة تضم مراكز التوثيق والمعلومات الكبيرة ، وأن يشمل التعاون مجالات : إختيار وتجميع المعلومات : الإعداد الببليوغرافي : خدمات الاستخلاص والتكشيف والترجمة : تدريب العاملين : إستخدام التقنيات الحديثة .

ولتحقيق التعاون ينبغي أن تعد خطة مدروسة ، على أن تراعي هذه الخطة ما يلي :

أولاً : في مجال إختيار وتجميع المعلومات

(١) إثراء الموارد الحالية بالحصول على أقصى حد ممكن من التغطية الشاملة للإنتاج العلمي من الدوريات ومصادر المعلومات الأخرى ، لمقابلة الاحتياجات الحالية للبحث والتنمية ، وبذلك يمكن الافتراض أن المعلومات المطلوبة والموجودة داخل أي مصدر من مصادر المعلومات الهامة ستكون متوفرة لدى الباحث والدارس والمخطط والمسؤول العربي في مكان أو أكثر داخل مراكز التوثيق والمعلومات في الوطن العربي .

(٢) الإهتمام أيضاً باحتياجات المستقبل بالحصول على المعلومات قبل أن يتعذر الحصول عليها فيما بعد ، فعلى الخطة أن تتنبأ ما وسعها الامكان ، بمدى الحاجة مستقبلاً للانتاج الحالي للمعلومات حين يطلبها الباحثون يوماً ما ، أي أنه على الخطة أن تختار جانباً من المعلومات على أساس خدمة البحث والتنمية في المستقبل ، طالما أنه في الإمكان أن نستشف إتجاهات البحث والنمو في المستقبل .

(٣) تحقيق التكامل في اقتناء المعلومات بين مراكز التوثيق والمعلومات المتعاونة ، وتلافي التكرار غير المرغوب فيه للمجالات الموضوعية ولمصادر المعلومات الغالية وقليلة الاستعمال ، فالخطة التعاونية لا تهدف إلى أن تحد كل مؤسسة من مؤسسات المعلومات من مقتنياتها وإنما تنسق مقتنياتها بحيث تتكامل مع مقتنيات المؤسسات الأخرى .

ثانياً : في مجال الإعداد الببليوغرافي

ينبغي توحيد نظم الإعداد الببليوغرافي (قواعد الهندسة ـ نظم التصنيف ـ رؤوس الموضوعات) بين مراكز المعلومات والمكتبات المتشابهة في التخصص ، طالما أن احتياجات واستخدامات المستفيدين من المعلومات متشابهة أو متقاربة . ويتلخص الهدف من هذا التوحيد بما يلي :

١ ـ إمكان إستخدام المستفيدين من جميع الأقطار العربية لجميع مراكز التوثيق والمعلومات والمكتبات المتعاونة ، إذ يمكن للمستفيدين أن يتعودوا إستعمال المكتبات ومراكز المعلومات كلما تقاربت فيها الأدوات الأساسية للبحث الببليوغرافي .

٢ ـ تيسير إعداد وإنتاج الفهارس الموحدة للكتب ، والقوائم الموحدة للدوريات والببليوغرافيات والمستخلصات والكشافات المنتجة تعاونياً ، مع خفض تكاليف الإعداد .

٣ ـ إن هذا التوحيد ييسر تبادل المعلومات والمطبوعات بين مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المتعاونة .

ثالثاً : في مجال الخدمات

١ ـ تكثيف واستخلاص الدوريات التي تصدر في الوطن العربي في كل مجال من مجالات التخصص العلمي على حدة ، بحيث تكشف وتستخلص دوريات كل مجال من مجالات التخصص في عمل ببليوغرافي مستقل يشمل كل الدوريات الصادرة فيه داخل الوطن العربي ، ويتلافى البطء في الإصدار حتى يكون أداة مفيدة للتعرف على الإنتاج الفكري العربي ، يقدم أولاً بأول وبشكل شامل ما تضمه هذه الدوريات من مقالات .

٢ ـ أن يتناول تخطيط إصدار الكشافات والمستخلصات تعاونياً ما يلي :

أ ـ طريقة توزيع العمل (أن تقوم جهة مركزية بإصداره ، أو يوزع العمل بين مراكز التوثيق والمعلومات المشتركة في التخصص) .

ب ـ الدوريات التي يغطيها الكشاف أو المستخلص .

جـ ـ لغة نشر المستخلص .

د ـ قائمة رؤوس الموضوعات المستخدمة في التحليل .

هـ ـ حجم المستخلص .

و ـ البيانات المتضمنة عن كل مستخلص .

ز ـ شكل دورية الاستخلاص .

ح ـ فترات صدور دورية الاستخلاص .

ط ـ ثمن دورية الاستخلاص .

٣ ـ أن تعد الترجمات تعاونياً طبقاً للأسس التالية :

أ ـ يستفاد من دوريات الاستخلاص والمراجعة النقدية Reviews التي تصدر باللغات الأجنبية ، وهي تضم مستخلصات ومراجعات لإنتاج فكري منشور بلغات مختلفة .

ب ـ الإستفادة من الترجمات التي سبق إعدادها في الدول الناطقة بلغات يتقنها الباحث العربي (الإنجليزية والفرنسية) .

جـ ـ إجراء الترجمات التي تشتد إليها الحاجة والتي لم يسبق إعدادها في مكان آخر خارج الوطن العربي .

رابعاً : في مجال استخدام التقنيات الحديثة

هنا لا بد من التنسيق في استخدام الحاسبات الالكترونية ، الأمر الذي يحقق توفيراً في الجهد والوقت والمال ، كما أنه يفتح في نفس الوقت إستخدام الحاسب الالكتروني لأكبر عدد من المستفيدين في وقت واحد ، وذلك عن طريق إستخدام « النهايات » التي تتيح لعدة جهات في نفس الوقت استخدام حاسب الإلكتروني بكفاءة مهما كان بعد هذه الجهات عن الحاسب . ولقد أتاحت هذه النهايات فرصاً واسعة أمام نظم توفير المعلومات لتوسع من قاعدتها وتمد خدماتها إلى آفاق أبعد . حيث أن هذه

النهايات تعتمد في الإتصال ، بالحاسب الالكتروني ، على عدة طرق منها : الخطوط التليفونية ، القنوات البرقية ، الخطوط المحورية ، موجات الراديو وأشعة الليزر . ولقد اتسعت هذه الفكرة وامتدت إلى ربط الحاسبات الالكترونية ببعضها البعض وذلك بهدف تبادل البرامج والبيانات والمعلومات ، وأتاح ذلك الوضع فوائد أكبر للنهايات بحيث أمكنها الاستفادة بعدد أكبر من الحاسبات الالكترونية بامكانياتها الواسعة . وينبغي علينا أن نقول إن هذه الاستخدامات ليست معقدة أو صعبة وكل ما في الأمر أنها تحتاج لترتيب الأوقات المتاحة للمستفيدين حتى تسير العملية بنظام ويستبعد التداخل ، وهنا تتحقق الفائدة للجميع .

واخيراً ، فإنه لكي تعد خطة للتعاون بين مراكز التوثيق والمكتبات في الأقطار العربية، ينبغي أن تتولى إعداد هذه الخطة جهة مركزية قادرة على توفير الخبراء لإتمام هذه الخطة . كما تتولى الجهة فيما بعد الإشراف على تنفيذ الخطة فيما بين المراكز العربية للمعلومات والتوثيق □

مراجع البحث

(١) أحمد بدر ، **دراسات في المكتبة والثقافتين** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) .

(٢) سعد محمد الهجرسي ، **الببليوغرافيا ودراستها في علوم المكتبات** (القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٤) .

(٣) المصدر نفسه ، **دراسات ببليوغرافية لأوعية الفكر العربي : الاطروحات ، الدوريات** ، (القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥) .

(٤) صالح الحديثي ، **المدخل الى الحاسبات الالكترونية** (بغداد : مطبعة الاديب البغدادية ، [د . ت .]) .

(٥) ماكس كنت ، **ثورة المعلومات : إستخدام الحاسبات الالكترونية في اختزان المعلومات واسترجاعها** ، ترجمة حشمت قاسم وشوقي سالم (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣) .

(٦) محمد فتحي عبد الهادي ، « انشاء قائمة رؤوس موضوعات عربية في العلوم الاجتماعية مع مسح ميداني لتقنينها على أسس نظرية وتجريبية » . (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٧٥) ، مجلدان .

(٧) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التوثيق والمعلومات ، **استبيان لمراكز التوثيق والمكتبات ودور الوثائق للأقطار العربية** (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) .

(٨) المصدر نفسه ، **دراسة جدوى حول المركز العربي للتوثيق العلمي** (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٧) .

(٩) مؤتمر الاعداد الببليوغرافي للكتاب العربي ، الرياض ، ٢٤ / ١١ / ـ ١ / ١٢ / ١٩٧٣ ، **قرارات وتوصيات وبحوث** (الرياض : وزارة المعارف ، ١٩٧٤) .

(١٠) **الحلقة الدراسية عن تطوير اجهزة التوثيق والاعلام التربوية ، القاهرة ، ٤ ـ ١٠ / ٤ / ١٩٧٦** ، إعداد صاروفيم مينا (القاهرة : منظمة اليونسكو للتوثيق العلمي ،(يويسيت) .

(١١) Joseph Becker and Robert M. Hayes,**Information Storage and Retcieval: Tools Elements, Theories**(New york: Wiley, 1963)

(١٢) C.D. Needham, **Organizing Knowledge in Libraries** (London : Deustch, 1965).

(١٣) Harold Schutz, **Function and Organization of a National Documentation Centre in Developing Countries**(Paris : UNESCO, 1975).

(١٤) B.C. Vikery, **Techniques of Information Retrieval** (London : Butteworth, 1970).